

تاريخ آسيا الحديث والمعاصر

تاريخ آسيا الحديث والمعاصر

الأستاذ الدكتور حيدر عبدالرضا التميمي
المدرس الدكتور جعفر عبدالله التميمي

طُبِعَ في لبنان، 2019

First Edition• Lebanon• 2019

جميع حقوق النشر محفوظة، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق

All rights reserved, is not entitled to any person or institution or entity reissue of this book, or part thereof, or transmitted in any form or mode of modes of transmission of information, whether electronic or mechanical, including photocopying, recording, or storage and retrieval, without written permission from the rights holders

دار المعارف للكتاب الجامعي

مجمع كليات باب الزبير - العراق - البصرة
تليفون: ٠٧٨٠١١٧٠٠٧٨
٠٠٩٦٤٧٧٠٥٧٥٩٢٥٣

دار الفحاء للطباعة والنشر

التنفيذ الطباعي دار الفحاء للطباعة والنشر
٠٧١٨٩٩٤٦٥

تنويه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978 - 1 - 989492 - 96 - 3

تاريخ آسيا الحديث والمعاصر

الأستاذ الدكتور

حيدر عبدالرضا التميمي

المدرس الدكتور

جعفر عبدالله التميمي

جامعة البصرة - كلية الآداب - قسم التاريخ

دار المعارف للكتاب الجامعي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفهرس

9	المقدمة
15	التمهيد
15	جغرافية قارة آسيا
16	تضاريس قارة آسيا
21	الفصل الأول: جمهورية الصين الشعبية
23	- الصين (الجغرافية - المناخ - السكان)
27	- حكم أسرة المانشو (1664 - 1911)
32	- الاطماع الأوروبية في الصين
35	- حروب الافيون ونظام المعاهدات الدولية وانهاء العزلة الصينية
41	- الحركات والانتفاضات الشعبية
52	- الحركة الإصلاحية الامبراطورية
56	- ثورة 1911 وإعلان الجمهورية الصينية
59	- الصين خلال الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918)
62	- الحرب الأهلية 1928 - 1949 (حزب الشعب القومي - الحزب الشيوعي)
65	- التوسع الياباني في الصين
68	- انتصار الشيوعيين وإعلان جمهورية الصين الشعبية عام 1949
70	- الثورة الثقافية عام 1965
76	- تجربة التنمية في الصين
87	الفصل الثاني: الإمبراطورية اليابانية
89	- اليابان (الجغرافية - المناخ - السكان)
92	- بدايات حكم القبائل والأسر الحاكمة في اليابان حتى عام 1600
96	- وصول أسرة توكوكاوا الى الحكم

- 99 - العزلة اليابانية
- 102 - بعثة ماثيو بيرري ونهاية العزلة اليابانية
- 107 - سقوط نظام أسرة توكوكاوا عام 1868
- 110 - تجربة التحديث في عهد مييجي (1868 - 1912)
- 115 - نمو الروح العسكرية وسياسة التوسع
- 119 - اليابان خلال الحرب العالمية الاولى (1914 - 1918)
- 121 - وصول القادة العسكريين الى السلطة واستئناف البرنامج التوسعي
- 123 - الاحتلال الياباني لمنشوريا 1931
- 126 - اليابان خلال الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)
- 129 - الاحتلال الأمريكي لليابان (1945 - 1952)
- 132 - التبدل في السياسة الامريكية تجاه اليابان
- 135 - الفصل الثالث: شبه الجزيرة الكورية
- 137 - التنافس الصيني الياباني للسيطرة على كوريا
- 147 - الاحتلال الياباني لكوريا (1910 - 1945)
- 149 - الحرب الكورية (1950 - 1953)
- 157 - الفصل الرابع: آسيا الوسطى
- 159 - خلفية جغرافية وتاريخية لآسيا الوسطى
- 161 - نشأة وتطور الإمارات الاسلامية في آسيا الوسطى
- 162 - التغلغل والعلاقات الروسية مع إمارات آسيا الوسطى
- 1990 - 1920 - الثورة البلشفية عام 1917 ونشوء الدول الحديثة في آسيا الوسطى
- 164 - (كازاخستان، اوزبكستان، طاجيكستان، تركمانستان، قرغيزستان)
- 173 - أهمية آسيا الوسطى الاستراتيجية والتنافس الدولي عليها
- 185 - الفصل الخامس: جمهورية فيتنام الاشتراكية
- 187 - فيتنام (الجغرافية - المناخ - السكان)
- 190 - التنافس الاستعماري على فيتنام
- 193 - الحركة الوطنية الفيتنامية
- 194 - الحرب الفيتنامية (1965 - 1975)

199	الفصل السادس: شبه القارة الهندية
201	- جغرافية شبه القارة الهندية
204	- الحكم المغولي للهند
206	- وصول الاوربيين للهند
209	- الحكم البريطاني للهند
211	- ثورة 1857
213	- حكم التاج البريطاني (1858 - 1947)
214	- تطور الحركة الوطنية في الهند حتى نهاية الحرب العالمية الاولى
219	- الهند بين الحربين العالميتين (1919 - 1939)
221	- الهند خلال الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)
222	- استقلال الهند 1947
223	- المشاكل التي واجهت الهند بعد استقلالها
226	- دور الهند في حركة عدم الانحياز
227	- الحروب الهندية - الباكستانية ومشاكل التقسيم
234	- الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير حتى عام 1949
241	- الحرب الباكستانية - الهندية عام 1965 أو (حرب كشمير الثانية)
244	- الحرب الهندية - الباكستانية 1971
249	- تجربة التنمية في الهند
249	- أزمة النموذج التنموي الهندي:
250	- إعادة بناء النموذج التنموي الهندي.. الاقتصاد الحر:
252	- تطور أداء الاقتصاد الهندي:
259	- آفاق النمو في الاقتصاد الهندي
261	الخاتمة
263	المصادر

المقدمة

لا جدال أن قارة آسيا تُعد من أكبر قارات الكرة الأرضية مساحةً، وأغناها من حيث الموارد البشرية والطبيعية، وأقدمها تاريخاً، فعليها قامت أولى الحضارات وأعظمها؛ إذ اكتشف أنسائها الكثير من الاختراعات التي خدمت البشرية في مجالات متعددة. ولذلك جاء اهتمام المؤرخين والباحثين بدراسة تاريخ قارة آسيا، وبخاصة تأريخها الحديث والمعاصر، الذي شهد أحداثاً وتحولات كبيرة وخطيرة في نفس الوقت كانت لها تأثيراتها على باقي دول ومناطق القارات الأخرى.

لقد مرت شعوب الدول التي تقع في وسط قارة آسيا، وفي جنوبها وجنوب شرقها، وبالتحديد جمهورية الصين الشعبية، والإمبراطورية اليابانية، وشبه الجزيرة الكورية، ومنطقة آسيا الوسطى، وجمهورية فيتنام الشعبية، وشبه القارة الهندية، بأحداث وظروف غاية في الأهمية، وكانت تلك الأحداث والظروف قاسية ومؤلمة في بداياتها، وطغت عليها النزاعات والحروب، لكن تلك الشعوب استطاعت أن تتجاوز تلك المحن؛ فتمكنت في العقود الأخيرة من تأريخها المعاصر أن تُحقق الكثير من الاستقرار لبلدانها، من خلال إقامة دول حديثة وضعت أقدامها على المسار الصحيح؛ إذ خطت تلك الدول خطوات سريعة وكبيرة نحو التقدم العلمي والتكنولوجي، وحققت لشعوبها المزيد من التطور والازدهار الاقتصادي.

وفي ضوء ما تقدم، وبعد أن ظهرت لنا أهمية دراسة تاريخ قارة آسيا الحديث والمعاصر، ارتأينا أن يكون هناك كتاباً منهجياً يتناول دراسة تاريخ عدد من الدول الهامة في هذه القارة، ليكون بمثابة مادة دراسية بعنوان (تاريخ آسيا الحديث والمعاصر)، مُخصص لطلبة الدراسات الأولية الجامعية، ووفقاً لمفردات المادة المقررة الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في جمهورية العراق.

لقد تألف الكتاب من مقدمة وتمهيد وستة فصول وخاتمة، تناول التمهيد التعريف

بجغرافية قارة آسيا من حيث طبيعة التضاريس وتنوع السكان، أما الفصل الأول فتطرق إلى جمهورية الصين الشعبية، وتضمن هذا الفصل مباحث عدة من أهمها: مبحث أول حول جغرافية جمهورية الصين من خلال التعريف بتضاريسها وأوضاع المناخ فيها، والفئات السكانية التي تعيش في هذه الجمهورية، إضافة إلى مبحث ثانٍ تطرق إلى حكم أسرة المانشو التي حكمت الصين بين عامي (1664 - 1911)، ومبحث ثالث عن الأطماع الأوربية في الصين، والتي بدأت تظهر خلال مدة حكم أسرة المانشو؛ إذ شكلت هذه الأطماع تهديداً خطيراً لسيادة البلاد، مما دفع حكام الصين لاتخاذ سياسة العزلة الدولية من أجل حماية أنفسهم وحدود بلدهم، أما المبحث الرابع فكان حول حروب الأفيون التي شنتها الدول الأوربية على الصين وعن نظام المعاهدات الدولية غير المتكافئة؛ فقد أنهت تلك الحروب العزلة الصينية، وأدت إلى سلب سيادة الصين وأخضعتها إلى معاهدات مذلة ومهينة، وأفضت هذه الأوضاع المؤلمة إلى اندلاع انتفاضات شعبية هدّدت نظام أسرة المانشو الحاكمة، وكان أخطرها ثورة التاينغ، وحركة نيان، والانتفاضات الإسلامية، وحركة البوكسرز، وهذا ما تطرق إليه المبحث الخامس.

أما المبحث السادس، فتناول تأريخ الحركة الإصلاحية في الصين ودور القائد صن يات صن، واثاره الكبير فيما بعد في تغيير نظام الحكم وإسقاط حكم أسرة المانشو وإعلان الجمهورية في عام 1911 بدلاً من النظام الإمبراطوري، وتناول مبحث آخر الحرب الأهلية التي اندلعت في الصين بين عامي (1928 - 1949)، وكان طرفيها حزب الشعب القومي بقيادة جان كاي شك، والحزب الشيوعي بقيادة ماو تسي تونغ، الذي استطاع في النهاية أن ينتصر في هذه الحرب، وأن يعلن في عام 1949 تأسيس جمهورية الصين الشعبية، أما المبحثان الأخيران، فتطرق الأول منهما إلى الأحداث الخطيرة التي اندلعت في الصين عام 1965، والتي عُرفت بـ (الثورة الثقافية)، والتي أدت إلى حرب أهلية كادت أن تؤدي إلى انهيار الحكم الشيوعي في الصين، حتى استطاع القادة الصينيون من السيطرة عليها نهائياً بعد وفاة ماو في عام 1975، أما المبحث الأخير فتناول تجربة التنمية في الصين، والتي كانت تجربة مميزة؛ إذ استطاعت بعد عشر خطط خمسية تنموية مستمرة أن تصل بالصين إلى مصاف الدول المتقدمة والمزدهرة، ثم لتصبح ثاني أقوى دولة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

وتطرق الفصل الثاني إلى دراسة تأريخ الإمبراطورية اليابانية، وتألف من عدة مباحث: تطرق المبحث الأول إلى جغرافية اليابان وإلى مناخها وإلى تركيبة البلاد السكانية، وتناول المبحث الثاني نبذة عن تأريخ حكم القبائل والأسر الحاكمة في اليابان حتى عام 1600، أما المبحث الثالث فتطرق إلى حكم أسرة توكوكاوا، الذي بدأ منذ عام 1600، واستمر حتى عام 1868، وقد كان حكماً عسكرياً سلب صلاحيات الإمبراطور الذي أصبح معزولاً في العاصمة كيوتو، وكانت الأسرة الحاكمة قد أعلنت خلال هذه المدة العزلة الدولية لأكثر من قرنين من الزمن بسبب الأطماع الأوربية وحملة التبشير المسيحية التي قادها مبشرون أوروبيون، حتى استطاعت بعثة القائد الأمريكي ماثيو بيرى من إنهاء هذه العزلة من خلال التهديد العسكري الذي حصل في عام 1854، وكان من نتائج هذه البعثة أن وقعت اليابان اتفاقيات مُدلة مع أمريكا والدول الأوربية؛ فقد سارعت هذه الاتفاقيات بعد ذلك إلى إحداث تدمير لدى الشعب الياباني، أفضى فيما بعد إلى الإطاحة بحكم أسرة توكوكاوا في عام 1868 وعودة صلاحيات الحكم من جديد إلى الإمبراطور المعزول.

وتناولت الأبحاث الأخرى، تجربة التحديث في عهد الإمبراطور مييجي (1968- 1912)؛ إذ كانت تجربة رائدة، حفلت بالعديد من الإصلاحات الشاملة، وجعلت اليابان تعيش عهداً من الازدهار والتقدم، لكن هذا العهد نمت فيه الروح العسكرية، وظهرت فيه سياسة التوسع، وذلك عندما سعت اليابان لاحتلال الدول المجاورة وخاصة شبه الجزيرة الكورية بحثاً عن الثروات المعدنية والأراضي الزراعية، وإن هذا التوسع العسكري وإن توقف لمدة من الزمن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (1914- 1918)، إلا إنه عاد بقوة بعد وصول القادة العسكريين للسلطة في عام 1927، حيث اتجهت اليابان بسياستها التوسعية الجديدة لاحتلال مناطق أخرى منها أراضي صينية في منشوريا عام 1931، ثم توجهت لاحتلال العاصمة الصينية في عام 1937، ولم تتوقف عند هذا الحد، بل تمادت في ذلك واحتلت مناطق أخرى عديدة في جنوب شرق آسيا، ولم ينتهِ عدوانها هذا حتى تم هزيمتها من قبل الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، واحتلالها من قبل تلك القوات بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1945، بعد أن ضربت هيروشيما وناكازاكي بقنبلتين ذريتين، واستمر الاحتلال الأمريكي حتى

عام 1952، وكان احتلالاً قاسياً وعقابياً لليابان، لكن الخطر الشيوعي السوفيتي وانتصار ماو تسي تونغ في الصين وإعلان جمهوريته واندلاع الحرب الكورية (1950 - 1953)، كل ذلك دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير سياستها العقابية تجاه اليابان إلى سياسة إعادة بناء اليابان وجعلها حليفاً لها في مواجهة التمدد الشيوعي آنذاك.

أما الفصل الثالث فخصص لدراسة تأريخ شبه الجزيرة الكورية، وتألف من أربعة مباحث، وقد تناول المبحث الأول التنافس الصيني الياباني على كوريا، والمبحث الثاني تطرق إلى الموقف الياباني من ازدياد النفوذ الصيني في كوريا، إذ أدى ذلك الموقف والتنافس بين البلدين إلى اندلاع الحرب اليابانية - الصينية (1894 - 1895)، والتي كانت نتيجتها هزيمة الصين في هذه الحرب وقبولها شروط اليابان بالحصول على أراضي جزر مهمة في كوريا، استخدمتها اليابان كمر لتففيذ سياستها التوسعية في شمال شرق آسيا؛ إذ تُعد كوريا المنطقة الأقرب لحدود لليابان، والأهم من ناحية وفرة الأراضي الزراعية والثروات الطبيعية.

وتناول الفصل الثالث احتلال اليابان الفعلي لكوريا وضمها في عام 1910، بعدما كانت محمية يابانية منذ عام 1905، ثم تم تأكيد تلك الحماية في معاهدة عام 1907، واستمر الاحتلال الياباني لكوريا حتى هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية عام 1945، حيث احتل الاتحاد السوفيتي شبه الجزيرة الكورية من الشمال، واحتلتها والولايات المتحدة الأمريكية من الجنوب، وتوقف كل منهما عند خط العرض 38، وبعدها تم تقسيم كوريا إلى دولتين، واحدة في الشمال تحت النفوذ السوفيتي، وأخرى في الجنوب تحت النفوذ الأمريكي، وأما المبحث الرابع، فكان عن ذلك التنافس الذي تحول إلى نزاع عسكري عُرف بـ (الحرب الكورية) (1950 - 1953) بين كوريا الشمالية وحلفائها السوفيت والصينيين، وبين كوريا الجنوبية وحلفائها وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تنتهِ تلك الحرب وإنما تم إعلان هدنة بين الأطراف المتحاربة في عام 1953 أوقفت العمليات العسكرية وبقيت الهدنة مستمرة حتى يومنا هذا.

وتطرق الفصل الرابع إلى دراسة تأريخ آسيا الوسطى، واحتوى الفصل على خمسة مباحث، تناول المبحث الأول التعريف بالخلفية الجغرافية والتأريخية لمنطقة آسيا الوسطى، وتطرق المبحث الثاني إلى نشأة وتطور الامارات الإسلامية في آسيا الوسطى

بعد وصول طلائع الفتح الإسلامي إليها منذ بدايات القرن الأول الهجري، وأما المبحث الثالث فتناول التغلغل الروسي في منطقة آسيا الوسطى والأساليب القاسية التي استخدمها الروس القياصرة مع شعوب هذه المنطقة، أما المبحث الرابع فتطرق إلى حال شعوب آسيا الوسطى بعد الثورة البلشفية عام 1917 ونشوء الدول الحديثة فيها (1920 - 1990)، والتي هي كازاخستان، أوزبكستان، طاجيكستان، تركمانستان، قرغيزستان، أما المبحث الأخير فتناول أهمية هذه الدول بعد استقلالها من ناحية موقعها الاستراتيجي، فضلاً عن ماتحتويه من ثروات معدنية هائلة جعلها محل تنافس دولي.

وتناول الفصل الخامس دراسة تأريخ جمهورية فيتنام الاشتراكية، وتكون الفصل من أربعة مباحث، تناول المبحث الأول التعريق بجغرافية فيتنام وأوضاع المناخ السائدة وتركيبية السكان فيها، وتناول المبحث الثاني نبذة تاريخية عن الأسر الحاكمة في فيتنام وكيفية خضوعها فيما بعد لحكم أسرة مينج الصينية خلال القرن الثامن عشر، ثم عن وصول القوات الفرنسية التي دخلت فيتنام في عام 1859 واحتلتها بالكامل عام 1885، وأصبحت فيتنام بعدها جزء من مستعمرة الهند - الصينية الفرنسية، وتناول المبحث الثالث الحركة الوطنية الفيتنامية في مقاومة الاحتلال الفرنسي، ثم الاحتلال الياباني الذي غزى فيتنام أثناء الحرب العالمية الثانية في عام 1941، عندما انهزمت فرنسا خلال الحرب بعد احتلالها من قبل المانيا، وكان من أبرز قادة الحركة الوطنية الفيتنامية هوتشي منه الذي استطاع إعلان استقلال فيتنام الشمالية في عام 1945، بينما أعلنت فرنسا بعد عودتها لاحتلال أجزاء من فيتنام عند انتهاء الحرب العالمية الثانية إقامة حكومة فيتنام الجنوبية في عام 1949، مما أدى إلى مواجهات عسكرية بين قوات هوتشي منه والقوات الفرنسية الحليفة لحكومة فيتنام الجنوبية، انتهت بهزيمة القوات الفرنسية عام 1954، بعدها عقد مؤتمر جنيف الذي اعترف بوجود دولتين في فيتنام شمالية وجنوبية، أما الفصل الأخير فتناول الحرب الفيتنامية التي اندلعت في عام 1955 واستمرت حتى سقوط عاصمة فيتنام الجنوبية سايجون بيد قوات فيتنام الشمالية عام 1975؛ إذ تم بعدها توحيد فيتنام بدولة واحدة هي جمهورية فيتنام الاشتراكية،

وكان الطرف الشمالي الفيتنامي المنتصر مدعوماً من قبل الاتحاد السوفيتي والصين، بينما كان الطرف الجنوبي المنهزم في الحرب مدعوماً من قبل قوات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

أما الفصل السادس الأخير فتناول دراسة تأريخ شبه القارة الهندية، وتألف من بحوث عدة، تناولت جغرافية شبه القارة الهندية، وفترة الحكم المغولي الذي حكم القارة حتى وصل الأوروبيون إليها، وكان البرتغاليون أول الواصلين في عام 1497، وبعدهم وصل الهولنديون ثم البريطانيون بعدما أسسوا شركة الهند البريطانية الشرقية عام 1600، وتمكنوا من حكم الهند عن طريق هذه الشركة بين عامي (1740 - 1858)، ثم انتقل الحكم بعدها إلى التاج البريطاني من عام 1858 وحتى عام 1947، وكانت الحركة الوطنية في الهند قد قامت بدور كبير وفعال من أجل تحقيق استقلال الهند، وقد كان أبرز قادة تلك الحركة المهاتما غاندي الذي سعى بكل ما يمتلك من وسائل سلمية لتحقيق الاستقلال والمحافظة على وحدة البلاد.

وتناولت المباحث الأخرى الأحداث التي جرت بعد انتهاء الاحتلال البريطاني عام 1947؛ إذ تم تقسيم شبه القارة الهندية لدولتين على أساس عرقي، الدولة الأولى هي الهند بزعامة جواهر لال نهرو، ودولة باكستان بزعامة محمد علي جناح، وبرزت بعد هذا التقسيم العرقي مشاكل عديدة تتعلق بالامارات الوطنية ومشاكل اللاجئين، ومشاكل اقتصادية ومالية، أما المشكلة الأكثر خطورة، هي تلك الحروب الثلاثة التي نشبت بين الدولتين المنفصلتين الهند وباكستان، فالحرب الأولى بين عامي (1947 - 1948)، والحرب الثانية عام 1965، والحرب الثالثة عام 1971 والتي أدت إلى ظهور دولة بنغلادش، أما المبحث الأخير، فتناول تجربة التنمية التي مرت بها الهند بعد استقلالها والمعوقات التي واجهت تلك التجربة، ثم النجاحات الاقتصادية التي حققتها في العقود الأخيرة.

وفي الختام، والمؤلفان يُشارفان على إتمام هذه الكتاب المنهجي، يأملان أن يكون ما قدماه من مادة علمية يصب في خدمة أبنائنا الأعزاء من طلبة الدراسات الجامعية الأولية، سائلين الله العلي القدير التوفيق والسداد.

التمهيد

جغرافية قارة آسيا⁽¹⁾

تُعدُّ قارة آسيا من أكبر قارات الكرة الأرضية مساحةً، ومن أكثرها كثافةً للسكان؛ إذ تقع معظم أراضيها في نصف الكرة الأرضية الشرقي والشمالي، وتبلغ مساحتها (43,630,000) كيلو متراً مربعاً، وهو ما يُشكل ثلث مساحة اليابس في العالم، وتمتد أراضي القارة بين دائرتي عرض (10) جنوب خط الاستواء و (50 - 81) شمال خط الاستواء، ويعني ذلك أنَّ آسيا تمتد من الشمال إلى الجنوب في حوالي (91) دائرة عرضية، وتمتد آسيا من الغرب إلى الشرق بين خطي طول (25) شرقاً عند الحدود الغربية لجمهورية تركيا، و (180) شرقاً تقريباً عند مضيق برنج (Strait Bring) الذي يفصلها عن أمريكا الشمالية، ومعنى ذلك أنَّ الأراضي الآسيوية تمتد إلى نحو (155) خطأً من خطوط الطول، وقد أدت هذه الضخامة في المساحة إلى ظهور التنوع في الظروف الطبيعية التي تسود القارة، فأقصى شمالها يقع في المنطقة المنجمدة الشمالية، بينما تصل أطرافها الجنوبية إلى الإقليم الاستوائي، وقد ظهرت الصفة القارية في المناخ لوجود كتلة من اليابس الضخم بعيدة عن تأثير البحار بمسافة لا تقل عن ألفي ميل، وتعاني هذه المناطق من العزلة الشئ الكثير، لأنها إلى جانب بعدها عن البحر، هي محاطة بسلاسل جبلية مرتفعة صعبة المواصلات⁽²⁾.

ويسكن في قارة آسيا حوالي 60 % من المجموع الحالي لسكان العالم، وعدد السكان

(1) آسيا (Asia) أسم مشتق من أسو (Asu)، وهي التسمية التي أطلقها الرومان على الأراضي الواقعة شرق منطقة بحر ايجيه، وتعني الكلمة أرض الشرق أو مشرق الشمس، أو كما أطلقت عليها المصادر الأوروبية الحديثة وبخاصة الألمانية (Morgenland)، أي منطقة شروق الشمس. يُنظر:

G.B. Cresse, *Asias Land and Peoples*, (N.P., 1963), P.19.

(2) هاشم خضير الجنابي، جغرافية أوراسيا، دراسة في الجغرافية العامة والإقليمية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل، 1987)، ص 13.

فيها يبلغ أكثر من (4) مليار نسمة، ويوجد فيها أكبر تجمعين سكانيين في العالم، وهما الصين (1,386) مليار نسمة، والهند (1,1) مليار نسمة، وتقع هذه القارة إلى الشرق من قناة السويس وجبال الأورال، وإلى الجنوب من جبال القوقاز وبحر قزوين والبحر الأسود، ويحاذي قارة آسيا من الجزء الشرقي المحيط الهادي، ومن الجزء الجنوبي المحيط الهندي، ومن الجزء الشمالي المحيط المتجمد الشمالي، وتوجد العديد من الاختلافات في داخل هذه القارة وبين مناطقها، ويعود السبب في ذلك إلى الجماعات العرقية، وطبيعة البيئة، والثقافات المتنوعة، والاقتصاد، والنظم الحكومية، والعلاقات التاريخية⁽¹⁾.

تضاريس قارة آسيا

يمكن تقسيم تضاريس القارة الآسيوية إلى الأقسام التالية:

أولاً: الكتل القديمة:

- 1 - كتلة انجارا: وتمثل النواة التي نمت حولها الأجزاء الشمالية من آسيا، وهي تشمل وسط سيبيريا في شمال القارة.
- 2 - كتلة الصين: تشمل الجزء الشرقي من قارة آسيا، وتمتد صوب الشرق لتشمل النطاقات المغمورة تحت مياه بحر شرق الصين، وبحر جنوب الصين، والبحر الأصفر.
- 3 - كتلة الدكن: تمتد في الجزء الجنوبي من قارة آسيا، ليحدها المحيط الهندي من الشرق والجنوب والغرب، بينما يحدها من الشمال سهول السند والكنج ومرتفعات الهملايا.
- 4 - كتلة شبه جزيرة العرب: يحد هذه الكتلة من الغرب البحر الأحمر، ومن الشمال مرتفعات طوروس، ومن الشرق سهول دجلة والفرات ومرتفعات زاغروس والخليج العربي، ومن الجنوب بحر العرب⁽²⁾.

(1) آسيا دراسة في الجغرافية الإقليمية. <http://www.mediafire.com/file/9a6c76nxnrawaw5/>

(2) محمد خميس الزوكة، آسيا، دراسة في الجغرافية الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، (مصر، 1982)، ص 103 - 122.

ثانياً: السلاسل الجبلية:

وهي مساحة من سطح الأرض يبلغ ارتفاعها من (1000) متر فأكثر، وتظهر ككتلة واحدة مكوّنة من الأتربة والصخور، ويكون لها قمة عالية، أو مجموعة سلاسل تمتد على مساحة لمئات من الكيلومترات، وتظهر الجبال في القارة الآسيوية كما يأتي:

1 - جبال الجزء الغربي من القارة: والمتمثلة في جبال طوروس التركية، وجبال زاجروس الممتدة في العراق وإيران.

2 - جبال منطقة وسط القارة: وتُعدّ هذه السلاسل من أعلى الجبال في العالم، والمتمثلة في جبال الهيمالايا التي تضم أعلى قمة جبلية يزيد ارتفاعها عن حوالي (8853) متراً فوق مستوى سطح البحر، وتسمى بقمة إفرست، وجدير بالذكر أنّ الهيمالايا تتجه بعد تفرعها من عقدة بامير صوب الجنوب الشرقي، ويُرجح أن يكون مرد ذلك إلى وجود كتلة الصين الصلبة التي أدت إلى التواء السلسلة الجبلية بهذا الشكل.

3 - جبال الجزء الشرقي من القارة: والمتمثلة في جبال اليابان⁽¹⁾.

ثالثاً: الهضاب:

تُعرف الهضاب بأنّها أرض مستوية ومرتفعة قليلاً، وقد تعبرها أودية نهريّة، أو توجد فوقها مجموعة من التلال أو الأحواض المنخفضة، وتتوزع في القارة الآسيوية على النحو التالي:

1 - هضبة التبت.

2 - هضبة إيران.

3 - هضبة آسيا الصغرى في تركيا.

4 - هضبة الدكن في وسط الهند⁽²⁾.

(1) هاشم خضير الجنابي، ص ص 19 - 26.

(2) المصدر نفسه، ص ص 26 - 28.

رابعاً: السهول:

هي عبارة عن منطقة من الأرض منخفضة ومستوية وواسعة لا يتجاوز ارتفاعها مئتي متر، وهي موجودة على أسطح مختلف من القارة، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي:

1 - السهول الساحلية: وهي المتمثلة في بعض السهول الموجودة حول بحر قزوين، والسهول الساحلية الموجودة على طول سواحل البحار والمحيطات المحيطة بالقارة.

2 - السهول الفيضية: ومنها السهول الشمالية الواسعة الموجودة في سيبيريا، والتي يمر من خلالها العديد من الأنهار، وتصب في المحيط القطبي، ومن أمثالها: أنهار أوب، ينسي، لينا، وسهول الجزء الشرقي للقارة، والمتمثلة في سهول شرق الصين، ومنشوريا التي تجري بها مجموعة من الأنهار، أهمها: اليانجستي، ومن السهول كذلك، سهول نهري دجلة والفرات اللذان يصبان في الخليج العربي، وسهل نهر السند الذي يصب في المحيط الهندي، وسهل نهر الجانج الذي يصب في الخليج البنغالي⁽¹⁾.

إنَّ قارة آسيا تمتلك تاريخاً قديماً، وكانت قد ظهرت فيها عدد من الحضارات القديمة، كحضارات الهند، بابل، سومر، آشور، الفرس، الصين، الفينيقيين، الحيثيين، والحضارة الإسلامية، وفي قارة آسيا هناك مزيجاً من التضاريس والمعالم الأرضية، ففيها أطول أنهار العالم، كنهري يانغتسي والأصفر في الصين، وفيها أكبر الصحارى، وأكثف الغابات، بالإضافة إلى أعلى وأخفض نقطتين في الكرة الأرضية، حيث قمة إفرست في جبال الهمالايا ترتفع (8,853) متراً عن سطح البحر، وبذلك تكون أعلى نقطة في العالم، بينما أخفض نقطة تكون في البحر الميت وعمقها (399) متراً تحت سطح البحر بين الضفة الغربية والأردن⁽²⁾.

(1) محمد خيس الزوكة، ص 110 - 122.

(2) آسيا دراسة في الجغرافية الإقليمية /9a6c76nxnrawaw5/http://www.mediafire.com/



صورة رقم (1) تُبين خارطة قارة آسيا⁽¹⁾

الفصل الأول

جمهورية الصين الشعبية

- الصين (الجغرافية - المناخ - السكان)
- حكم أسرة المانشو (1664 - 1911)
- الأطماع الأوربية في الصين
- حروب الأفيون ونظام المعاهدات الدولية وانهاء العزلة الصينية
- الحركات والانتفاضات الشعبية (التاينغ، حركة نيان، الانتفاضات الإسلامية، حركة البوكسرز).
- الحركة الإصلاحية الإمبراطورية.
- ثورة عام 1911 وإعلان الجمهورية.
- الصين خلال الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918)
- الحرب الأهلية بين عامي (1928 - 1949) (حزب الشعب القومي - الحزب الشيوعي)
- التوسع الياباني في الصين
- انتصار الشيوعيين وإعلان جمهورية الصين الشعبية عام 1949
- الثورة الثقافية عام 1965
- تجربة التنمية في الصين

- الصين (الجغرافية - المناخ - السكان)

تقع الصين في الجزء الشمالي من الكرة الأرضية، ولها امتداد جغرافي مهم وواسع، فهي تحتل بموقعها هذا القسم الشرقي من قارة آسيا وتطل على المحيط الهادي، وتبلغ مساحتها (9,600,000) كيلو متر مربع⁽¹⁾، أي ما يُضاهي ثلاثة أرباع مساحة القارة الأوربية، وتمتلك الصين شواطئ بحرية يبلغ طولها (18000) كيلو متر، وتطل على مجموعة من البحار، هي بحر بوهاي في الشرق، والبحر الأصفر في الجنوب، وبحر الصين الشرقي والجنوبي، مع امتلاكها مجموعة كبيرة من الجزر⁽²⁾.

لقد بقيت الصين شبة معزولة عن العالم بسبب حدودها الطبيعية، فالجزء الغربي من هضبة منغوليا والجزء الجنوبي يتألف من السلاسل الجبلية التي تحيط بهضبة التبت، ثم تبدأ هذه الحدود بالانخفاض في منطقة الشمال الغربي، لذا عمل الصينيون القدماء على تقوية هذا الجزء من الحدود، فأنشأوا سور الصين العظيم⁽³⁾ حتى يتمكنوا من حماية الصين من الغزوات الأجنبية، كما أنّ المحيط الهادئ يرتبط بالمحيط الهندي عن طريق قناة ياشي وبحر سولو ومضيق ملقا، والذي بدوره يؤدي إلى المرافئ العالمية الرئيسية، ولذلك عُدَّ ممرًا مهمًا بين الصين ودول العالم الأخرى⁽⁴⁾.

إضافة الى ذلك، فإنّ للصين حدود برية يبلغ طولها (22,800) كيلو متر، وتحدها

(1) وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، الاقتصاد الصيني، دار النشر الصينية عبر القارات، (د.م، 2012)، ص4.

(2) شيوي كوانغ، جغرافية الصين، ترجمة محمد ابو جراد، دار النشر باللغات الأجنبية الصين الشعبية، (بكين، 1987)، ص2.

(3) سور الصين العظيم: بني عام 214 ق.م. ويبلغ طوله (3300) كيلو متر وعرضه (6) متر، وارتفاعه (8) متر. يُنظر: محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، الدار القومية، (القاهرة، 1965)، ص203؛ لوه تشه ون، تشاو لون، سور الصين العظيم، ترجمة محمد ابو جراد، دار النشر باللغات الاجنبية، (جمهورية الصين الشعبية، 1978)، ص14.

(4) شيوي كوانغ، ص3.

خمس عشرة دولة هي: شبه الجزيرة الكورية، واليابان في الشرق، ولاوس وفيتنام وبورما في الجنوب الغربي، والهند وبوتان وسكيم في الجنوب، وباكستان وأفغانستان في الغرب، وروسيا الاتحادية في الشمال الغربي، والفلبين وماليزيا وسلطنة بروناي واندونيسيا إلى الجنوب الشرقي⁽¹⁾.

فضلاً عن ذلك، فإنّ الصين تتميز بثلاثة وجوه من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية وهي كالآتي:

- 1 - الصين الساحلية التي تضم ثمان مقاطعات أهمها: بكين، تيانغين، شنغهاي.
 - 2 - الصين الوسطى تضم ثلاث عشرة مقاطعة، وتشمل 60% من مجموع السكان.
 - 3 - الصين المدرجات، وتضم إقليم التبت وإقليم الكسينجيانغ⁽²⁾.
- كما في الصين هناك أربعة مقاطعات كبرى عرفت بتخوم الصين وهي: منشوريا، منغوليا، التبت، سيكانج، وتميزت كل مقاطعة بأوضاعها الاقتصادية والسياسية الداخلية الخاصة بها، وامتازت تلك المقاطعات بأنها غنية بمحاصيلها الزراعية وثرواتها المعدنية، لذا أُمست ميداناً للصراع بين القوى الكبرى المحيطة بها، فضلاً عن ما تتمتع به من موقع جغرافي⁽³⁾.

لقد إمتازت الصين بمناخ شديد التنوع، فيسود في أقصى الشمال طقس جليدي يشابه المناطق المجاورة للقطب الشمالي، في حين يسود المنطقة الجنوبية المناخ الاستوائي، وفي الشتاء تجلب الرياح الجافة الباردة العواصف الترابية إلى الشمال، أما في الصيف فإن الرياح المشبعة ببخار الماء تجلب الأمطار إلى الجنوب والشرق، فالمناخ بوجه عام جاف شتاءً وممطر صيفاً، وتتراوح درجات الحرارة من عدة درجات تحت الصفر، وحتى الحرارة الشديدة التي تصاحبها رطوبة، وهذا يعتمد على الفصل الذي تمر به، وكذلك خطوط العرض ومدى ارتفاع المنطقة فوق مستوى سطح البحر⁽⁴⁾.

(1) وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، ص ص 4-5.

(2) تايبوودانغ، افاق مستقبلية صينية، ترجمة محمد ياسر منصور، مراجعة ليلى البدر، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، العدد 147، 2008، ص 43.

(3) علي موسى، جغرافية العالم الإقليمية، دار الفكر، (دمشق، 1981)، ص 369.

(4) انتوني ماسون، سلسلة قضايا عالمية - الصين، شركة نهضة مصر، (مصر، 2008)، ص 9.

تمتاز معظم المناطق الصينية بمناخها المعتدل، وفصولها الأربعة تناسب السكن والحياة للإنسان، وإنّ مناخ الصين الرئيس يمتاز بالرياح الموسمية القارية؛ إذ تهب تلك الرياح في المدة ما بين شهر أيلول من كل سنة، كما تهب في شهر نيسان رياح موسمية شتوية جافة باردة من سيبيريا وهضبة منغوليا، وتنخفض قوة الرياح تدريجياً من الشمال إلى الجنوب، فتُشكل برودةً وجفافاً وتفاوتاً كبيراً في درجة الحرارة بين الجنوب والشمال، وفي المدة ما بين شهر نيسان إلى شهر أيلول يهب تيار هوائي دافئ ورطب من البحار في الشرق والجنوب، فيؤدي إلى درجات حرارة عالية وأمطار غزيرة وتفاوت بسيط في درجة الحرارة بين مناطق الجنوب والشمال⁽¹⁾.

تنقسم الصين من الجنوب إلى الشمال إلى ست مناطق هي: المنطقة الاستوائية، والمنطقة المدارية، والمنطقة شبه المدارية، والمنطقة المعتدلة الدافئة، والمنطقة المعتدلة، والمنطقة المعتدلة الباردة، وتنخفض كميات الأمطار من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي حسب درجة الرطوبة، ويتباين معدل كميات تساقط الأمطار في مختلف المناطق؛ إذ يصل معدل التساقط في سواحل الجنوب الشرقي إلى أكثر من (1500) ملم، وفي المناطق الداخلية للشمال الغربي أقل من (200) ملم⁽²⁾.

يتألف غالبية سكان الصين من الجنس المغولي، وفي الصين هناك خمس مجموعات بشرية (المغول، الصينيين، المانشو، التبت، التركستان)، والديانة الرئيسية في البلاد هي الكونفوشوسية، واللغة هي اللغة الصينية، وإنّ أهم ما يتسم به المجتمع الصيني هو التجانس العرقي بصورة عامة رغم ضخامته ومشاكله الداخلية التي يعاني منها كما في إقليم التركستان والذي تقطنه أغلبية مسلمة، وبغض النظر عن العدد الكبير من القوميات التي يتكون منها المجتمع الصيني والتي تُقدر بـ (56)

(1) دعاء عدنان حميد، استراتيجيات مصادر الطاقة في الصين للمدة (2000-2016)، دراسة تحليلية، رسالة دبلوم عالي في اقتصاديات الطاقة غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2018، ص 15.

(2) دعاء عدنان حميد، ص 16.

قومية، إلا أنَّ قومية الهان تُعد أكبر هذا القوميات وتمثل حوالي 91% من مجموع السكان في الصين⁽¹⁾.

إنَّ الامتداد الجغرافي المهم والواسع للصين⁽²⁾، كان سبباً في اكتسابها أهمية إستراتيجية في نواحي متعددة، منها: أحاطتها بعدد كبير من الدول، فانعكس ذلك على محيط علاقاتها الإقليمية، ومنها: إنَّها دخلت في حالة صراع بسبب حدودها مع جيرانها وبخاصة الهند⁽³⁾، فجعلها تعيش حالة من عدم الاستقرار بسبب المشاكل الحدودية مع تلك الجارة الجنوبية، ومن ناحية أخرى فإن الصين إمتازت بحضارتها التي برزت من بين حضارات العالم بالأدب والعلوم، وهي من أقدم الحضارات وأعرقها، إضافة إلى كل ما ذكر، فإن الصين تمتعت بميزة مهمة ألا وهي امتلاكها كتلة بشرية هائلة؛ إذ عُدَّت كونها الدولة الأولى في العالم من حيث السكان، وشكلت نسبة خمس سكان العالم⁽⁴⁾.

(1) دنيا جواد مطلق، العلاقات اليابانية - الصينية من 1949 - 2002، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002، ص 5.

(2) محمد جواد علي، دراسة في تجربة البناء والتحديث الصينية، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 4، 1998، ص 9.

(3) حسن محمد جوهر، عبد الحميد البيومي، الصين وشعوب العالم، دار المعارف بمصر، (القاهرة، 1958)، ص 10.

(4) عفاف مسعد العبد، دراسات في تاريخ الشرق الأقصى، دار المعرفة الجامعية، (الإسكندرية، د.ت)، ص 10.



صورة رقم (2) تُبين خارطة جمهورية الصين الشعبية⁽¹⁾

- حكم أسرة المانشو (1664 - 1911)

غزى المغول بقيادة جنكيزخان الصين منذ أوائل القرن الثالث عشر الميلادي، لكنهم لم يتمكنوا من بسط نفوذه على كل أراضيها؛ فقد كانت السيطرة على تلك الأراضي تتطلب المزيد من الوقت والجهد والإعداد الجيد لذلك، لكن ما أن حل عام 1260 حتى تمكن المغول من السيطرة على معظم ولايات الصين، وبدا ذلك واضحاً عام 1279، حيث تم نقل مركز قيادة الجيش المغولي إلى بكين، ودام حكمهم في

(1) خارطة الصين <https://www.google.com/search?q=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%>

الصين حتى عام 1338، عندما تمكنت أسرة منج من الانتصار على المغول وإجلالهم من البلاد، وبعدها استطاع حكام هذه الأسرة إلى دفع حدود بلادهم حتى شملت سيشوان ومنشوريا وصولاً إلى حوض نهر عامور، وأصبحت كل من كوريا ومنغوليا وبورما دولاً تابعة لإمبراطورية الصين، كما أنهم قاموا بإرسال حملات عسكرية بحرية إلى جنوب شرق آسيا وجزر الهند الشرقية وسيلان، وبذلك أصبحت إمبراطوريتهم ذات نفوذ واسع وكبير في المنطقة⁽¹⁾.

وكان حكام أسرة منج قد فرضوا الجزية على بلدان نائية، كجاوة وسيلان بسبب ما بلغوه من قوة حين ذاك، لكن مع بداية اضمحلال الأسطول الصيني باتت السواحل الصينية مهددة بالخطر من قبل اليابانيين والأوروبيين، ومن أجل صد النفوذ الأجنبي ودفع الخطر عن البلاد، اتخذ حكام أسرة منج قراراً بإحياء نظام الحكم الذي كان سائداً في عهد الأسر القديمة التي توالى على حكم البلاد؛ إذ قُسمت الصين إلى ثلاثة عشر إقليمًا، وتألفت ست وزارات، وأعاد الإمبراطور هونج (Hong) العمل بالقوانين الصينية والعمل بنظام الاختبارات للوظائف المدنية كأساس للالتحاق بالوظائف الحكومية المركزية، وقد شجع هذا نظام الذي أقره الإمبراطور من جانب آخر مجال التعلم، واقتصر نطاق المعرفة والدراسة حين ذاك على الآداب الصينية القديمة⁽²⁾.

لقد ظهر نوع من التطور والانتعاش الاقتصادي خلال مدة حكم أسرة منج، ولا سيما في مدينة كانتون (Canton) التي باتت مركزاً للنشاط التجاري الذي شمل تبادلاً للسلع الصينية، كالحديد والخزف مقابل بعض السلع التي كان يجلبها الأوروبيون للمتاجرة بها مع الصين، وإلى جانب التجارة فقد كان للأوروبيين مسار آخر يوازي المسار التجاري، ألا وهو مسار التبشير المسيحي في الصين، والذي لم يتمكن من إيجاد طريق سهل له داخل البلاد، خاصة في عهد أسرة منج، التي عملت على عدم السماح للمبشرين

(1) عمر إسكندر، سليم حسن، تاريخ أوروبا الحديثة، (مصر، 1919)، ص 244؛

T. F. Talsing, China and European Expansion, (London 1956), P. 18.

(2) مشتاق مال الله قاسم النجار، السياسة الدولية تجاه الصين 1781 - 1899، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2008، ص ص 25 - 26.

الأوروبيين بممارسة أعمالهم التبشيرية، وذلك من أجل فسخ المجال أمام الديانة الكنفوشيوسية⁽¹⁾ الرسمية بالانتشار⁽²⁾.

إنَّ عوامل الضعف بدأت تنخر في جسد الأسرة الحاكمة في الصين ما إن حلَّ عام 1456، فقد أسهمت عوامل عدة داخلية وخارجية كان لها الأثر المباشر في القضاء على حكم أسرة منج، ومن العوامل التي أسهمت في إضعاف حكم هذه الأسرة، هي ما كانت تقوم به عصابات القراصنة اليابانيين الذين كانوا يشنون الغارات على المناطق الساحلية، ويقومون بأعمال القتل والسلب والتدمير، مما اضطر السلطات الصينية لإصدار أوامرها للسكان بالانسحاب من تلك المناطق والتوجه إلى داخل البلاد⁽³⁾.

وكانت الصين قد تعرضت لغزو عسكري من قبل القائد العسكري الياباني هايدويوشي (Heidoyoshi) خلال المدة بين عامي (1592 - 1597)، وإن تمكنت القوات الصينية من إفشال هذا الهجوم العسكري، إلا أنَّ الهجوم عمل من جانب آخر إلى إضعاف القدرات العسكرية للقوات الصينية، والتي كانت تعاني من نزوح قبائل التتار لأسرة المانشو، التي اتخذت وضعاً سياسياً جديداً ومهماً منذ عام 1599، وعمدت على محاربة أسرة منج للسيطرة على مقاليد الحكم في البلاد، كما كان للعوامل الداخلية الدور الفعال في إسقاط حكومة أسرة منج، والتي تمثلت بانتشار الفوضى والفساد الإداري والمالي الذي بات السمة الواضحة لحكم تلك الأسرة،

(1) الكنفوشيوسية: نسبة إلى الفيلسوف الصيني كونفوشيوس (551 - 479 ق.م)، وقد بدأ تأثير هذه الفلسفة على الصين أولاً، ثمَّ اليابان منذ القرن التاسع الميلادي، وكوريا في القرن الخامس عشر الميلادي، وأكدت الكنفوشيوسية على النظام العقلاني للطبيعة، الذي يكون فيه الإنسان منسجماً مع نفسه، وأكدت كذلك على الأسس الأخلاقية العالية، وأن تقف على قمة ذلك دولة موحدة، حكامها رجال ذوي علم وأخلاق رفيعة، ولها نصوص لا تتناول المفهوم الإلهي، ولا تشمل هذه الفلسفة على أية عبادة ومعتقداتها، وهي دون مناسك كهنوتية، وإنَّما أكدت فقط على التعليم والحياة السليمة التي تكون من خلال إطاعة الحاكم، وإطاعة الآباء من قبل الأبناء، واحترام الأخ الكبير والزوج، والتمسك بالروابط الاجتماعية. طارق جاسم حسين، جذور التحديث في اليابان في أواخر عهد أسرة توكوكاوا (1853 - 1868)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص 40.

(2) John K. Fairbank, The Chinese World Order, (Cambridge, 1963), P.75.

(3) بين تشستر، الشرق الأقصى، ترجمة حسين الحوت، (مصر، 1958)، ص 18.

وكان هذا الخلل الواضح في مفاصل الدولة ناتجاً عن أن الحكام الذين توالوا على حكم هذه أسرة كانوا ضعفاء، حتى بدا العجز واضحاً في عدم قدرتهم على إدارة أمور البلاد، وأصبحوا ألعوبة بيد الموظفين الكبار والمتنفذين في مفاصل الدولة، الذين كانوا يتعاملون بالرشوة وتدبير المؤامرات ضد كل شخص يحاول اعتراض طريقهم للحيلولة دون تحقيق مصالحهم⁽¹⁾.

إضافة الى ذلك، فقد دخلت الصين في دوامة الحرب الأهلية، بعدما كثرت الفتن والقلق في البلاد، وتخللت تلك الاضطرابات قيام العديد من حركات التمرد ضد السلطة، ففي عام 1634 قامت ثورة بقيادة لي تسي شنج (Lee Tse Chung)، الذي قادها في إقليم هونان، ومن ثم إلى أقاليم أخرى، حيث أصبحت البلاد ميداناً للقتال، واستمرت تلك الثورة عشر سنوات كان القائد خلالها يحرز النصر تلو الآخر، حتى عظم شأنه وأعلن نفسه حاكماً شرعياً للصين⁽²⁾، وخلال مجريات هذه الأحداث تمكنت أسرة المانشو من إنهاء حكم أسرة منج، وبدأت في بسط سيطرتها على معظم أراضي إمبراطورية الصين، وكانت تلك الأسرة تعيش في تخوم الجبال، وعلى شكل قبائل لا تربطهم وحدة قومية، وبقوا على هذه الحالة حتى تمكن زعيم ظهر بينهم اسمه نورهاتشي⁽³⁾ (Nurhaci) من قيادة أسرة المانشو، وتمكن هذا القائد من السيطرة على إقليم منشوريا بعد أن أخضع كل قبائل المانشو تحت أمرته، بعدها امتدت سلطته بالتدرج إلى منغوليا التي كانت خاضعة للسيادة الصينية، كل ذلك حدث، لأن حالة الضعف والوهن التي أصابت أسرة منج هي التي مكنت نورهاتشي من فرض سيطرته على تلك المناطق، بعد ذلك أعلن ذلك القائد عام 1618 الحرب المباشرة ضد إمبراطورية الصين، التي كانت تحكم من قبل أسرة منج، وبالرغم من

(1) عمر إسكندر، حسن سليم، ص 248؛ مادهو بانيكار، آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبد العزيز توفيق، (مصر، 1962)، ص 76.

(2) John K. Fairbank, OP, Cit, P.76.

(3) نورهاتشي: وهو مؤسس أسرة المانشو، وهذه الأسرة عبارة عن قبيلة كانت تعيش على الحدود العزبية للصين، واستغل نورهاتشي ضعف أسرة منج حتى تمكن من إسقاط تلك الأسرة والسيطرة على مقاليد الحكم في البلاد. محمد الغرب موسى، حرب الأفيون، (القاهرة، 1968)، ص 16.

الضعف والوهن الذي انتاب تلك الأسرة إلا أن تحدي الإمبراطورية لم يكن بالأمر الهين⁽¹⁾.

كانت قوة أسرة المانشو في تصاعد مستمر، وتواصلت حملتهم العسكرية للسيطرة على الصين حوالي سبعة عشر عاماً، حتى تمكنت من السيطرة على شبه جزيرة لياؤ- تنج مهددةً بهذا الانتصار الإمبراطورية ذاتها، وبعد وفاة القائد نورهاشي أصبحت قيادة الجيش بيد القائد نين- تسنج (Tsing - Nin) الذي تمكن من بسط سلطة المانشو على كوريا، وعلى فغول تشاهار، عاملاً في الوقت ذاته على دفع الحرب إلى داخل الأراضي الصينية، لإرغام أسرة منج على التنازل عن السلطة، مع الاعتراف بسلطة المانشو على إمبراطورية الصين، وقد استمرّ في صراعه الطويل ضد أسرة منج حتى تمكن في نهاية المطاف من إدخال الصين تحت سلطته في عام 1664⁽²⁾، ومنذ بداية حكم أسرة منج في بكين كانت سيطرتهم على بلاد الصين مقتصرة على المناطق جنوب السور العظيم، وكان إقليما سنكيانج والتبت خارج سلطة المانشو، وما أن استمر حكم أسرة المانشو حتى بدأت هذه الأسرة في بسط نفوذها على الإقليمين المذكورين، إذ تم إعادة كلا الإقليمين إلى حظيرة إمبراطورية الصين، حتى بلغت سلطة المانشو من التخوم الشمالية لكوريا شمالاً إلى كمبوديا⁽³⁾.

امتازت السياسة التي اتبعها حكام أسرة المانشو بالتمييز، وأصبحت اللغة المنشورية لغة رسمية إلى جانب اللغة الصينية، كما أصدرُوا أوامرهم بعدم السماح للموظفين الصينيين بتولي مناصب إدارية في مقاطعاتهم والمقاطعات الأخرى منعاً لقيام التكتلات، ونتج عن ذلك ظهور تباين واضح بين مناطق الصين الشمالية والجنوبية، فالمناطق الشمالية بحكم قربها من منشوريا (موطن المانشو) ووجود العاصمة فيها، سيطر المانشو عليها وبقيت موالية لهم، أمّا المناطق الجنوبية التي أخضعت بالقوة بعد أربعين عاماً من دخول المانشو العاصمة بكين (Beijing)، فإنها بقيت مسرحاً للحركات المعارضة

(1) مشتاق مال الله قاسم النجار، ص ص 28 - 29.

(2) مشتاق مال الله قاسم النجار، ص 29.

(3) مادهو بانيكار، ص 78.

طوال حكم المانشو، فضلاً عن ذلك، فإن أبناء هذه المناطق ظلوا يشعرون بالغبن، فكانت واردات الخزينة المركزية معظمها تأتي من الجنوب لكنها تنفق على بناء القصور والمعابد في الشمال، ومما زاد من تدميرهم وحرمانهم هو منعهم من المناصب العليا في الإدارة حتى في مقاطعاتهم، لأن هذه المناصب بقيت حكراً على المانشو، ولقد ترتب على هذه السياسة الجديدة فقدان عنصر الكفاءة، وصار المانشو يتمتعون بالامتيازات ويسيطرون على الأراضي والمال، واتبعوا سياسة عنصرية إستعلائية، فكانوا ينظرون إلى الصينيين نظرة ترفع، بل انهم أرادوا فرض عاداتهم وتقاليدهم ومظاهرهم على أهل البلاد بالقوة، ففرضوا على رجال الصين أن يلبسوا الملابس المنشورية، وعلى الرغم من هذه الضغوطات، لكن أسرة المانشو أُعجبت بالحضارة الصينية، وبدءوا يتقبلونها فستنسخوا الكتب الصينية، وقربوا العلماء إليهم، واندمجوا بالمجتمع، واتخذوا من الكونفوشيوسية عقيدة رسمية لهم، ولم تمض أكثر من خمسين عاماً حتى صار أباطرتهم يحكمون طبقاً لأنظمة الصين وأخلاقياتها، وازدهرت الآداب والعلوم الصينية بفضل تشجيعهم، وبلغت الصين في عهدهم أقصى اتساع لها فشملت منشوريا ومنغوليا وكوريا ودول جنوب وجنوب شرق آسيا والتبت وتركستان كلها⁽¹⁾.

- الاطماع الأوروبية في الصين

ارتبطت معرفة الأوروبيين بالصين بالعلاقات التجارية، فضلاً عن المبشرين المسيحيين الذين وفدوا إليها منذ القرن السابع للميلاد، من أمثال الرحالة ماركو بولو (Marco Polo) الذي عمل في البلاط الإمبراطوري الصيني في عام 1275، وأما العلاقات التجارية فكانت للإمبراطورية الرومانية علاقات من هذا النوع مع الصين، لاسيما تجارة الحرير التي كانت تُصدر عبر طريق الحرير، المار عبر أواسط آسيا وأوروبا الشرقية، ومن ثم إلى الخليج العربي أو البحر الأحمر فالبحر المتوسط وأوروبا، وفي القرن السادس الميلادي نُقلت دودة الحرير إلى القسطنطينية، وبذلك لم تُعد صناعة الحرير حكراً على الصين، ومن ثم تغير ميزان التبادل التجاري بين الغرب والشرق،

(1) عمر إسكندر، سليم حسن، ص 249: مادهو بانيكار، ص 78؛ عبد اللطيف الصباغ، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، (د.م، د.ت)، ص 113.

وأصبحت السلع التي تستوردها أوربا هي التوابل، وصارت أغلبية هذه التجارة في أيدي العرب، لاسيما بعد سقوط دولة المغول في العراق وإيران في عام 1337، واستمرت السيطرة العربية على الطرق البحرية إلى شرق آسيا حتى القرن السادس عشر، وظلت الطرق البرية مغلقة في وجه الأوروبيين، لذا اخذوا يبحثون بأنفسهم عن طريق توصلهم إلى الشرق، حتى تم اكتشاف رأس الرجاء الصالح من قبل فاسكودي غاما (Vascody Gamma) في عام 1497، وبعدها وصل إلى الهند، فأصبح البرتغاليون سادة البحار الشرقية⁽¹⁾.

لقد تمكن البرتغاليون من تأسيس مراكز تجارية لهم في جاوا (Java)، ثم استولوا على شبة جزيرة الملايو في عام 1511، وبذلك تمت سيطرة البرتغاليين على طريق التجارة بين الهند والصين، وتمكنوا من إقامة أول مركز تجاري لهم في الصين بالقرب من مدينة كانتون عام 1515، ثم شهدت السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر وصول الأسبان إلى جزر الفلبين، وتمكنوا من السيطرة على مانيلا (Manila)، لكن البرتغاليين استطاعوا إبعادهم عن الصين باحتكارهم التجارة معها، لكن التجار الأسبان ما لبثوا أن تفوقوا بتجارهم على البرتغاليين لما كان للتجار الصينيين احتكاك ونشاط واسع في الفلبين، حينها أصبحوا على تماس مع الأسبان، الذين أقاموا علاقات ودية مع سلطات الصين الجنوبية، وحصلوا على إذن الإتجار في ميناء كانتون الصيني⁽²⁾.

مع بداية القرن السابع عشر وافقت الحكومة الهولندية على قيام شركة الهند الشرقية الهولندية عام 1602، وبواسطتها استطاع الهولنديون أن يمسكوا زمام التجارة في ملقا (Malacca) وسيطروا بذلك على جزر الهند الشرقية، لكن البرتغاليين أجبروا الهولنديين على الإبتعاد عن سواحل الصين الشرقية، فتقدم الهولنديون ناحية جزر البسكادورس البعيدة عن الصين، إلا أن الصينيين طردوهم منها، فأقاموا مصانعهم في

(1) عفاف مسعد العبد، ص ص 32-33؛ فوزي درويش، الشرق الاقصى الصين واليابان 1853-1972،

ط3، (د.م، د.ت)، ص ص 43-44.

(2) بين تشستر، ص ص 43-47؛ عفاف مسعد العبد، ص ص 33-34.

فرموزا (Framosa) وبقوا فيها حتى عام 1624، حينها طردهم الصينيون ثانيةً، وحين اندلعت حركات التمردات الداخلية في الصين سعى الهولنديون إلى تقديم المساعدة لأسرة المانشو من أجل القضاء عليها، فكافأتهم أسرة الصين الحاكمة بالتصريح لهم بالمتاجرة في ميناء اموي، ومنها ازدادت حركة التجارة بين البلدين حتى قويت في عام 1729، وأما التوسع الفرنسي الذي اتخذ بوجه عام شكل إرسال المبشرين الفرنسيين إلى الهند الصينية، فقد تلاشى بسبب تعصب هؤلاء المبشرين، ولما كان هناك تنافس وصراع بين الانكليز والفرنسيين للسيطرة على الهند، ونتيجة لخسارة فرنسا في صراعها هذا مع بريطانيا، الأمر الذي جعلها تولي اهتمامها نحو الهند الصينية، وفي بداية القرن السابع عشر عندما تأسست شركة الهند الشرقية - الانكليزية عام 1600، احتكر الانكليز التجارة مع الهند، ومع انتظام التجارة بين الهند والصين، حاول الانكليز الاستفادة مع الوساطة البرتغالية للحصول على إذن للمتاجرة مع الصين، حتى تمكنوا في عام 1685 من الحصول على امتياز اقامة وكالة تجارية لهم في كانتون⁽¹⁾.

أما روسيا التي توجهت خلافاً لبقية الدول الأوروبية براً وليس بحراً، فقد بذلت الجهود لإقامة علاقات تجارية مع الصين، إلا إنَّ هذه الجهود باءت بالفشل، لرفض الروس أداء المراسيم الإمبراطورية والتقاليد الصينية، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات الصينية - الروسية، وفي الوقت الذي انطلقت فيه الدول تبحث عن مستعمرات لها في الشرق لتصريف منتجاتها بعد الثورة الصناعية، من خلال البحث عن أسواق لتصريف المنتجات والحصول على المواد الأولية الخام، فضلاً عن الحصول على العمالة الرخيصة، وجدت بريطانيا في الهند غايتها ووجدت فرنسا في فيتنام مطلبها، لكن الملاحظ أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية وبسبب سياسة العزلة ومبدأ مونرو، الذي كانت تتبعه لم تقم بمجاراة الدول الأوروبية في سياستها الاستعمارية التوسعية، إلا إنَّ وصول المهاجرين الصينيين واليابانيين إلى كاليفورنيا (California) واكتشاف السفن التجارية دفع الولايات المتحدة الأمريكية نحو الشرق أيضاً⁽²⁾.

(1) عفاف مسعد العبد، ص ص 37 - 38؛ فوزي درويش، ص ص 44 - 45.

(2) مشتاق مال الله قاسم النجار، ص ص 30 - 35.

- حروب الأفيون ونظام المعاهدات الدولية وانتهاء العزلة الصينية

إنَّ حروب الأفيون استمدت تسميتها من تجارة الأفيون التي فرضتها بريطانيا على الصين، لكن هذه التجارة في حقيقة الأمر لم تكن سوى السبب المباشر لحرب الأفيون الأولى، أمَّا الأسباب الحقيقية وراء الحرب، فكان بسبب اتخاذ الصين سياسة العزلة، ورفضها المتكرر للإفتتاح التجاري، وعدم تجاوبها مع المطالب البريطانية المتعلقة بتحرير التجارة من القيود التي فرضتها الحكومة الصينية عليها، فضلاً عن رفض الجانب الصيني أزاء كل محاولة قامت بها بريطانيا لتبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وكان استيراد الأفيون من الهند إلى الصين قد بدأ في بداية القرن الثامن عشر، ولكن كان ذلك الاستيراد لدواعٍ طبية، إلا أنَّ استيراده ازداد خلال القرن التاسع عشر بكميات كبيرة، ولم يكن الأفيون كارثة على الشعب الصيني إلا عندما احتكرت شركة الهند الشرقية - البريطانية حقَّ الإتجار به، فعمدت هذه الشركة إلى إغراق جنوب الصين به انطلاقاً من ميناء كانتون، لاسيما وأنَّ البضائع البريطانية مثل المنسوجات لم تحظ بالقبول، إذ كان الصينيون يفضلون منتجات بلادهم، لذا تحتم على الانكليز أن يسددوا أثمان مشترياتهم بالفضة، التي كانت قاعدة للمبادلات الدولية آنذاك، فتحوّلت تجارة شركة الهند الشرقية - البريطانية في الصين بسبب ذلك إلى تجارة خاسرة، لذلك اندفع البريطانيون للترويج لتجارة الأفيون في الصين للتعويض عن هذه الخسارة⁽¹⁾.

وعلى الرغم من تحريم تجارة الأفيون من قبل الحكومة الصينية، فإن تهريبه كان يتم على نطاق واسع، الأمر الذي جعل الأوضاع متوترة بين الصين وبريطانيا، وفي عام 1833 فقدت شركة الهند الشرقية - البريطانية احتكار التجارة مع الصين، وحل محلها ممثل التاج البريطاني مباشرة، مما يعني أنه في حالة وجود نزاع بين الصين وبين الشركة، فإن ذلك النزاع يعرض مباشرة على التاج البريطاني، فضلاً عن أنَّ استمرار رفض البريطانيين تنفيذ القوانين الصينية خلق وضعاً متوتراً في بكين عام 1838،

(1) شاكر مصطفى، العالم الحديث، (دمشق، د.ت)، ص 410؛

Hudson Harvy, Europe and China, (London, 1931), P.244; Stanley Danvers, Hart and the Chinese Customs, (Belfast, 1950), Pp.58 - 59.

لإصدار أوامر التشديد في تنفيذ قرار تحريم استيراد الأفيون بسبب النتائج الأخلاقية والصحية السيئة الناتجة من تعاطيه⁽¹⁾.

وفي هذا الوضع المتأزم أرسلت الحكومة الصينية موظفاً لديها يدعى لين، الذي وصل إلى كانتون في ربيع 1839، فأصدر أمراً إلى التجار الأجانب بتسليم كميات الأفيون كلها التي في حوزتهم، والتوقيع على تعهد بعدم شحن أية كميات أخرى إلى الصين تفادياً للعقوبة المالية، ومصادرة تلك البضاعة في حالة نقضهم ذلك التعهد، وحاول الكابتن ايليوت المشرف البريطاني على شؤون التجارة أن يبطل مفعول الأمر، فأصدر تعليمات إلى التجار البريطانيين بأن يرفضوا تسليم ما بحوزتهم من الأفيون، وهناك أرسل لين جنوده ليحاصروا مواقع وكلاء التجارة الخارجية، فاضطر الكابتن ايليوت إلى تسليم صناديق الأفيون، وحينها أقدم لين على حرقها، وللإحتجاج على ذلك قام بعض البحارة البريطانيين بعصيان في مدينة كانتون أسفر عن مقتل احد الصينيين، فظهرت عندها مشكلة الإختصاص القضائي، حين رفض البريطانيون تسليم المسؤولين عن جريمة القتل، فأقدم لين على منع السفن من توريد المواد الغذائية إلى هونغ كونغ (Hong Kong) وماكاو (Macao) البريطانيتين⁽²⁾.

لقد كان هذا التوتر كافياً لإشعال الحرب بين الطرفين، لاسيما وأن المفاوضات بينهما لم تجد نفعاً، فبعد انقضاء أسابيع عدة عليها، تم تبادل إطلاق النار في 3 تشرين الثاني عام 1839 بين الجانبين، فبدأ ما عُرف بـ(حرب الأفيون الأولى) (1839 - 1842)، إذ قامت القوات البريطانية بهجوم مفاجئ على عدة مناطق حتى تمكنت من احتلال اموي (Amoy)، وتينجو (Tingo) وكانتون، وشنجهاي (Shanghai)، ووصلت طلائع القوات البريطانية المهاجمة إلى القناة الإمبراطورية، وتمكنت من السيطرة عليها، وتُعد هذه القناة الشريان الحيوي للملاحة بين شمال البلاد وجنوبها،

(1) Dawson Fay, The Chines and Analysis of European, (London, 1967), P.140; Nathan Gelber, Modern China 1840 - 1972, (London, 1973), P.48.

(2) مشتاق مال الله قاسم النجار، ص ص 64 - 65؛
David Arthur, British Opium trade in China, New Haven, (U.S.A., 1954), P.120; Chris Cook, British Historical facts 1800 - 1900, (London, 1975), P.177.

وقاتل المدافعون عنها بشجاعة فائقة لردع تلك القوات، لكن بعد أن توالى عليهم الهزائم العسكرية بدأت معنوياتهم تقل، وبات استلامهم واضحاً أمام الضربات العسكرية البريطانية، واستمرت القوات البريطانية في تقدمها نحو العاصمة بكين، فاحتلت تلك القوات مدينة شينكانج (Shinkang)، وباتت تهدد نانكنغ (Nanking) المدخل الرئيسي إلى العاصمة الصينية بكين، ووجدت سلطة المانشو الحاكمة في الصين نفسها في وضع حرج ومتعب للغاية، فإما أن تستسلم وتحافظ على مقاليد السلطة في حكم البلاد، وإما أن تواصل الحرب وتخسر كل شيء، لذا اختارت البقاء في الحكم وعمدت إلى الاستسلام والموافقة على توقيع معاهدة مع بريطانيا بعد قتال استمر عامين⁽¹⁾.

انتهت الحرب بتوقيع الصين على معاهدة نانكنغ مع بريطانيا في 29 آب عام 1842، وهي أول المعاهدات غير المتكافئة مع الدول الغربية، والتي فرضت على الصين بالقوة على قبول شروطها، وبدورها قضت على سيادة حكومة المانشو على الأراضي الصينية بعد أن باتت الدول الاستعمارية تفرض شروطها على الإمبراطورية الصينية⁽²⁾. وتضمنت معاهدة نانكنغ فقرات عدة، وهي كالآتي:

- 1 - على الحكومة الصينية فتح خمسة موانئ للتجارة مع الجانب البريطاني، وهي كل من كانتون، واموى، وفمرشو، وننخبوه، وشنغهاي، ويسمح فيها للأجانب وعائلاتهم ومؤسساتهم بحق الإقامة في هذه الموانئ إلى جانب ممارسة أعمالهم التجارية في تلك الموانئ دون أية مضايقة من قبل السلطات الصينية.
- 2 - منح الحكومة البريطانية مطلق الحرية في تعيين قناصل حكومتهم، في هذه الموانئ الخمسة التي نصت عليها المعاهدة، للإشراف على الشؤون الإدارية والتجارية للتجار البريطانيين هناك.
- 3 - على إمبراطورية الصين أن تدفع غرامة حربية كبيرة كتعويض عن كميات الأفيون

(1) مشتاق مال الله قاسم النجار، ص ص 69 - 71؛

E. M. Gulle, British Economic Interests in the Far East, (London, 1970), P.58.

(2) مشتاق مال الله قاسم النجار، ص 72.

التي تم إتلافها وحرقتها من قبل الجهات الصينية، كما فرضت بريطانيا غرامة إضافية كان الغرض منها تغطية نفقات العمليات العسكرية.

4- إلغاء لجنة (الكوهونج) المشرفة عن عمليات التبادل التجاري مع التجار الأجانب، والتي عدها الجانب البريطاني بأنها كانت تشكل عبئاً ثقيلاً على حرية التجارة، وذلك من خلال القوانين الصارمة التي كانت تمارسها هذه لجنة.

5- على الحكومة الصينية ان تتنازل عن ميناء هونك كونك ليصبح بعد ذلك مستعمرة بريطانية، والتي أصبحت فيما بعد قاعدة للتغلغل البريطاني عسكرياً واقتصادياً في الصين.

6- تتعهد الحكومة الصينية بعدم فرض رسوم كمركية على الواردات البريطانية بنسبة تزيد على 5%، وهذا أثر بالمقابل على نمو الحركة الصناعية في الصين، وعدم حمايتها من منافسة البضائع الأجنبية⁽¹⁾.

وكانت قد ترتبت نتائج مباشرة على تلك المعاهدة بعد المصادقة عليها رسمياً انعكست آثارها بصورة مباشرة على الواقع السياسي للإمبراطورية الصينية، وكانت كالآتي:

1- أصبحت المعاهدة حجر الزاوية في شكل العلاقات الدولية التي حكمت بالصين طيلة مئة عام.

2- انتهت المعاهدة سياسة العزلة التي اتبعتها الصين، وفتحت موانئها التجارية قسراً أمام التبادل التجاري مع الدول الأجنبية.

3- أدت هذه المعاهدة إلى فرض هيمنة أوربية على الصين؛ فقد تقرر أن ترسو سفينة حربية في كل ميناء من الموانئ المفتوحة أمام التجارة العالمية، وفتحت تلك المعاهدة الباب أمام الدول الأخرى إلى عقدت معاهدات مماثلة مع الجانب الصيني.

4- سمحت المعاهدة للتجار الأجانب بالإقامة في الموانئ التجارية الصينية، وإنشاء المجمعات السكنية للدبلوماسيين، على ألا تكن تلك المجمعات خاضعة

(1) مشتاق مال الله قاسم النجار، ص ص 72-73؛ فوزي درويش، ص ص 52-53.

للسلطات والقوانين الصينية، بل أنها تدار من قبل الجاليات التجارية التي هي تحت رعاية القنصل.

5- بعد توقيع المعاهدة، تم إضافة بروتوكولات تجارية أخرى للمعاهدة من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الامتيازات والمصالح الأجنبية.

6- بموجب هذه المعاهدة، أصبحت تجارة الأفيون تجارة مشروعة بعد أن كانت تجارة محرمة، وتبنتها المعاهدات الدولية.

7- اجتاحت بلاد الصين الثورات والانتفاضات الشعبية التي كانت من أبرز النتائج التي ترتبت على معاهدة 1842، فقد حفزت الخط الثوري في البلاد ضد الأجانب⁽¹⁾.

بعد إبرام معاهدة 1842، سارعت بقية الدول الغربية للحصول من الصين على الإمتيازات نفسها التي حصلت عليها بريطانيا، ففي عام 1844 تم توقيع معاهدة (وانغ هيا) الأمريكية - الصينية، وبموجبها حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على الامتيازات كلها التي منحت لبريطانيا، فضلاً عن امتيازات أخرى أوسع نطاقاً، وفي العام نفسه وقعت المعاهدة الفرنسية - الصينية، إذ تمكنت فرنسا من فرض معاهدة (هوامبو) على الصين، وبموجبها حصلت فرنسا على ما تمتعت به بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، كما حصلت كل من بلجيكا والبرتغال والنرويج والسويد على امتيازات مشابهة للإمتيازات التي حصلت عليها بريطانيا، ورغم توقيع تلك المعاهدات غير المتكافئة، إلا إن الدول الغربية لم تقتنع بما حصلت عليه من امتيازات من الصين، بل تقدمت بمطالب جديدة طبقاً لبند (الدولة الأولى بالرعاية) طالبت بما تحصل عليه الأخرى، فطلبت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا حق إقامة مستوطنات لها في مدينة شنغهاي، وحق الدخول إلى مدينة كانتون، وإخضاع الكمارك والبريد لسيطرتهم، الأمر الذي أثار حفيظة الصينيين، فازداد بذلك الشعور المعادي للأجانب في البلاد⁽²⁾.

(1)، عفاف مسعد العبد، ص ص 49 - 51؛ مشتاق مال الله قاسم النجار، ص ص 74 - 75.

(2) J. Holland Rose, The Cambridge History of the British Empire, 1830 - 1870, (London, 1968), P.815.

وفي غمرة ذلك الصراع كان الشعب يعاني من آثار الحرب والمعاهدات غير المتكافئة نتيجة فرض الضرائب الجديدة، واستنزاف موارد البلاد وارتفاع الأسعار وتعطل الكثير من الصناعات الحربية، ومن جهة أخرى استمرت الدول الغربية في سعيها لإقامة علاقات دبلوماسية أكثر مع بكين، لإجبارها على فتح أسواقها بصورة أوسع أمام التجارة الأجنبية، وإتاحة حرية أكبر أمام تجارة الأفيون والعمال الصينيين، ومنحهم حرية الملاحة في نهر اليانغتسي، ولما رفضت الصين هذه المطالب قررت الدول الغربية لاسيما بريطانيا وفرنسا على إرغام الصين بالقوة لتحقيق مطالبها، وحينها اتخذت بريطانيا من استيلاء القوات الصينية على إحدى السفن البريطانية الراسية في ميناء كانتون عام 1856 حجة لشن حملة عسكرية على الصين، فبدأت ما تعرف بـ (حرب الأفيون الثانية) (1856 - 1860)، التي انتهت في بادئ الأمر بتوقيع الصين على معاهدات (تيانتنسن) عام 1858 مع روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا⁽¹⁾، والتي تضمنت:-

- 1 - منح الدول الغربية امتياز فتح سفارات لها في بكين مع حرية انتقال المبشرين في البلاد.
 - 2 - منحهم امتياز الملاحة في نهر اليانغتسي، فضلاً عن فتح أحد عشر ميناء أمام التجارة الأجنبية.
 - 3 - إعفاء الأجانب من الخضوع للقضاء الصيني، وتشكيل محاكم مختلطة للنظر في الخلافات التي تقع بين الطرفين.
 - 4 - تخفيض قيمة الضرائب على البضائع الأجنبية إلى (2,5%).
 - 5 - فرض غرامة حربية على الصين مقدارها (8) ملايين تايل.
 - 6 - إقرار مبدأ التسامح الديني مع المسيحيين⁽²⁾.
- وبعد أبرام معاهدات (تيانتنسن) عمدت بريطانيا وفرنسا إلى استئناف الحرب،

(1)، عفاف مسعد العبد، ص ص 54 - 57؛

Edward Arnold, Year of change European history 1890 - 1945, (London, 1978), P.123.

(2) عفاف مسعد العبد، ص ص 55 - 58؛ مشتاق مال الله قاسم النجار، ص ص 82 - 86؛

Edward Arnold, Op, Cit, P.138.

وذلك بغزو الصين ثانية، بحجة تلك الصينيين في التوقيع على هذه المعاهدات، فأرسلت كل من بريطانيا وفرنسا حملة عسكرية مشتركة استولت بها على الحصون الصينية، وانتهت هذه الحملة بتوقيع الصين على سلسلة جديدة من الإتفاقيات عام 1860 عرفت بـ (اتفاقيات بكين)، التي تضمنت:-

- 1 - منح السفراء الأجانب حق الإقامة في بكين.
- 2 - ضم جزيرة كولون (Colon) الصينية إلى القاعدة البريطانية في هونغ كونغ.
- 3 - فتح ميناء تيانتنس (Tiyantsn) أمام التجارة الأجنبية.
- 4 - إقرار شرعية الإتجار بالعمال الصينيين⁽¹⁾.

وبذلك فإن هذه المعاهدات غير المتكافئة التي فرضت على الصين شكلت نظام المعاهدات الصادم الذي لم تتحرر الصين منه حتى منتصف القرن العشرين، إذ كانت الوسيلة التي تحولت الصين من خلالها الى دولة شبه مستعمرة، فإن اقتطاع أجزاء من الصين ومنحها للدول الغربية مهد الطريق أمام التوغل الاستعماري الغربي بشكل أكبر داخل الصين، كما ان الحرية التي منحت للمبشرين المسيحيين يعني منحهم تسامحاً أكبر، ولطالما كانت هذه البعثات التبشيرية موجودة فهي مدمرة للارث الثقافي الصيني، فضلاً عن إنَّ منح الاجانب حرية أكبر للتجارة كان يعني تدمير الإقتصاد الصيني، فتردت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهذا كله شكل بداية لإنحلال حكم أسرة المانشو وضعفها وانهيائها⁽²⁾.

- الحركات والانتفاضات الشعبية

1 - ثورة التايبنغ (1850 - 1864)

قاد هذه الثورة شخص يدعى هونغ هسيو تشوان (Hong Hsiao Chuan) الذي تأثر بعدد من العوامل أبرزها وجوده في كانتون، التي كانت مركز الصراع بين الشعب

(1) مشتاق مال الله قاسم النجار، ص ص 89 - 91؛ فوزي درويش، ص ص 58 - 59.

(2) أدخلت فرنسا إلى معاهدة (تيانتسن) بنداً نص على السماح للمبشرين الفرنسيين بالقيام بأعمالهم بكل حرية إلى جانب السماح لهم بنشر تعاليم الديانة المسيحية مع حق الإقامة لهم في العاصمة بكين. يُنظر: مشتاق مال الله قاسم النجار، ص 91.

والقوات البريطانية، ومركز الشركات الأجنبية المتاجرة بالأفيون والبضائع المهربة، وعلى مقربة منها تعسكر القوات البريطانية التي هزمت الصين في حرب الأفيون، والتي تريد فتح مدينة كانتون للتجارة البريطانية وفقاً لما نصت عليه معاهدة نانكنغ لعام 1842، جعله يدرك ازدياد خطورتهم ومدى ضعف حكومة المانشو وعجزها عن حماية استقلال البلاد وسيادته، زيادة على أن وجوده في كانتون ساعده على الاتصال بالرساليات التبشيرية التي أمدته ببعض المصادر، التي مكنته من معرفة عدد من مبادئ المسيحية، فضلاً عن فشله المتكرر في امتحانات الخدمة العامة في الأعوام 1827 و1837 و1843، ويبدو أن هونغ قد أحس اثر فشله في امتحان عام 1837، باضطراب نفسي كبير، فاختلطت في ذهنه التعاليم المسيحية بالتراث الكونفوشيوسي، فأصيب بالوهم والقلق وصار فريسة للمرض، فخيل إليه أنه صعد إلى السماء وأنه أرسل في بعثة، وأنه الأخ الأصغر للسيد المسيح (عليه السلام)، ولتاثير نشاطه أسس جمعية أسماها (عباد الله) منذ أواخر النصف الأول للقرن التاسع عشر، واخذ يدعو لاسقاط أسرة المانشو، التي كانت تحكم الصين، واخذ يتحين الفرص لإعلان الثورة عليها في الوقت المناسب⁽¹⁾.

وفي حزيران عام 1850، لاحظ هونغ إمكانية استثمار حالة السخط العام، الذي نجم عن المجاعة التي انتشرت في الأقاليم الجنوبية بسبب الكوارث الطبيعية، وتدني مستوى الخدمات العامة، التي تزامنت مع ازدياد حجم النزاعات المحلية فيما بين قبائل الهاكا وقبائل البانتى حول ملكية الأرض، فأعلن نصرته لقبيلته الهاكا، وتزايد تبعاً لذلك عدد أتباعه، فتشجع على دعوتهم للتجمع في قرية جنتيان الواقعة في مقاطعة قوبيانغ في إقليم كوانجسي، لاتخاذ الاستعدادات اللازمة لإعلان الثورة، وقد لبى نداء هونغ، قرابة الثلاثين ألفاً بين رجل وامرأة أغلبهم من الفلاحين وعمال المناجم، فأعلن هونغ في الحادي عشر من كانون الثاني عام 1851 الثورة ضد أسرة المانشو، ودعا لإقامة (مملكة السلام السماوي العظيم) (تاينغ تين كو)، وأعلن في الوقت نفسه تنظيمًا عسكرياً،

(1) محمد علي القوزي، حسان حلاق، تاريخ الشرق الاقصى الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، (بيروت، 2001)، ص 89؛ عفاف مسعد العبد، ص ص 51 - 53.

أوجب فيه على الثوار الفصل بين أفواج الرجال وأفواج النساء بإقامة مخيمات خاصة لكل منهما، وإطاعة الأوامر السماوية، أي الصادرة عن (الملك السماوي) هونغ، وحثهم على التعاون فيما بينهم، وحذرهم من الاعتداء على مصالح الشعب⁽¹⁾.

تمكنت قوات التايينغ من الزحف باتجاه الشمال في مقاطعات هونان وهوبي وأنهوى، ويبدو أنّ دقة تنظيمها وحماستها مكنتها في أول الأمر من تحقيق انتصارات متعددة على القوات الحكومية والمحلية واحتلال المدن، ولكسب مزيد من الانصار، أرسل هونغ إلى الأرياف مندوبين عنه لدعوة الفلاحين للانضمام إلى الثورة، موضحين لهم أنّ غاية الثورة تحقيق المساواة بين الجميع، وإنّ من ينظم إليها سيزود بالطعام واللباس بشكل مستمر، ولكن يبدو أن ما شجع الفلاحين على الانضمام على نحو واسع، هو ما كانت تقوم به قوات التايينغ في أثناء توسعها، من عمليات الاستيلاء على أملاك الموظفين وملوك الأراضي والقضاء عليهم، باعدامهم على مرأى من الناس، وإعادة تقسيم أراضيهم بين الفلاحين، وتوزيع جزء من أموالهم على الفقراء، وإيداع ما بقي منها في (الخزانات المقدسة) التي أعدتها لذلك، فضلاً عن قيامهم بإحراق سجلات الضرائب والسجلات الخاصة بالعقارات، وامتناعهم عن أخذ الضرائب من الفلاحين مدة ثلاث سنوات، موجّهين بذلك ضربة قوية للاقطاعيين الذين استنزفوا مقدرات الفلاحين المالية⁽²⁾.

ولكن الأهم من ذلك، أنّ ثورة التايينغ نجحت في الامساس بالأساس الأيديولوجي الذي أستند إليه البيروقراطيين في أمساكهم بالسلطة، وذلك بحرقهم لمعابد الكونفوشيوسية، وتدمير صور كونفوشيوس، والألواح الخاصة بالأسلاف التي تمسك بها البيروقراطيون بوصفها تمثل أسلافهم الذين يمدونهم بالسلطة، ويبدو أنّ التطور السريع لأحداث الثورة أوجب إيجاد نوع من التنظيم الإداري، فقام هونغ الذي لقب نفسه بـ (الملك الاله) بمنح لقب (وانغ)، أي الملك لأتباعه الأوائل،

(1) بين تشستر، ص 68.

(2) فوزي درويش، ص 56 - 57؛ ا. ابتشاين، مولد الصين الشعبية: من حروب الافيون الى التحرير، ترجمة حسين تمام، الدار المصرية، (القاهرة، 1957)، ص 18؛

M.Warner, The Dragon Emperers (Life and Time of Tsu - hsi, 1835 - 1908), (Milano, 1972), Pp.20 - 46.

الذين أصبحوا بمثابة هيئة إستشارية للملك الاله، وهيئة وزارات على غرار الوزارات الست في الأمبراطورية الصينية، فأصبح يانغ هسيو تشينغ (Yang Hsiu Ching) ملك الشرق قائداً أعلى للقوات المسلحة، وهسيو تشاو كوي (kui - Hsiao Chao) ملك الغرب نائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة، وفينغ يونشان (Feng Yunshan) ملك الجنوب قائداً عاماً لمقدمة الجيش، ووي تشانغ مو (Wei Chang Mu) ملك الشمال قائداً عاماً لمؤخرة الجيش، أما شياه تاكاي (Shiah Takay) فإنه عُين مساعداً للملك الاله، وأصبح لكل منهم محاكم خاصة وحاشية وموظفين يأترون بأمرهم وينتهون بنهيهم⁽¹⁾.

أوجدت هذه الاستقلالية بالاتباع تكتلات حول هؤلاء الملوك، ومهدت لحدوث منافسات، ومن ثم صراعات على السلطة فيما بينهم، فضلاً عن ذلك، أعلنت حكومة التايينغ (التقويم السماوي) الذي جعل الأشهر الزائدة (31) يوماً، والأشهر التامة (30) يوماً، جاعلاً السنة (366) يوماً كاملاً، وقد انطوى هذا التقويم على أهداف سياسية وايدولوجية، إذ ألغى النظام القديم للتقويم وفقاً لسني حكم الملوك والأباطرة، وذلك منذ السنة الأولى لحكم الأمبراطور شيان فينغ (Chian Feng)، زيادة على أنه دحض الأفكار الخرافية التي تقول إنّ هناك أياماً محظوظة، وأخرى غير محظوظة في التقويم القديم، وكان هونغ قد دخل مدينة نانكنغ في وسط احتفال مهيب، محمولاً على محفة حملها (16) رجلاً وتبعه ثلاثون امرأة على ظهور الخيل، ونزل في قصر تخدمه أكثر من ثلاثمائة امرأة، وأصبحت نانكنغ عاصمة لـ (مملكة السلام السماوي العظيم)، وبذلك انقسمت الصين إلى دولتين: دولة المانشو في الشمال وعاصمتها بكين، ودولة التايينغ في الجنوب وعاصمتها نانكنغ، وفي مملكتهم الجديدة ادعى التايينغ أنّ الرب هو (الاب السماوي)، والمسيح هو (الأخ الالهي الأكبر)، وهونغ هسيو تشوان (الأخ الالهي الأصغر)، والملاحظ أنّ استقرار التايينغ في نانكنغ واتخاذها عاصمة لمملكتهم

(1) ناديه كاظم محمد العبودي، تطور الأوضاع السياسية الداخلية في الصين: 1850 - 1911، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 2006، ص 75 - 78؛ نوري عبد الحميد وآخرون، تاريخ آسيا، ص 18 - 19.

ذات الصبغة الدينية المسيحية، لم يكن في صالحهم من حيث التكتيك العسكري، على الرغم من أهمية ذلك في إيجاد قاعدة ثابتة لمملكتهم، إذ أعطى المانشو فرصة لإعادة بناء قوتهم واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التحديات المقبلة، ثم أن ادعاء هونغ بأنه (الأخ الإلهي) الأصغر للسيد المسيح (عليه السلام) أثار احتجاج عدد من المبشرين ضده، إذ هالهم ما وجدوه من أخطاء في تطبيق المسيحية لدى التاينغ، فحثوا حكوماتهم على عدم تقديم الدعم له⁽¹⁾.

أوجد التاينغ في مملكتهم برنامجاً للإصلاح الزراعي، تمت بموجبه المساواة في زراعة الأراضي، أما الموقف من التجارة، فإن التاينغ منعها، لكنها سمحت بها بعد ذلك، بفتح أسواق خارج العاصمة، ومن الناحية الاجتماعية تم المساواة بين المرأة والرجل في جميع النواحي، وفي المجال الديني شن التاينغ حملة معادية ضد الكونفوشيوسية، وأصدروا كتاباً مقدساً خاصاً بهم، أما موقف التاينغ من الامتيازات الأجنبية، فقد أعلن التاينغ رفضهم الاعتراف بجميع الامتيازات التي حصلت عليها الدول الأوروبية في الصين نتيجة حروب الأفيون، وإن هذا الموقف من الدول الأوروبية دفعها إلى الوقوف بالضد من ثورة التاينغ ومؤيداً لأسرة المانشو، التي نجحت بعد معارك عنيفة من القضاء على ثورة التاينغ ودخول مملكتهم عام 1864، وبذلك انتهت هذه الثورة التي استمرت خمسة عشر عاماً⁽²⁾.

2 - حركة نيان (1853 - 1868):

على الرغم من أن ثورة التاينغ قد قضي عليها في عام 1864 إلا أن أرض الصين لم تشهد هدوءاً بعد تلك الثورة، التي هزت مضاجع الأسرة الحاكمة في البلاد المتمثلة بأسرة المانشو، فقد شهدت الصين هذه المرة تمرداً لقوى محلية عرف بتمرد أو حركة نيان، الذي بدأ منذ عام 1853 واستمر حتى عام 1868، وتركز نشاط هذه الحركة في الجزء الشمالي من البلاد، وقد أطلقت هذه التسمية (نيان) على العصابات السرية في مناطق شانتونغ (Shantong) وهونان (Hunan) وكنج تسو (King Tsu)، وكان أعضاء

(1) عفاف مسعد العبد، ص ص 52 - 53؛ بين تشستر، ص 68.

(2) فوزي درويش، ص ص 55 - 57، عفاف مسعد العبد، ص ص 53 - 54.

هذه الحركة من العاطلين عن العمل وقطاع الطرق الذين كانوا يمارسون أعمال السلب والنهب بقوة السلاح، إلا أن قادة هذه الحركة لم يستطيعوا تأسيس وبناء مؤسسات حكومية منافسة للمانشو في بكين، كما لم تكن تلك الحركة تُشكل ذلك التهديد الكبير الذي شكلته ثورة التايينغ بالنسبة لحكومة بكين، وكانت حركة نيان قد بدأت عام 1853 بقيادة جانغ لو هسك (Gank Lu Husik)، وقد تمكن هذا الرجل من تجنيد بقايا من جيش الحملات الشمالية للتايينغ، بعد أن فشل ذلك الجيش في التصدي للقوات الحكومية التي كانت بإمرة تسنغ كيوفان (Zeng Kiovan)، كما حصل جانغ لو على دعم وتأييد القائد هونغ هسو، وحاول جانغ تقليد النظام العسكري للتايينغ، وغالباً ما كانت هذه القوات تتعاون مع ثوار التايينغ من أجل تشتيت قوة وجهد سلطة المانشو الحاكمة، ففي عام 1855 شُكلت خمس وحدات عسكرية من نيان، وكانت هذه الوحدات تضم مجموعة من رجال العصابات وقطاع الطرق، تميزت برفع الأعلام، لذا عُرف هذا التنظيم فيما بعد بنظام الرايات⁽¹⁾.

لقد اعتمدت حركة نيان على تكتيكات العصابات في تجنب المواجهة المباشرة مع القوات الحكومية، إذ تقوم بعدة هجمات على العدو عندما تكون هناك أماكن غير محمية، وبعد عدة سنوات من حرب العصابات تمكن البلاط الملكي في بكين من إرسال حملة عسكرية بقيادة الأمير سنغ كولن لان (Seng kuo lan) الذي نجح في قتل قائدهم جانغ لو هسك في عام 1863، إلا أن حركة نيان استمرت وأصبحت أكثر قوة بعد عام 1864، عندما انضم إليها من هرب من ثوار التايينغ بعد فشل ثورتهم، كما أن مقتل القائد سنغ كولن في إحدى المواجهات معهم أعطى الحركة دفعة قوية نحو الأمام، وانشطرت حركة نيان في مواجهتها القوات الحكومية إلى اتجاهين، فاخرقت مجموعة من نيان مدينة شنيس (Chines)، وقامت باتصالات مع المتمردين المسلمين، فيما اقتحمت المجموعة الأخرى مدن شانتونغ وهوييه وهونان وكيانغسو، وقد قاتل القائد القوات الحكومية تسنغ كيوفان حركات التمرد هذه لمدة سنة دون أن يحقق نصراً حاسماً ضد هذه الحركات، مما دعا تسنغ بأن يأمر لي هونغ في أوائل عام 1867

(1) نوري عبد الحميد العاني، تاريخ الصين الحديث 1516 - 1911، (بغداد، 2003)، ص 100 - 102.

في قيادة جيش هواي الذي نجح في القضاء على متمردي نيان وطردهم من مناطق شانتونغ وهونان وكيانغسو، وفي محاولة يائسة لمتهمي نيان، حيث قاموا بتجميع شتاتهم وحاولوا تهديد تيان تسن وبكين أوائل عام 1868، إلا أن القوات الإمبراطورية تمكنت من توجيه سلسلة ضربات لمتهمي نيان حتى تمكنت من القضاء عليهم في آب عام 1868⁽¹⁾.

3 - الانتفاضات الإسلامية (1855 - 1873)

تُعد الانتفاضات الإسلامية من أهم الانتفاضات التي شهدتها الصين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتعود أسباب قيامها إلى عوامل سياسية واقتصادية ودينية، أدت إلى نشوب نزاعات مسلحة عنيفة بين المسلمين وموظفي الحكومة الصينية، إذ كان المسلمون مضطهدين، ومن علامات هذا الإضطهاد حرمان المسلمين الأكفاء من المناصب المرموقة في الدولة، كما كان المسلمون عرضة للنبلذ الاجتماعي والتفرقة السياسية⁽²⁾، فضلاً عن عامل التذمر العام الذي ساد أوساط الشعب الصيني ومنهم المسلمون، بسبب عجز الحكومة عن مواجهة الغزو الأجنبي وتردي الأوضاع الاقتصادية، وقيام الحركات السرية في طول البلاد وعرضها⁽³⁾.

واحتجاجاً على هذه الأوضاع وقعت انتفاضة المسلمين في مدينة يونان (Yunin) التي تقع جنوب الصين، واستمرت من عام 1855 إلى 1873، وهذه الحركة فضلاً عن كونها عرقية ودينية كانت ذات قاعدة اجتماعية اعتمدت على الفلاحين، واندلعت بسبب قضية تعلقت بملكية بعض المناجم، وفي عام 1862 انتفض المسلمون في شمال الصين الغربي تعاطفاً مع ثوار التايينغ، ونتيجة لانشغال الحكومة المركزية بالقضاء على ثورة التايينغ لم تكن قادرة على إخماد انتفاضة المسلمين في شمال غرب الصين، وما أن حل عام 1864 حتى سيطر المسلمون على العديد من المدن، وعندما ازداد التهديد للحكومة المركزية، كان لزاماً عليها القضاء على انتفاضة المسلمين في شمال الصين،

(1) نادية كاظم، ص 95؛ ميلاد المقرحي، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، (بنغازي، 1997)، ص 50.

(2) ميلاد المقرحي، ص 51.

(3) نوري عبد الحميد العاني، ص 107.

فبعد إخماد حركة نيان في عام 1868، وجهت الحكومة جهودها العسكرية إلى القضاء على انتفاضة المسلمين هناك عام 1873⁽¹⁾.

4 - انتفاضة البوكسرز أو انتفاضة الملاكمين (1899 - 1901)

وصيقت هذه الانتفاضة بانها حركة قومية مثلث إمتداداً للحركات التي ظهرت منذ منتصف القرن التاسع عشر ضد أسرة المانشو، وقد رفعت في بداياتها شعارات ضد الأسرة الحاكمة، لكن سرعان ما تحوّلت هذه الشعارات ضد الأجانب الذين اعتبروهم سبب ضعف الصين وتدهورها، ويمكن أن تُعزى أسباب قيام حركة البوكسرز إلى عوامل سياسية وأخرى إقتصادية وإجتماعية، فالأسباب السياسية تمثلت بالهزائم المتكررة للحكومة الأبراطورية ليس أمام القوى الأوربية فحسب، بل أمام اليابان التي هي دولة آسيوية قريبة منها وأقل منها مساحة وسكاناً، وما تبع ذلك من حصول أغلب الدول الأوربية على الامتيازات، ثم كان للفشل السريع لحركة الاصلاح وقمعها من قبل الأمبراطورة الأثر الكبير في ظهور هذه الحركة⁽²⁾.

وكان عدد من الشبان الصينيين قد تجمعوا في مدينة شانتونك (Shantong) لممارسة الأساليب الصينية القديمة في الدفاع عن النفس، وشكلوا حركة رفعت شعاراً هو (الاطاحة بأسرة تشنج وطرده البرابرة)⁽³⁾، وعرفت هذه الحركة عند الأوربيين بـ (الملاكمين) (Boxers)، وكانت العوامل الاقتصادية والاجتماعية في مقدمة العوامل التي أدت إلى ظهورها، إذ هيمن الأجانب على الاقتصاد الصيني عن طريق تقديم القروض ومد سكك الحديد وتطوير الملاحة النهرية، وفتح المناجم وانشاء البنوك واقامة الصناعات الآلية، واغراق السوق الصينية بالسلع الأجنبية، مما أدى إلى تدهور الصناعات الحرفية، ولاسيما غزل القطن ونسجه، فتضرر الفلاحون والحرفيون وعمال النقل والملاحون، وانخفضت أسعار المنسوجات الصينية بما في

(1) ميلاد المقرحي، ص ص 51 - 52؛ نادية كاظم، ص ص 100 - 106.

(2) أسماء صلاح الدين فخري، العلاقات الصينية - اليابانية 1894 - 1939، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية - ابن رشد، جامعة بغداد، 2006، ص 79.

(3) J. Macgowan, The Imperial History of China, Therd Edition, Curzon Press, (London, N.d), P.610.

ذلك المنتجات الزراعية، وفضلاً عن زيادة السكان، فقد شهدت الصين مواسم زراعية متردية منذ عام 1898، فشحت الغلال وانتشرت المجاعة، وتعرض عدد من الأقاليم إلى الآفات الزراعية من جراد الحشرات والفيضانات، مما أدى إلى تعرض سكان عدد من القرى إلى المجاعة⁽¹⁾، وأما العامل الأساسي للحركة فكان كراهية البعثات التبشيرية والمتنصرين الصينيين، فقد أصبحت الكنائس أعظم شأناً من الحكومة، إذ امتلكت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية واستغلت الفلاحين استغلالاً جائراً، وكانت البعثات تزداد سطوةً إذا اشتد نفوذ دولهم على الصين⁽²⁾.

كانت البداية التي انطلقت بها حركة البوكسرز في نهاية عام 1899 هي مهاجمة المسيحيين من الصينيين، ثم البعثات الدينية ثم خطوط السكك الحديدية، وفي هذه المرحلة كان البلاط يعلن موقفه المعادي من الحركة، وفي 11 كانون الثاني عام 1900 أصدر القصر الإمبراطوري مرسوماً بوقوف الحكومة ضد أعمال العصابات والفوضى، وأمر الحكام بالعمل للقضاء على التمرد، وأعلن البلاط في الأول من آذار عام 1900 أوامره في إقليم شانتونج وتشيلي بحظر نشاط الجمعيات السرية، وقد أصدرت الحكومة هذه المراسيم بضغوط من الدول الأوربية لحماية مواطنيها وامتيازاتها، وفي الرابع من حزيران من عام 1900 وصلت إلى حصون تاكو التي تحمي العاصمة من الساحل قوة بحرية، ووصلت قوة عسكرية مشتركة مزودة بأحدث الأسلحة تحت قيادة الجنرال سيمور (Seymour) توجهت نحو بكين لحماية البعثات الأجنبية⁽³⁾.

لقد استطاعت قوات البوكسرز دخول بكين في 13 حزيران عام 1900، إلا إن السفن الحربية للحلفاء تمكنت من احتلال حصون تاكو بعد إهمال الحكومة الصينية (24) ساعة لتسليم الحصون، وعندما رفضت الحكومة ذلك قامت القوات المتحالفة باحتلالها⁽⁴⁾.

(1) نوري عبد الحميد العاني، ص ص 154 - 155.

(2) فؤاد محمد شبل، حكمة الصين، ج2، دار المعارف، (مصر، 1968)، ص 92.

(3) Li ung Bing, Out Lines of Chinese Hirtory, Edited by Professor Joseph Whiteside, The Commercial Press Ltd, (Shanghai, 1914), Pp.601 - 602; J. Macgowan, Op.Cit., P.611.

(4) Payson J. Treat, The Far East A Polotical and Deplomatic History, (New York, 1928), P.343.

مما أجب مشاعر الغضب عند الصينيين بشكل عام، والبلاط بشكل خاص، بحجة أن الأجانب جاؤوا لإزاحة الامبراطورة تسوهسي (Tsuchi) وإعادة تنصيب الأمبراطور كوانج شوي (Kwang Choi)، ومن هنا تحالف الملاكمون مع الأمبراطورة وطلبت تسوهسي من الأجانب مغادرة بكين خلال (24) ساعة⁽¹⁾، وفي 20 حزيران قتل الوزير المفوض الالمانى فون كتلر (Von Ketteler) عندما ذهب إلى دائرة الشؤون الخارجية للتفاهم مع الحكومة الصينية، وبعد الظهر بدأ حصار القوات الامبراطورية حي المفوضيات وأعلنت تلك القوات انضمامها إلى الحركة، وتم فتح النار على الحي، وفي يوم 21 حزيران أصدرت الأمبراطورة مرسوماً بأعلان الحرب على الأجانب، وبشرعية حركة الملاكمين مع رفع شعار (أبيدوا الاجانب واحفظوا العرش)⁽²⁾.

إنَّ حصول هذه التطورات الخطيرة قد دفع الدول الغربية بالتحرك لانقاذ رعاياها بالقوة⁽³⁾، وكانت كل من روسيا واليابان أقرب الدول إلى مسرح الأحداث، إذ إنَّ القوات الروسية كانت موجودة لحماية سكك الحديد في منشوريا، واليابان هي الأخرى كانت جاهزة لارسال حملة عسكرية كافية، وحثت بريطانيا اليابان للاسراع بعمل فعلي وقدّمت المساعدات المالية لها، وذلك لمنع روسيا من الانفراد بالصين⁽⁴⁾، وأما الموقف الالمانى فانه اتسم بالغرور والعنجهية المعروفة للقيصر الالمانى وليم الثاني (William II)، من خلال خطابه الذي القاه على جنوده المتوجهين إلى بكين عندما قال: «لا تعفوا ولا تأخذوا اسرى... عليكم أن تفرضوا اسم المانيا في الصين لمدة ألف عام، وأن لا تسمحوا لأحد من الصينيين أن يرفع عينه ويتحدى المانيا»، وأصر أن تكون قيادة قوات الحلفاء تحت قيادة الالمانى كونت فالدرز (Count Valder) والذي تمكن بقواته من دخول بكين⁽⁵⁾، وكانت بريطانيا في هذه المرحلة تخوض حرب جنوب

(1) J. Macgowan, Op.Cit., Pp.611 - 612.

(2) نوري عبد الحميد العاني، ص 160.

(3) سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ج1، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة، 1974)، ص 164.

(4) Payson J. Treat, Op.Cit., P.349.

(5) جلال يحيى، الشرق الاقصى الحديث والمعاصر، دار المعارف، (مصر، 1984)، ص 264.

أفريقيا (البوير)، وقد ازداد قلقها بشأن إنقاذ المفوضيات، وبالفعل أرسلت قوات من الهند ومن قاعدتها في ميناء ويهاي وي على الرغم من أن مناطق نفوذها لم تكن مهددة في إقليم اليانج تسي، ولكنها كانت تخشى من توسع النفوذ الروسي، أما الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قواتها موجودة في الفلبين، فقد قررت على لسان رئيسها في 3 تموز التدخل الجماعي من أجل إنقاذ البعثات والأجانب المقيمين في الصين، وأكد الرئيس الأمريكي في بيان وضح فيه، أن تدخل دول التحالف يجب أن يكون من أجل وحدة الصين وضمان الأمن والاستقرار وحرية التجارة للجميع⁽¹⁾.

كانت قوات التحالف قد تمكنت من احتلال تيانتنس في 14 تموز 1900، وهددت بالتوجه نحو بكين واحتلالها، وحاول البلاط في هذه المرحلة أن يصور أن الامبراطورة تحت تهديد البوكسرز، وبدأت عملية استرضاء الأجانب، لكن حاكم شانتونج المحافظ لي بنج هينج (Lee Bing Hing) أقنع الامبراطورة بأن الصين قادرة على دحر الأجانب، لهذا تغير الوضع في 16 تموز⁽²⁾، وهكذا بدأت قوات التحالف تتقدم عبر طريق تسينين - بكين رغم تعرضها لهجمات من جماعة البوكسرز والقوات الحكومية، لكن هذه القوات مقارنة بقوات التحالف كانت ضعيفة تفتقر إلى التنظيم والتسليح، وبعد سلسلة من الهزائم قرر لي بنج هينج الانتحار في 11 آب 1900، وبعد ثلاثة أيام دخلت قوات التحالف القصر الامبراطوري وسرقت الكثير من التحف النادرة، وفي هذه الأثناء كانت الامبراطورة قد هربت مع أفراد حاشيتها مصطحبة معها الامبراطور الأسير إلى مدينة سيان عاصمة اقليم شينسي، حتى تضمن عدم إعادة قوات التحالف إياه للحكم⁽³⁾، وكانت قوات التحالف التي دخلت بكين في 14 آب تضم (8000) جندي ياباني و (4800) روسي وبريطاني و (2500) أمريكي و (800) فرنسي و (58) نمساوي و (53) ايطالي، وكانت القوات الألمانية التي وصلت إلى بكين في 17 تشرين الثاني تضم (7000) مقاتل⁽⁴⁾.

(1) Payson J. Treat, Op.Cit., Pp.349 - 350.

(2) J. Macgowan, Op.Cit., P.612.

(3) ميلاد المقرحي، ص 72.

(4) أساء صلاح الدين فخري، ص ص 82 - 83.

إنَّ احتلال قوات التحالف العاصمة بكين يُعد هزيمة جديدة، تُضاف إلى سلسلة الهزائم المتكررة التي لحقت بالصين منذ نصف قرن، كاشفة مدى الفساد والتخلف الذي وصلت إليه الحكومة الصينية، واتفقت دول التحالف على وجوب معاقبة الصين، لكن هذه العقوبة كانت تختلف بين ألمانيا المتشددة وروسيا التي تدعو إلى الاعتدال بحسب مصالحهما، ووقع في النهاية بروتوكول البوكسرز في 7 أيلول 1901 بعد أكثر من سنة من المفاوضات، تضمن البروتوكول تقديم الحكومة الصينية اعتذاراً رسمياً إلى الحكومتين الألمانية واليابانية لمقتل وزيريها المفوضين في بكين، والحكم بالاعدام على عدد من أمراء الأسرة المالكة وكبار الموظفين، واحكاماً بالسجن مع النفي لعدد ممن يثبت تحريضه على قتل الأجانب، وتعليق الامتحانات الخاصة بالوظائف في ستة وأربعين مدينة حدث فيها جرائم لمدة خمس سنوات، واقامة نصب تذكاري للأجانب الذين سقطوا ضحية حركة الملاكمين، وحظر استيراد الاسلحة والعتاد العسكري لمدة سنتين قابلتين للتجديد، وترميم حي المفوضيات وتأمين حراسته، وإزالة حصن تاكو، واعطاء دول التحالف حق احتلال اثني عشر موقعاً لتأمين المواصلات بين العاصمة والبحر، وعلى الحكومة الصينية أن تصدر مرسوماً يمنع أو يحرم تكوين التنظيمات المعادية للأجانب، واستبدال دائرة الشؤون الخارجية بوزارة الخارجية، ويجب على البلاط خلال الاحتفالات الرسمية أن يتعامل على قدم المساواة مع البعثات الأجنبية على أساس من الاحترام، وحددت التعويضات بمبلغ (450) مليون تايل مع فوائدها بنسبة 4% تدفع لمدة (39) عاماً حتى 31 كانون الأول 1940، وتأميناً لذلك وضعت الكمارك وضريبة الملح والضرائب الأخرى تحت سيطرة دول التحالف⁽¹⁾.

- الحركة الإصلاحية الامبراطورية.

بعد مرحلة التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي شهدته الصين بسبب التدخل الأجنبي والإحتكاك بالغرب، كان من الطبيعي أن يبدأ المفكرون الصينيون بطرح آرائهم لإصلاح الأوضاع القائمة ومعالجتها، فظهرت بين رجال الحكم نزعة إصلاحية تدعو إلى تحقيق أهداف عدة منها:

(1) أساء صلاح الدين فخري، ص ص 83-84

- 1 - الإستعانة بالأساليب والطرائق الفنية الغربية للنهوض بالصناعة الصينية.
- 2 - إجراء تغييرات جذرية على النظم السياسية والاجتماعية التقليدية.
- 3 - إقرار الأمن والسلام وإصلاح الإدارة.
- 4 - الإهتمام بالزراعة واستصلاح الأراضي الزراعية والعناية بالقنوات المائية والسدود لتفادي خطر الفيضانات وإصلاح نظام الضرائب.
- 5 - محاولة إيجاد عقيدة دينية رسمية للدولة أسوة باليابان والدول الغربية⁽¹⁾.

وساعد التطور الصناعي على أيدي الأجانب وظهور الصناعات الوطنية، ومن ثم ظهور الطبقة الوسطى على تطور حركة الإصلاح، التي باتت تعتقد بأن تعاليم كونفوشيوس وغيرها من التعاليم القديمة وحدها لا تؤهل الصين لمجابهة التحدي الأجنبي، فكان لابد من الاقتباس من الغرب⁽²⁾.

كان الأمر الذي ساعد على دعم الحركة الإصلاحية في الصين هو وجود عدد من الذين تشبعوا بالأفكار الغربية من الدبلوماسيين وطلاب البعثات ممن نهلوا من علوم الغرب وثقافته، فضلاً عن وجود عدد من المثقفين ممن نالوا تعليمهم داخل الصين، وكانوا على اتصال بالبعثات التبشيرية والجاليات الأجنبية، وكان من أبرزهم كيوي فين (Kioye) Fein الذي أكد على أهمية الدراسات العلمية، ورونغ هونغ (Rong Hong) وهو أول طالب صيني درس في الولايات المتحدة الأمريكية، كما ألقت الكتب التي انتقدت السياسة الاجتماعية السائدة⁽³⁾، ويُعد المفكر كانغ يو-وي (Wei-Kang Yu) من أهم شخصيات الحركة الإصلاحية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، الذي إطلع على عدد من المؤلفات الغربية المترجمة إلى الصينية، فأعجب بمظاهر النظام والرفاهية في الحضارة الغربية، وفي عام 1891 أسس مدرسة في كانتون لتعليم الأساليب الغربية على أساس تفسير جديد للكونفوشيوسية، ونادى كانغ بإلغاء الحكم المطلق، وفي

(1) ميلاد المقرحي، ص ص 60 - 61.

(2) لين يي، موجز تاريخ الصين (1840 - 1919)، دار النشر باللغات الأجنبية، (بكين، 1965)، ص ص 67 - 68؛ نوري عبد الحميد العاني، ص 144؛ نادية كاظم محمد العبودي، ص 152.

(3) نوري عبد الحميد العاني، ص 145.

عام 1895 أرسل كانغ مع عدد من المفكرين مذكرة إلى الأمبراطور بشأن إصلاح شؤون الدولة، ونصت المذكرة على تنظيم الجيش والإدارة وإصلاح المصارف والنقد ونظام البريد، وطالبت الحكومة بتشجيع قطاع الصناعة الخاص وقطاع التجارة، كما أشارت إلى ضرورة تعديل نظام امتحانات الخدمة العامة⁽¹⁾.

وكان الأمبراطور قد طلب من كانغ في عام 1898 أن تُشكل وزارة برئاسته، ومن ثم بدأت حركة عُرفت في تاريخ الصين الحديث بـ (حركة إصلاح المائة يوم) من 11 حزيران إلى 20 أيلول 1898، وخلالها أصدرت الحكومة الجديدة عدداً كبيراً من القوانين هدفت إلى تحويل الصين إلى دولة عصرية، وركزت على التعليم والخدمة العسكرية، وإلغاء البيروقراطية القديمة، وإعادة تنظيم الإدارة، والتمهيد لإقامة نظام برلماني على النمط الغربي، وتأسيس مؤسسات تهتم بشؤون المال والزراعة والصناعة والتجارة، وإعادة تنظيم القوات المسلحة الصينية وإخضاعها لسلطة الحكومة المركزية⁽²⁾، مع ذلك، لم تستمر الحركة الإصلاحية طويلاً، ويعود السبب إلى رفض الأمبراطور إلغاء صلاحيته وإقامة ملكية دستورية، وعدم تفهم الإصلاحيين قواعد الإصلاح، واصطدامهم بالقوات العسكرية التي كانت خاضعة لأوامر القادة العسكريين، فضلاً عن معارضة التيار المحافظ الذي تزعمته أم الأمبراطور، وضم أغلب الوزراء وكبار الموظفين الذين خشوا أن يُزعزع الإصلاح مراكزهم، فخططوا للقيام بانقلاب ضد الأمبراطور في 21 أيلول 1898، وبهذا فشلت الحركة الإصلاحية في الصين، الأمر الذي فسح المجال أمام التيار الثوري لقيادة المسيرة الثورية⁽³⁾.

كان مثقفوا الطبقة البرجوازية الصينية الناشئة قد تبنا الاتجاه الذي يؤكد على ضرورة المضي للقضاء على حكم أسرة المانشو، والذين برزت منهم شخصيات قيادية متميزة، كان من أبرزها صن يات صن (sen – Sun Yat) الذي درس في المدارس التابعة

(1) ميلاد المقرحي، ص ص 62 – 63.

(2) المصدر نفسه، ص ص 62 – 63.

(3) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ آسيا، (د.م. د.ت)، ص 28؛ نادية كاظم محمد العبودي، ص 176 – 177.

للكنييسة في هاواي (Hawaabi)، وتعرف هناك على حضارة الغرب وتأريخها، وعند عودته إلى هونغ كونغ (Hong Kong) اعتنق الديانة المسيحية ودرس الطب، إلا أنه تخلّى عن هذه المهنة واتجه للعمل السياسي، فشكل جمعية سميت بـ (جمعية نهضة الصين) عام 1894، هدفت إلى تنمية الإنتاج وتنويع أساليبه وتوعية الجماهير الشعبية، وبذلك التف حول هذه الجمعية عدد من المفكرين والتجار ورجال الأعمال⁽¹⁾.

لقد كانت أول انتفاضة مسلحة قام بها صنيات صني في عام 1895، وفي مدينة كانتون، وبسبب تسرب أخبارها فشلت تلك الانتفاضة، فسافر بعدها إلى أوروبا وإلى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة الأنظمة السياسية والاقتصادية، لنشر الأفكار الثورية بين المهاجرين الصينيين⁽²⁾، وفي عام 1905 عاد صنيات صني إلى اليابان، وبدأ بوضع أسس وخطط الثورة الجديدة، والتفت حوله جموع من الشباب الوطني وأخذ ينظم أتباعه ويثقفهم، ونادى بمبادئ الشعب الثلاثة، والتي هي:

1 - الوطنية الشعبية.

2 - الديمقراطية الشعبية.

3 - الحياة الشعبية⁽³⁾.

وكان هدف المبدأ الأول هو تخليص الصين من القيود المفروضة على سيادتها، وذلك بالقضاء على الاستعمار والنفوذ الأجنبي، وكان هدف المبدأ الثاني هو تحقيق سيادة الشعب وتخليصه من القيود التي فرضتها عليه عهود الإستبداد، وخلق ديمقراطية صينية شعبية تبدأ من مجلس القرية حتى البرلمان العام، ويتحقق ذلك من خلال أساليب الكفاح المسلح من أجل القضاء على الإستبداد المتسلط على مؤسسات الدولة، ثم مرحلة الإعداد والوصاية على حقوق الشعب من خلال انتخاب مجالس قروية وأخرى محلية وبلدية وإقليمية لبناء قاعدة ديمقراطية، وأخيراً إصدار دستوراً لإقامة جمهورية دستورية تبني الصين الجديدة، أمّا المبدأ الثالث فيهدف إلى تحقيق اشتراكية زراعية صينية تمنح الأرض لمن يزرعها، وتخلق ديمقراطية

(1) عبد الرزاق مطلق الفهد، دراسات في حركات التحرر في العالم الثالث، (بغداد، 1985)، ص 190.

(2) لين بي، ص 86.

(3) عبد الرزاق مطلق الفهد، ص 191 - 192.

اقتصادية زراعية تنسق العلاقة بين المالك والفلاح، وتُخلص الإقتصاد الصيني من الإستغلال الأجنبي⁽¹⁾.

وقد نادى صن يات صن بضرورة دمج المنظمات الثورية المختلفة في حزب ثوري موحد، ليصبح النضال الثوري أكثر فاعلية، لذلك دمجت (جمعية نهضة الصين) و (عصبة التجديد) و (عصبة إنعاش الصين)، وغيرها من المنظمات الثورية في طوكيو في بوتقة (العصبة الثورية)، وبذلك ظهر إلى الوجود أول تجمع ثوري برجوازي في الصين، وأُقر نظام داخلي للعصبة، وانتخبت لها هيئة قيادية برئاسة صن يات صن، وأصبحت جريدة (مين ماو) أي (صوت الشعب) لسان حال العصبة، والتي أعلنت من خلالها الأهداف السياسية للعصبة الثورية، وفي مقدمتها الإطاحة بحكم أسرة المانشو، وإقامة الجمهورية وتقدم وازدهار الصين، وتطبيق عدالة الملكية الزراعية، وهي مبادئ الشعب الثلاثة التي أعلن عنها مسبقاً، وخلال الأعوام 1906 - 1908 قادت العصبة الثورية العديد من الانتفاضات في مختلف المدن الصينية بزعامة صن يات صن إلا أنَّها في نهاية المطاف باءت بالفشل⁽²⁾.

- ثورة 1911 وإعلان الجمهورية الصينية.

استطاع صن يات صن بما يملك من ميزات على مستوى الثقافة والفكر السياسي والاداء التنظيمي، فضلاً عن إخلاصه لقضية بلده الصين أن يجعل من هيئة التحالف المشترك أكبر قوة منظمة تدفع الثورة إلى الأمام، بعد أن تمكنت من احتواء الكثير من الجمعيات السرية، بل أمتد تأثيرها إلى داخل الجيش الأمبراطوري الجديد، وأسهمت الكراسات والنشرات التي أصدرها صن إلى تعبئة الرأي العام، وأسهم أعضاء الهيئة في أغلب الانتفاضات بعد أن تدربوا على السلاح في اليابان وهونك كونك⁽³⁾، وكانت الأوضاع في الصين تتجه باتجاه الثورة واسقاط أسرة المانشو، ولعل الفتيل الذي أشعل نار الثورة، هو مطالبة الحكومة

(1) للمزيد حول مبادئ (صن يات صن) الثلاثة يُنظر: عباس محمود العقاد، سن ياتسن ابو الصين، منشورات المكتبة العصرية، (بيروت، د.ت)، ص ص 173 - 211.

(2) لين بي، ص ص 88 - 91.

(3) نوري عبد الحميد العاني، تأريخ الصين الحديث، ص 193.

الأمبراطورية بالاشراف على السكك الحديد الصينية، ففي مطلع عام 1911 أصدرت الحكومة الأمبراطورية مرسوماً بسيطرة الدولة على سكك الحديد، وإبعاد سلطات الأقاليم من الاشراف على بنائها، وبذلك أضر هذا القرار باصحاب الاسهم الصينيين⁽¹⁾.

وقد استطاعت الحكومة الصينية أن تحصل في نيسان 1911 على قرض بمبلغ عشرة ملايين جنيه استرليني من اتحاد البنوك الأمريكية والبريطانية والفرنسية والمانية، لإنشاء خط سكة حديد كانتون - هانكو، وهانكو - جوانكنك، واقترحت تقديم تعويضات لاصحاب الاسهم، لكن غضباً شاعياً كان قد حدث تمثل في إضراب العمال، وغلق المحال التجارية وإضراب الطلبة، وشكل هؤلاء جمعية لحماية السكك الحديد، ومنذ حزيران 1911 وحتى تشرين الأول كانت الصين في حالة هياج شعبي، بعد أن تضافرت عدة عوامل ضد الأسرة الحاكمة، وفي 10 تشرين الأول 1911 أطلق جندي من الكتبية الهندسية للجيش الجديد الموجود في ووشانج (Wushang) الرصاص على قائده وارداه قتيلاً، وكانت هذه أول رصاصة لبداية ثورة امتدت إلى كل جنوب الصين⁽²⁾، وفي 14 تشرين الأول 1911 تم استدعاء القائد يوان شه كاي (Yuan Shah Kai)، وفي 27 تشرين الأول 1911 تم تعيينه مندوباً سامياً في اقليم اليانج تسي من أجل القضاء على الثورة، لكن يوان شه كاي وجد أن الأوضاع في الصين تسير ضد الأسرة الحاكمة، لهذا رأى أن القضاء على المانشو والسيطرة على الحركة الثورية يضمن له ما كان يطمح إليه، وكان عليه أن يقف إما مع الثورة أو مع البلاط، ولكنه أثر الوقوف مع الحركة الثورية وتمكن من بدء المباحثات مع الثوار الذين اتخذوا من نانكنك عاصمة لهم⁽³⁾.

وفي هذه الظروف استطاعت لثلاثاً أقاليم الامبراطورية الصينية أن تعلن استقلالها خلال شهري تشرين الأول والثاني عن أسرة المانشو⁽⁴⁾، وفي 6 كانون الأول 1911 قرر يوان شه كاي إبعاد الوصي شوان، وبعد يوم أعطت الأمبراطورة الوصية لونغ يو (Lung yu) كامل

(1) أسماء صلاح الدين فخري، ص ص 114 - 115.

(2) Molly Joelcoy & Jonlivingston, China Yesterday and Today, (London, 1974), P.210.

(3) محمد علي القوزي، حسان حلاق، ص 102.

(4) W.S.K. Wanng, A Short History of Modern China 1900 - 1970, (London, 1971), P.59.

السلطات ليوان شه كاي للبدء بمباحثات لإجراء إتفاقية مع الثوار، فشرع بالحال بتشكيل الوزارة التي أصبح رئيساً لها، وعين بمنصب وزير البريد والاتصالات صديقه القديم توانك شوي (yi - T'ang Shao)، الذي أرسله ليوان شه كاي إلى هانكو لمباحثات السلام مع الثوار الذين أعلنوا الجمهورية، وفي هذه المرحلة ظهر هناك إتجاهان لشكل الحكومة القادمة، الأول يدعمه صن يات صن الذي عاد من الولايات المتحدة في 25 كانون الأول، وفي يوم 29 كانون الأول تم تنصيبه أول رئيس للجمهورية في شنغهاي، وهو ينادي بجمهورية الصين، أما الاتجاه الثاني الذي ينادي به ليوان شه كاي هو ملكية دستورية وكان هذا في بكين، وهكذا أصبحت الصين جمهورية في شنغهاي تحت قيادة صن يات صن، وملكية في بكين تحت قيادة ليوان شه كاي⁽¹⁾.

وكان سبعة وأربعون قائداً عسكرياً قد أرسلوا برقية بتاريخ 27 كانون الثاني 1912 إلى الوصية أم الأمبراطور دعوها للتخلي عن العرش وإعلان الجمهورية، وعلى رأس هؤلاء القادة تونك كي جوي (Jui - Tuan Chi)، وأكدت البرقيات أن الجيش يقف ضد بقاء الأسرة الحاكمة، وعندئذ أعلنت الأمبراطورة الوصية بالنيابة عن ولدها الأمبراطور التنازل عن العرش في 12 شباط 1912، مع الحفاظ على كرامة الأسرة الحاكمة واحترامها، وتخصيص مبلغ سنوي لها وللحاشية، واختيار القصر الصيفي مقراً لإقامتها، وفي وثيقة التنازل نقلت الأمبراطورة الوصية السلطة إلى ليوان شه كاي رئيس الوزراء تطلب منه توحيد الشمال والجنوب، وان يكون جمهورية موحدة من شعوب الصين الخمسة، وهم المانشو والصينيون والمغول والمسلمون والتبتيون⁽²⁾.

وبعد أن تم انتقال السلطة من الأمبراطور إلى ليوان شه كاي بشكل دستوري، أدى ذلك إلى ظهور حكومتين أحدهما حكومة صن يات صن في الجنوب، والثانية حكومة ليوان شه كاي في الشمال، ولما كان من الواجب وجود حكومة واحدة كان هناك حل واحد، إما الحرب الأهلية وإما أن يتنازل أحدهما للآخر تفادياً للحرب، وبالفعل تنازل صن يات صن عن رئاسة الجمهورية ليوان شه كاي لعدة اسباب منها، انه رأى

(1) Victor Purcell, China, Ernest Benn Limited, (London, 1962), P.74.

(2) أساء صلاح الدين فخري، ص ص 116 - 117.

أن يتنازل من أجل مصلحة الصين الموحدة لرجل يملك القوة العسكرية، وبذلك يكون قد قدم المصلحة الوطنية على مصلحته الشخصية، فضلاً عن ظهور عدد من المشاكل التنظيمية بين أعضاء التحالف المشترك، ولا سيما بعد أن انضم الكثير من المحافظين والموظفين المرتبطين بالنظام السابق الذين يخشون على مصالحهم في ظل ثورة شعبية تُغير النظام الاجتماعي وتضر بمصالحهم، وفي 10 آذار تم اختيار يوان شه كاي رئيساً جديداً للجمهورية الجديدة، وفي اليوم التالي أعلن الدستور المؤقت، وتم تشكيل الوزارة والبرلمان بمجلسين أحدهما للنواب والآخر للأعيان يكون على رأس الحكومة الرئيس ونائب الرئيس⁽¹⁾.

- الصين خلال الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918)

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، أتت سلسلة جديدة من الأحداث، إذ انضمت اليابان إلى الدول المتحالفة، إلا أنَّ معركتها الوحيدة ضد ألمانيا نشبت في الأراضي الصينية في إقليم شانتونغ في منشوريا، ولم تكتف اليابان بذلك بل أرادت تحويل الصين بأسرها إلى مستعمرة لها مستغلة ظروف الحرب، وفي 18 كانون الثاني 1915 قدمت اليابان إلى الصين ما يعرف بـ (المطالب الواحد والعشرين)، التي قُسمت إلى خمس مجاميع هي:

- 1 - موافقة الصين على التسويات التي ستتم بين اليابان وألمانيا لتحويل امتيازات الأخيرة إلى الأولى.
- 2 - زيادة سيطرة اليابان الاقتصادية والسياسية في كل من منشوريا ومنغوليا.
- 3 - احتكار اليابان لعمليات التعدين في حوض نهر اليانغتسي.
- 4 - إلزام الصين بعدم التنازل عن أية موانئ أو مناطق ساحلية لأية دولة أخرى.
- 5 - مجموعة مطالب تتضمن أحكاماً عامة وشاملة، تسهل سيطرة اليابان على الصين سياسياً واقتصادياً⁽²⁾.

(1) أسماء صلاح الدين فخري، ص 117.

(2) عفاف مسعد العبد، ص 82-83؛ أسماء صلاح الدين فخري، ص ص 136-138.

وعلى الرغم من معارضة الصين لهذه المطالب، اضطرت في النهاية إلى قبولها، وخلال عام 1917 قررت الصين دخول الحرب إلى جانب الحلفاء على أمل الحصول على مركز دولي أفضل وعلى معونة مالية، غير أن إسهام الصين في المجهود الحربي اقتصر على الجهد البشري من خلال تجنيدها (19000) صيني كعمال في الجبهة الغربية، فضلاً عن تزويد الحلفاء بالمواد الغذائية والمواد الخام، وخلال مدة الحرب شهدت الصين بعض التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الداخلية، الأمر الذي أدى الى ظهور أشكال جديدة للصراع، فمن الناحية الاقتصادية والاجتماعية، أدى تخفيف الضغط السياسي الأوربي على الصين إلى تخفيف ضغطهم الاقتصادي، مما أسهم في الإسراع من نمو طبقة الرأسماليين الصينيين والطبقة العاملة الصينية وزاد من عدد المغازل، وإلى جانب المؤسسات الصناعية التي أقامها رأس المال الصيني، أقام اليابانيون عدداً من المصانع، فاستُغلت القوة البشرية بشكل أكبر، وبذلك نمت الطبقة العاملة الصينية وزاد وعيها الثقافي، فبدأت تطالب بإجراء التعديلات على وضعها السابق⁽¹⁾.

ومن الناحية الفكرية الثقافية، شهدت الصين في زمن الحرب، نوعاً من الحراك الثقافي، من خلال اصدار المجلات الثقافية من لدن الشباب المثقف، التي وجهت نقداً عنيفاً للتقاليد القديمة، وللأنظمة الاجتماعية والسياسية وللقطاعية الصينية، وشهدت تلك المدة نهضة أدبية من خلال نقد كل ما هو قديم، وتبني كل فكرة جديدة في الصين وفي العالم، كما انتشرت منظمات الشباب وحلقاتهم الدراسية⁽²⁾، وأما على الصعيد الخارجي، فعندما انتهت الحرب العالمية الأولى عام 1918، تم عقد مؤتمر باريس عام 1919، وكان مؤتمراً لتوزيع الغنائم بين الدول المنتصرة في الحرب والحليفة لها، وعندها قدمت الصين مطالبها إلى المؤتمر، وتلخصت بالسعي إلى إعادة الصين إلى وضع المساواة بين الدول الأخرى، على أساس حق الأمم في تقرير مصيرها، والمبادئ

(1) جلال يحيى، ص 382؛

B.L. Putnam Wealf, The Fight for the Republic in China, (New York, 1917), P.99.

(2) Richard Storry, A History of Modern Japan, Penguin Books Ltd, Middlesex, (England, 1972), P.153.

الليبرالية المشابهة التي وردت في بنود الرئيس الأمريكي ودرو ولسن (Woodrow Wilson)، كما أنها طالبت بمايلي:

- 1 - إلغاء مناطق النفوذ الأجنبية، وسحب القوات الأجنبية من الصين، وإنهاء حقوق الحماية الممنوحة للأجانب.
- 2 - إعادة الأراضي المؤجرة، ومنها التي أُعطيت بشكل تنازلات.
- 3 - إستعادة الصين حقوقها الكمركية حتى تستطيع إلغاء ضريبة الـ (5%) الكمركية المجحفة.
- 4 - إلغاء المطالب اليابانية الواحد والعشرين⁽¹⁾.

إلا إنَّ هذه المطالب كلها رفضت، وبدلاً من ذلك أقرت الدول المنتصرة في الحرب شرعية اليابان بالاستيلاء على أقليم شانتونغ، ونقل الإمتيازات الالمانية جميعها إلى اليابان، وبذلك خرجت الصين من الحرب ولم تحقق نفعاً يُذكر، ما عدا انضمامها إلى عصبة الأمم⁽²⁾.

لقد أوجدت مقررات مؤتمر باريس ردود أفعال داخلية في الصين، فعندما كانت حكومة الصين على استعداد لتوقيع المعاهدة انتفض الشعب الصيني غضباً لدى سماعه بها، وفي 4 أيار 1919 نظم الطلبة في بكين مظاهرات ضخمة شجبوا فيها التدخل الاستعماري، ونالت هذه الحركة تأييداً شعبياً واسعاً، فتحوّلت الحركة التي عرفت بحركة 4 أيار إلى حملة ثورية ضد الاستعمار والاقطاع، وقد دعمت الأمة الصينية هذه الحركة وشاركت بها قطاعات الشعب كافة، وأجبرت الوزارة على الاستقالة وأعلنت رفضها التوقيع على المعاهدة، وبذلك تكون هذه الحركة أول حركة تعبر عن الرأي العام في الصين خلال العهد الجمهوري، فضلاً عن كونها مثلت أول انعكاس في الوعي السياسي للصينيين ونقطة تحول للثورة الصينية، لاسيما وأنها حدثت بعد ثورة البلشفية في روسيا عام 1917⁽³⁾.

(1) آ.أيشتاين، ص ص 88 - 89.

(2) B.L. Putnam Weale, Op.Cit., P.116 - 118; Richard Storry, Op.Cit., P.162.

(3) أساء صلاح الدين فخري، ص ص 171 - 172.

- الحرب الأهلية 1928 - 1949 (حزب الشعب القومي - الحزب الشيوعي)

شهدت الصين خلال مرحلة العشرينيات من القرن العشرين، بروز نشاط حزين، أصبح لهما الدور الأساس في العملية السياسية والعسكرية في الصين حتى عام 1949، وهما:

1 - حزب الكومنتانغ (حزب الشعب القومي)

أسس صن يات صن في عام 1912 حزباً سياسياً أسماه بـ (حزب الكومنتانغ) أي (حزب الشعب القومي)، وبعد فشل الثورة الثانية التي تزعمها عام 1913 حلّ يوان هذا الحزب، وعدّه حزباً مثيراً للفتن⁽¹⁾، وفي عام 1920 عاد صن إلى تنظيم حزب الكومنتانغ من جديد واجتمع برلمان خاص في عام 1921 انتخبه بطريقة رسمية رئيساً للجمهورية، ولكن في عام 1922 تم نفيه مرة ثانية إلى شنغهاي، عندها أدرك إنه لا سبيل لخروج الصين من هذه الفوضى إلا بالاعتماد على مساعدة الدول الخارجية، لذلك وجه نظاره نحو الاتحاد السوفيتي، الذي أقدم على إرسال مبعوثين له إلى الصين لضمها للثورة الشيوعية، وبعد إجراء المحادثات بين الطرفين، تم عقد إتفاق تعهد الاتحاد السوفيتي بمقتضاه بتقديم المشورة إلى الصين في نضالها من أجل تحقيق الوحدة والاستقلال⁽²⁾.

وقد استطاع صن في عام 1923 من إعاد تنظيم حزب الكومنتانغ تنظيمياً أساسياً على نسق الحزب الشيوعي السوفيتي، وتم اختياره حين ذاك رئيساً للحزب، وفي عام 1924 عقد الحزب مؤتمراً وعد من خلاله بسن دستور جديد للصين على أساس الحزب الواحد، وجرى تأسيس جيش وطني جديد وكلية للعلوم العسكرية بإشراف ضباط

(1) جهاد صالح العمر، ماجد سلمان حسين، حركات التحرر في العالم الثالث، (البصرة، 1988)،

ص 164؛ لقاء شاكر خطار الشرقي، التطورات السياسية الداخلية في الصين بين عامي 1911 - 1931، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات - جامعة بغداد، 2009، ص 79.

(2) عفاف مسعد العبد، ص 86؛ ستار حامد عبد الله العمّاري، الزعيم الصيني سن يات سن (1866 -

1925)، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - صفي الدين الحلي، جامعة بابل،

2011، ص ص 164 - 165.

سوفيت، وتم ذلك تحت إشراف جان كاي شك (Jan Kay Shakin) الذي كان أمين سر حزب الكومنتانغ، وفي عام 1925 توفي صن يات صن بعد أن وقع على وصيته التي حث فيها على مواصلة الكفاح من أجل وحدة الصينيين، وتنفيذ مبادئه الشعبية الثلاثة، والدعوة للتعاون مع الاتحاد السوفيتي، وبعد وفاة صن نشب خلاف على زعامة الحزب بين بورودين (Borodine) زعيم الشيوعيين الذين كانوا أعضاء في الحزب وبين جان كاي شك أمين سر الحزب والقائد العام لجيوش الكومنتانغ، إذ تمكن الأخير من تسلم زعامة الحزب، وبدأ بإقصاء العناصر الشيوعية منه⁽¹⁾.

2 - الحزب الشيوعي الصيني

تزعم هذا الحزب ماوتسي تونغ (Maotzi Tong)، الذي تأثر كثيراً بالأفكار الاشتراكية، وكان ماو قد انضم عام 1918 إلى جمعية دراسة الأفكار الماركسية بجامعة بكين، وفي أواخر عام 1920 بدأت الجماعات الشيوعية في شنغهاي التي أطلقت على نفسها تسمية الحزب الشيوعي في نشر مجلة سميت بـ (مجلة الحزب الشيوعي)، وفي عام 1921 تم عقد أول مؤتمر للحزب في شنغهاي، فأوكلت إلى ماو مهام سكرتارية الحزب، واستطاع أن يُنظم أكثر من عشرين نقابة من عمال المناجم والسكك الحديدية والمطابع في مدينة هونان، الأمر الذي أسهم في تطور الحركة العمالية، وقد دعا الحزب الشيوعي منذ تأسيسه إلى القضاء على التقاليد الكونفوشيوسية واقتلاعها من جذورها وتحطيم التراث القديم، وفي مؤتمره الثاني الذي عقد عام 1922، دعا إلى نضال يستند إلى قاعدة عريضة للقضاء على النزاع الأهلي، والإطاحة بالقادة العسكريين، وإقامة سلام داخلي والسعي للإطاحة بالإضطهاد الذي مثله الاستعمار العالمي، وتحقيق الإستقلال الكامل للأمة الصينية لتوحيد الصين كلها في جمهورية ديمقراطية⁽²⁾.

ونتيجة إعجاب صن يات صن بالثورة الروسية، أجرى مباحثات عام 1923 مع

(1) قدرتي قلعجي، سن يان سن بطل الثورة الصينية، (بيروت، 1949)، ص 93؛ ناصر الدين النشاشيبي، عربي في الصين، مطابع دار القلم، (القاهرة، د.ت)، ص 84؛ ابشتاين، ص 112 - 114.

(2) أحمد محمود عبد المجيد العبدلي، العلاقات الصينية - الروسية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص 16.

ممثلين للحزب الشيوعي الصيني، الذي اقترح التعاون مع حزب (الكومنتانغ)، وبعد أن وجد صن الاقتراح معقولاً، بدأ يروج للأفكار الجديدة وعدها المفتاح المؤدي إلى نجاح الثورة الصينية، وتضمنت هذه الأفكار التحالف مع الاتحاد السوفيتي والتحالف مع الحزب الشيوعي الصيني وتأييد حركة العمال والفلاحين، ولكن بعد وفاة صن وزعامة جان كاي شك لحزب الكومنتانغ، انتهج جان سياسة العداء مع الأعضاء الشيوعيين، فانفصل الحزب الشيوعي عن حزب الكومنتانغ، وبدأ الصراع بين الطرفين⁽¹⁾.

وعندما تسلم جان كاي شك زعامة حزب الكومنتانغ ومن ثم أصبح رئيساً للدولة، شرع بتصفية العناصر الشيوعية، ففي منتصف عام 1926 طرد الشيوعيين من المراكز التي كانوا يشغلونها في الدولة، وفي عام 1927 قام جان بانقلابه ضد الشيوعيين، معتقداً أن باستطاعته القضاء عليهم، إذ تمكن من تحطيم سيطرة الحزب الشيوعي على اتحادات ونقابات العمال في المدن وتحويل ولاء عمال الصناعات عن الزعامة الشيوعية، وإن ذلك في رأيه سيوحد الصين ويحقق السلام فيها، لكن في حقيقة الأمر لم يستطع جان القضاء على الشيوعيين الذين تمكنوا من الهروب إلى الجبال، وأعادوا ترتيب صفوفهم، استعداداً لتخليص الصين من سيطرة جان والطبقة الاقطاعية المسيطرة على الصين، وفي عام 1927 شن جان حملة عسكرية ضد الشيوعيين عرفت في التاريخ الصيني باسم (الإرهاب الأبيض)، لكن ذلك لم يشن عزيمة العناصر الشيوعية، فتمكن ماوتسي تونغ عام 1928 من تأسيس حكومة مستقلة في الجنوب، وواصل نشاطه مركزاً على الفلاحين الذين كانوا على استعداد للثورة، واتخذ من الريف قاعدة للنضال الثوري، ولاسيما وإن سيطرة الحكومة الصينية كانت ضعيفة على مناطق الريف الصيني⁽²⁾.

(1) فاطمة جاسم خريجان العيساوية، الخلاف السوفيتي - الصيني 1956 - 1969، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، 2012، ص ص 13 - 14؛

Philip Jowett, Stephen Andrew, Chinese Civil War Armies 1911 - 1949, (New York, 1997), P.24.

(2) Philip Jowett, Stephen Andrew, Op., Cit., P. 24.

وبعد أن وطد حزب الكومنتانغ أركانه في الصين، زحف جان نحو بكين عام 1928، واحتلت قواته المدينة، فاصبحت الصين دولة موحدة في ظل حكومة واحدة سميت بـ (حكومة الصين الوطنية) بزعامة جان كاي شك وأصبحت نانكنغ العاصمة الوطنية، أعقب ذلك اعتراف الدول الغربية عام 1928 بحكومة نانكنغ، وبداية الوصاية الداخلية للعسكريين على الصين، وتميز هذا التحول الداخلي بصدر أول قانون أساسٍ عُدَّ بمثابة دستور مؤقت للبلاد، وكان هذا القانون بمثابة فرض دكتاتورية الكومنتانغ على الصين، وعلى الرغم من ذلك واصل ماوتسي تونغ جهوده لتنظيم المناطق الريفية، وأخذت صفوفه تتعزز، وفي أواخر عام 1929 تمكن من إقامة حكم شيوعي في مناطق عرفت في تأريخ الحزب الشيوعي الصيني بالمناطق أو (الجمهوريات السوفيتية الصينية)، التي شملت المناطق الريفية في شرق الصين ووسطها وجنوبها وغربها وشمال غربها، وقيمت حكومة مركزية للعمال والفلاحين أيضاً، وأقدمت الحكومة الثورية في الجنوب على إصلاحات، فأعلنت الإصلاح الزراعي وإلغاء نظام الملكية الأقطاعية للأرض واستبداله بنظام ملكية الفلاحين، وتأسست نقابات فلاحية ومجالس للقرى، وأصبحت هذه المجالس قاعدة الهرم الشيوعي وحققت التعبئة السياسية⁽¹⁾.

- التوسع الياباني في الصين

في أيلول عام 1931 غزت اليابان الصين، واحتلت منشوريا، على أثر انفجار قنبلة زرعت في خط حديد سكة جنوب منشوريا العائدة ملكيتها لليابان، ثم سيطرت على سكة الحديد التي تربط بين مدينتي بكين وموكدن (Moqden) في منشوريا، ونتيجة لذلك أصدرت الحكومة اليابانية أوامرها باحتلال موكدن، ثم ما لبث الاحتلال أن شمل الأراضي المنشورية كلها، ثم أسهمت اليابان في تشكيل دولة منشوكو المستقلة عن حكومة الصين في منشوريا عام 1932 التي أتبع في سياستها اليابان، وسرعان ما

(1) ماوتسي تونغ، مؤلفات ماوتسي تونغ المختارة، ج2، دار النشر باللغات الأجنبية، (بكين، 1969)، ص44؛ روبرت باين، ماوتسي تونغ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1976)، ص ص 159 - 170؛ جورج مدبك، ماوتسي تونغ، دار الراتب الجامعية، (بيروت، 1992)، ص23.

تدفقت رؤوس الاموال اليابانية إلى دولة منشوكو وتم مد سكك الحديد للأغراض التجارية، ثم أخذ اليابانيون في تدريب جيش محلي لحكومة منشوكو مؤلف من الصينيين، أعقبها توقيع اليابان على بروتوكول مع دولة منشوكو عام 1932، نص على اعتراف اليابان بهذه الدولة⁽¹⁾.

حينها أعلنت حكومة الجنوب بزعامة الحزب الشيوعي الصيني الحرب ضد اليابان، ووجهوا نداءً إلى جان كاي شك يدعونه فيه، أن يتناسى الخلافات بين الطرفين ويقبل الدخول في جبهة موحدة للكفاح معاً ضد الزحف الياباني، إلا أن جان رفض ذلك، ورفع شعار (الوحدة قبل المقاومة)، أي ضرورة العمل على توحيد البلاد وتقويتها قبل مقاومة اليابان، وهذا يعني ضرورة القضاء على الشيوعيين قبل تحرير منشوريا، إلا إن هذه السياسة لم تثمر، بل بالعكس فإن الفكر الشيوعي القائل بضرورة إقامة جبهة موحدة لمقاومة اليابان هو الذي ساد، وتمكن الصينيون من اختطاف جان، لكن الحزب الشيوعي الصيني أفرج عنه فيما بعد من أجل قيام جبهة موحدة ضد اليابان، إذ وجد الشيوعيون الفرصة سانحة أمامهم للقيام بالدعوة من جديد إلى جبهة متحدة لمقاومة اليابان، وكان هذا يحقق لهم أكثر من هدف، فمن جهة يوقف حملات جان ضدهم، ومن ناحية ثانية يجبرونه على الاعتراف بهم كقوة سياسية داخلية بعدما كان يعمل على إبادتهم، ومن ناحية ثالثة أظهر ذلك الشيوعيين بمظهر الوطنية لدفاعهم عن البلاد ضد الغزو الياباني، وقد نجحوا في ذلك، وراح (ماوتسي تونغ) يغرس في نفوس الجيش مبادئ الانضباط العسكري والحزبي، ودعا طبقات الشعب جميعها للنضال والتحرير⁽²⁾.

بعد ذلك، اتخذ الثوار والشيوعيون قراراً بالهجرة من أدنى الجنوب الشرقي إلى أقصى الشمال الغربي، وبُني هذا القرار على اعتبارات عدة، أولها أن الشمال هو

(1) أسماء صلاح الدين فخري، ص ص 208 - 210.

(2) ماوتسي تونغ، الحكومة الائتلافية، ترجمة: زكي خيري، ط2، دار بغداد، (بغداد، 1959)، ص ص 26 - 29؛ كلودروا، أضواء على الصين، ترجمة: ظريف عبد الله، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، (القاهرة، د.ت)، ص ص 35 - 49.

المنطقة الطبيعية للمقاومة ما داموا أعلنوا الحرب على اليابان، وليكونوا قريبين من الاتحاد السوفيتي ليتفادوا استراتيجية الحصار والعزلة، فضلاً عن سهولة وصول الامدادات والمساعدات من حليفهم السوفيتي، وانطلقت مسيرة الشيوعيين في تشرين الأول من عام 1934 يتقدمها خط الدفاع الأول من الثوار الذين عرفوا باسم (الجيش الأحمر)، وفي تشرين الأول 1935، وصل إلى نقطة الهدف بعض الثوار الشيوعيين، واستقروا في الشمال، واتخذوا من مدينة نيان عاصمة للثورة والحكومة، كما هبت جماهير الشعب الصيني في المناطق التي بقيت تحت حكم جان في انتفاضات شعبية ضد الاحتلال الياباني للصين، وضد الحرب الأهلية بين الحكومة والثوار عامي 1935 و1936، وعندما أصبح جان على المحك، أعلن موافقته على تكوين الجبهة المتحدة لمحاربة الغزو الياباني، وبينما كان جان يحارب اليابانيين، كان الجناح اليساري من الحركة الوطنية الصينية المتمثلة بالحزب الشيوعي قد ركزت جهودها على القسم الشرقي من الصين، واتخذت من الريف ميداناً لحربها ضد اليابانيين⁽¹⁾.

صعدت اليابان مواجهاتها العسكرية مع الصين، فشنت حرباً غير معلنة على الصين، فكان على الحزب الحاكم مواجهتها، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن الحركة الوطنية أستمريت في مقاومتها لليابانيين خلال الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)، وعلى الرغم من الخلافات بين الطرفين فإن كلاهما كان يقاتل اليابانيين من موقعه دون تنسيق بينهما، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، وخسارة اليابان وتوقيعها على وثيقة الإستسلام عام 1945، انتهى الغزو الياباني للصين⁽²⁾.

(1) كلودروا، ص35.

(2) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج2، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (لبنان، 1983)، ص349؛ ج. ب. درزويل، التأريخ الدبلوماسي في القرن العشرين، ترجمة خضر خضر، ج1، دار المنصور، (لبنان، 1985)، ص ص415 - 416؛

Hsulang - Hsuen, Chang Ming - Kai, History of The Sino - Japanes War (1937 - 1945), Second Edition, Chung Wn Publishing, (Taiwan, 1972), P.105.

- انتصار الشيوعيين وإعلان جمهورية الصين الشعبية عام 1949

ترك انهيار اليابان في الحرب العالمية الثانية في آب 1945، أثره على الصراع بين الحزب الحاكم حزب الكومنتانغ، والحزب الشيوعي الصيني، إذ أخذ هذان الحزبان يتسابقان في الوصول إلى المناطق التي كانت تحتلها اليابان لاسيما منشوريا، وسعوا للسيطرة عليها والإستيلاء على أسلحة ومعدات الجيش الياباني المنهزم في الحرب، وتمكن الحزب الحاكم من أن يفرض سيطرته على أغلب مناطق الصين الوسطى ومراكز الاتصال وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، في حين سهل الاتحاد السوفيتي دخول الحزب الشيوعي الصيني إلى المناطق الشمالية مثل منشوريا وجيهول⁽¹⁾.

وكان جان قد وجه دعوة إلى ماو عام 1945، لإجراء مفاوضات وللوصول إلى حل للمشكلة التي بين الحزبين، وإلى إقامة علاقات ودية بين الحزب الحاكم والحزب الشيوعي الصيني، وبعد ستة أسابيع من المفاوضات لم يتم التوصل إلى أي اتفاق، وفي تشرين الثاني 1945 عين الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry Truman) اللواء جورج مارشال (George Marshall) سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في الصين، وصدرت له التعليمات بمساعدة الحكومة الوطنية الصينية على إعادة ترسيخ سلطتها في البلاد، مع ضرورة عدم توريط الولايات المتحدة الأمريكية في أي تدخل عسكري، وتلخصت مهمة السفير جورج مارشال بثلاثة أهداف هي: وقف الحرب الأهلية، وانعقاد مؤتمر استشاري لمناقشة تشكيل حكومة ائتلافية، ودمج قوات الحزبين في جيش وطني واحد، وحققت مهمة السفير الأمريكي بعض النتائج كانعقاد المؤتمر عام 1946 وإعادة الاتصالات بين الطرفين، غير أن التعاون بين الحزبين كان مستحيلاً، فكلاهما حزب ثوري يملك فكراً مختلفاً عن الحزب الآخر، ولم يرغباً فعلاً بتحقيق تسوية أو إعطاء تنازل، فتجاهل الحزبان هذه الوساطة وعادت المنافسة بينهما من جديد⁽²⁾.

(1) بيير رونوفن، تأريخ القرن العشرين، ترجمة نور الدين حاطوم، مطبعة الجامعة السورية، (دمشق، 1954)، ص 430، T. A. Bisson, Japan in China, The Macmillan Company, (New York, 1938), Pp.65 - 66.

(2) ل. س. ستافريانوس، التصدع العالمي: العالم الثالث يشب عن الطوق، ترجمة: موسى الزغبى وعبد الكريم ط، ج2، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، (دمشق، 1988)، ص 690؛ عائدة سامي

أقدم جان في تموز 1946 على إحتلال منشوريا أثناء انسحاب القوات اليابانية منها، ثم بعدها أنزل بالثوار الصينيين هزائم عدة، فاندلعت الحرب الأهلية وثار الشعب الصيني كله، وسارت جموع الطلبة والعمال في بكين وشنغهاي ناديت بإيقاف الحرب الأهلية، وفي عام 1947 أعاد ماوتسي تونغ تنظيم قواته، وعمل على تحديد أهدافه السياسية وتعليماته العسكرية، فسجلت قواته العديد من الانتصارات في هونان وشمال هوبي (Hoppe)، وهجموا على منشوريا وشانتونغ (Shantong)، واستعادوا بعض الاقاليم الشمالية، فهرب الكثير من القوات الوطنية⁽¹⁾، وما أن حل عام 1948 حتى كانت الصين تقريباً بقبضة الشيوعيين، فهرب الوطنيون إلى جزيرة فرموزا تايوان الحالية ومن بينهم جان كاي شك، فأصبح لي تسونغ (Li Cong) نائب الرئيس رئيساً مؤقتاً، وكان يأمل في الاحتفاظ بجنوب الصين، وهذا يعني تقسيم الصين إلى شمالي شيوعي وجنوبي وطني، إلا إن النصر الشيوعي كان قاب قوسين أو أدنى لماو، فعبرت القوات الشيوعية في 21 نيسان 1949 نهر اليانغتسي وتمكنوا من دخول نانكنغ ثم كانتون، واستمر التقدم الشيوعي من الاتجاهات جميعها، وفي 1 تشرين الأول 1949، أعلن ماوتسي تونغ عن تأسيس جمهورية الصين الشعبية، واختير ماو رئيساً لها⁽²⁾.

وتعود الأسباب التي أدت إلى هزيمة الحزب الحاكم إلى مايلي :-

- 1 - استنزاف الحكومة الوطنية عسكرياً ومالياً ومعنوياً، بسبب حربها الطويلة ضد اليابان التي دامت ثمان سنوات منذ عام 1937.
- 2 - التضخم المالي الذي كانت تعاني منه ميزانية الحكومة، بسبب ظروف الحرب.
- 3 - تأخر الحكومة الوطنية في تنفيذ البرامج الإصلاحية والاقتصادية التي كانت البلاد بأمر الحاجة إليها⁽³⁾.

محمد الهاشم، موقف الاتحاد السوفيتي من الحرب الأهلية الصينية 1944 - 1950، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2015، ص ص 44 - 45؛

Richard C. Thornton, China The Struggle for power 1917 - 1972, (London, 1973), P.146.

(1) عائدة سامي محمد الهاشم، ص ص 87 - 90.

(2) عبد اللطيف الصباغ، ص ص 128 - 129؛ محمد علي القوزي، حسان حلاق، ص 111.

(3) محمود عبد الرشيد، اليابان والصين خمسون عاماً من الصراع، (القاهرة، 2013)، ص 167؛ زينب

- أمّا الاسباب التي أدت إلى نجاح الحزب الشيوعي الصيني وانتصاره فهي:
- 1 - القيادة الشيوعية الممتازة من القاعدة إلى القمة.
 - 2 - التأييد الشعبي الواسع له، لاسيما من قبل الفلاحين.
 - 3 - انجذاب مختلف طبقات المجتمع الصيني مثل الطبقة الوسطى والطلاب والمثقفين، فضلاً عن الفلاحين للسياسة والايدولوجية الشيوعية⁽¹⁾.

- الثورة الثقافية عام 1965

حذر ماوتسي تونغ في 5 آب 1966 بأنه سيقوم بحملة شرسة ضد شخصيات عديدة في السلطة، وكان دافعه وراء ذلك التخلص من تلك الشخصيات بأي ثمن، لأنها تحول دونه ودون الاستفراد بالحكم، وأضاف ماو أن من أسماهم بممثليّ البورجوازية قد اخترقوا الحزب الشيوعي، وأنه سيعمل على اجتثاثهم، ومن أبرزهم ليو شوكي (Liu Shuki) الذي كان وقتها رئيساً للجمهورية والذي طُرد من الحزب الشيوعي بعد ذلك بثلاث سنوات، بل إنه توفي بعد أن سجن بسبب عدم تلقي العلاج اللازم، وكان إعلان ماو هذا قد مزّق المجتمع الصيني، إذ دعا ماو الشباب بعد إعلان ثورته الثقافية أن يقوموا بالانقلاب على الزعامة الشيوعية في البلاد، واستجاب لدعوته ألوف الشباب الذين عُرفوا فيما بعد باسم (الحرس الأحمر)، وقد غرقت الصين في الفوضى التي راح ضحيتها مئات الآلاف، وجرى تعذيب الملايين وتخريب جانب كبير من تراث الصين الثقافي، وفي 8 آب 1966 اتخذت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي سلسلة من القرارات تضمنت ست عشرة نقطة من أهمها واحدة تدعو لمحاربة (الأفكار الثقافية القديمة والتقاليد البالية)، وبنهاية عام 1968 كانت الثورة الثقافية قد جعلت الصين على شفا حرب أهلية⁽²⁾.

شرهان الحسنوي، موقف الولايات المتحدة الامريكية من الحرب الاهلية الصينية 1944 - 1949، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 2008، ص 149؛ محمد علي القوزي، حسان حلاق، ص ص 111 - 112.

(1) جيان بوزان وآخرون، موجز تاريخ الصين، ترجمة: حنا عبود، (دمشق، 1983)، ص 195؛ زينب شرهان الحسنوي، ص 148؛ ميلاد المقرحي، ص ص 123 - 125.

(2) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، ص 45؛

وفي حقيقة الأمر كان الخلاف يدور حول تقسيم السلطة داخل الطبقة الحاكمة، وهل سيكون ماو ديكتاتوراً فوق الطبقة الحاكمة بأكملها أم مجرد عضو في قيادتها العليا؟ لقد كان أعداء ماو يحاولون تقليل سلطته منذ القفزة الكبرى لتحويله لمجرد رمز بدون سيطرة حقيقية على الإدارة اليومية لشؤون المجتمع، ولكن بفعلهم ذلك فقد قووا السلطة الأخلاقية لماو كقائد للثورة، تلك التي استطاع بها إثارة الناس ضدهم، فقد حصل ماو في بكين على ما أراد، وذلك بإزالة أعداءه من السلطة، ولكن لكي يتكرر ذلك في المقاطعات كان ضرورياً أن تُنقل المعركة إلى الشوارع، فكان هذا هو الدور الحقيقي لتشكيل (الحرس الأحمر) (الشهير)، وتبعاً لمبدأ الثورة الدائمة التي نادى بها ماوتسي تونغ منذ عام 1958، والتي أكدت على أن الثورة لا تتوقف عند حد معين بل هي مستمرة، لذا طرح ماوتسي تونغ في عام 1966 ما يعرف بـ (الثورة الثقافية) التي ركزت على أحداث تغيير جذري للأوضاع الثقافية والسياسية السائدة في الدولة والمجتمع وخلق إنسان جديد، لأن ماوتسي تونغ رأى أن أفكاره وطروحاته بشأن الثورة الشيوعية بدأت تندثر، فكان الهدف الأساس للثورة الثقافية هو القضاء على الذين يتخذون من الرأسمالية منهجاً لهم من الذين تسلّموا زمام الحزب الشيوعي الصيني والدولة⁽¹⁾.

كانت بدايات الثورة الثقافية قد ظهرت في عام 1965 عندما كتب روائي صيني كان يشغل منصب عمدة بكين يدعى وو هان (Wu Han) مسرحية عنوانها (عزل هاي روي)، عرضت في أوبرا بكين، إذ تحدثت المسرحية عن عزل موظف شجاع كان يهاجم الأمبراطور لظلمه، ولعدم اهتمامه بفقر الفلاحين، وفيها استخدم الكاتب أدوات مجازية، فقصده بالأمبراطور ماوتسي تونغ والموظف المعزول وزير الدفاع السابق بينغ يهواي (Ping Ahoai) الذي عزل في عام 1959⁽²⁾، بعدها قرر ماوتسي تونغ في أواخر كانون الثاني عام 1965 أن يرد على مسرحية عمدة بكين بشن حملة مضادة، فحاول

(1) June Grasso and Others, Studies on Modern China - Modernization and Revolution in China, (New York, 1991). P.202; Louise Chipley Slavicek, Mao Zedong, First Printing, Chelsea House Publishers, (U.S.A., 2004), P.41.

(2) Kenneth Pletcher, The History of China, (New York, 2010), P.323.

الكاتب ياو ون يوان (Yao Wen Yuan) نشر مقال في العاشر من تشرين الثاني 1965 ينتقد فيه مسرحية عمدة بكين، لكنه فشل في نشره بسبب اعتراض بنغ زين (Peng Zain) المشرف على الثقافة ورئيس تحرير الصحيفة ولجنة الحزب في مدينة بكين⁽¹⁾.

بعد هذه الاحداث أنتقل ماوتسي تونغ إلى مدينة شنغهاي التي عدّها بعيدة عن سيطرة العناصر البرجوازية، إذ أنشأ هناك جماعته الصغيرة للثورة الثقافية مع زوجته جيانغ تشينغ (Jiang Qing)، وفي الأول من تشرين الثاني 1965 تم نشر مقال مضاد حمل عنوان (حول المسرحية التاريخية الجديدة هاي روي المعزول من المنصب)، في جريدة وين هوي باو (Wen Hui Pao) الصادرة في شنغهاي، وعلى هذا الأساس انطلقت الشرارة الأولى للثورة الثقافية، وكان قد أُعلن في السادس عشر من آيار عام 1966 رسمياً بداية الثورة الثقافية، وفي السابع عشر من تموز اتجه ماوتسي تونغ نحو بكين فأزاح خصومه عن السلطة، ولكي يسيطر على البلاد كان من الضروري أن ينقل المعركة إلى باقي المدن فكلّف فئات الشباب للقيام بهذا الدور⁽²⁾.

وكانت كتائب الحرس الأحمر، التي أعلن عن تشكيلها رسمياً في الثامن عشر من آب 1966 قد تولت تنفيذ أفكار ماوتسي تونغ وتعليماته، فانتشروا في البلاد كلها، واخذوا يحطمون كل ما يُعد برجوازيّاً أو أقطاعياً، فأحرقت العديد من المكتبات، وفرضوا على أصحابها بيع مؤلفات ماوتسي تونغ، ونهبت المعابد القديمة والمتاحف التي كانت تضم تراثاً حضارياً لا يقدر بثمن، لأنها تمثل نماذج للثقافة البرجوازية والإقطاعية المعادية لأفكار الثورة البروليتارية، وأصبح أي شخص تلقى تعليمه في الخارج أو عاش جزءاً من حياته في الغرب هدفاً لأفراد الحرس الأحمر، ولما عبر

(1) يونغ تشانغ، جون هوليداي، ماوتسي تونغ القصة المجهولة، ترجمة نولا شوفان وأودينوس نحاس، دار النهار، (بيروت، 2007)، ص 548؛ حسين عبد الكاظم عودة الحسيناوي، الصراع السياسي في الصين 1966 - 1976 (الثورة الثقافية)، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، 2018، ص 54.

(2) جان دوبيه، الثورة الثقافية البروليتارية في الصين 1965 - 1969، ترجمة طلال الحسيني، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت، 1971)، ص 60؛

ماوتسي تونغ البالغ من العمر الثانية والسبعين نهر اليانغتسي سباحة، أضاف شعوراً بالحماس لدى مئات من الحرس الأحمر، ولما قيل أنه عام في ذلك النهر في ربع وقت الرقم العالمي لهذه المنافسة مات المئات من الحرس الأحمر في محاولات لتقليده، فأخذت عبادة ماوتسي تونغ تمتد إلى درجات قصوى لم يشهدها الاتحاد السوفيتي حتى أيام حكم ستالين، وأصدر شباب الحرس الأحمر أوامرهم إلى كل الأسر الصينية، أن تبدأ يومها بالانحناء أمام صورة ماوتسي تونغ والاستماع إلى مختارات من (الكتاب الأحمر)⁽¹⁾.

وقد سارع أفراد الحرس الأحمر بالقيام بحملات تطهير للمؤسسات الحزبية والحكومية، فظهرت اللوحات الجدارية ذات الحروف الكبيرة التي تدعو إلى القضاء على رواسب البرجوازية في الأدب والفن والتعليم، وبدأوا بجامعة بكين وتشينغهاوا والمكتب الحزبي التابع لهما، فقاموا بتوقيف عميد الجامعة لو بين (Lo Pen) والهيئة التدريسية، واجبارهم على الركوع أمامهم، وألبسهم قبعات المغفلين، فما كان من الهيئة التدريسية، إلا أن طلبت من عناصر الحرس الأحمر أن يرحمهم من الضرب والسباب الذي انهال عليهم من كل جانب، بعدها اتجه الملايين من الطلبة في الثامن عشر من آب عام 1966 إلى ساحة تيانانمين لمشاهدة ماوتسي تونغ، وأثناء ذلك الاجتماع القى لين بياو (Lin Biao) خطاباً حماسياً ألهم فيه مشاعر الطلبة، ودعاهم إلى استئصال الشياطين الأربعة، ويقصد بها الأفكار القديمة والثقافة القديمة والأعراف القديمة والعادات القديمة، واستبدالها بكل ما هو جديد ويدعم الاشتراكية، وتوسعت عمليات عناصر الحرس الأحمر، فطالت وزارة الخارجية التي أصبحت - حسب نظرهم - تضم عناصر برجوازية معادية لفكر ماوتسي تونغ، فتحركوا نحو مبنى وزارة الخارجية، واحتلوه واعتدوا على الكوادر القيادية فيها⁽²⁾.

وكانت دعوة ماو للطلبة بالتمرد قد لمست وترا حساساً عندهم، خصوصاً وأنهم

(1) فاطمة جاسم خريجان العيساوية، ص 161 - 162.

(2) فاطمة جاسم خريجان العيساوية، ص 162.

متورطون في نظام تعليم مذل وخانق، لذا تحرك الطلبة بسرعة في مهاجمة مدرسيهم ومدرء مدارسهم ثم إلى مهاجمة البيروقراطية المحلية، فتم جر المسؤولين المكروهين (في المدن وكان معظم المسؤولين مكروهين) من داخل مكاتبهم وعرضوا في مواكب في الشوارع يرتدون برانيط للأغبياء أو يافطات معلقة حول رقابهم وأرغموا على الاعتراف (بجرائمهم) في محاكمات شعبية، وامتد العنف ليشمل أهدافاً أوسع، وحُطم كل شيء يمكن اعتباره (برجوازيًا) أو (أقطاعيًا)⁽¹⁾.

وكان النظام التعليمي قد توقف تماماً، حين أوجه الملايين من الطلبة إلى بكين على أمل مجرد أن يلمحوا ماو، وأن يبدؤوا مسيرات طويلة (شبيهة بمسيرة ماو) بعرض الصين ليصلوا إلى (المزارات الثورية)، كل هذا وصفه المراقبون بـ(هلوسة جماعية)، إلا أن الأمر كان له منطقه الخاص به، لقد كان ماو وأتباعه يحتاجون أن يضربوا بسياط الحماس على الطلبة والآخرين لدرجة الحمى حتى يضمنوا طاعتهم العمياء، إلا أنه بحلول أواخر 1966 وصلت الفوضى لدرجة أضطر ماو معها إلى تهدئة الحركة، واتضح له أن هذا مستحيل، فلقد خرج الموقف عن سيطرته تماماً، وبحلول صيف 1967 كانت أجزاء كبيرة من الصين تتجه بسرعة نحو حرب أهلية شاملة، وكان قد ظهر للطبقة الحاكمة خطراً أعمق من مجرد الحرب الأهلية، ظهور الطبقة العاملة الصينية كقوة مستقلة في السياسة الصينية، فلقد أسس البيروقراطيون المحليون الكثير من مجموعات الحرس الأحمر من عمال المصانع، ومنذ نهاية 1966 بدأ هؤلاء العمال يقومون بإضرابات ومظاهرات من أجل مطالبهم الخاصة حول الأجور وظروف وساعات العمل وضد امتيازات الإدارات، كما بدأت موجة الإضرابات بشنغهاي في كانون الأول 1966 واستمرت لمدة شهر، وفي ربيع وصيف عام 1967 انتشرت لتشمل العمال الصناعيين في كل الصين، وجاء انتشار الاضراب في بعض الأحيان من خلال عمال السكة الحديد الذين كانوا في طليعة موجة الإضرابات منذ البداية، وأتى هذا في الغالب كردود أفعال مستقلة على الظروف المفزعة التي واجهوها

(1) Kenneth Pletcher and others, The History of China, (N.P., 2011), P.324.

في كل مكان، واستمر كل إضراب لمدة قصيرة يعود بعدها العمال للعمل بعد الفوز بمطالبهم الأساسية⁽¹⁾.

وبعد هذه الاوضاع الفوضوية كان الحزب وجهاز الدولة مشلولين، وكانت القوة الوحيدة التي يمكن لماو الاعتماد عليها لإعادة النظام هي الجيش، ولكن رغم أنه كان من الممكن الاعتماد على القوات المسلحة في كسر الإضرابات وإطلاق النار على المظاهرات، إلا أنه كان من الصعب الاعتماد عليها في تلقي الأوامر من ماو، فلقد كان الكثير من القادة العسكريين على صلة وثيقة بالمسؤولين المحليين الذين هاجمهم الحرس الأحمر، وكانوا كارهين لأخذ أوامر من الأشخاص الذين اعتبروهم مسؤولين عن هذه الفوضى، وظهرت حدة هذه المشكلة بشدة من خلال عصيان قيادة جيش ووهان في حزيران 1966، وتم إرسال اثنين من كبار مسؤولي الثورة الثقافية من بكين لمحاولة التوسط في ما كان قد أصبح ثاراً دموياً عنيفاً بين مجموعات مختلفة من الحرس الأحمر، وعندما وصلوا تم اختطافهم من قبل قادة الجيش المحليين، فأمر ماو بمحاصرة المدينة بالقوات الخاصة وبالكاد تم تجنب حرب ضخمة، ولكن جاء عقاب المتمردين أقل شدة من عقاب ضحاياهم، ولقد كانت الحاجة لإعادة النظام أهم بكثير من الحاجة للتخلص من خصوم ماو داخل الطبقة الحاكمة، فلإعادة النظام كان ماو يحتاج للقوات المسلحة التي كان قادتها على مستوى المقاطعات على صلة وثيقة بخصومه، وفي صيف 1967 بدأ الجيش يسيطر على الحكومات المحلية والجامعات والمصانع ويفرض نهاية للقتال بين مجموعات الحرس الأحمر⁽²⁾.

ومع نهاية 1968 بدأت ترحيلات جماعية للشباب إلى الريف في محاولة لكسر اندفاع الحرس الأحمر، أعطت هذه الأوامر التي أصدرها ماو شخصياً، المسؤولين المحليين - العائدين الآن إلى مراكزهم بعد أن أُهينوا - الفرصة للانتقام من معذبيهم،

(1) نبيهة الأصفهاني، الثورة الثقافية الصينية 1968، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 15، 1969، ص 149؛ حسين عبد الكاظم عودة الحسيناوي، ص ص 64 - 65.

Deborah S. Davis, The Cultural Revolution in the Provinces, (Cambridge, 1971), P.149.

(2) John Swieft, The Palgrave Concise Historical Atlas of the Cold War, (New York, 2003), P.56.

وبحللول منتصف السبعينيات ثم ترحيل ما يقرب من (17) مليون شخص أي حوالي 10 % من تعداد سكان المدن إلى الريف، وكان هناك ما هو أسوأ من الترحيل في مقاطعة جوانكس الجنوبية، إذ أدى القمع إلى موت حوالي (100) ألف وتدمير معظم المدينة التي تدعى ووزهو، ووقعت مذابح مماثلة في عدد من المقاطعات الأخرى خاصة في جواندونج ووسط منغوليا، وفي محاولة لانتهاء العنف، أمر ماوتسي تونغ بتسريح الحرس الأحمر، واقتيد ملايين الشباب إلى الريف ليتعلموا الحياة الزراعية من الفلاحين، واستمرت عملية النفي الداخلي هذه لعشر سنوات، بل ان كثيرين من شباب الأمس ما يزالون يتواجدون حتى اليوم في الريف، وتم إنهاء الثورة الثقافية رسمياً في المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الصيني 1969، ولكن الاضطرابات استمرت لفترة من الوقت في بعض المقاطعات، ولم تعيد الطبقة الحاكمة سيطرتها الكاملة إلا في عام 1971، وفي 9 سبتمبر 1976 مات ماوتسي تونغ، وبدأت بموته ثورة ثقافية مضادة أدت إلى إيقاف ما سمي (عصابة الأربعة) أي الشخصيات الأربعة التي اتهمت بالوقوف وراء (الثورة الثقافية) ومن بينها أرملة ماو⁽¹⁾.

- تجربة التنمية في الصين

ارتبط مصير الدولة الصينية منذ عام 1949 وحتى الآن بمصير حزبها الشيوعي الأوحده، فالحزب استطاع إرساء مبادئ التنمية في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، وتحقيق القفزة التنموية على مدار ثلاثة عقود، لم يسلم من التجربة والخطأ وإصلاح سياساته في التعامل مع جميع تحديات الدولة الصينية على كافة الأصعدة بدءاً من عام 1949 حتى الآن، من أجل الحفاظ على تواجدته في السلطة، فُعرف عنه قابلية التشكل والاستعداد لتحديات الواقع العالمي المتغير، فتارة يكون جامد الملامح وشیوعي النزعة، وتارة منفتحاً على الغرب وعلى التجارة الخارجية عبر إشراك القطاع الخاص في آليات السوق، دون المساس بآليات حكمه أو محاولة انتزاعه من الحكم،

(1) شارلي هور، الصين ثورة من، (القاهرة، 1995)، ص 17؛ ووين، الصينيون المعاصرون، ترجمة عبد العزيز حمدي، ج 1، (الكويت، 1996)، ص 278؛ نزار كريم جواد الربيعي، نوري عبد الحميد العاني، دراسات في تاريخ الصين الحديث والمعاصر، (بغداد، 2008)، ص 240

لدرجة أصبح من المستحيل لأي باحث عن محددات هذه التجربة التنموية الفصل بين الدولة الصينية وحزبها الحاكم، في تجربة فريدة استطاع هذا الحزب المقدر أعضاؤه بـ (82) مليون عضو في عام 2014 الانسجام بشكل كامل مع مواطنيه⁽¹⁾.

لقد عرفت فترة البناء الاشتراكي بزعامة ماو تسي تونك أخطاء عدة، بداية من الانغلاق الزائد على الداخل الصيني، وتطبيق الاشتراكية المصحفة التي فشلت في الاستفادة المثلى من مقدرات الدولة الصينية، وانتزاع الصين من تعاليم كونفوشيوس وتاريخها الحضاري عن طريق (الثورة الثقافية)، التي دعا إليها ماو بحجة اختراق الطبقة البرجوازية لصفوف حزبه المهتم بالطبقات الكادحة، وعلى الصعيد الخارجي انتشرت في هذه الفترة النزعة القومية الصينية المعادية للغرب وانقطاع الصلة بالعالم الخارجي على كافة الأصعدة، والتعامل مع القوى العظمى الغربية على أنها قوة الشر المعادية، إلا أنه تم الرجوع عن هذه النزعة المعادية إلى حد كبير عندما أدرك الحزب عدم جدوى الاستمرار على هذا النهج، التي كانت الصين أول المتضررين منه بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، وبشكل عام لا يمكن إنكار نجاح هذه الحقبة في إعلاء قيمة العمل وإحياء القومية الصينية⁽²⁾.

1 - ملامح سياسات ماو تسي تونك:

أصبح زعيم الحزب الشيوعي ماو تسي تونك هو القائد والزعيم الأوحده للصين الشعبية والأب الروحي للتنمية الصينية بعد سيطرة حزبه على الحكم منذ عام 1949، وظهرت الحاجة الماسة للنهوض بالدولة الصينية بعد الدمار الذي ألحقته بها الحرب العالمية الثانية ثم الحرب الأهلية، فكان تعداد السكان في ذلك الوقت يصل إلى (500) مليون نسمة، أغلبهم من الفقراء وذوي الظروف المعيشية الصعبة، وكانت أشهر الصناعات القائمة في ذلك الوقت الغزل والأقمشة والقطن والحبوب. وانتهجت الدولة في هذه المدة المبادئ الاشتراكية المطبقة لدى الاتحاد السوفيتي

(1) فائزة كاب، (التجربة الصينية)، مناقشات وآراء خبراء سياسيون صينيون ودوليون، المركز العربي للمعلومات، ص ص 1-2.

(2) وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، ص ص 16-19.

في ذلك الوقت، وبادرت بعدة إجراءات سريعة وآنية لإنعاش حالة الاقتصاد الداخلي المتردي والقضاء على التضخم، منها:

أولاً: تأميم التجارة الخارجية وغلق المصارف الخاصة وتغيير العملة المحلية وإلغاء امتيازات الأجانب.

ثانياً: ربط الحد الأدنى للأجور بالسلعة الغذائية الأولى (الأرز) والبطاقات التموينية للسلع الأساسية.

كل هذا مهد لسياسات الصين الاقتصادية اللاحقة والمتمثلة في الخطط متوسطة الأجل والتي يطلق عليها (الخطط الخمسية)، واستمرت على انتهائها من بداية عام 1953 حتى يومنا هذا، فتُنفذ كل خطة ثم يليها تقييم للنتائج المحققة ثم تنفيذ للخطة التالية لها⁽¹⁾.

2. الخطة الخمسية الأولى (1953 - 1957):

كان هناك اعتماد من ماو تسي تونك على التنمية الصناعية والزراعية بشكل متوازن، فانصبت أهداف المرحلة المسماة بـ (المشي على القديمين) على تحقيق التنمية الصناعية، من خلال دعم الصناعات الثقيلة، مثل: الحديد والصلب والصناعات التعدينية والتعاونيات الزراعية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات نمو الصناعة إلى 19% والزراعة إلى 41% وزيادة تراكم الدخل القومي إلى 24%، وعلى الرغم من تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي إلا أنه ظهرت العديد من الاختلالات الهيكلية بين القطاع الزراعي والصناعي، وعدم القدرة على مواءمة التجربة السوفيتية ومحاكاتها في الداخل الصيني، بسبب التخلف التكنولوجي والموارد البشرية الهائلة، عكس دول الاتحاد السوفيتي التي قطعت أشواطاً كبيرة في هذا المجال قبل وبعد الحرب العالمية الثانية⁽²⁾.

(1) حسين عبد الكاظم عودة الحسيناوي، ص ص 24 - 29.

(2) وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، ص ص 19 - 22.

3. الخطة الخمسية الثانية (1958 - 1962):

برزت في هذه المرحلة إيجابيات وسلبيات السياسات الاقتصادية بالصين، خاصة مع إصرار ماو على محاكاة التجربة السوفيتية، بل والتفوق عليها وعلى بريطانيا في الجانب الصناعي، لاسيما في صناعة الصلب من منطلق رؤيته التي تُحدد الاشتراكية كالمرحلة الأولى نحو تطبيق الشيوعية، واعتمدت الخطة الخمسية الثانية التي سميت بـ(القفزة الكبرى إلى الأمام) على اتجاهين أساسيين، هما: حملة (الصلب الشامل) وكان المقصود بها الإسراع في وتيرة تصنيع الصلب للتفوق على بريطانيا، وحملة (بلديات الشعب) والتي كان الهدف منها تجنيد أفراد من عامة الشعب للإشراف على تنفيذ الهدف الأول والحد من استيراد الصلب من الخارج، كل هذا في إطار الخطة الخمسية الثانية التي اهتمت بتنمية الصناعات الثقيلة وبجانبتها الإنتاج الزراعي واليدوي والتجارة، ولكن أدى الإفراط في الاهتمام بالتفوق في صناعة الصلب إلى إهمال القطاع الزراعي، واتجاه الأيدي العاملة لتصنيع الصلب بالإكراه في المصانع والأروقة وحتى الباحات الخلفية للمنازل، مما أدى إلى كارثة بيئية محققة وحدوث مجاعات بسبب عدم وفرة عمالة لجني المحاصيل، مما دفع ماو بدوره للتخلي عن مقاطعته للغرب وقرر استيراد الحبوب الغذائية منهم، وكان عام 1959 بداية الفراق والقطيعة بين الصين والاتحاد السوفيتي بعد (كارثة السنوات السوداء) التي راح ضحيتها ملايين الصينيين بسبب المجاعة وفيضان النهر الأصفر، لتكون هذه الخطة الخمسية الأفضل بين جميع خطط الصين، مما أدى بالحزب الشيوعي للاجتماع لبحث تدارك الحالة السيئة في الداخل الصيني، وترتب على ذلك:

أولاً: تحميل ماو تسي تونك نتيجة هذه الخطة المتهورة.

ثانياً: إرجاء الخطة الخمسية الثانية وتفعيل عدة إجراءات سريعة لإحياء الاقتصاد الصيني.

ثالثاً: انزواء ماو تسي تونك عن الحكم نسبياً ومكوته في مدينة شنغهاي كي لا ينقسم الشعب، وترك تسير الأمور لثلاثة من كبار قادة الحزب هم: دنج شياو بينج (Deng Chiao ping)، تشو لاناي (Chou En lai)، ليو تشاو تشي (Liu Chao Chi)⁽¹⁾.

(1) وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، ص ص 19 - 22؛ البرتو مورافيا، ثورة «ماو» الثقافية، تعريب وحيد

4. الخطة الخمسية الثالثة (1966 - 1970):

اتخذت القيادة الشيوعية عدة إجراءات تصحيحية بعد تجميد (القفزة الكبرى للإمام) منها: العودة إلى الملكية الخاصة للأرض الزراعية، والتخلي عن المركزية المفرطة في إدارة المراكز المحلية والبلديات، والاهتمام بجودة الإنتاج الصناعي وليس الكم، مما أدى إلى تعافي الاقتصاد الصيني لمستويات ما قبل الانحدار، أدى هذا لإرساء مبادئ الخطة الخمسية الثالثة التي اعتمدت على أولويات ومتطلبات الشعب الصيني العاجلة المتمثلة في:

أولاً: السعي الفوري لتوفير الغذاء والكساء للشعب الصيني.

ثانياً: إعادة بناء الجيش الوطني لحماية حدود الدولة الصينية.

وبذلك أصبح هناك اهتمام أكبر بالقطاع الزراعي عن الصناعي، الأمر الذي أدى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من أغلب الحبوب والمحاصيل الزراعية، وتحقيق معدلات نمو في القطاع الزراعي بلغت 2,2%، ولكن ذلك لم يمنع تطور القطاع الصناعي أيضاً بنسبة 14,1%، وذلك رغم الفوضى العارمة التي أحلت بالصين مجدداً نتيجة ما عرف بـ(الثورة الثقافية) على موروثات الماضي، والتي صاحبها إغلاق المدارس وحرق الكتب والمتاحف، وكان الاتجاه في تلك الفترة لإعادة تسليح الجيش نتيجة للخوف من احتمالية قيام حرب مع الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي استدعى حماية الحدود الغربية للصين بشكل أكثر فعالية، فكان الإنفاق الهائل على الجيش الصيني، وإدخال التكنولوجيا العسكرية الأولية بين صفوف الجيش الصيني⁽¹⁾.

النقاش، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1972)، ص46؛ إبراهيم خليل أحمد، عوني عبد الرحمن السباعي، تاريخ العالم الثالث الحديث، (الموصل، 1989)، ص136؛

Youli Sun, Dan Ling, Engineering Communist China: One Man's Story, Algora, (New York, 2003), P.33.

(1) ميلاد المقرحي، ص139؛ حسين عبد الكاظم عودة الحسيناوي، صص45-51؛ شارلي هور، ص13؛ June Grasso and Others, Op.Cit., P.189.

5. الخطة الخمسية الرابعة (1971 - 1975):

كانت الخطوط الرئيسية لهذه الخطة قد وضعت من قبل الحزب الشيوعي والتي حدد أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بدقة فريدة، وكانت أهمها:

أولاً: تستثمر الدولة في بنيتها التحتية ما لا يقل عن (130) مليار يوان خلال فترة الخطة الخمسية.

ثانياً: تحقيق معدلات نمو في القطاع الزراعي والصناعي تصل إلى 12,5%.

ثالثاً: الوصول بإنتاج السلع الاستراتيجية لنسب محددة بدقة مثل (الحبوب الغذائية، القطن، الصلب، الفحم).

وبالفعل، استطاعت قطاعات الاقتصاد الصيني تحقيق معدلات النمو المرجوة بفضل التخطيط المركزي الدقيق وتحديد الأهداف بواقعية، مما جعل الصين في المركز الثالث عالمياً بعد روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في حجم الإنتاج الصناعي⁽¹⁾.

6. الخطة الخمسية الخامسة (1975 - 1980):

لقد وضعت ملامح هذه الخطة بدقة متناهية لدرجة يمكن اعتبارها خطة عشرية ممتدة لعشر سنوات وتضمنت كسابقتها أهدافاً محددة يجب أن تطبق من قبل الدولة، مثل:

أولاً: استثمار (70) مليار يوان في البنية التحتية لتهيئة البيئة الملائمة للتطور والنمو الصناعي والزراعي.

ثانياً: الوصول بإنتاج الصلب إلى (60) مليون طن، والبتروك إلى (250) مليون طن.

ثالثاً: إنشاء (10) قواعد مركزية لتصنيع الحديد والصلب، و (9) قواعد للمعادن غير الحديدية و (8) للفحم.

(1) مصطفى الطش، الصين وموازين القوى الدولية، (الامارات العربية المتحدة، 2002)، ص ص 67 - 69؛ وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، ص ص 24 - 26.

استطاعت هذه الخطة تحقيق أهدافها بعد إدخال العديد من التعديلات عليها أثناء تنفيذها بالرغم من وفاة الزعيم ماو تسي تونك، فوصلت معدلات النمو الصناعي والزراعي إلى 10,1 %، وبلغ إجمالي الناتج القومي (301) مليار يوان، وانتهى العجز المالي بالموازنة العامة للدولة، إلا أن مكاسب هذه الخطط الخمسية المتعاقبة لم تُنَج أكثر من (40) مليون صيني من سوء التغذية، ولم تُحقق معدلات عادلة في توزيع الدخل، الأمر الذي تطلب إعادة النظر في المبادئ الاشتراكية للدولة، والبدء في التعامل المختلف مع مصطلحات جديدة ظهرت في هذه الفترة كالانفتاح الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، لاسيما مع محاولات الدول المجاورة في النهوض وبزوغ نجم تايوان وسنغافورة (التي سميت فيما بعد بالنمور الآسيوية)، لتبدأ النهضة الحقيقية للشعب الصيني بالانفتاح الاقتصادي على العالم⁽¹⁾.

7- الانفتاح الاقتصادي وصحوة التنين الصيني:

نتيجة لتدارك أخطاء الماضي والتطور العالمي وحتمية الاندماج مع الأسواق العالمية، تنبّهت الصين أخيراً لضرورة التعديل من سياستها الاقتصادية المغلقة على الداخل، لتبدأ في بلورة مفهوم اقتصادي جديد عُرف بـ (السوق الاشتراكي)، النابع من تجربتها ومتطلباتها التي برزت بعد تطبيق خمس خطط خمسية متعاقبة على مدى (25) عاماً، كان الهدف الأكبر منها وضع الصين على قائمة الدول الرائدة، ولكن بجهودها الذاتية والعمل الجاد من قبل أبناء شعبها وتحت قيادة زعيم الحزب الشيوعي الجديد دينج شياو بينج الملقب بمهندس الإصلاح الاقتصادي الصيني، وكانت الأهداف الرئيسية للإصلاح الاقتصادي متمثلة في:

أولاً: الحد من التخطيط المركزي، وتوسيع نطاق الحكم الذاتي خاصة في المناطق الريفية والزراعية.

ثانياً: إجراء إصلاحات جذرية في قوانين تملك الأراضي الزراعية والمجمعات الصناعية.

(1) وودي لي سوي فو مين تشنغ لي، ص ص 26 - 30.

ثالثاً: فتح الأسواق تدريجياً واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد ساعدها على هذه الإجراءات وجود قاعدة صناعية وبنية تحتية تستوعب هذا التغير في النمط الاقتصادي وارتفاع معدلات التعليم نسبياً بين أفراد الشعب الصيني⁽¹⁾.

8 - الخطة الخمسية السادسة (1980 - 1985):

تمثل هذه الحطة وسابقتها مجموعة الأهداف العامة للخطة العشرية للإصلاح الكلي، والتي بدأها شياو بينج أولاً من الريف ثم المدن، وتبلورت هذه الإصلاحات في عدة أهداف، كان أهمها:

- أولاً: توظيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفاعلية لخدمة الاقتصاد القومي.
- ثانياً: الحد من الزيادة السكانية المطردة بتطبيق سياسات الطفل الواحد.
- ثالثاً: تعزيز التطور العلمي والتكنولوجي في مجالي التعليم والتصنيع.
- رابعاً: السيطرة على جانبي العرض والطلب الممثلين في نمو القدرة الشرائية لدى الأفراد، ومعدلات نمو المعروض لتفادي أي آثار تضخمية واختلالات في أسعار السوق.

- خامساً: تحقيق متوسط نمو سنوي في القطاع الزراعي والصناعي يتراوح بين 5%.
- سادساً: البدء في صناعات الدفاع الوطني وتسليح الجيش ذاتياً.
- سابعاً: تفعيل قوانين حماية البيئة.

استطاعت الصين بفضل هذه السياسات الإصلاحية التخلص من الكساد النسبي الذي حل بها محققة (778) مليار يوان ناتج قومي في عام 1985، نتيجة لإدخال تعديلات جذرية على ملكية الشركات، وإدخال نظام المساهمة والتخلي التدريجي عن أكثر من 90% من الكيانات الإنتاجية الصغيرة للملكية الخاصة⁽²⁾.

(1) محمد مرعي، التجربة التنموية الصينية

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/470723.html>,

(2) وو دي لي سوي فومين تشنغ لي، ص ص 30-33؛ التجربة الاقتصادية الصينية، مركز دراسات الصين وآسيا: <http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=32&id=414>

9 - الخطة الخمسية السابعة (1986 - 1990):

بسبب الانفتاح الاقتصادي رصدت القيادة الشيوعية العديد من الأخطاء والاختلالات الاقتصادية الناجمة عن دخول الاستثمار الأجنبي في قطاعات غير فعالة، الأمر الذي ترتب عليه إعادة النظر بشكل عام في مجمل السياسات المتبعة والاهتمام بالتنمية المجتمعية جنباً إلى جنب التنمية الاقتصادية، ولذلك تضمنت المبادئ الأساسية للخطة التالية:

أولاً: تنظيم الاستثمارات الأجنبية في الممتلكات الثابتة، والاهتمام بالاستثمارات التي تستقدم التكنولوجيا الحديثة من الخارج.

ثانياً: تحقيق معدلات نمو 44% في خمس سنوات، بمتوسط 7,5% لكل سنة.

ثالثاً: تعميم نظام التعليم الأساسي لمدة 9 سنوات.

رابعاً: التمسك بمزيد من الانفتاح والاندماج العالمي وزيادة التجارة الخارجية بنسبة 35%.

إلا أن هذه الخطة واجهت الكثير من الآثار السلبية الناجمة عن زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي أدى لإرجاء الخطة لمدة عام، وفرضت الدولة الرقابة مجدداً على الأسعار للقضاء على الغلاء، وحدثت الكثير من الاضطرابات المجتمعية خاصة مع بداية انهيار الاتحاد السوفيتي، ليجد الحزب الشيوعي نفسه في أزمة بين مواصلة الإصلاح الاقتصادي أو الرجوع إلى الوراء، إلا أن حسم هذا الخلاف كان لصالح الحزب الذي استطاع النهوض بالاقتصاد الصيني ووضعه في قائمة الدول الكبرى، مما أعطاه المزيد من التأييد من الشعب الصيني بعد ذلك لمواصلة برامجه الإصلاحية⁽¹⁾.

10 - الخطة الخمسية الثامنة (1991 - 1995):

كانت هذه الخطة امتداداً لسابقتها في الأهداف، بل تمتاز عنها في أنها الأنجح والأسرع في معدلات النمو الذي بلغ 11% وأقلها في حدوث اضطرابات مجتمعية، وكانت في بدايتها قد حددت وصول الاقتصاد الصيني لأربع أضعاف الناتج المحلي

(1) وو دي لي سوي فومين تشنغ لي، ص 34-35؛ التجربة الاقتصادية الصينية، مركز دراسات الصين

وآسيا: <http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=32&id=414>

الإجمالي المحقق في 1980، إلا أنها نجحت في تخطي هذه النسبة قبل الموعد المحدد بخمس سنوات في عام 1995 تحت قيادة الرئيس جيانج زيمين (Jiang Zemin)، ودخلت الصين لأول مرة عالم الصناعات التقنية بتصنيع الأجهزة الكهربائية وإنجاز (374) مشروع ابتكار تقنياً، ساعدها في تحقيق ذلك التطورات الهائلة في موارد الدولة التي اعتمدت على تحديث وزيادة الأوعية الضريبية معتمدة في قوامها الأساسي على ضريبة القيمة المضافة، وتحديث النظام المصرفي ومنظومة إدارة سعر الصرف من قبل البنك المركزي والانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ولا شك أن الصين استفادت سياسياً واقتصادياً من تفكك الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينيات القرن العشرين⁽¹⁾.

11 - الصين الآن:

وهي على أعتاب القرن الواحد والعشرين، حققت الصين إنجازاً اقتصادياً تاريخياً لم يسبق له مثيل، فقد نجحت بفضل إدارتها المنظمة وتخطيطها المركزي في تحقيق قاعدة صناعية قوية وبنية تحتية ساعدتها بعد ذلك في تحقيق أقصى استفادة من الانفتاح الاقتصادي، والتخلص الجزئي من أعباء ممتلكات الدولة التي لا تدر الربح الكافي بسياسة (التقاط الكبير وإغفال الصغير) التي دشنها شياو بينج، مما خلق انسجاماً في بيئة عمل الاقتصاد بقطاعيه العام والخاص، وخلق المفاهيم الاقتصادية الخاصة بها النابعة من واقع تجربتها الذاتية مثل (الاشتراكية الصينية) و(السوق الاشتراكي)، ليصل التنين الصيني بعد اتباع (12) خطة خمسية متتابعة إلى المركز الثاني عالمياً في حجم التبادل التجاري والنتائج المحلي الإجمالي والاستثمارات الصينية في الخارج، وفقاً لسياسة (انطلق عالمياً) متفوقاً على روسيا وكوريا الجنوبية واليابان وألمانيا، ودعم قوتها الاقتصادية التي دعمت قوتها الشاملة مما غير من نظرة العالم لها وجعل الكثيرين يتنبؤون بقيادتها للعالم اقتصادياً، وربما سياسياً بحلول عام 2050⁽²⁾.

(1) وو دي لي سوي فومين تشنغ لي. ص ص 35-36؛ التجربة الاقتصادية الصينية، مركز دراسات الصين

وآسيا: <http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=32&id=414>

(2) وو دي لي سوي فومين تشنغ لي، ص ص 36-48؛ التجربة الاقتصادية الصينية، مركز دراسات الصين

وآسيا: <http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=32&id=414>

الفصل الثاني

الإمبراطورية اليابانية

- اليابان (الجغرافية - المناخ - السكان)
- بدايات حكم القبائل والأسر الحاكمة في اليابان حتى عام 1600
- وصول أسرة توكوكاوا إلى الحكم
- العزلة اليابانية
- بعثة ماثيو بيرى ونهاية العزلة اليابانية
- سقوط نظام أسرة توكوكاوا عام 1868
- تجربة التحديث في عهد مييجي (1868 - 1912)
- نمو الروح العسكرية وسياسة التوسع
- اليابان خلال الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918)
- وصول القادة العسكريين إلى السلطة واستئناف البرنامج التوسعي
- الاحتلال الياباني لمنشوريا 1931
- اليابان خلال الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)
- الاحتلال الأمريكي لليابان (1945 - 1952)
- التبدل في السياسة الأمريكية تجاه اليابان

- اليابان (الجغرافية - المناخ - السكان)

في جنوب شرق القارة الآسيوية تقع اليابان ما بين دائرتي عرض (30 - 40) شمال خط الاستواء، فتشكل بموقعها هذا منطقة تناقضات مناخية تؤدي إلى فروقات حرارية ومطرية، بالرغم من أثر المحيط الهادي في خفض مدى التنوعات المناخية، واليابان مجموعة كبيرة من الجزر تبلغ بمجموعها مساحة (377) ألف كيلو متر مربع⁽¹⁾، وتشكل هذه الجزر قوساً محاذياً للشاطئ الشرقي لقارة آسيا يبلغ طوله (3800) كم، ويبلغ عدد الجزر اليابانية قرابة (3000) جزيرة صغيرة تحيط بالجزر الرئيسية الأربع وهي: (حسب المساحة من الأكبر إلى الأصغر) هونشو (Honshu)، هوكايدو (Hokkaido)، كيوشو (Kyushu)، شيكوكو (Shikoku)، واليابان يحدها من جميع الجهات المحيط الهادي ماعدا جهة الغرب التي يحدها بحر اليابان، علماً إن أقرب نقطة اتصال لها بآسيا هي السواحل الكورية التي تبعد عن شواطئ اليابان مسافة (450) كم تقريباً، أما السواحل الصينية فتبعد عنها قرابة (1200) كم تقريباً، وقد هيأت الطبيعة الجغرافية للبلاد كونها جزر وتبعد مسافة عن اليابسة لان تتمتع بعزلة عن العالم، والتي اتسمت بمدة نسبية من السلام وخاصة في عهد عصر توكوكاوا (Tokokawa)، إذ أكسبها موقعها هذا حصانة ضد الغزوات الأجنبية لغاية الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)⁽²⁾.

إن أغلب أراضي اليابان جبلية، ولا تزيد مساحة الأراضي الزراعية فيها عن 16 %،

(1) عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، مؤسسة الأبحاث العربية، (بيروت، 1984)، ص 39.

(2) طارق جاسم حسين، جذور التحديث في اليابان في أواخر عهد أسرة توكوكاوا (1853 - 1868)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص 21؛ هادي مشعان ربيع، التحديث في اليابان وأثره في تطور الفكر السياسي، (بيروت، 2009)، ص 11.

وتشتد في هذه البلاد ثورات البراكين، وأرضها مهددة بالزلازل بصورة دائمة، وأنهار البلاد قصيرة سريعة الجريان لاتصلح للنقل الا بقدر محدود، لكنها تصلح مساقط لتوليد الطاقة الكهربائية، أما نسب الأمطار المتساقطة فتتراوح في معظم الأحيان ما بين (60 - 100) بوصة في العام الواحد، وإن أكثر المعادن استخراجاً من مناجمها هو الفحم، وأما أهم المحاصيل الزراعية التي تشتهر بها البلاد فهي: الرز، القمح، الشعير، البطاطا، الشاي، الكرز، والدخن، أما الثروات الطبيعية الاخرى فتتصدر البلاد دول العالم بانتاج أفضل خامات الحرير (عن طريق تربية دودة القز)، وكذلك وجود الغابات الكثيفة التي تغطي ثلثي البلاد أهلها لان تكون مصدراً جيداً لانتاج الاخشاب المستخدمة في بناء المساكن وصناعة الاثاث، هذا فضلاً عن قصب الخيزران، وبما أنّ البحار تحيط بالبلاد من كل جهة، فقد كان ذلك سبباً في توفر الثروة السمكية والاعشاب البحرية وصيد المحار الذي يستخرج منه اللؤلؤ بنوعيه الطبيعي والصناعي، فوفرت تلك الثروات الطبيعية مورداً مهماً آخر للبلاد⁽¹⁾.

إنّ اليابان تفتقر إلى الموارد المعدنية الكافية لانشاء صناعة حديثة، إذ تُعد من كبرى دول العالم المستوردة لخامات النفط والحديد وغيرها من المواد الأولية التي تدخل في الصناعات الثقيلة والخفيفة، الا انها تحت الواقع الذي تعيشه بدأت بانشاء ترسانة صناعية متطورة منذ أواخر عصر توكوكاوا، واليوم نرى اليابان تقف في مصاف الدول الصناعية العظمى في العالم، واشتهرت بصناعاتها الثقيلة والخفيفة مثل: صناعة السفن وبناء أحواض السفن، القاطرات المتطورة التي تعمل بالكهرباء والمغناطيس، المعدات الالكترونية، الاجهزة الكهربائية، السيارات، العدد والمكائن الثقيلة، فضلاً عن العمران والبناء وفق الطراز الحديث، وغيرها⁽²⁾.

وكان اليابانيون قد أطلقوا على بلادهم إسم (نيهون) (Nihon) أو (نيون)

(1) آرثر تيدمان، اليابان الحديثة، ترجمة وديع سعيد، مراجعة علي رفاعة الانصاري، (القاهرة، د.ت)، ص 1-2.

(2) أحمد أمير إسماعيل، الحركة الاصلاحية في اليابان (1868 - 1912)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2006، ص 11 - 12.

(Nippon)، وترجع أصول اليابانيين إلى سلالات مختلفة من الآينو (Ainu) والمغول (Mongol)، والمانشو (Manchu)، والكوريين، ومن سكان جنوب الصين، هذا فضلاً عن عنصر الملايو (Malay)، إذ امتزجت هذه العناصر جميعها امتزاجاً كبيراً عبر العصور، حتى أصبح سكان اليابان اليوم متجانسين إلى حد كبير حتى في مظاهر الخلقة، وقد استقر في ذهن اليابانيين ومنذ زمن طويل، أن بلادهم هي أعظم بلاد الدنيا، وإنَّ أُمبراطورهم مقدس لأنه من نسل الآلهة، ومما زاد من هذا الشعور وعمقه هو مدة العزلة التي عاشتها البلاد قرابة القرنين والنصف خلال عصر توكوكاوا، إذ لعبت دوراً مهماً في تنمية شعور الاعتداد بالنفس لدى اليابانيين، وبأنهم أسمى شعوب الأرض قاطبة، ولعل ذلك مرده إلى تأثيرهم بجيرانهم الصينيين الذين عدوا أنفسهم أيضاً أسمى أُمم الأرض حضارة، وما الشعوب الأخرى في نظرهم سوى همج وبرابرة ينبغي عليهم الخضوع لإرادة الأُمبراطور⁽¹⁾.

كما إنَّ أصل المقاطع الصوتية والحروف الأبجدية في اللغة اليابانية تعود إلى المقاطع الصوتية والحروف الابجدية في الكتابة الصينية التي عرفت باسم كانجي (Kanji)، وأصبحت الحروف الهجائية اليابانية تعرف باسم كانا (Kana)، وما زال كل من كانجي وكانا مستخدمين لحد الآن في اللغة اليابانية التي تأثرت كثيراً باللغة الصينية، إذ نهلت الثقافة اليابانية من الحضارة والفكر الصيني الشيء الكثير في الأزمنة السابقة، والتي انتقلت إلى اليابان عن طريق كوريا، إلا أنَّ اليابانيين شعروا ومنذ وقت مبكر بأهمية أن تكون لهم شخصيتهم وثقافتهم الوطنية التي تميزهم عن باقي شعوب المنطقة⁽²⁾.

(1) David H. James, The Rise and Fall of The Japanese Empire, (London - 1952), P. 19

(2) أحمد أمير إسحاق، ص ص 12 - 13.



صورة رقم (3) تبين خارطة الأمبراطورية اليابانية⁽¹⁾

- بدايات حكم القبائل والأسر الحاكمة في اليابان حتى عام 1600

لقد كان أول عهد بدأ فيه الإنسان الياباني بالتجمع، حيث الصيد وبداية صناعة الفخار المزخرف هو عهد جومون (3000) (Jomon - 300 ق.م)، وسمي بذلك نسبة إلى نوع من الأواني الخزفية التي كانت تستخدم لأغراض الطهي وحفظ الطعام والتي عرفت بـ (جومون)، وبعد ذلك جاء عهد يايوي (300) (Yayoi ق.م - 300 م)، والذي عرف فيه الإنسان استخدام نظام السقي في زراعة محاصيل الرز، واستخدام البرونز والحديد، وخلال تلك المدة وتحديداً في عام (100) ق.م، قام شعب محارب يرجع أصله إلى الملايو بطرد سكان البلاد الأصليين من الآينو من جزيرتي هونشو وكيوشو وتهجيرهم نحو الشمال، إذ كان قدامى اليابانيين منقسمين فيما بينهم إلى عدد من

(1) خارطة اليابان، <https://www.google.com/search?q=>

القبائل المستقلة، لكل قبيلة زعيمها الذي يدعي بأنه من نسل آلهة (الشمس) التي سادت جميع آلهة اليابان في ذلك الوقت، وقد استطاعت فيما بعد قبيلة ياماتو (Yamato) من اخضاع باقي القبائل والأسر الأقطاعية لسلطانها ونفوذها القوي، فأسست بذلك عهداً عرف باسمها وهو عهد ياماتو (300 - 593 م)، وظهر خلال تلك المدة أول زعيم قبلي استطاع أن يفرض سيطرته على باقي القبائل الأخرى وهو جيمي (Jimmu)، الذي أصبح يلقب بلقب (Tenno) ومعناه الإمبراطور، فأصبح بذلك أول مؤسس للنظام الإمبراطوري في اليابان، وعده اليابانيون مقدساً لكونه سليل آلهة الشمس، وتم خلال ذلك العهد ادخال الثقافة الصينية إلى البلاد، فضلاً عن بواذر ظهور الديانة البوذية⁽¹⁾.

لقد واجهت قبيلة ياماتو تحديات كبيرة من قبل باقي القبائل، إذ استطاعت قبيلة اسوكا (Asuka) من بسط هيمنتها على كافة القبائل ماعدا ياماتو، فنشأ بذلك عهد أسوكا (593 - 710 م)، وقد شهد هذا العهد اعتلاء الأمير شوتوكو (Shotoku) العرش في السنة الأولى من هذا العهد، وأصبح وصياً على عرش عمته الإمبراطورة سيوكو (Suiko) التي خلفت الإمبراطور سيوشون (Sushun) الذي اغتيل في السنة نفسها، وما يهمننا في هذا الأمر هو قيام الإمبراطور شوتوكو في عام 604 باصدار مجموعة من التعاليم الأخلاقية المستمدة من الرؤية الصينية في الحكم، والتي عرفت باسم (دستور المواد السبعة عشر)، والذي عُدَّ الدستور الياباني الأول للبلاد، والذي دعا إلى جعل الإمبراطور هو السلطة العليا في البلاد، وكان هدفه من ذلك تحويل ولاء الشعب من القبيلة والأسرة الأقطاعية إلى الإمبراطور، وقد دعم شوتوكو البوذية بشكل كبير آملاً فيها تحقيق هذا الهدف⁽²⁾.

عاد نفوذ قبيلة أسوكا مرة أخرى بعد انتهاء وصاية شوتوكو، وبقي الأمر كذلك حتى تمكن كاموتوري (Kamatari) زعيم قبيلة فوجومورا (Fujiwara) من التغلب على قبيلة أسوكا في عام 645، وتمكن من توطيد حكمه في البلاد حيث عمل على اصدار

(1) بيتو ماساهيديه، واتانايبه آكيؤو، نبذة مختصرة عن الترتيب الزمني لتاريخ اليابان، (طوكيو، د.ت)،

ص2؛ بين تشستر، ص ص21 - 22.

(2) بيتو ماساهيديه، واتانايبه آكيؤو، ص4.

مجموعة من القوانين الاصلاحية عرفت باسم (الاصلاح الأعظم) تايكا (Taika)، المقتبسة عن النظم السياسية والاقتصادية الصينية، وفي عام 701 صدرت مجموعة اخرى من القوانين الاصلاحية عرفت باسم (الكنز الأعظم) تايهو (Taiho)، إذ تم من خلالها تبني نظام الدولة ذات الحكومة المركزية والمعمول بها في الصين، والتي عرفت باسم مجلس الدولة الكبير، الذي يرأسه رئيس القضاء ويقع تحت سلطته وزارات: المكتب المركزي، المراسم، الشؤون الدينية، شؤون الشعب، الدفاع، العدل، الخزانة العامة، والبلاط الأمبراطوري، إلا أنّ اصلاحات تايهو فشلت في التطبيق على أرض الواقع، وذلك بسبب جهل من تولوا هذه المناصب ولم يحسنوا توجيهها بالشكل الصحيح⁽¹⁾، وفي تلك المدة كانت اليابان دولة اقطاعية، ولم يكن التعليم قد نُشر ليتجاوز حدود العاصمة نارا (Nara)، وسمى هذا العهد بـ (عهد نارا) (710 - 794)، إذ شهد هذا بروز زمن تيمبو (Tempyo) الثقافي (729 - 749) والتي تم خلاله نقل المزيد من الفنون والآداب الصينية إلى العاصمة، كما وتم تبني البوذية ديانة رسمية للدولة، وانشأت لها العديد من المعابد في عموم البلاد⁽²⁾.

وكان عهد هيان (794 - 1192) قد بدأ في عام 794، عندما تم نقل العاصمة من نارا إلى هيان (Heian)، وحالياً تسمى كيوتو (kyoto)، وقد بقيت هيان أو كيوتو مقراً للبلاط الأمبراطوري حتى عام 1868، وتم خلال هذا العهد تأسيس وصاية عشيرة فوجيوارا على العرش وذلك في عام 858، فاصبحت بذلك حكرًا عليها وسمح للأمباطور بالبقاء في سدة الحكم لكن بسلطات محدودة، ورغم التقدم الحضاري الذي عاشته البلاد في عصر هيان من خلال منافسات قرض الشعر وإزدهار الأدب، إلا أن حالة الترف والتبذير الذي عاشته قبيلة فوجيوارا قد سبب لها نقمة شديدة من باقي القبائل الأخرى، وأدى ذلك بالتالي إلى وقوع حربين: الأولى اندلعت في عام 1156، أما الثانية اندلعت في عام 1159، وتمكنت بموجبهما قبيلة هايك تايرا (Heike Taira) من السيطرة على مقاليد الحكم، وبقيت كذلك

(1) أحمد أمير إسماعيل، ص ص 14 - 15.

(2) بين تشستر، ص 26.

حتى عام 1185، عندما تم القضاء عليها على يد قبيلة جينجي ميناموتو (Genji Minamoto) بقيادة يوشيناكا (Yoshinaka) الذي تمكن من اقتحام العاصمة كيوتو، فسيطر بذلك على مقاليد الحكم، لذلك منحه الإمبراطور لقب القائد العام قاهر البرابرة والذي أختصر لاحقاً بـ (الشوجن) (Shogun)، إلا أنه لم ينعم بذلك طويلاً، إذ قتل في المدة نفسها على يد أبناء عمومته، فتولى المهام من بعده يوريتومو (Yoritomo)، الذي أسس حكومة الساموراي (Samurai) شبه مستقلة في كاماكورا (Kamakura)، حالياً مدينة في ولاية كاناجاوا (Kanagawa)، والتي عرفت باسم حكومة القرية (باكوفو) (Bakufu)، فدشن بذلك عهد كاماكورا (1192 - 1333)، والذي تميز بكونه نظاماً فردياً عسكرياً سيطر على الأباطور الذي أصبح يملك ولا يحكم، وأصبح الشوجن هو القائد العسكري الأعلى في البلاد⁽¹⁾.

ومن ذلك الوقت، كان في اليابان عاصمتان، الأولى كيوتو وهي عاصمة النظام الإمبراطوري، والثانية كاماكورا التي أصبحت عاصمة للنظام الشوجني، والذي كان نظام الحكم فيه وراثياً، فجاء ابن يوريتومو من بعده وقد كان شوجناً ضعيفاً، إذ استطاعت قبيلة هوجو (Hojo) من السيطرة عليه، فتحكموا بمنصب الشوجن، وفرضوا سيطرتهم عليه، والذي فرض بدوره هو الآخر (رغم ضعفه) سيطرته على الأباطور، وقد تمكنت قبيلة هوجو ومن حولها من رجال الساموراي من التصدي للغزو المغولي الأول الذي قاده قبلاي خان في عام 1274، أما الغزو المغولي الثاني فقد وقع في عام 1281، إلا أنه فشل هو الآخر بفعل الأعاصير حينذاك، ولم يصمد الاسطول امامها وتحطم في الطريق، فأُطلق على تلك الرياح التي نجت البلاد بها من خطر المغول اسم (رياح الآلهة)، ولما كان الغزو المغولي الأول قد أنهك قوى قبيلة هوجو، لذلك تمكن عدد من سادة الأقطاع المعروفين بلقب الدايميو (Daimyo) من الاطاحة بشوجنية كاماكورا، وتأسيس شوجنية موروماتشي (Muromachi) بدلاً عنها في عام 1338 على يد أشيكاغا تاكاجي (Ashikaga Takauji) وهو زعيم

(1) بيتو ماساهيديه، واتانابه آكيؤو، ص 7 - 8.

الساموراي في تلك المدة التي أصبحت تعرف بعهد أشيكاجا أو عهد موروماتشي (1333 - 1573)⁽¹⁾.

وفي عهد موروماتشي، نقلت العاصمة من كاماكورا إلى كيوتو، وأصبحت بذلك عاصمة للنظامين الشوجني والأمبراطوري معاً، وبقيت كيوتو العاصمة الشوجنية إلى أن تم نقل مقر العاصمة إلى إيدو (Edo) طوكيو حالياً (Tokyo) في أواخر القرن السادس عشر، وقد وقع في عهد أشيكاجا حرب بين عامي (1467 - 1477) بين الدايملو للتنازع على منصب الشوجنية، ومثلت تلك الحرب بوادر ظهور عهد سمي بـ (عهد الدويلات المتحاربة)، حيث استمر قرناً من الزمان، كما شهد عهد أشيكاجا حدثين مهمين آخرين، تمثل الأول في وصول أول سفينة برتغالية إلى جنوب كيوشو في عام 1543 جالبة معها أول سلاح ناري عرفته البلاد، فكان ذلك فاتحة لإنشاء عدد من المعامل وورش تصنيع الأسلحة في كل من كيوشو وكيوتو فيما بعد، أما الحدث الآخر المهم فهو دخول المسيحية إلى البلاد في عام 1549 بواسطة المبشر الأسباني فرانسيس كزافييه (Francis Xavier)، حيث أخذت الديانة الجديدة تنتشر بسرعة في البلاد وبخاصة في غربها، فعد هذان الحدثان بداية الاتصال الياباني - الغربي، إذ عرفت تلك المعارف التي ادخلها الغربيون بـ (ثقافة البرابرة الجنوبيين)⁽²⁾.

- وصول أسرة توكوكاوا الى الحكم

لقد استطاع ثلاث من القادة العسكريين المتعاقبين بجهود مضيئة تحقيق وحدة الأراضي اليابانية، وهم كل من: اودا نابوناكا (Oda Nobunga)، وتويوتومي هيدوشي (Toyotomi Hideyoshi)، وإياسو توكوكاوا (Ieyasu Tokugawa)، بسط نابوناكا سلطته على ثلاث مقاطعات مجاورة لمدينة ناكويا، المدينة الواقعة إلى الشرق من كيوتو في عام 1568، أستولى على كيوتو ومد سلطته إلى المناطق

(1) أحمد أمير إسماعيل، ص 16 - 17.

(2) بيتو ماساهيديه، واتانايبه أكيو، ص 9 - 10.

الوسطى من اليابان، وعرف نابوناكا بمعاداته للبوذية، إذ شن حملات عديدة على معتنقي هذه الديانة ودمر المعابد الرئيسة المجاورة للعاصمة، واستولى عليها، ولم يستمر نابوناكا في الحكم سوى أربعة عشر عاماً، إذ اغتيل عام 1582، بعد أن تمكن من فرض سيطرته على ثلثي أراضي اليابان⁽¹⁾، وبسبب الحكم الاستبدادي لنابوناكا، لم يذكره المؤرخون إلا بكل الصفات البعيدة عن الرحمة، فسموه (البربري العظيم) و(المتوحش القاسي)، وعلى الرغم من ذلك، أسس مؤسسات إستخدامها خلفاؤه في تثبيت سلطتهم، إذ سُمح بوجود قرى ذات حكم ذاتي نسبي ما دامت هذه القرى تدفع الضرائب، ووضع نظاماً بيروقراطياً لجمعها، حتى لا يقوم أعوانه بجمع العوائد مباشرة من القرى، وعوضاً عن ذلك، قام جباة ضرائب متخصصون بهذه المهمة وأعطوا جزءاً من الضرائب لأعوانه والجزء الآخر إلى نابوناكا، وفصل الأخير آلافاً من الإقطاعيين العسكريين من إقطاعياتهم، وأخذ صفة المالك من هؤلاء الرجال، وفي المقابل ضمن للإقطاعي دخلاً يناسب حجم مدخولات أرضه، ومن أجل إنجاح هذا النظام، قام نابوناكا بإجراء مسح نظامي للأراضي وشكل هذا أساساً للنظام الحديث⁽²⁾.

بعد موت نابوناكا تسلم زمام الحكم القائد العسكري هيدوشي، المنحدر من أصول متواضعة ويفتقر إلى نسب أو عائلة معروفة، إلا أنه كان سياسياً لامعاً، إتبع هيدوشي سياسة بناء التحالفات وهاجم الأعداء الذين قاوموه، لكنه في الوقت ذاته رضي بقسم الولاء من أولئك الذين أصبحوا إلى جانبه، وبذلك استطاع أن يمد سلطته لتشمل اليابان كلها بحلول عام 1591، واستمر بإدارة الدولة بنفس المؤسسات التي كان نابوناكا قد بدأها وأضاف إليها بعضاً من انجازاته، أقدم هيدوشي على خطوتين هامتين، حظر في الأولى المسيحية وطرده المبشرين المسيحيين الموجودين في اليابان عام 1587، ويبدو أنه أدرك الخطر الذي شكلته الإرساليات التبشيرية، إذ أنها مهدت

(1) إدوين أولدفاذر رايشاور، تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما، ترجمة: يوسف شلبي، دار الدين للتوزيع والنشر والترجمة، (د.م، 2000)، ص 60.

(2) Andrew Gordon, A Modern History of Japan From Tokugawa Times to The Present, Oxford Univ. Press, (New York, 2003), P.15.

لعمليات عسكرية واسعة، أما الخطوة الثانية التي سعى من خلالها هيدوشي لتحقيق وحدة البلاد، فهي عملية نزع أسلحة الفلاحين ووضع حدًا فاصلاً بينهم وبين طبقة الساموراي، الذين امتنوا العسكرية وأصبحوا يتقاضون رواتب ثابتة منها، كما حد هيدوشي من نفوذ الدايميو، وأخذ الرهائن منهم وأبقاهم داخل حصون العاصمة من أجل ضمان ولائهم، فأسس بذلك إدارة مركزية موحدة في البلاد، وقام بحملتين عسكريتين لغزو كوريا في عامي (1592 و1597)، إلا أنهما باءتا بالفشل، ويبدو أن هدفه كان غزو الصين⁽¹⁾.

بعد أن أصبحت اليابان دولة موحدة نسبياً، توفي هيدوشي في عام 1598، إلا أن هيدوشي كان قد شكل مجلساً مكوناً من قادته الموثوقين، الذين عرفوا بالأوصياء، وحكم هؤلاء باسم ولده هيدوري (Hadiori) الذي كان صبيّاً صغيراً، وأبرز هؤلاء الأوصياء إياسو توكوكاوا الذي انتصر عام 1600 على الأوصياء والموالين لابن هيدوشي في معركة سكيكاهاارا (Sekigahara)، وفرض سلطته السياسية والإدارية في البلاد، وأجبر القادة العسكريين على أداء قسم الطاعة والولاء له، فلما رأى الأباطور إزدياد شوكتة عمل على إصدار أمر يقضي بالمنادة بإياسو شوجونا على البلاد في عام 1603، ليبدأ بذلك عهداً جديداً سمي بعهد توكوكاوا، والذي استمر حتى عام 1868⁽²⁾.

ولقد حصل اختلاف بين المؤرخين في تحديد البداية الفعلية لحكم أسرة توكوكاوا، فمنهم من حددها بالعام 1598، وهي سنة وصول إياسو للسلطة، وآخر بالعام 1600، نتيجة انتصاره في معركة سكيكاهاارا، وهناك من حددها بعام 1603، وذلك لتسميته رسمياً بالشوجون. والمرجح هو عام 1603 وذلك لأن إياسو تمكن في السنة الأخيرة من تصفية خصومه نهائياً، ومنحه الأباطور لقب الشوجون، وفي عام 1605، وبينما كان إياسو في أوج قوته، تنازل عن الحكم لأبنة الثالث هديتادا (Hidetada)، وتفرغ للقضاء على هيدوري الذي شكل خطراً عليه، فقام إياسو بتجهيز حملة عام 1614،

(1) إدوين رايشاور، اليابانيون، ترجمة: ليلى الحيايلى، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، (الكويت 1989)، ص 94؛ بين تشستر، ص 26.

(2) طارق جاسم حسين، ص 24 - 25.

إلا أنه تراجع عن ذلك، وفي السنة التالية لجأ إياسو إلى حيلة نجح من خلالها الإيقاع بهيديوري وإبنة ذي الثمان سنوات بقلعة أوساكا Osaka، فأقدم هيديوري على الإنتحار عام 1615، أما إبنة فقد تم قطع رأسه وأحرقت قلعة أوساكا⁽¹⁾.

وكان إياسو قد قرر ان يتنازل عن الحكم برغبته، ويبدو ان إياسو كان يهدف من وراء ذلك إلى تمهيد حكم اليابان إلى أسرته، وبشكل وراثي خوفاً من تعرضه إلى مكروه بشكل مفاجئ، كما حدث بالنسبة لسابقه، وقد نجح في ذلك، إذ استطاعت أسرته أن تحكم لمدة تجاوزت مائتين وخمسين عاماً، الا انه بعد تنازله عن الحكم إستمر في مقاومة مناوئيه وتصفيتهم، ويُعد عهد إياسو بداية عصر جديد في اليابان، سمي عصر إيدو، نسبة إلى المدينة التي اتخذها إياسو عاصمة لحكمه، وإعتمد النظام الشوجوني على التسلسل في المناصب الإدارية والسياسية، فكانت البلاد تدار من الأباطور⁽²⁾، والشوجون، والدايميو، والساموراي⁽³⁾.

- العزلة اليابانية -

قام حكام توكوكاوا بإتخاذ كل الاجراءات التي تضمن إستمرار نظام حكمهم وإستقراره، خوفاً منهم من وجود أي مصدر محتمل يتحدى نظامهم، ولما كان نشاط الإرساليات التبشيرية التي وجدت لها بعض الأنصار في الأوساط اليابانية عقب وصول الأسبان والبرتغاليين عام 1542، قد شكل خطراً على النظام وعلى وحدة اليابان التي رُسخت منذ عهد قريب، أصدر هيديوشي مرسوماً عام 1587، يقضي بإبعاد جميع المبشرين المسيحيين، مع ذلك، لم يظهر خلال الأعوام العشرة التالية أي

(1) Robert. P. Poter, Japan The Rise of a Modern Power, London, 1919), Pp.62 - 63.

(2) في ظل عهد توكوكاوا، أصبح الإمبراطور يحكم من الناحية النظرية فقط، فكان مجرد من جميع السلطات، ولم يبق له سوى التقديس الديني، وأن السلطة الفعلية كانت بيد الشوجون. إحتفظ الإمبراطور وأسرته وحاشيته بالبلاط الإمبراطوري في كيوتو، التي كانت العاصمة الإمبراطورية، في حين كانت إيدو العاصمة السياسية والعسكرية لحكم الشوجون، للتفاصيل يُنظر: عبد الفتاح محمد شبانة، اليابان العادات والتقاليد وإدما التفوق، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 1996)، ص ص 16 - 22.

(3) دعد بومهلبل عطا الله، اليابان من الشروق إلى السطوع، مكتبة لبنان، (بيروت، 1994)، ص 47؛

Andrew Gordon, OP.Cit., P.15.

إهتمام بتطبيق هذا المرسوم، بل إستمر تدفق الإرساليات التبشيرية إلى اليابان وأخذ المبشرون يتمتعون بحرية التبشير، واتخذ أحد الآباء اليسوعيين من كيوتو مقر إقامة الإمبراطور مركزاً لنشاطه التبشيري عام 1596، إلا أن هيدوشيوشي خشي على حكمه بعد فشل حملته لغزو الصين، وخصي كذلك من نفوذ المبشرين والتفافهم حول الدايميو المتنصرين، وكثرة النزاعات بين الإرساليات التبشيرية في اليابان التي بدأت تُهدد العادات الاجتماعية المبنية على التسامح التام في الشؤون الدينية، لذا قام هيدوشيوشي بحملة إضطهاد واسعة ضد المسيحيين في عام 1597، وكانت محصلة ذلك تهديم وإغلاق مائة وسبعة وثلاثين كنيسة ومدرسة⁽¹⁾.

أما الشوجون إياسو، فخلال السنوات الأولى من حكمه كان متساهلاً تجاه الديانة المسيحية على أمل تشجيع بعض التجار الأجانب على العودة للمتاجرة في إيدو، ولكن وصول التجار البروتستانت الإنكليز والهولنديين (وهم قليلو الاهتمام بالتبشير الديني) أقنع إياسو بأنه ليس محتمماً عليه أن يكون حامياً للمسيحية من أجل الدخول في علاقات تجارية مع الدول الأوروبية، وفي عام 1609 أنشأ الهولنديون مركزاً تجارياً في جزيرة هيرادو Hirado في الشمال الغربي من سواحل جوشو Choshu، وتبعهم الإنكليز سنة 1613، لكن تزايد تأثير المسيحية بعد أن سمح باعتناقها عدد من حكام المقاطعات وتحولها إلى قوة سياسية إستخدمها أطراف النزاع على السلطة مدخلاً للتعاون مع قوى خارجية مثل البرتغاليين والأسبان، جعل إياسو يتخذ سلسلة من التدابير الصارمة ضد الإرساليات المسيحية تباعاً في الأعوام 1606، 1611، 1614، 1616، وللأعوام (1633 - 1639) أصدر الشوجون إييميتسو سلسلة من التعليمات التي حددت التعامل بين اليابانيين والعالم الخارجي، إذ نصت تعليمات الشوجون على حصر الملاحة الخارجية في السفن التابعة للباكوفو فقط، وفرض عقوبات على المهاجرين الذين يغادرون اليابان بطرق سرية مع مصادرة مراكبهم، وتنفيذ عقوبة الإعدام بأي ياباني يبقى خارج اليابان لمدة تزيد على خمس سنوات⁽²⁾.

(1) إدوين اولدفاذر رايشاور، تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيا، ص 68 - 69.

(2) Donald H. Shively, Tradition and Modernization in Japanese Culture, (New Jersey, 1976), Pp.331 - 332.

بعد أن صدرت هذه التعليمات، أصدر حكومة الشوجون سنة 1636 تعليمات نصت على منع الإرساليات التبشيرية من العمل في اليابان، ومنع تصدير الأسلحة وإعتناق المسيحية، فبدأ واضحاً أن وتيرة العزلة تزايدت بشكل تدريجي، ففي عام 1637 تمرد الفلاحون المسيحيون في شيمابارا Shimabara بالقرب من ناكازاكي بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والإضطهاد الديني، ونظر الباكوفو إلى هذا العمل بصفته تحدياً يقوده خونه مسيحيون، فقمعت الانتفاضة بشدة وقتل حوالي (37) ألف شخص بضمنهم نساء وأطفال، وطرد أيميتسو التجار البرتغاليين وغادرت آخر سفنهم ناكازاكي في صيف 1639، ومنع الأجانب المتبقين من السفر أو الشراء والبيع لأي شخص في اليابان، وتخلّى الإنكليز مسبقاً عن التجارة في اليابان لعدم حصولهم على أرباح كافية وتبعهم الأسبان في ذلك عام 1634، وسمح الشوجون للهولنديين فقط بممارسة التجارة مع اليابانيين في جزيرة دجما Dejma عند ميناء ناكازاكي جنوب البلاد، وتحت رقابة مباشرة من السلطة المركزية، وأصبح هذا الميناء المنفذ الوحيد للإتصال بالعالم الخارجي في عهد العزلة⁽¹⁾.

على الرغم من العزلة الطوعية التي فرضتها اليابان على نفسها، شجع الباكوفو العلاقات الخارجية وبناء العلاقات الدبلوماسية، وسمحت للتجار الصينيين والكوريين بالتجارة مع اليابان تحت رقابة تجارية مشددة، وسمحت كذلك لإقطاعية ساتسوما Satsuma، بالمتاجرة مع جزر ريوكيو Ryukyu، التي كانت مصدراً للبضائع الصينية خلال حقبة إيدو، وإستمرت اليابان بالمتاجرة مع الصين من خلال ناكازاكي، وحرصت الباكوفو على إقامة علاقات إقتصادية وسياسية مهمة مع كوريا، إذ شيد اليابانيون مركزاً للتجارة في بوسن Posen، جنوب كوريا على غرار بيت التجارة الهولندي في ناكازاكي. ونشطت تجارة اليابانيين مع كوريا، ففي عام 1700، كانت عائدات هذه التجارة مساوية لعوائد ضريبة الرز في أكبر إقاليم اليابان⁽²⁾.

كما نشط تبادل البعثات التجارية مع كوريا، إذ أرسلت كوريا سبع عشرة بعثة

(1) Andrew Gordon, OP.Cit., P.17.

(2) طارق جاسم حسين، ص ص 28 - 29.

تجارية لليابان ما بين (1610 - 1764)، أي بواقع بعثة واحدة كل عشر إلى خمس عشرة سنة، وتألّفت كل بعثة من (300 - 500) عضواً، كانوا يأتون في مناسبات التهنئة لولادة وريث للشوجون أو تولي الحكم من قبل شوجون جديد، وأقامت اليابان علاقات دبلوماسية مع جزر ريوكيو، إذ أرسلت الأخيرة حوالي (21) بعثة للأعوام (1615 - 1850)، أما مع الصين فلم تؤسس اليابان لعلاقات رسمية، وذلك لرفض اليابانيين إقامة علاقات بطريقة يعترفون بها بتميز الصين ولاسيما أن الأخيرة كانت تنظر بإستخفاف لليابان⁽¹⁾.

- بعثة ماثيو بيري ونهاية العزلة اليابانية

كان الضعف قد بدأ يظهر في اركان النظام الشوجني في بدايات القرن التاسع عشر، فلم تعد تلك القوة والسيطرة باحكام على مجريات الامور موجودة كما كانت في السابق، حتى ان الضعف قد وصل الى الشوجن نفسه الذي لم يصمد حكمه طويلاً امام رياح التغيير القادمة من الغرب، وقد كانت هناك عدة أسباب وراء ما آل اليه حال الشوجنية هذا، منها: استئراء حالة الفساد الاداري، وظلم الاقطاع للفلاح، وغياب القانون الذي يحمي ضعاف الناس من الاستبداد، والغلاء الفاحش، وكثرة الأوبئة التي فتكت بالناس، وسبب ذلك كله الى رغبة الناس بالتغيير والتخلص من النظام القديم، الذي عدّه مثقفوا البلاد من الساموراي حجر عثرة في طريق تقدم البلاد ونهوضها، فضلاً عن رغبتهم في رد اعتبار الامبراطور وارجاع حقوقه السيادية والدينية كاملة، زد على ذلك ان البلاد لم تتمكن من حماية سيادتها المهددة من قبل الغرب المدجج باحدث صنوف الاسلحة والسفن الحربية، والذي طرق أبواب البلاد اكثر من مرة معلناً عدم مبالاته بالعزلة الوطنية، ورغبته في اعادة فتح علاقاته التجارية مع اليابان سواء كان بالاقناع أو التهديد بالقوة⁽²⁾.

لم تنقطع المحاولات اليائسة للسفن التجارية الاوربية خلال مدة انزال اليابان،

(1) طارق جاسم حسين، ص 29.

(2) أحمد أمير إسماعيل، ص 61.

بمن فيها الروسية والبريطانية والفرنسية من طرق أبواب اليابان، وذلك من اجل اقناع الشوجن بالعدول عن قرار العزلة هذا والعودة لفتح موانئ البلاد امام تلك السفن بما فيه منفعة متبادلة للطرفين، الا أن تلك المحاولات جميعها قد باءت بالفشل، وكانت تلقى رفضاً سلمياً او عنيفاً في بعض الاحيان، ونتيجة للضغوطات الغربية المتزايدة على البلاد خلال زمن العزلة، فقد اصدرت الحكومة مرسوماً في عام 1825 قامت بتعميمه على جميع مقاطعات البلاد يقضي بمنع أي سفينة أجنبية بالإقتراب من السواحل اليابانية، الا انها تراجعت عن هذا القرار لاحقاً بسبب الانباء التي وصلت عن هزيمة الصين في حرب الآفيون الأولى، فاتعضت الحكومة من هذا الخطر وعملت على التخفيف من حدة المرسوم سنة 1842، وذلك باعادة السماح لتلك السفن بالتزود من موانئ اليابان بكل ماتحتاجه من طعام وشراب ووقود، شرط عدم الدخول معها في مفاوضات تجارية⁽¹⁾.

لقد كانت هناك عدة محاولات أوربية لكسر عزلة اليابان، إلا انها لم تحقق اهدافها، أما المحاولات الاميركية فلم تكن في بادئ الامر أوفر حظاً من مثيلاتها الاوربية، ففي عام 1791 حاول تجار امريكيون انشاء علاقات تجارية مع اليابان لكنهم اخفقوا في ذلك، وفي عام 1837 تقدم تجار امريكيون لتقديم الطلب نفسه، الا ان المدفعية اليابانية كانت لهم بالمرصاد، وقد تسبب فشل اول بعثة دبلوماسية امريكية الى اليابان في عام 1846 بقيادة القبطان جيمس بادلي (James Biddle) في ازدياد ضغط الرأي العام داخل الولايات المتحدة الامريكية من اجل ارسال بعثة أخرى اقوى من سابقتها، وقد حفز الحكومة على ذلك معاملة اليابانيين السيئة للبحارة الامريكان الناجين من السفن الغارقة عند السواحل اليابانية، فوافقت حكومة الولايات المتحدة اخيراً على ارسال بعثة جديدة في عام 1853⁽²⁾.

كان ملك هولندا وليام الثاني قد بعث رسالة الى الحكومة اليابانية في عام 1849 قبل

(1) رؤوف عباس حامد، المجتمع الياباني في عصر مايجي، دار الكتاب الجامعي، (القاهرة، 1980)، ص40.

(2) بين تشستر، ص ص94 - 95.

ارسال الحكومة الامريكية حملتها الاخيرة، مذكراً فيها بان اليابان اذا لم تفتح ابوابها أمام السفن الغربية للتجارة معها، فان اسطولاً أمريكياً يتوقع ان يرسو عن ما قريب على الشواطئ اليابانية، الا ان الحكومة الشوجنية لم تأخذ بهذه النصيحة⁽¹⁾، وفي 8 تموز 1853 قاد القبطان ماثيو بيرى (Matthew Perry)، حملة مؤلفة من أربع سفن تحمل على متنها 560 ملاحاً، دخلت المياه البحرية اليابانية ورسّت في ميناء ايدو، وقام بيرى بتسليم الامبراطور رسالة من الرئيس الأمريكي ميلارد فيلمور⁽²⁾، وقد نصت الرسالة المؤرخة في 13 تشرين الثاني عام 1852 على ضرورة اقامة علاقات تجارية متبادلة بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان، وذلك من خلال فتح موانئ اليابان امام السفن الامريكية، مع التذكير بما يتمتع به البلدان من ثروات طبيعية ومعادن يمكن لكليهما الاستفادة منها، وكذلك تطرقت الرسالة الى موضوع تقديم اليابان المساعدة للبحارة الامريكيين الذين تتحطم سفنهم قبالة الشواطئ اليابانية، والسماح للسفن التجارية الامريكية بالرسو عند الموانئ اليابانية من أجل التزود بالفحم والطعام والماء لقاء أجر مالي، وتقديم كافة التسهيلات لتلك السفن⁽³⁾، ولم يبق بيرى في اليابان مدة طويلة، إذ اضطر للعودة الى القاعدة الامريكية في المياه الصينية، وذلك بسبب نشوب حركة التايبنغ، وقد ابلغ الحكومة اليابانية بانه سيعود في ربيع العام القادم مع اسطول اضخم من سابقه من اجل استلام الرد الرسمي على تلك الرسالة⁽⁴⁾.

كانت الحكومة اليابانية بين حالتين، فإما ان تستجيب للمطلب الأمريكي وترفع قرار العزلة الوطنية وتقوم بفتح موانئها أمام السفن الغربية، فتكون بذلك حكومة ضعيفة مسلوبة الارادة خاضعة للضغط الغربي، واما ان تبقى مصممة على قرارها بالعزلة ومنع أية سفينة من الرسو عند موانئ البلاد، فتكون بذلك حكومة مكابرة لم تتعاط مع ظروف

(1) Kenneth Scott Latourette, The Development of Japan, (New York, 1920), P.107

(2) ول وايريل ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة زكي نجيب محمود، مج 1، ج 5، دار الجيل للطباعة والنشر، (بيروت، 1988)، ص 166.

(3) بين تشستر، ص ص 94 - 95.

(4) ول وايريل ديورانت، ص 166؛

المرحلة السياسية الراهنة بشكل عقلائي، مع احتمالية تعريض البلاد الى الصدام المسلح مع الغرب، لذلك فقد لجأت الحكومة الى استشارة الاقطاعيين، اذ قام عدد من الداييميو بتقديم النصح والارشاد الى الشوجن بهدف إتخاذ قرار حازم بمثل هذه المواقف، وكانت الآراء متباينة فيما بينها، فمنهم من رأى ضرورة مقاومة الأجانب، وفريق ثان يرى ضرورة ابقاء الوضع على ما هو عليه أي الاقتصار على التجارة مع الخارج عن طريق ميناء ناكازاكي مع تموين السفن الاجنبية بكل احتياجاتها، واعطاء فرصة للسفن اليابانية بالإتجار مع الغرب لما فيه من مصلحة اقتصادية للبلاد، وكذلك مكسب سياسي من خلال كسب ود الغرب وتجنب الحرب، اما الفريق الثالث فقد رأى تجنب خوض غمار حرب لايعرف كم ستطول واضعين في ذلك خسارة الصين امام المملكة المتحدة نصب اعينهم دليلاً على ضعف الدول الآسيوية أمام الدول الغربية⁽¹⁾.

كانت هذه الاستشارات والآراء غير كافية للحكومة اليابانية كي تتخذ موقفاً محدداً، فلجأت لأول مرة منذ أكثر من قرنين الى استشارة الامبراطور واشراكه في ايجاد حل لهذه المشكلة الخطيرة، وقد استفاد من هذا الوضع المتأزم كل من معارضي النظام الشوجني، وذوي الطموح السياسي من افراد الداييميو، والذين اتفقوا سويةً على خلع الشوجن من الحكم، وارجاع الامبراطور لوضعه الطبيعي، وكذلك العمل على طرد الاجانب (البرابرة) من البلاد، فبرز على اثر ذلك شعار توقيير الامبراطور وطرده البرابرة⁽²⁾.

استقر الرأي النهائي للحكومة اليابانية بعد الاطلاع على كل الآراء، على تأجيل الرد على المطالب الامريكية الى اشعار آخر طالما كان ذلك ممكناً، الامر الذي ابقى المسألة معلقة دونما حل لها، وموعده عودة ييري اخذ بالدنو شيئاً فشيئاً، والوقت يمر دون حسم هذا الموضوع، وفعلاً فقد اوفى ييري بوعدده اذ رجع الى اليابان في ربيع عام

(1) D. Y. Miyauchi, Yokoi Shonan's Response to The Foreign Intervention in Late Tokugawa Japan 1853 - 1862, Modern Asian Studies, Vol.4 - Part3, Cambridge University Press, July, 1970, Pp.271, 272

(2) رؤوف عباس حامد، ص42.

1854، لكن بطاقم اكبر من ذي قبل، اذ تألف اسطوله هذه المرة من ثمان سفن حربية سوداء، الامر الذي جعل المسؤولين اليابانيين في دهشة وخوف معاً من هول ما رأوا، فسارعوا على الفور بفتح مينائي هاكوديت (Hakodate) في هوكايدو وميناء شيمودا (Shimoda) على رأس شبه جزيرة إيزو (Izu)، وعقدت معاهدة مع الولايات المتحدة الامريكية في 31 آذار 1854 عرفت بمعاهدة كاناغاوا (Kanagawa)، وقد نصت هذه المعاهدة التي كانت بنسختين، واحدة بالانجليزية واخرى باليابانية على اقامة صداقة قوية ودائمة بين الطرفين اساسها المصالح المشتركة، وفتح مينائي هاكوديت وشيمودا من اجل استقبال السفن الامريكية، وكذلك تحديد التعريفات التي سيتم تداولها بين الطرفين من خلال سك عملة محلية من الذهب او الفضة، وتقديم المساعدة لكافة السفن الامريكية التي تتحطم قبالة السواحل اليابانية، ورفع القيود والحواجز عن الرعايا الامريكان وعدم تحديد حركتهم، بشرط ان يكون الرعايا مطيعين للقوانين اليابانية ولا يقدموا على خرقها، وتعيين قنصل للولايات المتحدة الامريكية في شيمودا بعد انقضاء 18 شهراً من التوقيع على هذه المعاهدة، وغيرها من الشروط المجحفة بحق اليابان والمذلة لحكومتها⁽¹⁾.

بعد التوقيع على هذه الاتفاقية اخذت العلاقات الامريكية - اليابانية بعد ذلك بالتطور تدريجياً، فأخذ اقبال اليابانيين يزداد على زيارة السفن الامريكية الراسية في موانئهم، واخذوا يتفحصون قطعها وأدواتها بشغف واهتمام، وتمت دعوتهم الى مآدب العشاء الامريكية فعرفوا بذلك اسرار الاطعمة والمشروبات الغربية، وفي آب 1856 التحق اول قنصل امريكي باليابان، وهو تاونسند هاريس (Townsend Harris)، وقد طالب بتوسيع المعاهدة السابقة التي تم عقدها مع بيرى، علماً انه هدد الحكومة اليابانية في حالة عدم موافقتها على عقد معاهدة تجارية مع الولايات المتحدة الامريكية، بانها ستعرض لنفس العواقب الوخيمة التي واجهت الصين في اقليم كانتون خلال حرب الآفيون الثانية (1856-1858)، واكد بأن اليابان لن تأمن على نفسها مالم تحصل على الدعم الامريكي، فاضطرت على اثر ذلك الحكومة اليابانية للقبول على مضض بالتوقيع معاهدة الجديدة

(1) أحمد أمير إسماعيل، ص ص 66 - 67.

في 17 حزيران 1857، والتي اكدت بنودها على فتح ميناء ناكازاكي امام السفن الامريكية، وتزويدها بكل ماتحتاج اليه من اصلاح او التزود بالماء والوقود، وكذلك تعيين نائب للقنصل الامريكي في ميناء هاكوديت لمتابعة مصالح الرعايا الامريكان على ان يخضعوا في حالة مخالفتهم الى القضاء الامريكي فقط، اما اليابانيون الذين يتعرضون لهم فانهم سيعاقبون وفقاً لقوانين بلدهم، وغيرها من الشروط المجحفة بحق اليابان، هذا وقد تم عمل ثلاث نسخ من هذه المعاهدة باللغة اليابانية والانجليزية والهولندية، على ان تعتمد الاخيرة، وذلك بسبب جهل كل من الطرفين بلغة الآخر⁽¹⁾.

كان انفراد الولايات المتحدة الامريكية بتوقيعها على المعاهدات التجارية مع اليابان قد أدى الى تحفيز باقي الدول الاوربية نحو الاتجاه نفسه، كي تستفيد هي الاخرى من عقد تلك الصفقات وكذلك لوضع حد للولايات المتحدة الامريكية من الانفراد بذلك، فعمدت كل من: هولندا، روسيا، المملكة المتحدة، وفرنسا الى عقد معاهدات تجارية مماثلة مع اليابان في عام 1858 ولكل دولة على حدة، والتي سُمح بها لأول مرة للتجار الغربيين في التعامل بمطلق الحرية مع التجار اليابانيين، دون قيود او رقابة او حتى تحديد لحجم السلع المتداولة تجارياً بين الطرفين، وذلك وفقاً لمبدأ التجارة الحرة، وكانت تلك المعاهدات غير متكافئة ما بين اليابان والدول التي تم التوقيع معها⁽²⁾.

- سقوط نظام أسرة توكوكاوا عام 1868

كانت هناك عدة عوامل داخلية وخارجية قد عجلت باسقاط حكم أسرة توكوجاوا، ذلك أن الاتصال بالغرب قد نبه اليابانيين الى العديد من نقاط الضعف التي تكمن في نظامهم الحاكم، وعجزه عن مواجهة التحديات الخارجية، فضلاً عن تجربة الصين في كيفية استجابتها للتحدي الغربي وماآلت اليه الامور فيها بعد حرب الآفيون التي ظلت ماثلة أمام أعين اليابانيين، فكان ذلك باعثاً على ضرورة

(1) أحمد أمير إسماعيل، ص ص 67 - 69.

(2) ناجاي متشيرو وميجال أورتوشيا، الثورة الاصلاحية في اليابان (ميجي آيشن)، ترجمة عادل عوض، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، 1992)، ص ص 41 - 43، 93.

نبذ الماضي والاقبال على الحضارة الغربية والاقتباس منها، كما كان للعوامل الاقتصادية اثرها في تداعي النظام الشوجني، فالتجارة التي أخذت بالتوسع شيئاً فشيئاً منذ ستينيات القرن التاسع عشر، والتي ادت الى زيادة نسب الصادرات اليابانية على حساب الواردات لم تستمر طويلاً على هذا الحال، ففي عام 1866 انعكست الحالة، وقد بلغ المجموع الكلي لقيمة صادرات وواردات البلاد (ماعدات نفقات الجانب العسكري) قرابة (32) مليون دولار، اذ كان الشريك التجاري الرئيس في تلك المدة هي المملكة المتحدة، والتي بلغت نسبة تعاقداتها التجارية مع اليابان قرابة 80 % للمدة (1859 - 1867)⁽¹⁾.

إن من أشد الأمور اضراراً باقتصاد اليابان خلال هذه المدة، هي ظاهرة تهريب الذهب، وذلك نتيجة انفلات الرقابة على كل ما يدخل البلاد او يخرج منها، وقد كان التجار الاجانب يشترون العملات الذهبية من اليابانيين بقيمة (قطعة ذهبية واحدة لكل خمسة قطع فضية)، بينما سعرها الحقيقي في الاسواق العالمية كان (قطعة ذهبية واحدة لكل 15 قطعة فضية)، اي ان التجار الاجانب كانوا يربحون بكل قطعة ذهبية (10 قطع فضية)، وكانت النقود المشتراة يتم تهريبها الى الصين، الامر الذي اقلق السلطات اليابانية ودعاها الى تصحيح الوضع القائم من خلال التقليل من سك العملات الذهبية في عام 1860، وذلك من أجل اعادة التوازن للعملة اليابانية، والحد من التضخم الحاصل في السوق، وعلى الرغم من أن القرار قد جاء متأخراً بعض الشيء، فقد هُرب الى خارج البلاد نحو (500) ألف ريو ذهبي، ومما زاد من تفاقم الوضع الاقتصادي هو اقدام الحكومة على شراء سفن حربية ومعدات عسكرية لغرض استتباب الامن الداخلي وتطوير الدفاع الوطني، الامر الذي ادى الى انفاق الكثير من الاموال التي كادت ان توقع خزينة الدولة في عجز مالي منذ عام 1865، علماً ان حسابات مكاتب الجمارك كانت تستر على كشوفات المشتريات⁽²⁾.

وكان الخلاف قد نشب بين أبناء الأسرة الحاكمة حول من يخلف الشوجن

(1) Mikiso Hane, Modern Japan - A Historical Survey, Westview Press, (N.P., N.D.), P.69.

(2) Ibid., P.70

توكاوا اسيدا (Tokugawa Iesada) الذي توفي في عام 1858، ولم يكن له وريث على العرش، فتم على اثر ذلك ترشيح توكاوا يوشينوبو (Tokugawa Yoshinobu) الملقب بـ كيكي (Keiki)، والذي لقي تأييداً لدى الفريق المعارض لسياسة الانفتاح على الغرب، اذ كان والده توكوجاوا ناريكي حاكم مقاطعة ميتو من اشد الناقمين على الغرب، وقد لقي هذا الترشيح معارضة شديدة من قبل الفريق الذي يدعو للانفتاح على الغرب، وعلى رأسهم لي ناوسوك (Ii Naosuke)، وهو احد مستشاري الشوجن الذي رأى ان هذا الترشيح سيؤدي الى فقدان البلاد لعلاقتها مع الغرب، فضلاً عن انه سيؤدي الى التدخل في أعمال الحكومة، وهو مايرفضه ناوسوك، لذلك وكحل وسط فقد رشح أبن عمه ايموتشي توكاوا (Iemochi Tokugawa) بدلاً عنه، وكان صغيراً اذ لم يبلغ السن القانوني بعد، الا انه أصبح شوجناً للبلاد، وأصبح كيكي وصياً عليه، ومن الباطن كان ناوسوك هو الحاكم الفعلي لليابان⁽¹⁾، وكانت تلك الاوضاع السياسية المضطربة في البلاد قد نمت حالة العداء للشوجنية والمطالبة باسقاطها وارجاع الحكم الى الامبراطور، ورغم حدوث بعض التمردات بين الحين والآخر والتي هدفت لاسقاط الشوجنية، الا انها لم تتمكن من تحقيق أهدافها بسبب افتقارها الى التخطيط والتنظيم المسبقين، وقلة العدد والعدة قياساً بالخصم المقابل وغير ذلك من الأسباب، مما أدى الى وأدها والقضاء على قادتها ومن شاركوا فيها اما بالحبس او الاعدام⁽²⁾.

وفي آذار 1866 نشأ ولأول مرة تحالف مستند الى القوة العسكرية ما بين مقاطعتي تشوشو وساتسوما، وذلك من اجل إسقاط النظام الشوجني، واعادة الحكم الى الامبراطور، وقد صيغ هذا التحالف بشكل وثيقة ترسم فيها كيفية اسقاط الشوجنية مع وضع رؤية مستقبلية للحياة السياسية التي ستعيشها البلاد بعد ان يمسك قادة الاصلاح بزمام الامور، وقد عملت هاتان المقاطعتان على التنسيق مع مقاطعتي ميتو وتوزا من اجل تكوين تحالف رباعي، وقد عملوا على إعداد جيش حديث مؤلف من عامة

(1) رؤوف عباس حامد، ص ص 47 - 48.

(2) أحمد أمير إسمايل، ص ص 67 - 69.

الناس المدربين على القتال، وتم تجهيزه باحدث الاسلحة الغربية، وقد صادف خلال تلك المدة وفاة الشوجن ائيموتشي سنة 1866، وتولى الشوجن كيكي زمام الحكم من بعده، وفي السنة التالية توفي الامبراطور كومي (Kumi)، وتولى المهام من بعده ابنه الامبراطور مييجي (Meiji) الذي كان في سن الخامسة عشرة خلال توليه الحكم، ومن اجل تجنب وقوع حرب اهلية فقد حث حاكم مقاطعة توزا كوتو شو جيرو (Goto Shojiro) الشوجن كيكي في تشرين الاول 1867 على ان يقدم استقالته للامبراطور مييجي، وقد وافق كيكي على ذلك، واذعن للامبراطور الجديد وقدم التماساً له في 3 تشرين الثاني 1867⁽¹⁾.

وكان كيكي في التماسه قد اعترف بسوء إدارته للبلاد، وما آلت اليه الأحوال من تدخل أجنبي أدى الى تصدع الامبراطورية وتعرضها للانهيال في أي لحظة مالم يتم تولي شؤون البلاد من قبل سلطة مركزية قوية، وفي صباح 3 كانون الثاني 1868 قامت قوات بقيادة ساكو تاكوموري (Saigo Takamori) بالاستيلاء على باب البلاط الامبراطوري في كيوتو، وعملوا على اصدار مرسوم يعيد بموجبه الحكم الى الامبراطور ويلغي حكم الشوجنية، وقد اصدر الامبراطور مييجي في التاريخ نفسه (الاعلان الامبراطوري للاصلاح) والذي اكد فيه حل جميع المؤسسات التي كانت قائمة في عهد توكوجارا (على رأسها النظام الشوجني)، وتسمية مؤسسات أخرى بديلة عنها تقوم بتأدية مهامها في الحكومة الجديدة⁽²⁾.

- تجربة التحديث في عهد مييجي (1868 - 1912)

سمي العهد الذي حكم بين (1868 - 1912) بعهد مييجي، ويعني عهد الإستنارة أو التنوير، لما شهدته اليابان خلاله من نهضة فكرية وثقافية وحركة إصلاحات شملت الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية جميعاً، وكان الإمبراطور الشاب هوتسو

(1) ناجاي متشيو وميجال أورتشيا، ص ص 19 - 22؛ W. G. Beasley, The Modern History of Japan, (London, 1984), P. 96.

(2) أحمد أمير إسباعيل، ص 79؛ W.G.Beasley, Op., Cit., P.97.

هيتو (Hotsu Hito) قد أقدم بعد الاعلان الامبراطوري للاصلاح على الإعداد لمرسوم امبراطوري سمي بـ (وثيقة العهد) عام 1868، الذي وضَّح من خلاله ملامح السياسة الجديدة للحكومة الامبراطورية والتي هي:

- 1 - تبني ممارسة الحوارات والمناقشات بشكل عام، وجميع التدابير ستتخذ من قبل الرأي العام.
- 2 - ان تتوحد الطبقات العليا والدنيا، وذلك بهدف التمسك بنظام اجتماعي متكامل.
- 3 - من الضروري ان يتم تكوين توافق تام ما بين السلطات المدنية والعسكرية، وستكون جميع حقوق طبقات الشعب محفوظة، وأن تنال الرعاية الوطنية رضا الجميع.
- 4 - إنهاء العادات غير المتحضرة التي تخص الأزمنة السالفة سيقضى، وتبني الإنصاف والعدالة كأسس للعمل.
- 5 - البحث عن العلم والمعرفة في شتى أنحاء العالم، وذلك من أجل تثبيت أسس الامبراطورية اليابانية⁽¹⁾.

وبعد أن أدركت الحكومة اليابانية أنَّها لن تستطيع أن تبشر ببرنامجهما الاصلاحى في ظل النظام الاقطاعي الذي كان من أبرز ملامح عهد التوكوجاوا، بادرت الى الغائه بشكل رسمي عام 1869، فأعيدت الاقطاعيات الى الامبراطور، مقابل بقائهم كحكام على أملاكهم السابقة ومنحهم مرتبات تعادل نصف إيراداتهم التي كانوا يتقاضونها سابقاً⁽²⁾.

ثم بادرت الى تنفيذ برنامجها الاصلاحى وكالاتي :-

(1) W.G.Beasley , Op., Cit., P.72 - 73.

(2) طه الهاشمي، نهضة اليابان وتأثير روح الأمة في النهضة، مطبعة دار السلام، (بغداد، 1925)، ص 153 - 155.

1 - الإصلاحات السياسية والدستورية والإدارية والعسكرية.

أ - الإصلاحات السياسية:

بعد ان تخلى الشوجن عن منصبه عادت السلطة إلى الامبراطور، وُرفِع شعار «توقير الامبراطور وطرده البرابرة»، فأخذ الإصلاح يشق طريقه الى النظام الامبراطوري الذي يأتي في قمة الهرم والذي حظى باحترام وتقديس المجتمع الياباني، أمّا السلطة التنفيذية، فتم الغاء المكاتب والمؤسسات المعتمدة السابقة، واستبدالها بالمكاتب الامبراطورية الثلاثة، وهي رئاسة المجلس الامبراطوري والمجلس الامبراطوري نفسه ثم مستشاري المجلس الامبراطوري، وعدت هذه التغييرات أول تنظيم حكومي لإدارة البلاد في ظل العهد الجديد، أمّا السلطة التشريعية فالغيت خلال عهد الميجي وأصبحت مهمة سن القوانين عائدة للامبراطور، الذي لم يكن رمزاً دينياً وسياسياً فحسب، إنّما رمزاً للقانون والمشعر الأساس في البلاد، وتم الإستعاضة عنها بعد ذلك بتشكيل البرلمان الياباني الذي عرف بـ (الدايت) في عام 1890⁽¹⁾.

ب - الإصلاحات الدستورية:

تم سن دستور جديد للبلاد عام 1889، الذي وصف اليابان بانها دولة مركزية قوية وموحدة، ونصت المادة الأولى منه على «أنّ الامبراطورية يحكمها سلسلة من الابطارة لا تنقطع»، كما نصت المادة الثانية على «أنّ الامبراطور مقدس لا يجوز المساس به»، كما تضمن عدداً من المواد التي «تكفل للشعب حقوقاً واسعة في حدود القانون»، ومنح الدستور النظام القضائي درجة كبيرة من الاستقلال، وأكد على إنشاء برلمان (الدايت) للبلاد، الذي تتكون من مجلسين الاول المجلس الأعلى (النبلاء) والآخر مجلس النواب⁽²⁾.

(1) أحمد أمير إسحاق، ص ص 134 - 135.

(2) Herbert H. Gowen, An Outline History of Japan, (New York, 1927), P. 333; George M. Beckmann, The Modernization of China and Japan, (New York, 1962), P.288.

ج - الإصلاحات الادارية:

وتمثلت بإقدام حكومة مييجي على إقامة نظام بيروقراطي مركزي، بعد أن كان شكل الحكم في عهد توكوجاوا يعتمد صيغة نظام الحكم اللامركزي، والذي كان فيه كل إقطاعي مسؤولاً عن إقطاعيته ولا يرتبط بالحكومة المركزية إلا في بعض الجوانب المهمة، لذلك أُعيد بناء الهرم الإداري والغيث الحكومات المحلية وانضوت تحت حكم مركزي موحد يرأسه المجلس الامبراطوري وعلى رأسه الامبراطور، وكانت أولى أشكال التغيير الإداري في البلاد هي توحيد عاصمتي البلاد (الامبراطورية والشوجونة) بعاصمة واحدة هي طوكيو عام 1868 التي أصبحت عاصمة اليابان السياسية والإدارية والاقتصادية⁽¹⁾.

د - الإصلاحات العسكرية:

أولت حكومة مييجي اهتماماً بالغاً بالجيش وتطويره، انطلاقاً من شعار «دولة غنية وجيش قوي» الذي نادى به الاصلاحيون، وذلك لبناء جيش على أسس متينة وعصرية يكون مواكباً للجيش الغربى، ومن جانب آخر لدرء الاخطار التي قد تنجم عن الدول الكبرى ضد اليابان، لذلك أصدرت حكومة مييجي نظام الخدمة العسكرية الاجبارية أو ما يعرف بـ(قانون الخدمة الإلزامية) عام 1873 الذي جعل مدة الخدمة الإلزامية سبع سنوات، ورافق ذلك الغاء التقسيمات الطبقية والإمتميازات الخاصة التي تمتع بها الساموراي خلال عهد توكوجاوا⁽²⁾.

2 - الإصلاحات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

أ - الإصلاحات الثقافية:

كانت أولى الخطوات التي خطتها حكومة مييجي في المجال الثقافي، تمثل بالبند الخامس من الاعلان الامبراطوري لعام 1868 الذي تضمن (السعي لجمع المعرفة من شتى بقاع العالم)، بهدف نشر التعليم بين أبناء الشعب ليكون مؤهلاً لقيادة العملية

(1) George M. Beckmann , Op., Cit., P.262.

(2) W.G. Beasley, Op., Cit., P.137.

الإصلاحية، فضلاً عن إنشاء وزارة التعليم عام 1871، وإنَّ الخطوة الفعلية والجادة في هذا السياق هي إصدار مجلس الدولة الكبير قانون التعليم في 5 أيلول 1872 الذي أكد على الزامية التعليم للمراحل الاولى ونبذ الجهل ومحو الأمية⁽¹⁾، وبناء الدولة الجديدة على أسس علمية صحيحة، ونقد سياسة التعليم التي كانت متبعة خلال عهد توكوجاوا التي اقتصرت على الساموراي وأسيادهم دون بقية أبناء الشعب⁽²⁾.

ب - الإصلاحات الاجتماعية:

وفي الجانب الاجتماعي قامت حكومة مييجي في عام 1869 بإعادة تنظيم طبقات المجتمع، فتم استبدال الطبقات الاجتماعية وهي (الساموراي، المزارعين، الحرفيين، التجار) التي كانت سائدة خلال عهد توكوجاوا بثلاث طبقات جديدة هي طبقة (النبلاء الجدد) التي تألفت من نبلاء البلاط وحكام الدايمو ورجال الساموراي ذوي المناصب العليا، ثم طبقة (الهيمن) وشملت رجال الساموراي ذوي المناصب الصغرى، والطبقة الثالثة هي (عامّة الشعب)، وعلى الرغم من هذا التمايز الطبقي، إلا أنَّ القانون كفل المساواة للجميع، كما مُنحت المرأة الحقوق الاجتماعية والثقافية كافة، وفي عام 1872 أصدرت الحكومة قانون منع الإسترقاق وتحرير العبيد، أمّا فيما يتعلق بالجانب الديني فقد أعلنت الحكومة اليابانية رسمياً أنَّ الشنتوية الوطنية هي عقيدة الدولة ليس بوصفها ديانة، إنما بوصفها مظهرًا للوطنية، أمّا بالنسبة للبوذية والمسيحية، ففي عام 1873 شرعت الحكومة بانتهاج سياسة التسامح الديني الكاملة، إذ أرادت من وراء ذلك السيطرة فكرياً على المجتمع⁽³⁾.

ج - الإصلاحات الاقتصادية:

أولت حكومة مييجي اهتماماً خاصاً بإيجاد مؤسسات صناعية كبرى، كما اتخذت الانطلاقة الاقتصادية ثلاث مراحل متميزة، ففي المرحلة الاولى، انهمكت الحكومة

(1) للمزيد من الاطلاع على اصلاحات التعليم في عهد مييجي. يُنظر: مثنى عبد الجبار عبود، التعليم في اليابان 1868 - 1912، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2016.

(2) أحمد أمير إسماعيل، ص ص 230 - 240.

(3) ناجاي متشيوو ميجال أورتشيا، ص ص 25، 146.

في تنمية السكك الحديدية والشبكات التلغرافية، ولم تلجأ الحكومة الى القروض الخارجية بل استخدمت موارد ميزانيتها الذاتية وحصيلة صندوق التوفير الذي أنشأ عام 1877، وارتبطت المرحلة الثانية من مراحل التخطيط الاقتصادي بالقانون الصادر عام 1880 الذي شجع القطاع الخاص، أمّا المرحلة الثالثة فبحلول عام 1890 كان التصنيع يتقدم بخطوات سريعة وتضاعفت أعداد المصانع التي اعتمدت الطرائق الفنية الحديثة في الإنتاج، لاسيما الصناعات المرتبطة بالدفاع القومي، كما ازدهرت التجارة الداخلية والخارجية الأمر الذي أدى الى ظهور الطبقة البرجوازية التي أدت دوراً مهماً في تاريخ اليابان، وأخذت طابعها المتميز بصدر القانون التجاري عام 1893، الذي رخص قيام الشركات المساهمة الكبرى التي اسهمت في تطور الاقتصاد القومي مثل شركة ميتسوي (Mitsui) وميتسوبيشي (Mitsubishi)، وكانت قمة الإنجازات التي تحققت في الجانب الاقتصادي هو اصدار (قانون العملة) عام 1897، الذي اتخذ من الذهب قاعدة للتبادلات التجارية، وفي المجال الزراعي تم استبدال نظام المقاطعات بنظام الولايات، وتولت الحكومة مهمة الإشراف على الانتاج الزراعي⁽¹⁾.

- نمو الروح العسكرية وسياسة التوسع

كان من أبرز نتائج الحركة الإصلاحية التي شهدتها اليابان منذ عام 1868، أنَّها حققت تطوراً كبيراً في المجالات جميعاً، لاسيما في المجال الاقتصادي، إلا أنَّها اصطدمت بندرة المواد الأولية التي احتاجتها الصناعات، لاسيما وأن الإهتمام بالجيش وتطور المجال الدفاعي والأمني تطلب الكثير من المواد الأولية مثل الفحم والحديد والمعادن الأخرى، فضلاً عن الحاجة الى المحاصيل الغذائية، الى جانب مشكلة تزايد عدد السكان التي أوجدت مشكلة توفير المواد الغذائية، والحاجة الى تصريف المنتجات اليابانية، لذلك رسمت اليابان خطة لتخليص نفسها من مشاكلها الداخلية، واقتضت هذه الخطة انتهاج سياسة توسعية على حساب المناطق المجاورة، وبما أنَّ كوريا كانت غنية بخامات الفحم والحديد، فضلاً عن كونها منفذ اليابان الوحيد

(1) أحمد أمير إسماعيل، ص ص 281 - 290.

الى منطقة شرق آسيا الغنية بثرواتها المعدنية والزراعية، لذا وجهت اليابان أنظارها نحو كوريا التي كانت تابعة للصين، فضلاً عن الصين ومنشوريا وجزر المحيط الهادئ بوصفها سوقاً ومنفذاً طبيعياً لليابان⁽¹⁾.

1 - الحرب الصينية - اليابانية 1894 - 1895

إنَّ من أهم الأسباب التي أدت الى اندلاع الحرب بين الصين واليابان في عام 1894، كان هو توقيع اليابان معاهدة السلام مع كوريا عام 1876، التي عرفت بمعاهدة (كانغهاو)، والتي من بنودها:

- 1 - الاعتراف بكوريا دولة مستقلة ذات سيادة.
- 2 - فتح ثلاثة موانئ كورية امام التجارة اليابانية.
- 3 - تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين.
- 4 - منح اليابان امتياز إقامة القنصليات في كوريا.
- 5 - حصول اليابان على حقوق إضافية منها محاكمة المواطنين اليابانيين فوق الاراضي الكورية وفق القوانين اليابانية⁽²⁾.

وبهذه المعاهدة، تمكنت اليابان من الحصول على موطن قدم سياسي واقتصادي لها في كوريا، وكان تأكيد المعاهدة أنَّ كوريا دولة مستقلة وهو مما يعني عدم الاعتراف بتبعيةها للصين مما مهد للهجوم الياباني على كوريا، لكن حوادث الشغب التي شهدتها كوريا عام 1882 أدت الى تصادم الصين واليابان على أراضيها، عندما أرسل الطرفان قواتهما الى كوريا لقمع الانتفاضات، وبعد القضاء عليها وقع الطرفان على معاهدة (تيانتسن) عام 1885 وفيها اتفق الطرفان على سحب قواتهما من كوريا، على أن لا يكون لأي من الدولتين الحق في إرسال جنود اليها مرة ثانية الا بموافقة الأخرى⁽³⁾.

(1) روي مكريديس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، (بيروت، 1961)، ص 448 - 458؛ سمعان بطرس فرج الله، ص 83؛ عبد الغفار رشاد، ص 45.

(2) جلال يحيى، ص 197.

(3) Edwin O. Reischauer, Albert M. Craig, Japan Tradition and Transformation, (Hong Kong, 1979), P. 185; Mutsu Munenitsu, Kenken roku - Adiplomatic Record of the Sino - Japanese War 1894 - 1895. The Japan Foundation, (N.P., 1982), Pp.7 - 9.

وكان الطرفان الياباني والصيني قد دعا الى إرسال قواتهما الى كوريا مرة أخرى، وذلك نتيجة لاستمرار حوادث الشغب والاضطرابات فيها، وبعد أن تم القضاء على الاضطرابات رفضت الصين سحب قواتها إلا بعد أن يتم انسحاب القوات اليابانية، التي أعلنت عزمها على البقاء في كوريا لاصلاح الاوضاع هناك، الأمر الذي رفضته الصين، فما لبثت أن قامت الحرب بين القوات الصينية واليابانية في آب 1894، وتمكنت القوات اليابانية خلالها من إحراز تقدم سريع داخل الصين التي ناشدت الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التدخل لإيقاف الحرب، التي رأت إن استمرارها سيؤدي الى تدخل الدول الاخرى، مما سيفسح المجال لإقتسام النفوذ في الصين، فسعت الولايات المتحدة لإقناع اليابان بوقف اطلاق النار وسحب قواتها وبدء المفاوضات مع الصين، وبتوجيه من وزير خارجية الاميركي جون فوستر (John Foster) انتهت تلك المفاوضات بتوقيع الطرفين على معاهدة (شيمونسكي) في 16 نيسان 1895، التي نصت على:

- 1 - اعتراف الصين باستقلال كوريا.
 - 2 - تنازل الصين الى اليابان عن جزر البسكادورس وجزيرة فرموزا وشبه جزيرة لياو تونغ جنوبي منشوريا بما فيها مينائي بورت ارثر وداليرن.
 - 3 - دفع الصين غرامة مالية قدرها (200) مليون تايل الى اليابان.
 - 4 - فتح خمسة موانئ رئيسية في الصين أمام التجارة اليابانية.
 - 5 - منح اليابان امتياز الدولة الأولى بالرعاية⁽¹⁾.
- 2 - الحرب الروسية - اليابانية (1904 - 1905).

كان من أبرز الاسباب التي أدت الى اندلاع الحرب بين روسيا واليابان عام 1904 هي الامتيازات التي حصلت عليها اليابان نتيجة توقيع الصين على معاهدة (شيمونسكي)، الأمر الذي أثار ردود أفعال دولية، لاسيما لدى روسيا التي عززت مصالحها في كوريا ومنشوريا، ثم باشرت بمد سكة حديد عبر سيبيريا، لذلك عقدت روسيا وفرنسا والمانيا

(1) أساء صلاح الدين فخري، ص ص 54 - 57.

اجتماعاً في 23 نيسان 1895 أسفر عن تقديم إنذار لليابان دعاها الى التخلي عن ضم شبه جزيرة لياوتونغ، بدعوى انه يشكل تهديداً لأمن الصين القومي ولاستقلال كوريا وسيكون عقبة أمام السلام في منطقة الشرق الاقصى، فاضطرت اليابان الى الإذعان لمطالب تلك الدول والتخلي عن شبه جزيرة لياوتونغ مقابل غرامة حربية إضافية تدفعها الصين لليابان، وبدأت روسيا تعمل على تثبيت أقدامها في المنطقة، وسارعت الى عقد معاهدة (لي - لوبانوف) في حزيران 1896 مع الصين، والتي كانت بمثابة تحالف عسكري بين روسيا والصين ضد اليابان، ولم تكتف روسيا بذلك ففي اذار 1898 أستأجرت روسيا من الصين الطرف الجنوبي لشبه جزيرة لياوتونغ لمدة (25) عاماً، التي ضمت ميناء بورت ارثر، وهي المنطقة نفسها التي أُخرجت منها اليابان بطلب من الدول الثلاث⁽¹⁾.

بسبب هذه الاجراءات الروسية، اتخذت اليابان الاجراءات اللازمة لحماية مصالحها في كوريا، ودخلت في مفاوضات مع روسيا للتوصل الى تفاهم تلزم به اليابان بعدم المطالبة بمناطق نفوذ في منشوريا مقابل اعلان روسيا رفع يدها عن كوريا، فتم عقد بروتوكول (نيشي - روزن) في نيسان 1898 الذي تضمن:

- 1 - اعتراف الدولتين باستقلال كوريا.
- 2 - اتفاق الدولتين على الامتناع عن مساعدة الجيش الكوري او إعادة تنظيم الشؤون المالية في كوريا.
- 3 - اعتراف روسيا بمصالح اليابان التجارية والصناعية في كوريا⁽²⁾.

لم تلزم روسيا بتعهداتها مع اليابان، فشرعت اليابان من جديد بالتفاوض مع روسيا عام 1903 بغية الحصول على موافقتها في الاعتراف بحقوق اليابان في حرية التصرف في كوريا، وبينما كانت المفاوضات جارية بين البلدين، أرسل القيصر الروسي

(1) سمعان بطرس فرج الله، ص 168؛

George W. Keeton, China, The Far East and The Future, Second Edition, Stevens & Sons Limited, (London, 1949), Pp.62 - 63.

(2) أساء صلاح الدين فخري، ص ص 59 - 96.

قوات ضخمة باتجاه الشرق عبر خطوط سكة حديد سييريا، وحينها قطعت اليابان المفاوضات في شباط 1904، وقامت بقطع العلاقات الدبلوماسية، وأعلنت الحرب على روسيا، ثم وجهت ضربة للأسطول الروسي المتمركز في ميناء بورت ارثر في منشوريا⁽¹⁾.

استطاع اليابانيون خلال الحرب في المعارك البرية والبحرية من تحقيق الانتصارات على الروس، لكن اليابان خشيت أن يتكرر موقف الدول الأوروبية منها في حربها مع الصين وسلبها ثمرة انتصارها عام 1895، لذلك اتجهت اليابان الى الولايات المتحدة الأمريكية تطلب وساطتها لانهاء الحرب، وبالفعل استجاب الطرفان لوساطة الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت (Theodore Roosevelt) وكان اللقاء في مدينة بورتسموث الأمريكية، ووقع الطرفان على معاهدة (بورتسموث) في ايلول 1905 التي نصت على:

- 1 - حصول اليابان على ميناء بورت ارثر بما في ذلك خط السكك الحديدي الذي يربط هذا الميناء بمدينة موكدن في اقليم منشوريا.
- 2 - حصول اليابان على امتياز الصيد في مياه سييريا.
- 3 - اعتراف روسيا بضم كوريا الى اليابان.
- 4 - سيطرة اليابان على المشاريع الإنشائية في منشوريا، ومن أهمها سكة حديد منشوريا.

وبذلك أصبح لليابان موطن قدم راسخ وقوي في البر الاسيوي، فضلاً عن تأكيد تفوقها السياسي والعسكري والاقتصادي في كوريا، فحلت اليابان تلقائياً محل روسيا في الهيمنة على جنوب منشوريا وكوريا⁽²⁾.

- اليابان خلال الحرب العالمية الاولى (1914 - 1918).

إنّ الانتصارات التي حققتها اليابان في الحرب مع الصين ومع روسيا، منحها نصراً معنوياً ومادياً كبيراً، مما شجعها على الاستمرار في تنفيذ خططها التوسعية

(1) Ernest Wilson Clement, A Short History of Japan, The University of Chicago Press, (Chicago, 1916), P.137 - 138; Herbert H. Gowen, O.P.Cit., P.347.

(2) أساء صلاح الدين فخري، ص ص 97 - 101.

الاستعمارية في المنطقة، لذا وجدت اليابان في الحرب العالمية الأولى عام 1914 فرصتها لتحقيق التوسع، ولترث الدول المنهزمة في الحرب في شرق آسيا، لذا اشترطت اليابان على دول الحلفاء التي كانت بحاجة إلى مساعدة الاسطول الياباني لمواجهة الغواصات الألمانية في المحيط الهادئ بالموافقة على انتقال الغنائم اليها جميعها التي ستحصل عليها خلال الحرب مقابل دخولها الحرب الى جانبهم، وبعد موافقة الحلفاء على شرط اليابان دخلت الأخيرة الحرب في 23 آب 1914، وما إن انتهى عام 1914 حتى تمكنت من الاستيلاء على كل الجزر الألمانية الواقعة شمال خط الإستواء في المحيط الهادئ، وكذلك على باقي ممتلكاتها في شرق آسيا⁽¹⁾، ووجدت الحكومة اليابانية إنَّ فرصة حصولها على الامتيازات في الصين أصبحت وشيكة، فحين طالبت الصين القوات اليابانية الانسحاب من اقليم شانتونغ في منشوريا، ودفع التعويضات المناسبة عن الأضرار التي أصابت الصين نتيجة العمليات العسكرية التي قامت بها اليابان في الصين، رفضت اليابان المطالب الصينية، وبدلاً من ذلك قدمت المطالب الواحد والعشرين إلى الصين في 18 كانون الثاني 1915، التي اضطرت الأخيرة الى الموافقة عليها رغماً عنها⁽²⁾.

ثم سعت اليابان إلى الحصول على موافقة الدول الغربية وبشكل رسمي على المكاسب التي حققتها في الحرب، لذا عقدت اتفاقاً مع روسيا عام 1916، وتوصل اليابانيون والروس فيه إلى ضمان مصالحهما المتبادلة في الصين، ثم وقعت اليابان مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا مجموعة اتفاقيات سرية خلال عامي 1916 و1917، اعترفت فيها هذه الدول بحق اليابان في اقليم شانتونغ، والجزر الألمانية في المحيط الهادئ الواقعة شمال خط الإستواء، مقابل استمرار دعم الاسطول الياباني لقوات الحلفاء ضد الهجمات الألمانية في المحيط الهادئ، وفرصة أخرى استغلتها اليابان لتحقيق مكاسبها وهي دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى عام 1917،

(1) W. Reginald Wheeler, China and the World - War, The Macmillan Company, (New York, 1919), P.11; Herbert H. Gowen, Op.Cit., P.369.

(2) Malcolm D. Kennedy, A History of Japan, Weidenfeld & Nicolson, (London, 1963), P.227; Richard Storry, Op.Cit., P.154.

فسعت اليابان إلى عقد اتفاقية معها لتسوية الخلافات السياسية والعسكرية بين الطرفين، فتم التوقيع على اتفاقية (لانسنگ - ايشي) عام 1917 التي نصت على:

- 1 - تأكيد الدولتين استمرار سياسة الباب المفتوح في الصين.
- 2 - اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بوجود علاقات خاصة بين اليابان والصين على اساس الجوار والتشابه العرقي⁽¹⁾.

وبذلك خرجت اليابان بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى مستفيدة دون أن يكلفها ذلك الكثير من الخسائر، إذ استولت على الامتيازات الالمانية في الشرق الاقصى، ومكنتها انتصاراتها من أن تصبح واحدة من الدول الخمس الكبرى في العالم آنذاك، لذا سعت بعد انتهاء الحرب مباشرة إلى تحويل تلك المكاسب إلى حقوق شرعية يتم الإعراف بها دولياً⁽²⁾.

- وصول القادة العسكريين الى السلطة واستئناف البرنامج التوسعي

كانت اتفاقيات مؤتمر واشنطن البحري عام 1922 قد حكمت السياسة الخارجية اليابانية خلال حقبة العشرينيات من القرن العشرين، لذا فإن تقدم اليابان وتوسعها نحو شرق آسيا توقف ولو بشكل مؤقت، ويعود ذلك لأسباب عدة منها انشغال اليابان في مواجهة ظروف الأزمة الاقتصادية التي بدأت تعاني منها بعد الحرب العالمية الأولى، شأنها شأن بقية الدول الكبرى، فكانت اليابان بحاجة إلى وقت للراحة تتمكن من خلاله استعادة عافيتها لإكمال مشروعها التوسعي فيما بعد⁽³⁾.

وفي عام 1924 تم تشكيل حكومة ائتلافية من حزبي المحافظين والأحرار، وعهدت تلك الحكومة وزارة الخارجية إلى شديهارا (Shdehara)، الذي انتهجه سياسة التراخي حيال الصين، ومن خلال إقامة علاقة ودية بين الطرفين لتسمح لليابان من خلالها بالتوسع في نشاطها التجاري، إلا إنَّ الأخطاء التي وقعت فيها هذه الوزارة

(1) حسن علي سبتي الفتلاوي، العلاقات الامريكية - اليابانية 1850 - 1922، أهداف ثابتة... سياسات متغيرة، (بغداد، 2004)، ص 127؛ أساء صلاح الدين فخري، ص ص 143 - 148.

(2) روي مكريدس، ص 459؛ رياض الصمد، ص ص 43، 139.

(3) J. Hampden Jackson, The Post War World 1918 - 1934, (London, 1935), Pp.312 - 314.

ساعدت على وصول حزب المحافظين المعروف بحزب (الساوكاي) المعارض إلى السلطة، برئاسة الجنرال العسكري تاناكا (Tanaka) الذي أصبح رئيساً للحزب ووزيراً لخارجية اليابان في انتخابات 1927، وانتهج تاناكا سياسة الشدة تجاه الصين، وظهر ذلك واضحاً في مذكرته السرية التي رفعها للإمبراطور في تموز 1927 والتي تضمنت مخططاً سرياً يقضي باحتلال اليابان لمنشوريا وشمال الصين بأكمله، ودعا من خلاله إلى اتباع سياسة الحديد والدم لإزالة العقبات التي تعترض إقامة إمبراطورية يابانية، ولغزو الصين يجب أولاً غزو منشوريا ومنغوليا، ومع بداية الثلاثينيات من القرن العشرين استأنفت اليابان سياستها التوسعية في منطقة الشرق الأقصى وشرق آسيا ويعود ذلك إلى:

1 - تضرر اليابان بالأزمة الاقتصادية العالمية التي اكتسحت العالم عام 1929، إذ أصبحت الحالة تتفاقم أكثر فأكثر من خلال الحواجز التي وضعت على التعرفة الكمركية، لاسيما أن كل دولة اتخذت إجراءات عدة كفيلة بالحد من مضاعفات الأزمة الاقتصادية للتقليل من حدتها.

2 - زيادة عدد معتنقي الأفكار الوطنية المتطرفة التوسعية وزيادة نشاطهم، إذ سادت في اليابان قبيل الأزمة الاقتصادية العالمية نظريتان متضادتان سميت الأولى بنظرية (التوسع السلمي)، ورأى أنصارها أن اليابان تستطيع العمل بالطرائق المعتادة في التنافس التجاري من خلال شراء المواد الأولية من البلدان الأجنبية وإيجاد أسواق لتصريف المنتجات، أمّا النظرية الأخرى فترى أن من العبث تحقيق التوسع الاقتصادي بالطرائق السلمية، ومن المفترض فتح أراض جديدة تحصل منها اليابان على المواد الأولية، وتبنى هذه النظرية العسكريون⁽¹⁾.

وقد سيطرت الدكتاتورية العسكرية في اليابان على زمام السلطة، وذلك نتيجة لتنامي

(1) صفاء كريم شكر العزاوي، السياسة الأمريكية تجاه الصين (1895-1931) إطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005، ص152؛ آرثر تيدمان، ص128؛

Richard Storry, Op.Cit., P.169 - 170; Edwin O. Reischauer, Albert M. Craig, Op.Cit., P.236.

النظريات السياسية والاقتصادية المتطرفة التي تبنت الافكار الفاشية الشوفينية، فقد نجحت في انتخابات ايلول 1931، وتغيرت السياسة الخارجية اليابانية على وفق المبادئ العسكرية التوسعية في الصين، إذ رأت اليابان أنَّ التوسع في منشوريا سيكون الحل الوحيد للتخلص من الأزمة الاقتصادية التي شلت اقتصادها الداخلي والخارجي⁽¹⁾.

- الاحتلال الياباني لمنشوريا 1931

إنَّ احتلال منشوريا من قبل اليابان كانت له أسباب عدة منها:

- 1 - حاجة اليابان المتزايدة الى المواد الخام فضلاً عن المواد الغذائية، لاسيما بعد تزايد العدد السكاني في اليابان.
- 2 - تفصل منشوريا اليابان عن الاتحاد السوفيتي من جهة الشمال، أمَّا من جهة الجنوب فهي تتاخم الحدود الكورية التي تعد المعبر الرئيس لليابان نحو آسيا، ومنطقة لحماية أمنها القومي.
- 3 - إنَّ الانتصارات العسكرية التي حققتها اليابان على الصين وروسيا، كانت كفيلة بإثارة النعرة الوطنية لدى الشعب الياباني، ومن ثم كسب المزيد من الانصار الى جانب أصحاب النزعة العسكرية⁽²⁾.

كان اليابانيون قد استغلوا الفرصة المناسبة للهجوم على منشوريا، وفي 18 ايلول 1931، انفجرت قنبلة زُرعت تحت خط حديد جنوب منشوريا العائدة ملكيته لليابان في مدينة موكدن في منشوريا، فسيطرت القوات اليابانية على خطوط سكك الحديد كافة في جنوب منشوريا وسكة الحديد التي تربط بين مدينتي بكين وموكدن، واحتلت القوات اليابانية مدينة موكدن، وما لبث الاحتلال أن شمل الأراضي المنشورية كلها، وبدعم من اليابان أُعلن عن تأسيس دولة مستقلة في منشوريا في 1 آذار 1932، وجعلتها حكومة عميلة لها، وفي 9 آذار أُعلن عن تشكيل حكومة (منشوكو) وهو الاسم الذي

(1) آرثر تيدمان، ص ص 128 - 130.

(2) محمد نعمان جلال، الصراع بين اليابان والصين (القاهرة، 1989)، ص 51؛ فوزي درويش، ص 147؛ دعد بومهل، ص 75.

أصبح يطلق على منشوريا، وسرعان ما تدفقت رؤوس الأموال اليابانية الى (دولة منشوكو)، وتم مد سكك الحديد للأغراض التجارية والعسكرية، ثم اعترفت اليابان بـ(دولة منشوكو) في 15 أيلول 1932، ووقع الطرفان على بروتوكول سمح فيه لليابان ببقاء القوات العسكرية في منشوريا، وتعهد فيه الطرفان بالتعاون على الحفاظ على أمنهما الوطني⁽¹⁾.

وقد عمل اليابانيون على توسيع عملياتهم العسكرية في الصين مع بداية عام 1933، فشملت مدينة شنغهاي كاووان ووصلت عملياتهم إلى جنوب سور الصين العظيم، ومن ناحية الشمال غزا اليابانيون مقاطعة جيهول التي عُدت مفتاحاً استراتيجياً مهماً لغزو شمال الصين، إذ انها تشكل جزءاً مهماً مما يعرف بـ(منغوليا الداخلية) معلنة أنّها جزءاً من (دولة منشوكو)، وعندما عجزت الصين عن مقاومة الاحتلال الياباني لمنشوريا أحالت القضية إلى عصبة الأمم لحل المشكلة، والتي عينت لجنة تحقيق عرفت بلجنة (ليتون لتقصي الحقائق)، وفي شباط 1933 قدمت اللجنة تقريرها التي أدانت به اليابان بكونها دولة معتدية، فضلاً عن إصدار قرار عدم الاعتراف الدبلوماسي بـ(دولة منشوكو)، ونتيجة لإصدار عصبة الأمم قرارها بعدم الاعتراف بـ(دولة منشوكو)، أعلنت اليابان انسحابها من العصبة في 27 اذار 1933، وبذلك خلصت اليابان نفسها من أية واجبات او التزامات كانت مفروضة عليها وفق البنود التي وردت في ميثاق العصبة، وفي الوقت نفسه فإن انسحاب اليابان من العصبة كان يعني اندحاراً للعناصر المعتدلة فيها، ومحدثاً تفوقاً تاماً للمؤسسة العسكرية وهيمنتها على الشؤون السياسية في اليابان⁽²⁾.

إنّ نجاح اليابان في التوسع بمنشوريا واحتلالها دفعها للقيام بمزيد من التوسع في الصين، وبلورة سياستها نحو إقامة إمبراطورية في شرق آسيا تحت قيادتها،

(1) بيير رينوفن، ص 426.

(2) جلال يحيى، اوربا في العصور الحديثة، (القاهرة، 1981)، ص 124 - 125؛ منتهى طالب سلمان، العلاقات اليابانية - الأميركية (1919 - 1939)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2007، ص 225؛ محمد نعمان جلال، ص 68.

ولكي تصبح بمفردها (حامية السلم والأمن في منطقة الشرق الأقصى) وسعيًا وراء تحقيق هذا الهدف، فقد أعلنت (مبدأ مونرو الأسيوي) من خلال ما أدلى به وزير الخارجية ايجي امو (Egy Amo) بما عرف بـ (تصريح امو) في نيسان 1934، الذي وضع من خلاله أنَّ اليابان ستكون مسؤولة عن شرق آسيا، وإنَّها ترفض أية تدخلات خارجية في شؤون الصين، كما رفعت شعار (آسيا للاسيويين)، وانطلاقاً من هذا المبدأ، غيرت خطة (القضم) التي بدأت بتنفيذها باحتلال منشوريا عام 1931، وقررت شن حرب وبشكل غير علني على الصين عام 1937 متذرة ببعض الحجج الاقتصادية والأمنية، وجاءت الفرصة المناسبة لليابان في تحقيق غايتها، حين أطلق الصينيون النار على سرية يابانية متواجدة في بكين في تموز 1937، وكانت بمناورتها الليلية، فحصلت اشتباكات بين القوات الصينية واليابانية على جسر ماركو بولو، فشرعت القوات اليابانية بالهجوم على المدينة والاستيلاء عليها، مبررة أنَّ وجود قوات تفتقر إلى النظام يعرض حياة الرعايا اليابانيين المتواجدين هناك وممتلكاتهم إلى الخطر وأن الحكومة اليابانية مضطرة لإرسال قوات عسكرية إضافية إلى شمال الصين للحفاظ على أمن وسلام منطقة شرق آسيا⁽¹⁾.

ولم يمض سوى شهر واحد حتى شملت الحرب المناطق الصناعية والدولية في وادي نهر اليانغتسي، واستطاع اليابانيون التوغل في داخل الصين من الجنوب والوسط والشمال، كما استولوا على أهم الموانئ والمدن والمراكز الرئيسة في الصين، وسيطروا على أغلب سكك الحديد المهمة فيها، ثم أعلنت اليابان 19 كانون الأول 1938 عن نظامها الجديد في شرق آسيا عندما أدلى وزير خارجيتها اريتا هاشيرو (Areta Hashiro) تصريحاً بيّن فيه أنَّ اليابان تهدف إلى إقامة نظام جديد يؤمن استقراراً دائماً في شرق آسيا من خلال تنسيق العلاقات بين اليابان ومنشوكو والصين في الحقول السياسية والاقتصادية والثقافية، وقد أسمى اليابانيون المنطقة التي يجب أن يشملها النظام الجديد باسم (منطقة الازدهار المشترك في آسيا الشرقية الكبرى)، وكانت

(1) اساء صلاح الدين الفخري، ص 231؛ منتهى طالب سلمان، ص 234.

السياسة اليابانية الجديدة هي أن يشمل نظامها الجديد الصين والهند الصينية وتايلند والهند تحت شعار (اليابان زعيمة آسيا واليابان حامية آسيا واليابان نور آسيا) ⁽¹⁾.

- اليابان خلال الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية في أيلول 1939، استغلت اليابان الفرصة لانشغال الدول الغربية في الحرب لتنفيذ سياستها التوسعية في جنوب المحيط الهادئ التي تعد جزءاً مكماً وأساسياً لشرق آسيا الكبرى، إذ إنَّ الهند الصينية الفرنسية (فيتنام ولاوس وكمبوديا) مستعمرة فرنسية، وإنَّ جزر الهند الشرقية الهولندية (اندونيسيا) مستعمرة هولندية، وإنَّ بورما والملايو وسنغافورة مستعمرات بريطانية، وإنَّ الفلبين تمثل أكبر قاعدة للولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الهادئ، وتيمور مستعمرة برتغالية، فضلاً عن مملكة سيام أي تايلند، وجميعها يمثلن جزءاً من جنوب المحيط الهادئ، وخلال الحرب كان انهيار فرنسا في حزيران 1940 واستسلامها لألمانيا قد غير الوضع تماماً في الهند الصينية الفرنسية، لذلك طلبت اليابان من فرنسا تقديم القواعد والتسهيلات اللازمة في الهند الصينية لمراقبة القوات اليابانية، وتم تحديد إقليم تونغغ بوضفه المنطقة المناسبة للإمتهيازات العسكرية اليابانية، مهددة باستخدام القوة إذا لم تذعن فرنسا للمطالب اليابانية، لذلك اضطرت فرنسا إلى التوقيع على اتفاقية (هنري - ماتسكا) مع اليابان في آب 1940، اعترفت فيه فرنسا بالهيمنة الاقتصادية والسياسية لليابان في الشرق الأقصى، ووافقت على منحها امتيازات اقتصادية في الهند الصينية ⁽²⁾.

(1) صبحي ناظم توفيق، العمليات العسكرية اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية (1941 - 1943)، ج1، ط2، (بغداد، 1988)، ص21؛ علاء فاضل احمد العامري، العلاقات الأمريكية - اليابانية (1939 - 1941)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2008، صص55-56؛ بيرونوفن، تاريخ القرن العشرين، ص455.

(2) لويس دوللو، التاريخ الدبلوماسي، ترجمة سموحي فوق العادة، ط2، (بيروت، 1982)، ص105؛ موريس كروزيه، تاريخ الحضارات العام (التاريخ المعاصر)، ترجمة: يوسف اسعد داغر، شريف داغر، المجلد السابع، منشورات عويدات، (بيروت، 1987)، صص276 - 278؛ ميلاد مقرحي، ص227.

بهذا الوضع الجديد بدأت اليابان في تحقيق مشاريعها التوسعية في الشرق الأقصى، ففي أيلول 1940 انضمت اليابان إلى الحلف الألماني - الإيطالي، وبمقتضاه اعترفت اليابان بقيادة ألمانيا وإيطاليا للنظام الجديد في أوروبا مقابل إعتراف ألمانيا وإيطاليا بقيادة اليابان للنظام الجديد في شرق آسيا، وهكذا تم تقسيم العالم بين دول المحور، فأوروبا من حصة ألمانيا وإيطاليا وآسيا من حصة اليابان، وحقت اليابان انتصارات كبيرة خلال عام 1941، إذ استولى اليابانيون على جزر سومطرة وجاوة وتيمور وغيرها من جزر الهند الشرقية، وبعد ذلك أرادت اليابان أن تنتهي بنجاح حربها مع الصين لكي تتفرغ لحربها في الجنوب، ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية العقبة الرئيسة في المنطقتين، لذلك وجهت القوات البحرية اليابانية ضربتها لميناء بيرل هاربر الأمريكي في 7 كانون الأول عام 1941، وفي إثر هذه الضربة قررت الولايات المتحدة الأمريكية دخولها الحرب ضد دول المحور، وردت الضربة إلى القوات اليابانية خلال شهري أيار وحزيران 1942، مما أوقف التقدم الياباني في المنطقة⁽¹⁾.

لقد عُقدت مؤتمرات عدة خلال السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، لتسوية المشاكل التي خلفتها الحرب، وكانت المؤتمرات الثلاثة التي تعلقت بمنطقة الشرق الأقصى هي:

1 - مؤتمر القاهرة كانون الأول 1943: إذ اجتمع كل من الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل وزعيم الحكومة الوطنية الصينية جان كاي شك في تشرين الثاني 1943، وأصدروا قرارهم الذي عُرف بـ (إعلان القاهرة) ونص على تجريد اليابان من الجزر في المحيط الهادئ التي كانت واقعة تحت الإنتداب الياباني، فضلاً عن كوريا ومنشوريا وبرمودا والبسكادورس⁽²⁾.

2 - مؤتمر يالطا شباط 1945: وخلال هذا المؤتمر قررت دول الحلفاء:

(1) كاظم هيلان محسن، سياسة الاحتلال الأمريكي في اليابان 1945 - 1952، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، (بغداد، 2011)، ص 54 - 57؛ علاء فاضل احمد العامري، ص 108 - 111؛ Claude A Buss, War and Diplomacy in Eastern Asia, Macmillan Company, (New York, 1947), P.411.

(2) للمزيد عن مؤتمر القاهرة يُنظر: كاظم هيلان، ص 61 - 63.

- أ - إرجاع جزيرة فرموزا إلى الصين.
- ب - أن تكون كوريا دولة مستقلة.
- ج - أن يسترجع الاتحاد السوفيتي الأراضي جميعها التي خسرتها روسية القيصرية مع اليابان في حربها عام 1905، المتمثلة بالجزء الجنوبي من شبه جزيرة سخالين وجزر الكوريل بما فيها القاعدة البحرية في بورت ارثر⁽¹⁾.
- 3 - مؤتمر بوتسدام تموز 1945: قرر خلاله كل من الرئيس الأمريكي ترومان ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل ورئيس وزراء الاتحاد السوفيتي ستالين وبموافقة الزعيم الصيني جان كاي شك توجيه إنذار إلى اليابان عرف بـ (إنذار بوتسدام) الذي تضمن:
- أ - استسلام اليابان بدون قيد أو شرط.
- ب - إلغاء النظام العسكري.
- ج - نزع السلاح الشامل.
- د - إلغاء الصناعات الحربية.
- هـ - حصر سيادة اليابان على الجزر الأربع الكبرى⁽²⁾.
- وبعد ان رفضت اليابان شروط الحلفاء ولم توافق عليها، ألقت القوات الأمريكية في 6 و9 آب 1945 قنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشيما وناكازاكي، أدت إلى تدمير المدينتين وتشريد السكان، حينها أدركت الحكومة اليابانية النهاية المحتومة، فوجه الأمبراطور هيروهيرو (Hirohito) في 15 آب 1945 خطاباً إلى الشعب الياباني دعاه فيه إلى تحمل مرارة الاستسلام، وهكذا استسلمت اليابان دون قيد، وقبلت بشروط الحلفاء، ووقعت وثيقة الاستسلام في 2 أيلول 1945 على ظهر السفينة (ميسوري) في ميناء طوكيو⁽³⁾.

(1) للمزيد عن مؤتمر بالطا. يُنظر: كاظم هيلان، ص ص 63-68.

(2) مهندس سلمان صالح ال حمد، العلاقات السياسية اليابانية الأميركية (1952 - 1972)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 2012، ص 20؛ خالد عبد نال الدليمي، اليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945 - 1952، مجلة مداد الآداب، العدد الثاني عشر، د.ت، ص 528.

(3) إدوين أولدفادر رايشاور، تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما، ص 167؛

- الاحتلال الأمريكي لليابان (1945 - 1952)

بعد توقيع اليابان على وثيقة الاستسلام عام 1945، عقد مؤتمر في موسكو في كانون الأول 1945، تقرر فيه إنشاء لجنة للشرق الأقصى ضمت ممثلي إحدى عشرة دولة، وخولت هذه اللجنة التي اتخذت من واشنطن مقراً لها، سلطة وضع سياسة القائد الأعلى لدول الحلفاء الجنرال الأميركي دوغلاس ماك آرثر (Douglas MacArther)⁽¹⁾، وعلى الرغم من أن الاحتلال كان من الناحية النظرية يمثل مشاركة دول الحلفاء الإحدى عشرة، لكنه في الواقع ظل تحت إشراف الولايات المتحدة الأميركية منذ البداية⁽²⁾، واتجه الجنرال ماك آرثر منذ بداية الاحتلال إلى محاولة إدخال مجموعة من التغييرات على المجتمع الياباني، الأمر الذي من شأنه ان يمنع من عودة النزعة العسكرية والتوسع والعدوان مرة ثانية، لذلك عندما احتلت الولايات المتحدة الأميركية اليابان جاءت ومعها برامج تغيير هي:

1 - التمهيد لبرامج التغيير:

أ - كانت الخطوة الأولى التي اتخذتها سلطة الاحتلال هي: جعلت سيادة

Robert J.C Butow, Japan's Decision to Surrender, (Stanford, 1954), P.248; Richard B. Finn, Winners in Peace MacArthur, Yoshida, and Postwar Japan, (California, 1992), P.10.

(1) الجنرال دوغلاس ماك آرثر: ولد في ولاية أركنساس Arkansas الأميركية في السادس والعشرين من كانون الثاني عام 1880، دخل المدرسة العسكرية عام 1899، وأُرسل إلى الفلبين عام 1903 في أول مهمة عسكرية له، وأصبح ملحفاً عسكرياً في ذلك البلد في عام 1935، أُحيل على التقاعد في عام 1937، لكن بعد الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر = وإعلان الحرب على الولايات المتحدة الأميركية استدعاه الرئيس الأميركي روزفلت، وأعادته إلى الجيش وتولى قيادة قوات التحالف في جنوب غرب المحيط الهادي، وبعد انتصار الولايات المتحدة في الحرب قدمت له جائزة مالية قدرها (500) ألف دولار، وعينه الرئيس الأميركي ترومان قائداً لسلطة الحلفاء في السادس من أيلول عام 1945، وأصبح منصبه الرسمي القائد الأعلى لقوات التحالف في اليابان، توفي في الخامس من نيسان عام 1964، وبعد وفاته شُيد له نصب تذكاري ومتحف يُعرف بسيرته العسكرية الطويلة. علاء فاضل العامري، الحزب الليبرالي الديمقراطي (جمنتو) وإعادة اعمار اليابان، دار مكتبة عدنان، (دمشق، 2016)، ص 148.

(2) Robert Wolfe (ed), Americans as Proconsuls: United States Military Government in Germany and Japan, 1944 - 1952, (Carbondale, 1984), Pp.21 - 23.

اليابان على جزرها الأربع الرئيسة فقط وهي (هوكايدو وهونشو وشيكوكو وكيوشو).

ب - حل الجيش الياباني ونزع سلاحه: إذ تم إلغاء وزارتي الجيش والبحرية، وسُرح أفراد الجيش وجنود البحرية، وأُصدرت أوامر بجمع الذخيرة الحربية وتدميرها، وأُقفلت المصانع التي كانت تنتج المعدات الحربية.

ج - محاكمة مجرمي الحرب: إذ تمت معاقبة عدد كبير من المسؤولين، من خلال ما عرف بـ (جرائم الحرب) و (الجرائم ضد الإنسانية) بوصفها من الجرائم الدولية، وتم تأليف محكمة عسكرية دولية للشرق الأقصى قدم إليها (28) زعيماً يابانياً لمحاكمتهم.

د - حملة التطهير: إذ أُصدرت سلطة الاحتلال قراراً عرف بـ (حملة التطهير)، وهو برنامج واسع لإبعاد اليابانيين غير المرغوب فيهم من لدن سلطة الاحتلال من المناصب الحساسة، كما تم حل الجمعيات والمنظمات السياسية في اليابان، فضلاً عن الجمعيات القومية الداعية إلى التوسع والعدوان⁽¹⁾.

2- نشر الديمقراطية:

اتخذت سلطة الاحتلال جملة من الإجراءات لنشر الديمقراطية في اليابان، إذ منحت الصحافة والاذاعة حرية واسعة تشجيعاً لها على نشر التعاليم الديمقراطية، والغيت نظم الشرطة السرية لإزالة القيود على الحرية الفردية، وكذلك المركزية في الإدارة التعليمية، إذ تم إعادة النظر في مناهج التعليم، كما حُتت سلطة الاحتلال الأمريكي على إبدال الدستور الياباني القديم بدستور جديد نص على إدخال المبادئ الديمقراطية والتمثيل الشعبي، مع إجراء بعض التعديلات على سلطة الامبراطور، لذلك فإن الدستور الجديد لليابان الذي طُبّق في ايار 1947 أدخل تغييراً جذرياً على دور الامبراطور، الذي أصبح مجرد رمز للدولة، وأصبحت سلطة السيادة بيد الشعب الذي بدأ يمارس سيادته بواسطة البرلمان الذي عُدد أعلى هيئة إدارية في أجهزة الدولة،

(1) مهند سلمان صالح ال حمد، ص ص 15، 18 - 20؛ Richard B. Finn, Op.Cit., P.11.

كما أكد الدستور المساواة أمام القانون، وحق تشكيل البرلمان وحق التصويت في الانتخابات والمساواة بين الجنسين وحق الفكر في اعتناق المذاهب والآراء، والمساواة في التعليم، وحق تنظيم اتحادات ونقابات عمالية حرة⁽¹⁾.

3 - التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

ففي الجانب الاقتصادي عمدت سلطات الاحتلال الى إقرار قانون العمال عام 1945 الذي خول العمال حق الانضمام الى النقابات فازدادت عضويتها، أمّا في المجال الزراعي، فقد أقر البرلمان قانون الإصلاح الزراعي منذ عام 1946 الذي نزع اراضي الطبقة المالكة، ثم صدر قانون لحماية الباقين من المستأجرين، وخلال هذه الفترة تمت السيطرة على جوانب الاقتصاد الياباني وتصفية الشركات العملاقة وثروة الامبراطور، وتم الاستيلاء على الممتلكات اليابانية في الخارج، والغيت بعض صناعات الصلب والعدد والآلات التي تدخل كمادة أساسية في صناعة الاسلحة الحربية، كما تعاونت سلطة الاحتلال مع الحكومة اليابانية على تطبيق عملية التسوية الاقتصادية، وفرض الضرائب على رؤوس الاموال لاستعادة جزء كبير من الارباح التي حققتها الشركات الكبرى زمن الحرب، ثم أصدرت قانون (منع الاحتكار) في اذار 1947 بهدف خلق أسواق أكثر تنافسية⁽²⁾.

أما في الجانبين الاجتماعي والثقافي، فقد اتخذت سلطة الاحتلال جملة من التغييرات في المجالات الاجتماعية أهمها المرأة والتعليم والدين، فُسنت العديد من القوانين اليابانية التي كفلت للمرأة المساواة بالرجل، ومنها صدور قانون الاحوال الشخصية في تشرين الأول 1945، الذي ساوى بين الزوج والزوجة، فأصبح للمرأة حق الملكية الخاصة وحق الطلاق وحق الانتخاب، وأصبح للبنث حق الإرث في تركة الاب، والغني

(1) مهند سلمان صالح ال حمد، ص26، Keith Stuart, Canada and far Eastern Commission, Unpublished Thesis of Master, University of Victoria, College of Arts, 2007, P.41

(2) Masahiro Hosoya, Economic Democratization and the "Reverse Course" During the Allied Occupation of Japan 1945 - 1952, (Japan, 1983), P.59;= =Hiroyuki Odagiri, Akira Goto, Technology and Industrial Development in Japan: Building Capabilities by Learning, Innovation, and Public Policy, Clarendon Press, (Oxford, 1996), P.90.

حق الابن الأكبر في الإستثمار بالميراث، ولأن التعليم حلقة أساسية في أية عملية تستهدف التغيير الاجتماعي، لذلك أولت سلطة الاحتلال اهتماماً به، ووجهت تعليماتها للحكومة اليابانية عام 1945 مفادها فصل الدين عن التعليم، وضرورة الإلغاء الفوري للروح العسكرية والنزعة القومية المتطرفة التي كانت في المؤسسات التعليمية، والتوقف عن تعليم الفلسفة الأخلاقية والتاريخ والجغرافية اليابانية لأنها تضمنت محتوى استعمارياً وأفكاراً مناقضة للديمقراطية⁽¹⁾، أمّا في المجال الديني فقد أصدرت سلطة الاحتلال أوامر للحكومة اليابانية عام 1945 بالامتناع عن التأييد الرسمي (للمشتوية) الدين الوطني لليابان، ومنع تدريسها في المدارس، والامتناع عن ترويج فكرة أن الامبراطور مقدساً⁽²⁾.

- التبدل في السياسة الامريكية تجاه اليابان

لقد حصل تبدل في سياسة الاحتلال الأميركي تجاه اليابان، اذ بدأت ملامح الانعطاف في هذه السياسة في نهاية عام 1947، فبعد أن كانت سياستها تهدف إلى معاقبة اليابان وإضعافها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، تحولت سياستها إلى بناء اليابان وإنعاش اقتصادها، وقد وقفت وراء ذلك التحول أسباب عدة منها:

- 1 - ارتفاع أصوات المعارضة داخل الولايات المتحدة الامريكية حول المبالغ التي صرفت على عدو مهزوم مثل اليابان، فضلاً عن أدائها الضعيف في المجال الاقتصادي، مما جعل عبء مساعدة اليابان لسد حاجات المعيشة الأساسية يقع على عاتق الولايات المتحدة الامريكية.
- 2 - شهد الوضع السياسي الامريكي الداخلي تحولاً مهماً بوصول الجمهوريين الى سدة الحكم، الذين لا يؤيدون المبادئ الديمقراطية.
- 3 - تزايد التذمر الشعبي داخل اليابان بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية وحاجة الشعب الى الإستقرار وتحسين المستوى المعاشي.

(1) للمزيد من الاطلاع على التغييرات التي حصلت في مجال التعليم بعد الحرب. يُنظر: جعفر عبدالله جعفر، التعليم في اليابان 1945 - 2008، دراسة تأريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، 2018.

(2) للتوسع يُنظر: كاظم هيلان محسن، ص ص 299 - 324.

4- أمّا على مستوى الأوضاع الدولية، فقد شهدت حكومة الصين الوطنية بزعامه جان كاي شك تدهوراً كبيراً أمام الحزب الشيوعي الصيني بزعامه ماوتسي تونغ، فبدأت الشيوعية تنتشر في الصين بعد عام 1949 وعليه عدّ ذلك انتصاراً لها، هذا من جانب ومن جانب آخر، فإن الإعلان عن تقسيم كوريا بين عامي 1948 و1949 إلى جمهوريتين إحداهما تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية والآخرى يدعمها الاتحاد السوفيتي، كان بمثابة بداية للحرب الباردة بين النظامين الرأسمالي بزعامه الولايات المتحدة الأمريكية والشيوعي بزعامه الاتحاد السوفيتي، وعلى إثر ذلك غيرت الولايات من سياستها في الشرق الأقصى، فبدل أن كانت الصين قاعدة لها في المحيط الهادئ، أتخذت من اليابان القاعدة الرئيسة لها في الشرق الأقصى، لهذا بدأت بدعمها سياسياً واقتصادياً⁽¹⁾.

وعلى ضوء ذلك، أصدر مجلس الأمن القومي الأمريكي في آيار 1949 وثيقة عبرت عن رغبة الإدارة الأمريكية في وجود اليابان القوية وانهاء جميع القيود التي فرضت على المصانع اليابانية، كما أعلن الجنرال ماك ارثر أن اليابان أصبحت في وضع يسمح بإبرام معاهدة سلام معها، لذلك دعت أميركا إلى عقد مؤتمر دولي في سان فرانسيسكو (San Francisco) ضم عدداً من ممثلي دول الحلفاء للتباحث في مستقبل علاقاتها مع اليابان، وأسفر المؤتمر عن عقد معاهدة صلح مع اليابان في 8 أيلول 1951 تضمنت الآتي:

- 1- إنهاء حالة الحرب بين اليابان والحلفاء.
- 2- الاعتراف بسيادة اليابان الكاملة على أراضيها المتمثلة بالجزر الأربع الرئيسة.
- 3- اعتراف اليابان باستقلال كوريا.
- 4- موافقة اليابان على الأحكام التي ستصدرها محاكم الحلفاء على مجرمي الحرب.
- 5- سحب قوات الحلفاء من اليابان.
- 6- تخلي اليابان عن أية حقوق لها في كوريا وفرنموزا وجزر البكسكادورس والكوريل والجزء الجنوبي من شبه جزيرة سخالين.

(1) مهند سلمان صالح ال حمد، ص 35-36؛ Richard B. Finn, Op.Cit., P.191.

وبعد المصادقة على المعاهدة، تم انتهاء الاحتلال الأميركي لليابان في عام 1952⁽¹⁾. ورغم توقيع المعاهدة، إلا إن اليابانيين أدركوا أن ثمن السلام والاستقلال (الشكلي) كان باهضاً، وذلك لبقاء جزء من البلاد وهو جزر بونين واوكيناوا تحت السيطرة الأميركية الكاملة، إذ أصبحت العلاقة بين اليابان والولايات المتحدة تبعية أكثر منها تكافئية، إذ أدمجت اليابان بالمعسكر المعادي للشيوعية، وفي الوقت نفسه، أنشأت بنية دائمة للسيطرة الأميركية على اليابان، وأصبحت الأخيرة محمية عسكرية أميركية، إذ تكفلت معاهدتي السلام والأمن بما يمكن أن يسمى بـ (نظام فرانيسكو) بإبقاء القوات الأميركية في اليابان وسمحت لواشنطن باستخدام قواتها المرابطة هناك دون قيود فعالة، ومنعت المعاهدة اليابان من إقامة أية اتفاقات عسكرية مع أية دولة أخرى دون موافقة الولايات المتحدة، كان هذا الدور السلبي والتابع متوافق مع النزعة المسالمة لليابان ما بعد الحرب، لكنها من وجهة نظر أخرى كانت تناسب مصلحتها الوطنية الذاتية، فتبني اليابان لموقف غير سياسي سمح لها بتعريف أهدافها الوطنية في مضامين اقتصادية تركز على قدرات شعبها من أجل تحسين معيشتهم المادية⁽²⁾.

(1) Shigeru Yoshida, The Yoshida Memoirs: The Story of Japan in Crisis, Translated by Kenichi Yoshida, (London, 1961), P.271; Robert D. Eldridge, Secret talks between Tokyo and Washington the memories of Miyazawa Kiichi, 1949 - 1954, Lexington Books Press, New York, 2007, P.67; Richard B. Finn, Op.Cit., P.311.

(2) صالح حسن عبدالله، التجربة اليابانية: دراسة تاريخية في ثنائية التقليد والحداثة 1952 - 1972، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012، ص ص 108 - 110.

الفصل الثالث

شبه الجزيرة الكورية

- التنافس الصيني الياباني للسيطرة على كوريا
- الموقف الياباني من ازدياد النفوذ الصيني في كوريا
- الاحتلال الياباني لكوريا (1910 - 1945)
- الحرب الكورية (1950 - 1953)

- التنافس الصيني الياباني للسيطرة على كوريا

كانت كوريا هدفاً تقليدياً للغزو الياباني، وعُدت من أولى أهداف اليابان التوسعية، وعندما كانت كوريا تابعة للصين تبعية أسمية، فإن سياسة اليابان في تلك الآونة أصبحت ترمي إلى الظفر بالاعتراف باستقلال كوريا من الدول المعنية بالأمر، وكان يهم اليابان بالدرجة الأولى أن لا تعتبر الصين كوريا بلداً تابعاً لها، لأن وقوعها في أيدي دولة أخرى يُعد خطراً عسكرياً كبيراً عليها، وكانت دائماً خنجراً موجهاً إلى قلب اليابان، وأنها كانت القاعدة التي بدأ منها المغول محاولاتهم الفاشلة لغزو اليابان في أواخر القرن الثالث عشر، وقد مثلت كوريا الجسر الذي يصل بين اليابان وآسيا، ولذا فإن التأثير القاري وخاصة الصيني انتقل لليابان طوال القرون الماضية عبر كوريا، التي كانت تمثل أقرب الدول لليابان، وإنها تُشكل شريطاً بحرياً منها، بينما هي تقع على مسافة طويلة من الصين، كما أن اليابان كانت ترى فيها الميدان الطبيعي الذي تنمو فيه مصالحها وتتسع، وبما أن كوريا غنية بالثروات المعدنية، كانت الإمبراطورية اليابانية بأمس الحاجة إلى تلك الثروات بسبب فقرها للموارد الطبيعية؛ لذلك أصبحت قضية الصراع على كوريا تحتل المكانة الأولى في السياسة اليابانية، لارتباطها بسياستها التوسعية في القارة الآسيوية⁽¹⁾.

وعلى ضوء ذلك، قررت الحكومة اليابانية إجبار كوريا على إقامة علاقات معها، بالضبط مثلما أجبر الأمريكيون اليابان عام 1854 على إقامة علاقات معهم، وكانت كوريا في ذلك الوقت دولة تابعة تبعية اسمية لسلالة (تشينج) الحاكمة في الصين، فأرسلت اليابان في شباط 1876 حملةً عسكرية بحرية إلى كوريا، وتحت تأثير التهديد باستخدام الردع العسكري وافقت الحكومة الكورية على التفاوض مع اليابان،

(1) روبرت ليكي، حرب كوريا 1950 - 1953، ترجمة محمد كمال عبد الحميد وعلي طه حبيب، دار مصر، (مصر، 1964)، ص ص 25 - 26؛ P.126، Op.Cit., Kenneth Scott Latourette.

وأبرمت معها اتفاقية (كانج هوا) في عام 1876، التي نصت على أن كوريا دولة ذات سيادة، وعلى تبادل الممثلين الدبلوماسيين بين البلدين وفتح عدد من الموانئ أمام التجارة اليابانية، وقد قامت في كوريا بعد توقيع المعاهدة اليابانية - الكورية صراعات داخلية بين المؤيدين والمحافظين، فاتجه البعض للإقتداء باليابان لتنفيذ الإصلاحات في جهاز الحكومة، ودعا المحافظون الذين شعروا بأنهم خانوا تراثهم الشرقي إلى التمسك بالتراث القديم، ومن ثم قاموا بثورة بزعامة تاي ون جون (Tai Wenjun) ضد الأسرة الحاكمة عام 1882، رداً على ازدياد النفوذ الياباني في البلد، وسياسة الانفتاح التي انتهجتها الأسرة الحاكمة، وقد اشترك في تلك الثورة الجنود الكوريون الذين هاجموا مستشاريهم اليابانيين وأطلقوا النار على المفوضية اليابانية، كما قام المتمردون بمهاجمة مقر إقامة الأسرة الحاكمة، وأرغموا الملكة مين على مغادرة القصر⁽¹⁾.

وبعد هذه الاحداث، وما ظهر من عجز الحكومة الكورية، طلبت الأسرة المالكة من الصين التدخل لوقف التمرد والقضاء على الثورة التي هددت عرش البلاد، وكانت الفرصة سانحة للصين التي كانت توافقه لاسترجاع نفوذها الغابر في كوريا، حيث أرسلت حكومة تشينج قوة قوامها خمسة آلاف جندي لمساعدة الحكومة الكورية على قمع التمرد، وبعد أن أنهت القوات الصينية التمرد قامت بإعادة الأسرة الحاكمة إلى عرشها مرة أخرى، وأسرت تاي ون جون ونقل إلى الصين حيث بقي فيها أسيراً لمدة ثلاث سنوات، واتخذت الصين بعد قضائها على التمرد الكوري إجراءات متعددة، حيث قامت بإلغاء جميع الإصلاحات التي قام بها اليابانيون، وعينت مستشارين صينيين في كل وزارات الحكومة الكورية، كما استولت على حق الملك في تعيين مستشاريه الأجانب، وكذلك تم تطبيع العلاقات التجارية مع الدول الأوروبية من أجل إغلاق الباب على اليابان وتقويض الاقتصاد الياباني⁽²⁾.

(1) جلال يحيى، ص 197؛ أسماء صلاح الدين فخري، ص 42؛

David Rees, Ashort History of Modern Koren, Ham Publication, (London, 1988), P.41;

Kenneth Scott Latourette, Op.Cit., Pp.41 - 42.

(2) جلال يحيى، ص 198. Mutsu Munemitsu, Op.Cit., P.258; Claude A. Buss, Op.Cit., P.179.

وبسبب ذلك، قامت العناصر الإصلاحية الموالية لليابان بقيادة كيم أوك كيون (Kim Ok Kune) وباك يونج هيو (Pak Young Hyo) بمحاولة القيام بانقلاب ضد الحكومة المحافظة في كانون الأول 1884؛ بهدف الإسراع ببرنامجهما الإصلاحي الذي أعاقه المحافظون الذين وجدوا الدعم من المسؤولين الصينيين، وكانت العناصر الإصلاحية قد لاقت الدعم من الوزير الياباني لدى كوريا للمضي بثورتهم، وكان هدف قادة الانقلاب هو البدء ببرنامج إصلاح البلاد وتحديثها على غرار برنامج الإصلاح الياباني، والإطاحة بالنظام الحاكم القائم على الوصاية الصينية المتحكمة بصنع القرار، إلا أن القوات الصينية بقيادة يوان شيه كاي تمكنت من القضاء على هذا الانقلاب الذي يُعرف بانقلاب (كاب سين) وتولت أمر الملك، وأرغمت الوزير الياباني ومواطنيه على الهرب باتجاه الساحل⁽¹⁾.

لقد أدت الاضطرابات التي حدثت في كوريا بين عامي 1882 و1884 الى حدوث ذعر عام في اليابان، وقد كانت الحكومة اليابانية في وضع لا يسمح لها بشن الحرب؛ نظراً لمشاكلها الداخلية، لذلك فضلت أن تتبع سبل الحل الدبلوماسي، أما على الجانب الآخر، فقد كان الصينيون منهمكين في الحرب مع الفرنسيين في شبه جزيرة الهند الصينية غير راغبين في الحرب أيضاً، وبناء على ذلك أرسلت اليابان رئيس وزرائها ايتو هيروبومي (Ito Hirobumi) الذي يعتبر أكثر مندوبيها قدرةً على التعامل مع الساسة الصينيين الذين يمثلهم لي هونج تشانج (Lee Hong Chang) نائب الإمبراطور، وعندما بدأت المفاوضات بين الطرفين، اعتبر تشانج أن اعتراف الصين باستقلال كوريا ضرب من الخيال، ورغم المصاعب التي واجهت الطرفين في أثناء المفاوضات، فقد ساد نوعٌ من التفاهم بين الصين واليابان حول كوريا، أسفر عن توقيع معاهدة (تيان تسين) عام 1885، التي تقضي بسحب قوات الفريقين من كوريا على أن لا يكون لأي منهما

(1) أسماء صلاح الدين فخري، ص44؛ David Ress، Op.Cit., P44؛ Arthur E. Tiedemann، Op. Cit., P44

الحق في إرسال جنودهما إليها مرةً أخرى في حال حدوث اضطرابات، إلا بعد موافقة الطرف الآخر، وأن يتولى تدريب الجيش الكوري مدربون من دولة ثالثة يتم الاتفاق عليها⁽¹⁾.

- الموقف الياباني من ازدياد النفوذ الصيني في كوريا

- الحرب اليابانية الصينية (1894 - 1895)

كانت الصين تعد نفسها صاحبة الاختصاص فيما يتعلق بالشؤون الخارجية لكوريا ومنع أية دولة أخرى للحلول محلها، لهذا استدعت بكين القائم بالاعمال الأمريكي في سيئول ونهته بخطرته نشاطه الذي يستهدف الدعوة إلى استقلال كوريا، واستمر يوان شه كاي بصفته وزيراً مفوضاً صينياً في سيئول في العمل على إخضاع كوريا لرغبات الصين، ولم تكن اليابان راضية عن هذا المسلك من جانب الصين، الا انها كانت تنتظر اللحظة المناسبة لكي تضع نهاية دائمة لمسألة لمن تكون السيطرة على كوريا⁽²⁾.

كان النزاع بين الدولتين قد بدأ بقيام حركة أطلق عليها حركة التونجك (Tonghak)، أو جمعية التعاليم الشرقية في كوريا، وقد اختلفت الآراء عن طبيعة هذه الحركة، فبعضهم عدها مجموعة عقائدية ذات صبغة دينية خليطاً من الكنفوشسية، والتاوية، وهذه العقيدة كانت قد ظهرت سنة 1864 في الريف الكوري نتيجة لحالة الفقر والحرمان التي ظهرت هناك، وقد قدم قادة التونجك التماساً إلى الملك كوه جونج (Koh Jong) بداية سنة 1893، طالبوا فيه بطرد كل الاجانب من كوريا، وهذا التحذير شمل اليابانيين الذين أصبحوا يخشون من السير في الشوارع دون حمل سلاح في وضح النهار، وبدأت الحركة في ربيع 1894 على امتداد حدود تشولا (Cholla) وتشانج تشونج (Chung Chong) في جنوب غرب شبه الجزيرة الكورية المطل على البحر الاصفر، وبدأت حركتهم

(1) جلال يحيى، ص 198؛ Edwin O. Reischauer, Albert M. Craig, Op, Cit., P.185; Malcolm D. Kennedy, Op, Cit., Pp.183 - 184

(2) محمد نعمان جلال، ص 14.

بسلب ونهب البيوت واقصوا الضباط عن هاتين المقاطعتين، واستمروا في هيجانهم مكتسحين المناطق نحو الشمال حتى وصلوا إلى حدود مقاطعة كيوانج جي (Kyong Gi) وفيها العاصمة سيئول واحتلوا تشيونجوا (Cgonju) عاصمة تشولا⁽¹⁾.

قام الوزير المفوض الياباني في كوريا سوجيمورا فوكاشي (Sugimura Fukashi)، الذي خدم سنوات طويلة في كوريا برفع تقرير إلى حكومته في آيار 1894، أكد فيه أنه على الرغم من أن ثورة التونجك تمثل وضعاً مأساوياً استثنائياً لكنها ليست بالقوة التي تطيح بالنظام الحاكم في كوريا، لكن الافضل للحكومة اليابانية إرسال تعزيزات لحماية المصالح اليابانية، وكانت حكومة طوكيو جاهزة لكل العواقب، ولاسيما التدخلات الاجنبية وبخاصة تدخلات الحكومة الصينية، لهذا أعطت تعليمات سرية لسوجيمورا بأن يراقب تحركات التونجك ورد فعل الحكومة الكورية على التمرد وعلاقة التمرد بالسكان الصينيين في سيئول⁽²⁾.

خلال هذه المدة كانت اليابان قد حققت اصلاحات في الجانب الاقتصادي والاجتماعي وفي مجالات التعليم والعمل والضرائب والقضاء، ولهذا بدأ صوت من داخل الحكومة اليابانية يعلن ان البناء الوطني لا يمكن المجازفة به، ويمكن استخدام الآلة العسكرية ضد الصين وكوريا وسيلة للتوسع في اسواقها عبر البحار ولمعرفة مدى حجم قواتها العسكرية، وفي 2 حزيران 1894 تلقت الحكومة اليابانية برقية من وزيرها المقيم في كوريا يؤكد فيها ان الحكومة الكورية طلبت المساعدة الصينية، وادركت الحكومة اليابانية أن ارسال أي قوات صينية إلى كوريا مهما كانت الذريعة يوجب على اليابان ارسال قوات مماثلة الى كوريا، وبالفعل وافق مجلس الوزراء والامبراطور على ارسال قوات مسلحة إلى كوريا، وتحريك الاسطول الياباني نحو المياه الاقليمية الكورية، طبقاً لمعاهدة لي - ايتو (Ito - Li) في تيانتنس 1885، وكذلك حرصت الحكومة اليابانية على ان تكون الصين هي المعتدية ولاسيما ان الحرب مع

(1) David Rees, Op.Cit., P. 48 - 49; Mutsu Munemltus, Op.Cit., P.5.

(2) Mutsu Munemltus, Op.Cit., P.6.

الصين على الاراضي الكورية سيجعل الحكومة اليابانية في مواجهة القوى الغربية، لهذا سعى رئيس الوزراء ايتو على أن يتم معالجة الصراع بين الطرفين قدر الإمكان دون تدخل طرف ثالث⁽¹⁾.

إنّ التدخل الصين العسكري كان أكثر جدياً، ولا سيما انها خلال عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر كانت قد شهدت تطوراً ملحوظاً في حجم قواتها البرية والبحرية في محاولة منها لايقاف الضغوط الأوربية عليها، ففي عام 1880 حصل لي هونك جونك على دعم قوي من الحكومة لاستئناف تشييد سكك الحديد، وقام بإنشاء أول خطوط التلغراف في الصين، فضلاً عن ارسال عدد من المتعلمين في بعثات إلى اوربا في عام 1884، وحث الحكومة الصينية على وضع خطة لبناء اسطول بحري، وتأمين مصادر كافية لبناء عدد من السفن، وكان لي هونك جونك يسعى الى تشييد صين قوية ذات صناعة حديثة⁽²⁾.

كان الوزير الصيني في طوكيو قد أعلم الحكومة اليابانية في السابع من حزيران رسمياً بقرار حكومته ارسال قواتها لقمع تمرد التونجياك استجابة لطلب الملك الكوري، في اليوم نفسه أبرقت الخارجية اليابانية إلى وزيرها المفوض في بكين تخبره أن يُعلم الحكومة الصينية إنه طبقاً لبنود معاهدة تيانتنسن، سوف ترسل الحكومة اليابانية قوات إلى كوريا لقمع حركة العصيان، لكن الصينيون أصروا على ان قواتهم ذهبت إلى كوريا استجابة لطلب الملك الكوري، وهي تتفق مع العلاقات التقليدية في حماية ولاياتها التابعة، واعلنت الخارجية الصينية أنه حالما يتم القضاء على حركة التمرد ستسحب القوات الصينية من كوريا، ومن وجهة نظر الحكومة الصينية لا يستوجب حماية الرعايا اليابانيين وقنصليتها ودار المفاوضات في كوريا ارسال قوات مسلحة يابانية كبيرة الحجم، فضلاً عن ذلك، فان الحكومة الكورية لم تطلب من اليابان أي مساعدة عسكرية⁽³⁾.

(1) Edwin O. Reischauer, Albert M. Craig, Op.Cit., P.185; Mutsu Munemitsu, Op.Cit., Pp. 7 - 9.

(2) Li Hungchang, Problems of Industrialization, Tranlated by Ssu - yu Tong and John K. Fairbank, China Yesterday and Today, Second Edition, (Lkondon, 1973), P.198.

(3) Mutsu Munemitsu, Op.Cit., Pp.11 - 20.

على الرغم من التصريحات الصينية، انطلقت القوات اليابانية من هيروشيما التي كانت قاعدة للتوسع العسكري، وأخذت بالتوجه نحو كوريا تحت قيادة القائد الأعلى اوشىما بوشىماسا (Oshima Bushimasa)، ووجهت التعليمات إلى المفوضية اليابانية في سيئول بأن تتمركز قواته مهما كانت التعقيدات الدبلوماسية قابلة لاستفزازه، وأوضح الوزير المفوض الياباني في سيئول للحكومة الكورية باستعداد القوات اليابانية لقمع التمرد بسرعة، وانها مستعدة لكل المهام والانسحاب من كوريا حالما تستقر الأمور، وفي نهاية حزيران بعد اعلان سحب القوات اليابانية، قام ايتو بالاغصاح عن نيته في الابقاء عليها في كوريا، وان هذه القوات ستظل موجودة حتى تقوم الحكومة الكورية بالاصلاحيات، ومن هذه الاصلاحات أن يُستبدل النفوذ الصيني بالياباني، وانهاء كل ذرائع الصين في الامتيازات الخاصة في كوريا، وحذر ايتو في بداية تموز الصين من ارسال المزيد من القوات المسلحة⁽¹⁾.

بعد هذه المواقف، طلبت الحكومة اليابانية في منتصف تموز من الملك الكوري إجراء عدد من الاصلاحات الادارية، وأبلغته أن قواتها لن تنسحب قبل إتمام هذه الاصلاحات، لكن البلاط الكوري رفض كل الطلبات اليابانية في مجال الاصلاح تحت النفوذ والاشراف الياباني، عندها قام الجيش الياباني باحتلال قصر كوانجبوك (Kyongbok) في سيئول في 23 تموز 1894 والقاء القبض على الملك كوه جونغ والملكة مين، واجبرته على توقيع معاهدة تنص على إبعاد النفوذ الصيني عن بلاده، ومن دون اعلان للحرب هاجمت البحرية اليابانية السفن الصينية في ميناء آسان Asan في 25 تموز 1894، وفي الوقت نفسه التقت ثلاث سفن حربية يابانية بالسفينة كواشنج (Kowshing) الصينية المعدة لنقل الجنود والتي كانت تنقل امدادات لكوريا، فأطلقت السفن التي كانت تحرسها النار على السفن اليابانية، وإن عملية احتلال القصر الملكي الكوري وضرب السفن الصينية ترك الصين أمام خيارين، إما الاستسلام أو القتال⁽²⁾.

(1) W.G. Beasley , Op.Cit., P.162; Mutsu Munemitsu, Op.Cit., P.162.

(2) محمد نعمان جلال، ص 16؛ Arthur E. Tiedemann, Modern Japan abrief History, D. Van No Strand Company, (New Jersey, 1955), P.42; David Rees, Op.Cit., Pp.44 - 49

بعد هذه الاحداث، حاولت الصين التي وجدت نفسها ضعيفة للوقوف بوجه اليابان، على تحريض دول أخرى على اليابان، حيث دعت بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة للتدخل في إيقاف طموحات اليابان، فبادرت بريطانيا لإعلان أنها لا توافق على ضم اليابان لكوريا، واقترحت الانسحاب المتزامن للقوات الصينية إلى الشمال واليابانية إلى الجنوب مع بقاء منطقة محايدة في الوسط حول مدينة بيونج يانغ، إلا أن طوكيو رفضت هذا العرض مؤكدة في الوقت نفسه أنه في حالة الحرب سيتم احترام حياد شنغهاي والمصالح التجارية البريطانية، أما روسيا فقد قدمت دعمها الدبلوماسي إلى الصين إذ وجد الروس أن سيطرة الصين الضعيفة على كوريا أفضل لها من سيطرة اليابان الفتية والقوية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد تعاملت ببرود مع الطلب الصيني من أجل إضعاف الصين ومن ثم المزيد من الامتيازات الغربية فيها وهذا يعني احكام السيطرة الغربية على الصين⁽¹⁾.

أعلنت الحرب رسمياً من قبل الامبراطور الصيني في أول آب 1894، بعد أن أطلقت السفن اليابانية النار على السفن الصينية، كما إن مجلس الوزراء الياباني وافق منذ نهاية تموز على التدخل العسكري الياباني إذا كان ذلك ضرورياً لإرغام الصين على سحب قواتها من كوريا، وأعدّ الجيش الياباني سبعة فرق وعدداً من الوحدات المستقلة تدرت وتم تجهيزهم وفق النمط الغربي، كما كان للخبراء والمستشارين الاوربيين دور مهم في رسم الخطط العسكرية، بدأت المعارك في شمال سيئول في معركة بيونغ يانغ، أما الجيش الصيني فقد أتجه بسرعة من الجانب الشمالي لاكتساح كوريا من الشمال، وفي الوقت نفسه تقدمت قوات الاسطول البحري عبر البحر الاصفر بقيادة الجنرال أوياما (Oyama)، وحرز الاسطول الياباني انتصارات كبيرة على القوات الصينية في نهر يالو، وفي منتصف أيلول سيطرت اليابان على خليج شيلي وهو ذو أهمية استراتيجية، إذ انه مكّن اليابان من أن

(1) ميلاد المقرحي، ص 55؛ حسن علي سبتي الفتلاوي، ص 43؛

Paul H. Glyde, Burton F. Beers, The Far East A History of the Western Impact and the Eastern Response, 5th Edition, Englewood Cliffs, (New Jersey, 1971), P.188.

تحول دون قيام البحرية الصينية من دعم قواتها في منشوريا وكوريا، وخلال شهري تشرين الاول والثاني تمكنت القوات اليابانية من القيام بعملية انزال والاستيلاء على ميناء بورت آرثر على الساحل الجنوبي لمنشوريا، إذ سقط ذلك الميناء خلال معركة لم تتجاوز الأربع والعشرين ساعة، وخلال الاشهر الثلاثة اللاحقة تم اجتياح شبه جزيرة لياوتونج Liaotung، ومن خلالها تم سحق الاسطول البحري الصيني وهربت بقاياها إلى ويهاوي Weihaiwei على الساحل الشمالي لشانتونج Shantung التي تبعها الاسطول الياباني واجبرت على الاستسلام، ومن أجل أن تعترف حكومة الصين بهزيمتها قامت القوات اليابانية بتهديد بكين نفسها عن طريق البحر، فهاجموا منشوريا الجنوبية وهزموا الجيش الصيني يوم 5 آذار 1895 في نيوتشانج إلى الجنوب الغربي من موكدن، ثم قاموا بالتوغل في اقليم جيهول، وهددوا كينج تشيو بالقرب من خليج لياو هو⁽¹⁾.

قدمت اليابان في هذه المرحلة شروطها للهدنة بعد أن طالبت الصين بايقاف الحرب، وهذه الشروط هي:

1 - أن يكون لي هونك جونك (Lee Honk Jonk) هو المبعوث الصيني الرئيس في المفاوضات.

2 - تسلم ثلاث مدن صينية لليابان هي شانهاكاو Shanhaikwan ومدينة تيانتنس Tientsin وهي مدينة صناعية ومدينة تانكو Tangku وهي ميناء مهم⁽²⁾.

رفضت الصين المطالب إلا انها قبلت بها بعد المفاوضات، وشعرت الولايات المتحدة الامريكية ان التقدم الياباني في الصين قد يؤدي إلى اضعاف الصين ومن ثم فسح المجال أمام الدول الأخرى لإقتسام النفوذ فيها، لذا قامت باقناع اليابان بسحب قواتها من الصين والركون إلى المفاوضات، وعندما ذهب لي هونك جونك إلى

(1) جلال يحيى، المصدر السابق، ص 200؛ محمد نعمان جلال، ص 16 - 17؛

Malcolm D. Kennedy, Op.Cit., P.185; Edwin O. Reischauer & Alberr Mcraig, Op.Cit., P. 186.

(2) محمد نعمان جلال، ص 17.

شيمونوسيكي Shimonoseki وهي مدينة يابانية تقع في مقابل الساحل الكوري في جزيرة هونشو، أطلق أحد اليابانيين عليه النار في محاولة لاغتياله، فأصاب إحدى عينيه مما جعل الحكومة اليابانية في وضع حرج بوصفه ضيفاً عليها فأخذت تخفف من تعنتها، وأعلنت اليابان اعتذارها رسمياً، وأرسل الامبراطور طيبه الخاص للعناية به⁽¹⁾.

كانت المفاوضات بين الطرفين قد بدأت خلال شهر آذار 1895، من أجل وضع شروط الصلح، وقد قاد المفاوضات عن الصين لي هونك جونك ومن اليابان ايتو هيروبوومي، وكان الموقف الياباني ينطلق من قوة الانتصار الذي حققه اليابانيون والذي لا تريد حكومتهم أن تتحرك عنه قيد أنملة، وعبر ايتو أن النصر الذي حققته اليابان جاء بصعوبة، ثم ان المكاسب المادية والاقليمية التي حصلت عليها لا يمكن التفریط بها بسهولة، وقد عبر الجانب الصيني عن قسوة هذه المعاهدة وبنودها، حتى ان لي هونك جونك تردد في وضع توقيعه عليها، وفي النهاية اضطر إلى الرضوخ إلى بنود المعاهدة التي تتألف من احدى عشرة مادة منها⁽²⁾:

أولاً: ان تعترف الصين بالاستقلال الكوري التام والكامل، وعدم الطلب من كوريا أي مراسيم وشكليات تنتقص من هذا الاستقلال.

ثانياً: ان تنازل الصين إلى اليابان بشكل كامل عن:

أ - القسم الجنوبي لمقاطعة فنغتن Fengtien من مدخل نهر يالو إلى مدخل نهر انبنغ Anping، ويشمل التنازل عن كل الجزر التي تعود إلى هذه المقاطعة التي تقع في القسم الشرقي لخليج لياوتونغ وفي القسم الشمالي للبحر الاصفر.

ب - جزيرة فرموزة (تايوان) مع كل الجزر التي تعود لها.

ج - مجموعة جزر البسكاردور Pescadores.

وكانت المادة الرابعة من المعاهدة فقد نصت على الشرط المالي، إذ على الصين ان تدفع إلى اليابان تعويضاً عن الحرب مقداره (200,000,000) تاييل، ما يعادل

(1) حسن علي سبتي الفتلاوي، ص 17.

(2) Malcolm D. Kennedy, Op.Cit., Pp.185 - 186.

(360) مليون ين أو ما يعادل (165) مليون دولار، وفتح أربع مدن صينية أمام التجارة والصناعة اليابانية، وحتى تستطيع الصين تنفيذ الشروط الكاملة لهذه الاتفاقية، عليها أن توافق الصين على الاحتلال المؤقت الذي تقوم به القوات اليابانية لميناء ويهاوي في مقاطعة شانتونك الى ان يتم الايفاء بكل الشروط التي نصت عليها المعاهدة، كما اتفق على أن يجري التفاوض لعقد اتفاقية تجارية بين البلدين⁽¹⁾.

- الاحتلال الياباني لكوريا (1910 - 1945)

كان ممثلو الامبراطورية اليابانية والامبراطورية الكورية قد أبرموا في 22 آب عام 1910 معاهدة تم من خلالها ضم كوريا إلى اليابان رسمياً، ويذكر أن كوريا كانت تُعد محمية يابانية من خلال معاهدة (أيولسا) والتي تمت قبل الاحتلال بخمس سنوات، أي في عام 1905، والمعاهدة الكورية اليابانية في عام 1907 التي بموجبها حُرمت كوريا من إدارة شؤونها الداخلية⁽²⁾.

وقد تعامل الجيش الياباني بقسوة مع الشعب الكوري في بداية حكمه لكوريا، وسحق المعارضة الكورية التي ظهرت بقوة خلال ما تم تسميته بـ (حركة الاستقلال) في بداية آذار لعام 1919، إذردت السلطات اليابانية على التظاهرات تلك بالقوة، وسقط خلالها الآلاف من الكوريين الذين قتلوا من قبل الجيش الياباني، ومن الاجراءات التعسفية الأخر، هي مصادرت أراضي المزارعين الكوريين، فيقدر أنه بحلول عام 1910 أن (7 - 8) % من جميع الأراضي الصالحة للزراعة كان تحت السيطرة اليابانية، وزداد هذا المعدل باطراد خلال سنوات 1916، 1920، و1932، حتى وصل معدل الملكية اليابانية للأراضي من 36,8 % إلى 39,8 % إلى 52,7 %، كما أسست سلطات الاحتلال اليابانية أثناء الحرب العالمية الثانية حقول الأفيون في شمال كوريا، من أجل عمليات تجارة الأفيون اليابانية إلى الصين، ويُزعم أن هذا تم إجراؤه بموافقة كاملة

(1) أساء صلاح الدين فخري، ص ص56 - 57.

(2) فوزي درويش، ص 187؛ Payson J. Treat, Op.Cit., P.396؛ W.G. Beasley , Op.Cit., P.174؛ Richard Storry, Op.Cit., P.145.

إضافة الى ذلك، كانت هناك اجراءات تعسفية أُخر من قبل الاحتلال الياباني، تمثلت بشكل قمع ثقافي، فقد فرض على الكوريين تعليم اللغة اليابانية ووضعت قيود على اللغة والأبجدية الكورية، وسُلبت من الكوريين صفة المواطنة الكورية، ومنحوا صفة المواطنة اليابانية من الدرجة الثانية، كما زدادت الرقابة على الصحافة الكورية، مما أدى ذلك الى استياء الكوريين من تلك المعاملة القاسية والتحرك نحو إحياء القومية الكورية، وذلك من خلال مشاريع البحوث المعمقة في الهانكول (الأبجدية الكورية)، مما أدى إلى توحيد نظام الكتابة الكورية من قبل علماء مثل لي هوي - سيونك (Lee Sionc - Hui) وتشوى هي-يون - باى (bai - And Choi Hyun) في الثلاثينيات، فضلاً عن المنشورات السرية للكتب التي تنطرق الى الشخصيات الكورية التاريخية، ونشط مؤرخون من أمثال شين تشاوى - هو (ho - Shin Chao) في محاولتهم تقديم النسخة الكورية للتاريخ القديم باستخدام المواد النصية⁽²⁾.

(1) Donald Keene, *Emperor of Japan: Meiji and His World*, (New York, 2002), Pp.234 - 39; Brian R. Myers, *The Cleanest Race: How North Koreans See Themselves - And Why It Matters*, (N.P., N.D.), Pp.26 - 29.

[illegible]

الاحتلال وتطورت كثيراً فيما بعد، ومن تلك الاجراءات ان تطورت الصناعة الكورية التي ازدهرت بشكل واسع، وساهمت اليابان بشكل كبير في تطورها، إذ احتلت كوريا خلال تلك المدة المرتبة الثانية بعد اليابان من بين البلدان الأكثر تصنيعاً، لكن الزراعة هي التي تراجعت خلال تلك المدة، حيث سيطر اليابانيون تقريباً على ما نسبته 50% من مساحة الأراضي الزراعية مما جعل الكوريين يتركون الزراعة ويهجرون الارياف باتجاه المدن، وحتى الهجرة الخارجية كانت قد ازدادت منذ أعقاب الحرب العالمية الأولى، وتزايدت بعد عام 1930 وتسارعت وتيرتها عام 1939، إذ كان في اليابان في ذلك العام (980000) مهاجر كوري⁽¹⁾.

- الحرب الكورية (1950 - 1953)

استسلمت الامبراطورية اليابانية بعد أن ضُربت هيروشيما بالقنبلة النووية في السادس من آب عام 1945، ثم ضُربت ناكازاكي في التاسع من آب من العام نفسه؛ إذ عقد المجلس الأعلى للحرب في اليابان بعد ذلك اجتماعاً حضره الأباطور هيروهييتو، وبعد مناقشات مطولة وافق المسؤولون اليابانيون على الاستسلام في العاشر من آب عام 1945، وقُدمت ورقة قبول الاستسلام من خلال السفارة اليابانية في العاصمة السويسرية، وكانت باسم الحكومة اليابانية، أما الاستسلام الرسمي فقد أعلنه رسمياً أباطور اليابان في الخامس عشر من آب عام 1945⁽²⁾، واثناء ذلك كان زعيم الاتحاد السوفيتي جوزيف ستالين قد نجح في دحر الوجود الياباني في كوريا حتى خط العرض 38 درجة، لينهي الأمر تماماً في أيلول من نفس العام، وخلال هذه الاحداث تحركت الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي للتصرف في تركة هذه الإمبراطورية المدحورة⁽³⁾.

(1) طه عبد الناصر رمضان، كيف حاولت اليابان طمس الهوية الكورية خلال القرن الماضي؟

<https://www.alarabiya.net/ar/last - page/201817/05//>

(2) كاظم هيلان محسن، ص ص 75 - 79.

(3) حيدر عبد الرضا حسن التميمي، موقف الاتحاد السوفيتي من الحرب الكورية 1950 - 1953 م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2008، ص ص 18 - 20.

لقد عمدت الدولتان المنتصرتان في الحرب العالمية الثانية أميركا والاتحاد السوفيتي إلى تقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى نصفين، تفصلهما دائرة العرض 38 درجة، ويكون النصف الشمالي تحت احتلال السوفييت، والجنوبي تحت الاحتلال الأمريكي⁽¹⁾، وتم تكوين لجنة مشتركة من الحكومتين لإدارة حكم كوريا خمس سنوات تمهيداً لمنحها استقلالاً تاماً، لكن هذه اللجنة لم تلقَ ترحيباً من الكوريين شأنها شأن الاحتلال الأمريكي والسوفيتي لنصفي شبه الجزيرة، وثار حولها اعتراضات كثيرة من الشعب الكوري، اضطرت الولايات المتحدة الأميركية بعدها إلى الدعوة إلى انتخابات مبكرة عام في 1946 كي ترحل بعدها من كوريا، ولكن المفاجأة أن الاتحاد السوفيتي رفض هذه الانتخابات، مُعللاً أنها لن تكون نزيهة بالشكل الكافي، وقرر عدم إجراء انتخابات في نصفيه الشمالي، لذا تمت الانتخابات في النصف الجنوبي في العاشر من شهر آيار عام 1946، ولكن بعدها بثلاثة أشهر تمت في الجزء الشمالي، ليصبح التقسيم بذلك حتميةً راسخةً، وتحوّل دائرة العرض 38 درجة من مجرد شيء وهمي يفصل بين منطقتي نفوذ لمُحتلين أجنيين اقتسما بلداً واحداً إلى حدود شائكة بين دولتين⁽²⁾.

بعد إتمام الانتخابات في النصفين، بدأت الأمور تركز إلى الاستقرار شيئاً فشيئاً، فنجحت الحكومة الكورية الجنوبية في إصدار دستورها في 17 تموز عام 1948، وانتخب لي سونغ مان (Li Song Man) رئيساً للجمهورية في العشرين من نفس الشهر، أما في كوريا الشمالية فقد أصبح كيم إيل سونغ (Kim Il Sung) رئيساً في الخامس عشر من شهر آب 1948، وفي نفس العام سحب الاتحاد السوفيتي قواته، وبعد ذلك بعام سحبت الولايات المتحدة قواتها، ولكن كان الاحتلال قد ترسخ في وجدان الشعب الواحد وحوله إلى شعبين، أحدهما تابع للسوفييت والآخر تابع

(1) سليم طه التكريتي، الحرب في كوريا، بحث سياسي تاريخي عسكري جغرافي، مطبعة الهلال، (بغداد، 1950)، ص 18؛ بسام العسلي، ستالين، ط 2، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، (دمشق، 1986)، ص 17؛

Roy Allen Billington, American History After 1865, (U.S.A, 1953), P.199.

(2) Peter Lowe, The Origins of the Korean War, (London, 1997), P.20

للولايات المتحدة الأميركية، ولقد حاول رئيس كوريا الشمالية سونغ جاهدًا الحصول على دعم ستالين من أجل توحيد كامل شبه الجزيرة مرةً أخرى، لكن ستالين رفض ذلك في بادئ الأمر، لانشغاله بالصين التي صارت مرتعاً خصباً له وللشيوعية عامةً. وكما كانت الصين هي سبب رفضه كانت هي سبب موافقته، فعدم تدخل الولايات المتحدة فيها رغم نجاح الثورة الشيوعية ووصولها إلى الحكم، أعطى ستالين انطباعاً أن الولايات المتحدة لن تُقحم نفسها في النزاع الشمالي - الجنوبي إذا نشب، فقام ستالين بتسليح كوريا الشمالية وإعطائها ضوءاً أخضرًا بالحرب وبالحمية⁽¹⁾.

وبالفعل في فجر يوم الأحد 25 حزيران عام 1950 بدأت الجارة الشمالية هجوماً عنيفاً على جارتها الجنوبية مُتذرعة بهجوم الأخيرة على مدينة هايجو الحدودية، إضافة إلى رفضها عرض الشمالية بالوحدة، وبإجراء انتخابات في كامل شبه الجزيرة الكورية من خلال المقترح الذي أرسل به دبلوماسيون ثلاث من قبل كوريا الشمالية إلى كوريا الجنوبية في 11 من الشهر نفسه، وكانت مناقشات قد دارت بين الدولتين قبل الإعلان الرسمي للحرب، راح ضحيتها (10) آلاف إنسان من الجانبين، ولقد رأت الولايات المتحدة الأميركية في هذه الحرب خطراً شيعياً كبيراً قد يكتسح المنطقة بأكملها لو تخاذلت الولايات المتحدة في دعم كوريا الجنوبية، لأنها لم ترَ الحرب مجرد نزاع حدودي بين ديكتاتورين اثنين يرى كل منهما أنه أحق بالسيطرة على كامل شبه الجزيرة، ولهذا لم تستطع الولايات المتحدة الصمت إزاء هذه الحرب، خاصةً عندما أحرز الجانب الشمالي نصراً ساحقاً وسريعاً بسبب امتلاكه للآليات العسكرية الثقيلة كالدبابات والمدافع التي كانت تفتقدها كوريا الجنوبية، مما اضطر رئيس كوريا الجنوبية وحكومته بعد 3 أيام فقط من بدء الحرب إلى الفرار من عاصمتهم سيؤول، والقيام بتفجير الجسر المؤدي إليها، ولكن تفجير الجسر لم يحل دون وصول القوات الشمالية إليها في اليوم نفسه⁽²⁾.

(1) سليم طه التكريتي، ص 23.

(2) حيدر عبد الرضا حسن التميمي، ص 79 - 80؛ سليم طه التكريتي، ص 63؛

Alstari Buchan, United States Foreign policy and Future, (U.K., 1976), P.55.

ورغم هلع الولايات المتحدة الأميركية من تلك النتائج، وعلمها أن سقوط كوريا الجنوبية لا يعني أكثر من سقوط جيش ضعيف غير مُنظم أنهكه قتال الشيوعيين المُتمردين في بلاده أمام جيش قوي مُدرب، إلا أنها حاولت أن تعمل بمظلة دولية أُممية قدر الإمكان؛ إذ إن تدخلها المباشر والعلني سيؤدي إلى تدخل مباشر من الاتحاد السوفيتي، مما يعني احتمالية نشوب حرب عالمية ثالثة، ولم يكن العالم قد تعافى بعد من آثار الحرب العالمية الثانية، لذا توجهت الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن في نفس يوم سقوط العاصمة الجنوبية بمشروع القرار رقم (82)، الذي حصل على الموافقة في نفس اليوم كذلك، وجاء فيه:

- 1 - إنهاء كافة العمليات العدائية وانسحاب كوريا الشمالية إلى خط عرض 38.
- 2 - تشكيل لجنة للأمم المتحدة في كوريا لمراقبة الوضع وإبلاغ مجلس الأمن بالتطورات التي تحدث.
- 3 - على جميع الدول الاعضاء في منظمة الأمم المتحدة المساندة في تحقيق ذلك والامتناع عن إمداد كوريا الشمالية بالمساعدات⁽¹⁾.

وبسبب رفض كوريا الشمالية الانسحاب من كوريا الجنوبية، أصدر مجلس الأمن القرار (83)، والذي نص على ضرورة مساعدة الدول جميعاً لكوريا الجنوبية من أجل طرد العدوان الشمالي، وحين اكتمل الحشد الأممي للحرب صار هناك فريقين متحاربين، الأول، في النصف الشمالي، ويتكون من كوريا الشمالية ومعها الاتحاد السوفيتي، وهذا الفريق في عاصمة كوريا الجنوبي سيؤل، والثاني، محصور في جزء ضئيل من الأراضي الجنوبية، ويتكون من كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، كندا، أستراليا، نيوزيلندا، جنوب أفريقيا، تركيا، تايلاند، اليونان، هولندا، أثيوبيا، كولومبيا، الفلبين، بلجيكا، ولوكسمبورج، اضافة الى دعم لوجستي من دول أخر⁽²⁾.

(1) حيدر عبد الرضا حسن التميمي، ص ص 80 - 81.

(2) سليم طه التكريتي، ص 52؛

Lie, Trygve In The Cause of Peace: Seven Years with the United Nations, (New York, 1954), P.336; David Thomason, Europe Since Napleon, Second Edition, (London, 1983), P.791.

كانت بداية المواجهة في معركة (أوسان)، والتي خسرتها القوات الأممية، إذ ازداد توغل القوات الشمالية في الجانب الكوري حتى سيطرت على ما يُقارب الـ 90% من أراضي كوريا الجنوبية، وجعلت كوريا الشمالية تقترب من النصر، وحينها ثارت أميركا غضباً، وأرسلت تعزيزات ضخمة إلى حليفها الجنوبية للثأر من هذه الهزيمة، ودارت رchy معركة ثانية انتهت بهزيمة الجنوب مرةً أخرى، فأطلقت الولايات المتحدة العنان لطائراتها وقامت بدك القوات الشمالية وتدمير معسكراتها وقطع خطوط إمدادها، لتصير القوات الأممية بحال أفضل قليلاً، وأدى قطع الإمدادات إلى ضعف الجانب البحري والجوي للجيش الشمالي، فرأت الولايات المتحدة أن الفرصة سانحة للإجهاز على العدو بعملية إنزال برمائية خلف خطوط دفاعه في مدينة إنشون، ولذا بدأت معركة (إنشون) التي كان النصر فيها حليف القوات الأممية هذه المرة، وحينها تدخل ستالين وتدخلت الصين بنفس النصيحة للرئيس الكوري الشمالي بضرورة سحب القوات من أوسان وحشدتها أمام العاصمة لمنع القوات الأممية من الظفر بها، ولكن كوريا الشمالية رفضت نفس النصيحة مرتين، وقد كان أن تقدمت القوات الأممية إلى العاصمة سيؤل وظفرت بها، وفي 29 أيلول عام 1950 عاد الرئيس الجنوبي وحكومته إلى العاصمة الجنوبية⁽¹⁾.

بعد أن كان توحيد كوريا وشيكاً من قبل القوات الشمالية، صار الآن أقرب من الحدوث تحت قيادة القوات الجنوبية، فبعد أن أعادت القوات الأممية عدوها الشمالي إلى جهته من دائرة العرض 38 لم تقنع بذلك، واستغلت نصرها حافزاً إلى التقدم نحو الداخل الشمالي، وفي الأول من تشرين الأول 1950 تجاوزت القوات الجنوبية دائرة التقسيم، وبعد ذلك بـ (17) يوماً طالب قائد القوات الأممية الجنرال الأمريكي دوغلاس ماك آرثر الجيش الشمالي باستسلام غير مشروط، فرفض الجيش الشمالي ذلك بشدة، ما حدا بالقوات الجنوبية إلى مزيدٍ من التقدم حتى اكتسحت العاصمة الشمالية بيونغ

(1) هيثم الأيوبي، تاريخ حرب التحرير الوطنية الكورية (1950 - 1953)، (بيروت، 1973)، ص 219؛
حيدر عبد الرضا حسن التميمي، ص 86؛

S. N Goncharov, J.W Lewies, Uncertain Parthere: Stalin, Mao and the Korean War, (U.S.A., 1994), P.30.

يانغ بعد يومين من رفض الاستسلام، ولم تنسّ القوات الجنوبية قطع طرق الفرار أمام الحكومة الشمالية إلا أنّ الحكومة كانت قد لاذت بالفرار فعلاً، وبهذا تكون المعركة قد انقلبت رأساً على عقب، وصارت كوريا بأكملها تحت سيطرة قوات الجنوب ومن ورائها القوات الأممية والولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

في اللحظة التي اقتربت فيها المعركة من حدودها، قررت الصين الدخول إلى ساحة الحرب بعد أن اكتفت بالنصح للجانب الشمالي وإمداده ببعض القوات والدعم اللوجستي، رأت أن الاشتباك المباشر ضرورة لحماية أمنها القومي، لذا بعد تنسيق مع الاتحاد السوفيتي بدأت القوات الصينية سراً بعبور نهر يالو في نفس يوم سقوط العاصمة بيونغ يانغ، وبعد أسبوع هاجم الجيش الصيني القوات الأممية قرب حدودها مع كوريا، وكان الغطاء الجوي السوفيتي إلى جانب سرعة القوات الصينية في تنفيذ ضرباتها وسرعة اختبائها في الجبال، سبباً في حالة (عدم يقين) انتابت القوات الأممية حول أن الصين قد تدخلت بالفعل، ولكن استمرار تراجع القوات الأممية والجنوبية كان دليلاً كافياً لهم أن الصين قد دخلت إلى ساحة المعركة؛ فقد استمرت المعارك بين الطرفين قرابة شهرين، أدت إلى تراجع القوات الأممية شيئاً فشيئاً، حتى وجدت نفسها خلف دائرة العرض 38 مرة أخرى⁽²⁾.

وقامت الصين بعزل الرئيس الشمالي من قيادة جيش بلاده وتولت هي القيادة، وكحال المعركة من البداية لم تكن الصين بأقل من الكوريتين لترضى بمجرد عودة العدو إلى بلاده، فقررت مهاجمته في عقر داره، وفي احتفالات عيد رأس السنة بقوات قليلة العدد، كثيرة المجموعات، مصحوبة بأبواق عالية الصوت لإرباك العدو ولتسهيل التواصل بين المجموعات المتفرقة، نجح الصينيون باحتلال العاصمة سيؤل، ثم التقدم في 14 شباط 1951 واحتلال مدينة هوينج سيونج، لكن نقص الإمدادات أثر على تقدم

(1) Peter Lowe, The Origins of The Korean War, Second Edition, (London, 1997), P.190.

(2) S. Harry Truman, Years of Trial and hope, (London, 1957), Pp. 395 - 396; Peter Lowe, OP. Cit., P. 228.

الجيش الشمالي، وأثر كذلك على القوات الصينية في كوريا الجنوبية. واستغل الجيش الأمريكي ذلك وهاجم القوات الصينية في أواخر شباط، وانتزع منها مدينة هوينج سيونج، وفي 14 آذار 1951 تمكن من الظفر بسيؤل مرة أخرى⁽¹⁾.

وبعد هذا النصر الذي حققته الولايات المتحدة في الحرب، حدث امر مهم وهو قيام الرئيس الأمريكي ترومان بعزل الجنرال المخضرم دوغلاس ماك آرثر من قيادة العمليات العسكرية في كوريا وتعيين فان فلييت (Van Fleet) بدلاً منه، وكان لهذا التغيير دلالاته على الأرض، فقد جاء في حيثيات الإقالة أن ترومان طالب آرثر بانسحاب مُنظم من كوريا الشمالية وتوقيع هدنة بين الطرفين لكن آرثر ولم يفعل ذلك، حتى أن آرثر بعث برسالة لزعيم الجمهوريين في مجلس النواب جوزيف مارتن (Joseph Martin) - الذي كان من مؤيدي موقف ماك آرثر بإعلان الحرب على الصين - قال فيها - إنه «لا يجد بديلاً إلا النصر» في الحرب على الشيوعية العالمية، وبعد الإقالة عاد الوضع إلى حالته المعتادة انتصار وهزيمة، فالقوات الصينية انتفضت من انتكاساتها لتُثار في (هجوم الربيع) المُقسم على مرحلتين، الأولى: معركة نهر إيمجين بين 22 - 25 من شهر نيسان عام 1951 لوقف تقدم القوات الأممية، وقد نجحت في ذلك، والثانية: في 15 أيار ضد الجيش الأمريكي الثامن الموجود عند ضفاف نهر سوينج، ونجحت في ذلك أيضاً، لكن الجيش الأمريكي شنَّ هجوماً مُضاداً ظفر بالنصر فيه، واستعاد خط كانساس شمال دائرة العرض 38⁽²⁾.

بدأت مفاوضات بين الصين وكوريا الشمالية من جهة، والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية من جهة ثانية، استمرت المفاوضات من تموز 1951 لعامين، حتى تموز 1953، ولكن المفاوضات لم تعنِ توقف المعارك، بل سعى كل طرفٍ إلى حصد المزيد من الأرواح لتحسين موقفه على طاولة المفاوضات، ولم يحصل تقدم بالمفاوضات،

(1) روبرت ليكي، حرب كوريا 1950 - 1953، ترجمة: محمد كامل وعلي طه حبيب، (القاهرة، 1963)، ص ص 281 - 290؛ هيثم الأيوبي، ص ص 227 - 232؛

Burton I. Kaufman, The Korean Conflict, (London , 1999), P.49.

(2) حيدر عبد الرضا حسن التميمي، ص 179؛ هيثم الأيوبي، ص ص 300 - 301؛

Burton I. Kaufman, Op. Cit., Pp.53 - 54.

فظلت المعركة سجلاً بين الطرفين كما كانت دوماً، وبوصول أيزنهاور إلى رئاسة السلطة في الولايات المتحدة ظهرت رغبة جادة في إنهاء هذه الحرب، وبالفعل تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في 27 تموز عام 1953، وجاء فيه:

- 1 - إنشاء منطقة منزوعة السلاح على الحدود بين الكوريتين الشمالية والجنوبية.
- 2 - تشكيل لجنة (العودة للوطن) لمناقشة مصير من يرغب في العودة إلى وطنه ممن لا يرغب، إن كانوا من الكوريين الشماليين الذين لا يرغبون في العودة لبلادهم، أو كانوا من الجنوبيين.
- 3 - وضع لجنة دولية مكونة من مراقبين سويسريين وسويديين على الحدود بين الكوريتين لمراقبة وقف إطلاق النار⁽¹⁾.

لقد بلغ طول الحدود المنزوعة السلاح بين الكوريتين الشمالية والجنوبية (125) كلم، بعرض (4) كلم، وتجمع فيها أكثر السلاح الثقيل في العالم، حيث يتركز فيها أكثر من مليوني جندي على الطرفين، وحوالي (20) ألف مدفع وقطعة حربية، ومليون لغم مزروعة بين التحصينات، بينما تبعد هذه المنطقة عن بيونغ يانغ عاصمة كوريا الشمالية (120) كلم، وعن سيؤول عاصمة كوريا الجنوبية (40) كلم، وبعد مرور عام على هذه الهدنة أجرى الفريقان (عملية المجد) لتبادل الأسرى بدءاً من تموز وحتى تشرين الثاني 1954، لتنتهي بذلك حرب يمكن وصفها بقصيرة المدة، ولكنها كانت كارثية الأثر؛ إذ قُتل في هذه الحرب ما يقارب أربعة ملايين إنسان، أي ما يُعادل 10 % من سكان الكوريتين آنذاك، بينهم ما يقرب أكثر من مليوني قتيل مدني من الكوريتين الشمالية والجنوبية⁽²⁾.

(1) عهود عباس احمد، مبدأ أيزنهاور والسياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي 1957 - 1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1997، ص ص 14 - 15؛ هيثم الأيوبي، ص ص 318 - 319؛ حيدر عبد الرضا حسن التميمي، ص ص 233 - 248؛

Melvyn P. Leffler, The Specter of Communism: the United States and the Origins of the Cold War, 1917 - 1953, (New York, 1993), P.122.

(2) كارلها ييتنس دشنر، المولوخ: آلة الشر (تاريخ الولايات المتحدة)، ترجمة: محمد جديد، (دمشق، 2003)، ص 426؛

Chirs Cook, David Waller, The Longman Hand Modern American Hand Book of History 1763 - 1996, (U.S.A., N.D.), P.245.

الفصل الرابع

آسيا الوسطى

- خلفية جغرافية وتاريخية لآسيا الوسطى
- نشأة وتطور الامارات الاسلامية في آسيا الوسطى
- التغلغل والعلاقات الروسية مع إمارات آسيا الوسطى
- الثورة البلشفية عام 1917 ونشوء الدول الحديثة في آسيا الوسطى (1920 - 1990)
- (كازاخستان، اوزبكستان، طاجيكستان، تركمانستان، قرغيزستان)
- أهمية آسيا الوسطى الاستراتيجية والتنافس الدولي عليها

- خلفية جغرافية وتاريخية لآسيا الوسطى

آسيا الوسطى هي منطقة جغرافية تقع في قارة آسيا، تبلغ مساحة هذه المنطقة نحو (4,003,400) كيلو متر مربع، ويسكنها حوالي (61) مليون نسمة، وبالرغم من أن تعريف هذه المنطقة موجود، إلا أنه لا يوجد تعريف متفق يُقبل عالمياً لوصفها، كما أن تحديد حدود المنطقة بشكل دقيق لم يحسم بعد، وتشترك المنطقة في الكثير من الخصائص العامة الهامة، أحدها: أن آسيا الوسطى كانت من الناحية التاريخية منطقة مترابطة بشكل وثيق، ونتيجة لذلك كانت منطقة تقاطع الطرق لحركة الناس والسلع والأفكار بين أوروبا، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وشرق آسيا على طول أحد فروع طريق الحرير التجاري، وتعرف أحياناً باسم (آسيا الداخلية)، فهي تقع ضمن مجال القارة الأوراسيوية الأوسع، ولغة شعوبها متعددة، وهي: اللغة الفارسية، والتركية، والأوزبكية، والكزاخية، والمغولية⁽¹⁾.

إنّ آسيا الوسطى، أو آسيا الداخلية، أو بلاد ما وراء النهر، كما كانت تعرف في فترة الخلافة الإسلامية، هي منطقة جغرافية مغلقة تقع في قلب قارة آسيا، أو قلب العالم، وهي تضم خمس دول هي كلاً من: أوزبكستان، تركمانستان، كازاخستان، طاجيكستان، قرغيزستان، وهي لا تطل على أي من البحار المفتوحة، لكن موقعها الجغرافي يجعلها ذات أهمية كبرى، لقد إمتازت هذه المنطقة بأهمية جيوسراتيجية من خلال موقعها الجغرافي ومواردها المهمة، فهي تُشاطيء بحر قزوين الغني

(1) أحمد علو، دول آسيا الوسطى أو الستانات الخمسة، دراسات وابحاث، مجلة الجش الالكترونية، العدد 329، تشرين الثاني، 2012، ص1؛ François Thual, Aymeric Chaupard, Dictionnaire de Geopolitique, (Paris, 1999), P.13

بالموارد من جهة، وتُشكل من جهة أخرى عقدة طرق برية تمتد من خلالها انايب الغاز والنفط من الشرق الأوسط وقزوين باتجاه الصين أو منها باتجاه البحر الأسود وتركيا والبحر المتوسط، ومن الأخيرة باتجاه الخليج العربي عبر إيران، وأفغانستان وباكستان باتجاه المحيط الهندي، ومن الناحية التاريخية كانت منطقة آسيا الوسطى مترابطة حضارياً بشكل دقيق، فهي من أصول تركية وفارسية، ودينياً من غالبية إسلامية، وقد كانت منطقة تقاطع الطرق، ومن خلالها يمر ويتقاطع عدد من فروع طريق الحرير البرية القديمة، التي تسعى اليوم بعض الدول الإقليمية إلى إحيائها من جديد من خلال شق الطرق ومد السكك الحديد، وانايب النفط والغاز، وهذه البلاد غنية بالموارد والثروات الطبيعية، فهي تمتلك الكثير من احتياطي البترول، والغاز الطبيعي، والذهب، واليورانيوم، والأحجار الكريمة، والنفط خفيف الكثافة، والذي هو من أجود أنواع النفوط، كما تتمتع المنطقة بخصوبة أرضها، وتنوع الطقس والثروات الزراعية، إلى جانب ثرواتها في بحر قزوين، وإن أهميتها الاستراتيجية تتمثل في كونها عقدة الوصل بين الصين وشرق آسيا شرقاً، وبحار الجنوب والمنافذ لمنطقة الخليج العربي⁽¹⁾.

(1) محمود حسن الجنابي، الجمهورية الإسلامية في آسيا الوسطى، مقالاتي الإلكترونية، 26 تموز 2007 ص ص 1 - 2؛ Michel Jan, "L'intégration du XinJiang dans l'ensemble chinois, Vulnérabilité et sécurité", [http://www.cemoti.revues.org/Document 52.html](http://www.cemoti.revues.org/Document%2052.html); <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/95fef51e-eb77-4c0e-9597-4bf8245cb8a4> جمهورية آسيا الوسطى



خارطة رقم (4) توضح دول آسيا الوسطى⁽¹⁾

- نشأة وتطور الإمارات الإسلامية في آسيا الوسطى

كان المسلمون قد فتحوا منطقة آسيا الوسطى أو التي تسمى منطقة (تركستان) منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب، إذ أطلقوا عليها اسم (بلاد ما وراء النهر)، إلا إنَّ الاوضاع فيها ظلت قلقة، إذ كانت فيها الكثير من القلاقل، لكن الأمر استتب بعد ذلك على يد القائد قتيبة بن مسلم في عهد الوليد بن عبد الملك، وانتشر الاسلام في هذه البلاد انتشاراً واسعاً، ونشأت فيها حضارة زاهرة استمرت قروناً⁽²⁾.

(1) خارطة دول آسيا الوسطى <https://www.google.com/search?q>

(2) نادية مصطفى، آسيا الوسطى والقوقاز بين القوى الإسلامية الكبرى وروسيا، تحرير: مصطفى علوي، ندوة الوطن العربي وكمونولث الدول المستقلة، دراسة في العلاقات العربية بجمهورية الاتحاد السوفيتي السابق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 26 - 28 حزيران 1994، ص 27؛ بوربوي احمدوف، زاهد الله منوروف، العرب والاسلام في أوزبكستان، تاريخ آسيا الوسطى من أيام الأسر الحاكمة حتى اليوم، مراجعة: نعمت الله ابراهيموف، ط2، (بيروت، 1999)، ص ص 77-83.

وقد اجتاحت التتار هذه البلاد، وأسقطوا الدولة الخوارزمية التي كانت تحكم فيها، وخرّبوا الديار والبلاد، وظلّوا قرابة قرنين من الزمان حتى ذلك الحدث الذي غير مجرى الأحداث، حيث ظهر أحد ملوك المغول في تركستان الذي يدعى بركة خان (1256 - 1267م)، والذي كان قد اعتنق الإسلام، فقام بنشره في كافة مناطق البلاد، وأصبح ما على امتداد نهر الفولجا من منبعه إلى مصبه إسلامياً خالصاً، ثم امتد انتشار الإسلام إلى سيبيريا شمالاً وشرقاً، وفنلندا غرباً، وكانوا في تلك المناطق حماة لحدود الدولة الإسلامية، وفي عهد حكم الدولة العثمانية، عمل سلاطينها على تقوية الإسلام بين شعوب وقبائل تلك المنطقة، فأرسلوا الدعاة، واستمر نشاطهم حتى أصبح الإسلام هو المهيمن تماماً في تلك البلاد، وكان العثمانيون قد وجدوا استجابة وقبولاً كبيراً من الناس، حتى أن أهل البلاد ممن اعتنقوا الإسلام ساهموا في نشر الدين الإسلامي بأنفسهم⁽¹⁾.

- التغلغل والعلاقات الروسية مع إمارات آسيا الوسطى

لقد كان الروس يتميزون بصفات الجهل والعنف والقسوة، فقد قال الرحالة بن فضلان عنهم: «بأنهم أكثر خلق الله جهلاً، وهم على عكس جيرانهم من البلغار، فقد ظلّوا على الوثنية، وهم سفاكون للدماء، مولعون بالحروب، سرعان ما تنشب بينهم الحروب والنزعات الدموية، وتتفشى فيهم السرقة، ويكثر بينهم القتل، حتى أصبحت عادة شائعة عندهم، وفي عرفهم أن الحكم النهائي للقوة، فإذا احتكموا إلى ملكهم، ولم يقتنعوا بحكمه، طلب منهم المبارزة بالسيوف»، ووصف ابن فضلان طقوس الوفاة عندهم، فقال: «أن الروس - سواء كانوا فقراء أو أغنياء - يحرقون موتاهم، وقد جرت العادة أن يموت الرجل بمحض إرادته حالما تموت زوجته»، إلا أنهم تحولوا للمسيحية الأرثوذكسية في عهد فلاديمير الكبير الذي فرضها بالقوة على شعبه، ولكن بقيت طبائعهم الوحشية هذه لم تتغير، لذا تميز الغزو الروسي لأراضي وسط آسيا بإبادة للمسلمين وسحق هويتهم⁽²⁾.

(1) يرتولد شبولد، العالم الإسلامي في العصر المغولي، ترجمة: خالد اسعد عيسى، مراجعة وتقديم: سهيل زكار، (دمشق، 1982)، ص ص 19 - 104؛ نادية مصطفى، ص 28.

(2) نادية مصطفى، ص ص 32 - 34؛ بوريوي احمدوف، زاهد الله منوروف، ص ص 365 - 366.

وعندما ضعفت الدولة العثمانية، امتدت أيدي الروس بالبطش بمسلمي دول وسط آسيا (تركستان)، وكانت البداية في عهد الأمير إيفان الثالث الأعظم (1462 - 1505)، وبالتحديد في عام 1480، والذي قاتل المسلمين، وحاربهم في دينهم، كما قام بإخراج مسلمي التتار من موسكو بعد أن مكثوا فيها قرابة قرنين ونصف من الزمن، أما في عهد الأمير الأعظم فاسيلي الثالث (1505 - 1533)، وهو ابن إيفان الثالث، فإنه تلقى أوامر من البابا آنذاك بطرد المسلمين من أراضيهم ونفيهم إلى منطقة سيبيريا على أن سيهديه في المقابل بلاد القسطنطينية التي كان قد فتحها السلطان العثماني محمد الفاتح عام 1453، أما القيصر الروسي إيفان الرابع الرهيب (1533 - 1547)، فقد أذاق المسلمين ما ذاقه أهل الأندلس على يد الإسبان، ففرض عليهم ترك ديانتهم واعتناق الديانة المسيحية أو الطرد من البلاد، واستولى على حوض نهر الفولجا، وفرض النصرانية على بلاد البشكير، مما اضطر الناس إلى عدم اظهار اسلامهم، إذ لا يستطيع الأب أن يُكلم ولده عن الإسلام، إلا بعد أن يبلغ سنًا يطمئن فيه إلى تكتمه الأمر، واستمر هذا الوضع ثلاثة قرون حتى أعلن أحفادهم الإسلام في عهد الامبراطور الروسي نيقولا الثاني (1894 - 1917) الذي أعطى الحريات الدينية في عام 1905، والذي كان قد احتل بلاد القفقاس التي كانت تابعة للعثمانيين⁽¹⁾.

أما في عهد الامبراطور بطرس الأكبر (1684 - 1721)، كانت المعاملة مع المسلمين كمن سبقه تماماً، ففرض على المسلمين التنصير أو الفرار بدينهم، وبدأ يتوسع في أراضي المسلمين واحتل أزوف 1696، لكن الدولة العثمانية استعادتتها في عام 1700، كما حاول التوجه لاحتلال القوقاز، إلا انه لم يصمد أمام مقاومة مقاتليها بقيادة النقشبندية الصوفية، أما في مدة حكم الإمبراطورة الروسية آنا (1730 - 1740)، فقد فرضت التنصير كذلك على الساكنين على ضفتي المجرى الأوسط لنهر الفولجا، وأغلقت المدارس الدينية، ومنع المسلمون من ممارسة شعائر دينهم، وكان الأطفال

(1) احمد خولي، الدولة الصفوية، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة، 1981)، ص95؛ نادية مصطفى، ص

ص40 - 44؛ Khalil Inalcik, The Turkish Impact on the Development of Modern Europe

.in Karpated, (Leiden, 1974), Pp.53 - 55

يؤخذون عنوة ليضعونهم في المدارس التنصيرية لينشئوا على النصرانية الأرثوذكسية، أما في عهد الامبراطورة كاترين الثانية الكبرى (1762 - 1796)، التي رغم أنها أعطت الحريات الدينية في عام 1773، إلا أنها صادرت مئات الألوف من أراضي القرم، وقامت بالكثير من التوسعات على حساب أصحاب الأرض الأصليين، أما عهد الأمبراطور نيقولا الأول (1825 - 1855)، فقد عاد إلى أساليب الاضطهاد التي كانت سابقاً، ومنع الأذان واستمر في مصادرة أراضي المسلمين، واحتل إقليم طشقند، وسمرقند، كما ركز جهوده للقضاء على حركات الجهاد في القوقاز، وكثف الحملات ضد الشيخ شامل الذي كان قد قام بثورة هناك حتى نجح في القضاء على ثورته، لقد كانت كل مراحل الغزو الروس، أن الغزاة استهدفوا نزع الإسلام من النفوس انتزاعاً، ومحو الهوية الإسلامية، مع فرض دينهم وسياستهم، ونهبوا ثروات البلاد، وبسبب هذه المظالم انطلقت العديد من حركات المقاومة ضد الاحتلال الروسي، ولعل أبرزها: حركة الإمام منصور في عهد كاترين، والإمام غازي محمد والإمام شامل في عهد نيقولا الاول⁽¹⁾.

- الثورة البلشفية عام 1917 ونشوء الدول الحديثة في آسيا الوسطى 1920 - 1990 (كازاخستان، اوزبكستان، طاجيكستان، تركمانستان، قرغيزستان)

كان لينين قد نادى الأقليات في روسيا للثأر من حكم القيصرية، وعمل على تحييد المسلمين، وأخذ يرسم لهم أحلام الحرية ويزين لهم الآمال، بعد ما كان قد نزل بهم من القتل والحرق والتشريد من العهود السابقة، وعد أن ذلك من أبسط حقوق الحياة التي يستحقها المسلمون الذين يعيشون في روسيا، وقال في خطابه بعد أول شهر واحد من الثورة البلشفية التي اندلعت في عام 1917: «يا مسلمي روسيا، يا مسلمي الشرق، أيها الرفاق، أيها الإخوة، ثُوروا من أجل دينكم وقرآنكم وحرّيتكم في العبادة، إننا هنا نُعلن احترامنا لدينكم وقرآنكم وحرّيتكم في العبادة، إننا من هنا نُعلن احترامنا لمساجدكم، وإن عاداتكم وتقاليديكم لا يمكن المساس بها، ابنوا حياتكم الحرّة الكريمة من دون أي

(1) نادية مصطفى، ص ص 53 - 54؛ بوريبوي احمدوف، زاهد الله منوروف، ص ص 366 - 372.

مُعَوَّقات، لكم الحق في ذلك، واعلموا أن جميع حقوقكم الدينية والمدنية مَصُونَةٌ بقوة الثورة «، وعلى ضوء ذلك مال كثيرٌ من المسلمين إلى وعود لينين الزائفة، وحاول كثيرٌ من علماء المسلمين التوفيق بين الشيوعية والماركسية والإسلام، إلا أن هذا لم يمنع عمليات القمع والإبادة التي ازدادت بعد انهيار المقاومة التي استمرت حتى 1928، وعمليات محو الهوية، حيث مُنعت اللغة العربية وهُجر المسلمون إلى سيبيريا⁽¹⁾.

كما قام لينين وستالين بتقسيم البلاد عام 1922، فظهرت أوزبكستان وتركمنستان في عام 1924، وطاجيكستان في عام 1929، وكازاخستان وقرغيزستان عام 1936، وقُسمَت القوقاز كذلك، وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في عام 1939 حصلت هدنة بين ستالين والمسلمين في بلاد آسيا الوسطى، وبعد انتهائها عمل ستالين على إبادة المسلمين في القفقاس وجمهوريات آسيا الوسطى، إذ بلغ عدد ضحاياه أكثر من (20) مليون مسلم، وفي عهد الرئيس السوفيتي غورباتشوف الذي تولى منصب أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي عام 1985، ورئاسة الدولة في عام 1988، رفع شعار البيروسترويكا (الإصلاح، والمصارحة)، واتجهت حينذاك جمهوريات وسط آسيا لإعلان استقلالها، وحاول هو منع هذا الأمر، إلا أنه اضطر في النهاية للاعتراف باستقلال هذه الجمهوريات، وقدم استقالته من منصبه بنهاية عام 1991، وانتهى بذلك رسمياً الاتحاد السوفيتي كدولة⁽²⁾.

- كازاخستان:

تُعد جمهورية كازاخستان إحدى جمهوريات آسيا الوسطى، حيث كانت جزءاً من الإمبراطورية الروسية ثم جزءاً من الاتحاد السوفياتي، وبعد تفككه أعلنت استقلالها في كانون الأول 1991، وكلمة (كازاخي) هي كلمة تركية الأصل وتعني (الحر والمستقل)، والتي ترمز لحياة البداوة الحرة والسكان الذين يتنقلون بحرية على صهوة الجواد، أما مصطلح (ستان) فهي كلمة فارسية الأصل وتعني (الموطن) أو (الأرض)، وبهذا، تعني

(1) بوريوي احمدوف، زاهد الله منوروف، ص 395 - 398.

(2) المصدر نفسه، ص 399 - 400؛ Alexander Bennigsen, Marie Broxup, The Islamic Threat, Pp.11 - 90. to Soviet State, (New York, 1983).

كازاخستان (موطن الأحرار)، وتتمتع كازاخستان بموقع استراتيجي بين قارتي أوروبا ووسط آسيا، وحظيت منذ القدم بالروابط السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية مع الأمم الأخرى، وتُعد تاسع أكبر دولة في العالم بعد روسيا والصين والولايات المتحدة والأرجنتين والبرازيل وكندا والهند وأستراليا، وأكبر دولة إسلامية من ناحية المساحة إذ تبلغ مساحة أراضيها (2,727,300) كيلو متر مربع، مما يجعلها أكبر من مساحة أوروبا الغربية مجتمعة، وتحدها روسيا والصين وقيرغيزستان وأوزبكستان وتركمانستان⁽¹⁾، وهنا تكمن أسباب التنافس الأمريكي الروسي على لعب الدور الأكثر تأثيراً في كازاخستان، فالمعروف أن كازاخستان تمتلك رابع مخزون للسلح النووي السوفييتي، وكان للولايات المتحدة الأمريكية فرصة اقتناص هذه الميزة الاستراتيجية لبسط أوجه التعاون وتوقيع الاتفاقيات مع كازاخستان، مقابل تفكيك الرؤوس النووية السوفييتية، للحيلولة دون الاستحواذ الروسي عليها مجدداً⁽²⁾.

من جانب آخر نجد الصين الأكثر حرصاً على نزع الخلافات القائمة مع الجانب الروسي، من أجل تهيئة العلاقات الثنائية مع كازاخستان، إذ تمثل الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للصين قلقاً مستمراً على طول الحدود الشرقية والجنوبية في (المحيطين الهادي والهندي)، مما دفعها للانخراط في اتفاقية الأمن الجماعي التي وضعها الروس لاسيما وأن هذه الاتفاقية ستؤدي أيضاً إلى تهدئة مشاكل الصين مع مسلمي الغرب، لذلك كان من الطبيعي وجود تناغم ثنائي بين كازاخستان والصين فيما يتعلق بالتبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين، لحاجة كل منهما للآخر، والأمر نفسه يلاحظ في توازن النفوذ الروسي والصيني في كازاخستان وآسيا الوسطى بشكل عام⁽³⁾.

(1) Cengiz Surucu, "Modernity, Nationalism, Resistance: Identity Politics in Post - Soviet Kazakhstan", Central Asian Survey, (N.P, 2002), Pp.385 - 402; <https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9>

سميحة ناصر خليف، معلومات عن دولة كازاخستان

(2) هاني الحديشي، صراع الارادات في آسيا، (سوريا، 2007)، ص206؛ معتز سلامة، مستقبل الدور الروسي في الكومنولث الجديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، العدد 112، 1993، ص159.

(3) احمد متولي، هويدا محمد فتحي، الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى والقوقاز الحاضر والمستقبل، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، العدد 12، 2000، ص17.

يبلغ عدد سكان كازاخستان حسب تقديرات عام 2010 حوالى (16) مليون ومائتي ألف نسمة، 70% منهم مسلمون، 54% من الكازاخ، و30% منهم من الروس، والباقي أعراق مختلفة، وما بين العامين 1989 و1999 غادر كازاخستان نحو (1,5) مليون روسي و500 ألف ألماني، مما أفقد البلاد جزءاً كبيراً من الخبرات والمهارات الفنية التي كانت توفرها تلك المجموعات، كما تُعد اللغتين الكزاخية والروسية من أهم اللغات، ويتحدث الكزاخية نحو 64,4% من السكان وهي لغة الدولة الرسمية، أما الروسية فهي لغة التواصل بين العرقيات المختلفة، وفي عام 2006 اقترح الرئيس نور سلطان نزار باييف تحوّل كازاخستان إلى الأبجدية اللاتينية، وتتمتع كازاخستان بالكثير من الموارد الطبيعية، حيث تحتل المرتبة الـ16 في قائمة أكبر الدول المنتجة للنفط، والـ30 للغاز الطبيعي، ويقدر الاحتياطي المؤكد من النفط بحوالى (30) مليار برميل وهي بالمرتبة التاسعة، بينما يقدر احتياطي الغاز بما بين (3,3) و(3,7) تريليون متر مكعب، ويشكل النفط والغاز أهم موردين لها، ويمثلان أكثر من نصف الإنتاج الصناعي، والنتائج المحلي الإجمالي حسب تقديرات عام 2006 فيها هو (138,7) مليار دولار تقريباً، وكازاخستان غنية بالمعادن وأهمها الكروم والفحم والنحاس والذهب والفضة وخام الحديد والتنجستن واليورانيوم (ثاني احتياط في العالم بعد استراليا) وتمتلك احتياطياً يقدر بخمس ما في العالم من هذا المعدن، وتصدر إنتاجه وتصديره عالمياً، وفق تقرير لوكالة أنباء (كازإنفورم)، نشرته في 2017، فضلاً عن معادن الزنك والنيكل والرصاص⁽¹⁾.

وتمثل الزراعة نحو 60% من إجمالي الإنتاج المحلي، في حين كانت تمثل حتى العام 1990 نحو 35%، ومن أهم المحاصيل القطن والحبوب، وهي السادسة عالمياً بإنتاج الشعير، كما تربي المواشي لأجل لحومها، وتمثل الصناعة جزءاً مهماً من إجمالي الإنتاج المحلي، وفضلاً عن الصناعات المتعلقة بالنفط والغاز، هناك صناعة المعادن والآلات ومواد البناء، وتنتج البلاد حالياً (1,3) مليون برميل يومياً من النفط، تصدر منه قرابة المليون يومياً، وفي عام 2005 بلغ إجمالي قيمة الصادرات (28,39)

(1) Laqha Chegrouch, "Geopolitique Caspienne", Geopolitique, No.76, Fer.2002, P.85.

مليار دولار والواردات (18) ملياراً، وأهم الصادرات النفط والغاز الطبيعي والمعادن والكيماويات واللحوم، وتصدر في الغالب إلى سويسرا وفرنسا وإيطاليا، أما أهم الواردات فهي الآلات والمعدات وتستورد من ألمانيا والولايات المتحدة والصين، وتتفاعل كازاخستان مع قضايا المجتمع الدولي بمختلف أنواعها وأشكالها، حيث تشارك في تعزيز أجواء الاستقرار والثقة في جميع أنحاء آسيا وتسعى إلى إيجاد حلول سلمية للصراعات الدولية، فقد عقد المؤتمر الأول للتفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا سنة 1992 بموجب مبادرة من الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزارباييف، وكذلك تم عقد المؤتمر الأول لزعماء الأديان العالمية والتقليدية في أيلول 2003 بمبادرة من الرئيس الكازاخستاني نفسه، ويتمثل الهدف الرئيسي من المؤتمر في صياغة الحوار بين الأديان في هذا العالم المضطرب، والتقريب بين الحضارات من خلال الحوار ودعم جهود حل النزاعات بطريقة سلمية، ومن هذا المنطلق بدأت كازاخستان في فرض حضورها الدولي، وتثبيت اسمها كدولة صانعة للاستقرار العالمي، ولديها مناخ مناسب لعقد المؤتمرات الدولية⁽¹⁾.

- أوزبكستان:

جمهورية أوزبكستان أرض حبيسة، ولها شاطئ على بحر أورال (بحر مغلق) بطول (420) كلم، وهي تقع في منتصف قارة آسيا، ويحدها من الشمال والغرب كازاخستان ومن الجنوب أفغانستان وتركمانستان، ومن الشرق قرغيزستان وطاجيكستان، وتبلغ مساحتها الإجمالية حوالى (447,400) كلم²، أما عاصمتها فهي طشقند، وأهم مدنها سمرقند وبخارى وخوارزم وفرغانة، وتعتبر أوزبكستان أكبر دول آسيا الوسطى بعدد السكان، إذ يقدر عدد سكانها بحوالى (27) مليون نسمة وفق تقديرات 2006، وهي تضم اقلية وعرقية متعددة، وفيها 80% من الأوزبك يتكلمون الأوزبكية، وكذلك فيها عدة لغات أخرى، أهمها الروسية، ويدين حوالى 88% من السكان بالإسلام، وحصلت أوزبكستان على استقلالها كما سائر دول آسيا الوسطى عقب انهيار الاتحاد

(1) سميحة ناصر خليف، معلومات عن دولة كازاخستان <https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B9>

السوفيياتي عام 1991، وينص دستورها الذي صدر عام 1992، على أن نظام الدولة علماني ديمقراطي، وأن حرية التعبير والعبادة مكفولة بحكم القانون، والنتائج المحلي الإجمالي لها وفق التقديرات يقارب (54,81) مليار دولار، وتملك أوزبكستان سادس أكبر احتياطي من الذهب، وهي الثامنة على مستوى العالم من حيث الإنتاج المقدر سنوياً بنحو (85) طناً، يُضاف إلى ذلك الفحم واليورانيوم والفضة والنحاس والرصاص والزنك، ويقدر الاحتياطي المؤكد من النفط في هذا البلد (594) مليون برميل حسب تقديرات عام 2007، ينتج منه فقط نحو (150) ألف برميل يومياً، أما الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي فيقدر بنحو (1,875) تريليون قدم مكعب، وهي بذلك في المرتبة التاسعة عالمياً، يُصدر منه نحو (12,5) مليار قدم مكعب سنوياً، وتذهب صادرات الغاز إلى الدول المجاورة في الدرجة الأولى مما يخفف عبء مد أنابيب لمسافات طويلة⁽¹⁾.

إلى ذلك تسهم الزراعة والصناعات الناتجة عنها بأكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي لأوزبكستان، وهي خامس أكبر منتج للقطن في العالم وثاني مصدر له، وهو يمثل نحو 45% من صادرات البلاد، أما الصناعة فتسهم بنحو 20% من إجمالي الناتج المحلي، وتعتبر صناعة الآلات والمنسوجات ومنتجات الطاقة أهم صناعاتها، ومع مطلع الألفية الثالثة كانت أكبر أسواق التصدير المفتوحة أمام أوزبكستان هي بريطانيا وكوريا الجنوبية وسويسرا، وفي عام 2005 دخلت الصين بقوة على خط الاقتصاد بعد توقيع اتفاقية مد أنابيب للغاز معها بتكلفة تقدر ب (600) مليون دولار⁽²⁾.

(1) اسلام كريموف، أوزبكستان على عتبة القرن الواحد والعشرين، ترجمة: د. مفيد قطيش، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، 1997)، ص ص 135 - 149؛ بوريبوي احمدوف، زاهد الله منوروف، ص ص 417 - 420؛ أوزبكستان معلومات اساسية

<https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/572e8c25-f846-47c2-8682-9e49fab66944>

(2) بوريبوي احمدوف، زاهد الله منوروف، ص ص 408 - 415؛ أوزبكستان معلومات اساسية

<https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%88%D8%B2%D8%A8%D9%>

<https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/572e8c25-f846-47c2-8682-9e49fab66944>

والقطن والمنسوجات، وتعتبر الولايات المتحدة أهم شريك في هذا المجال، تليها روسيا والصين واليابان⁽¹⁾.

- قرغيزستان:

تقع قرغيزستان على امتداد الحدود الشرقية لمنطقة آسيا الوسطى، ويحدها من الشمال كزاخستان، ومن الجنوب الصين وطاجيكستان، ومن الشرق الصين، ومن الغرب أوزبكستان، وعاصمتها بيشكيك، وهي ثاني أصغر دول آسيا الوسطى الخمس، وتبلغ مساحتها (198,500) كلم² منها (7100) كلم² من المياه، وعدد السكان (5,5) مليون نسمة حسب تقديرات عام 2009، 75 % منهم من القرغيز، والباقي من الأوزبك والروس، وبعض الأعراق الأخرى، 80 % منهم يدينون بالإسلام، 16 % مسيحيون أرثوذكس والباقي من ديانات أخرى، وبعد حملة حكومية لتوسيع استخدام اللغة القرغيزية في التسعينيات من القرن العشرين، أُقر قانون 2001 بجعل الروسية اللغة الرسمية الثانية للبلاد إلى جانب القرغيزية، والروسية هي لغة التخاطب الأساسية في الشؤون التجارية والدراسات العليا، وينص دستور قرغيزستان الذي أقر في أيار 1993 على أنها دولة علمانية، وعلى الفصل بين سلطات الدولة الثلاث⁽²⁾.

يعتمد اقتصاد قرغيزستان بنسبة كبيرة على الزراعة وتربية المواشي والخدمات، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي العام 2009 حوالى (11,66) مليار دولار، من ثرواتها الذهب، والإثمد (حجر الكحل) والفحم والزئبق والتنجستن واليورانيوم والزنك، وإن الاحتياطي المؤكد من النفط لا يتعدى (40) مليون برميل وفق تقديرات عام 2007، ومن الغاز الطبيعي حوالى (200) مليار قدم مكعب، ولا يكفي ما تنتجه من النفط والغاز الاستهلاك المحلي، وتضطر الحكومة إلى الاستيراد من الخارج، وأما الزراعة فتمثل 34,5 % من إجمالي الناتج المحلي، وأبرز قطاعاتها إنتاج القطن وزراعة الحبوب في الوديان المنخفضة، وتربية المواشي (هناك 10 ملايين رأس)، أما الصناعة

(1) Migrant resettlement in the «Russian federation: reconstructing homes and homelands», (N.P, 1994), p.15.

(2) جمهورية قرغيزستان %88%D9%87%D9%85%D9%AC%D8% https://mawdoo3.com/

فتمثل 19,5% من إجمالي الإنتاج المحلي، وأهم الصناعات: الملابس والمنسوجات والصناعات الغذائية، وقطاع الخدمات يمثل 46,1% من إجمالي الناتج المحلي، وهو ينمو بصورة مطّردة وذلك لظهور المؤسسات الخاصة الصغيرة، كما ينمو قطاع البنوك التجارية الذي يشرف عليه البنك المركزي، ونالت قرغيزستان في عام 1998 عضوية منظمة التجارة العالمية، ومعظم تجارتها الخارجية تتمثل في بعض المشغولات الذهبية والأحجار الكريمة والمنسوجات والقطن والملابس واللحوم، وتصدر إلى الإمارات العربية المتحدة وكازاخستان وروسيا، في حين تستورد الآلات والمعدات الكهربائية والمنتجات الكيماوية من الصين وألمانيا وإيطاليا⁽¹⁾.

- أهمية آسيا الوسطى الاستراتيجية والتنافس الدولي عليها

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اتبعت عدة وسائل لتنفيذ إستراتيجيتها في آسيا الوسطى، والتي هدفت من ورائها تحقيق جملة من الأهداف يأتي في مقدمتها الهدف الاقتصادي، والذي يتضمن الحصول على موارد المنطقة من النفط والغاز الطبيعي وضمان إمداداتها إليها أو إلى الدول الداعمة لإستراتيجيتها، والهدف العسكري والذي يتضمن الحصول على إمكانيات المنطقة العسكرية ومنع انتشارها إلى الدول الإقليمية خاصة الأسلحة والمعدات غير التقليدية والنوية وإيران تأتي في مقدمة تلك الدول، وأما الهدف السياسي فيتمثل بمنع نفوذ الدول الإقليمية إلى المنطقة وجعلها ساحة للنفوذ الأمريكي من أجل السيطرة على القوى الإقليمية الرامية إلى إعادة مجدها القديم ومزاحمة أمريكا على قمة الهرم الدولي وهي روسيا والصين، لأجل ذلك استخدمت عدة وسائل منها: وسائل سياسية ودبلوماسية، وتمثلت بالزيارات الرسمية للمسؤولين الأمريكيين منذ إعلان الجمهوريات استقلالها عام 1991، إذ سعت الولايات المتحدة بعد إن اعترفت باستقلال الجمهوريات بفتح سفاراتها في العواصم المختلفة، بدأتها بعاصمة كازاخستان ثم قرغيزستان عام 1992، تلتها أوزبكستان وتركمانستان، أما طاجيكستان فلم تفتح الولايات المتحدة سفارتها فيها

(1) The Kyrgyz: A Historical Essay, (Moscow, 1963), P.480.

إلا في عام 1994، إضافة إلى الاعتراف والتمثيل الدبلوماسي، فإن الزيارات الرسمية كان لها الدور الكبير في تعزيز العلاقات الأمريكية مع الجمهوريات الإسلامية والتي استمرت حتى الوقت الحاضر⁽¹⁾.

فضلاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة سعت إلى بناء علاقات اقتصادية مع منطقة آسيا الوسطى من خلال وسائل اقتصادية تتناسب والإمكانات المتوفرة في المنطقة، فالمنطقة تنتج 50% من بترول دول الكومنولث و76% من النحاس و37% من الحديد و96% من القطن و27% من الفحم، إلى جانب احتياطات كبيرة، إذ يُقدر الاحتياطي المعلن من نفط المنطقة بـ(150) مليار برميل، والغاز الطبيعي بـ(75) تريليون متر مكعب، وكان الجانب الاقتصادي قد شكل نقطة محورية في رسم الإستراتيجية الأمريكية حيال المنطقة وهو ما أكدته تروب تالبوت (Trop Talbot) أحد المسؤولين في الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون (Bill Clinton) بقوله: «إن هذه المنطقة تضم احتياطي نفطي يبلغ (200) مليار برميل وهي تعتبر من زاوية المصالح الأمريكية منطقة بالغة الحيوية، لهذا لا يمكن ترك مخزون الطاقة في القرن الحادي والعشرين تحت السيطرة الروسية»، لأجل ذلك كان لأسلوب المعونات الاقتصادية وتوجيه التدفقات الاستثمارية الأمريكية والغربية نحوها، إضافة إلى الإشراف على عمليات إعادة بناء الاقتصاد في الجمهوريات الإسلامية وتغييره صوب الاقتصاد الرأسمالي، كما سمحت للشركات الاستثمارية النفطية الأمريكية بالدخول إلى المنطقة ومنع الشركات الروسية والصينية من الدخول إليها، عززت هذه الأدوات مسعى الولايات المتحدة في منع ظهور تكتلات اقتصادية خارج السيطرة الأمريكية أو تعارض الوجود الأمريكي في المنطقة وتشكل مصدر تهديد لمصالحها فيها، يُضاف إلى ذلك حرص الولايات المتحدة ليكون لها نفوذ واسع داخل الجمهوريات من خلال الاتفاقيات الثنائية مع هذه الجمهوريات بدءاً من عام 1993 بإبرامها اتفاقية

(1) سلمان علي حسين محمد، هاني اليأس خضر، التنافس الدولي في منطقة آسيا الوسطى، مجلة كلية التربية بنات للعلوم الانسانية، العدد 18، السنة العاشرة، 2016، ص ص 22 - 23.

مع قرغيزستان في مجال الاستثمارات الزراعية والصناعية وأقامت مشاريع زراعية داخل قرغيزستان⁽¹⁾.

إضافة الى ذلك، فقد أيدت الولايات المتحدة مشروع إنشاء خط لنقل النفط القزويني عبر تركيا، ودعمت ذلك بشكل كبير، وأكد هذا الدعم مدير شؤون الطاقة في الخارجية الأمريكية بقوله: «سوف نحمي الحقوق التجارية للشركات الأمريكية... إننا لا نعترف بمجالات النفوذ»، وهو ما يمثل اعتراف أمريكي بعدم القبول بالتوجهات الروسية الراضية للنفوذ الأمريكي، تعزز بإبرام كبرى الشركات النفطية الأمريكية عقود نفطية مع الجمهوريات الإسلامية ومنها شركتا موبيل وشيفرون، فقد أبرمتا عقداً مع كازاخستان لاستثمار حقل (تنغيز)، لمدة أربعين عاماً، ابتداءً من عام 1998، وفي 22 كانون الأول عام 2008 تم توقيع اتفاقية شراكة مع كازاخستان والتي أكدت على تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات الطاقة ودعم وحماية منشأة الإنتاج والاستثمار والنقل والتشجيع على مزيد من التعاون في مجالات الطاقة الكهربائية والنووية وحماية البيئة، وأصدر الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش والكازاخي نورباييف بياناً أعلنوا فيه الالتزام بتعزيز الشراكة بعيدة الأمد واعتماد إستراتيجية ترمي إلى دمج كازاخستان بالاقتصاد العالمي⁽²⁾.

أما ما يتعلق بالجانب العسكري، فقد اتجهت الولايات المتحدة للسيطرة على ماتملكه المنطقة من أسلحة ومعدات تقليدية وغير تقليدية ومنع انتشارها إلى الأطراف الإقليمية المعارضة لإستراتيجيتها، رافعة شعار التعاون مع دولها، ومن أبرزها كازاخستان صاحبة أكبر ترسانة نووية بين دول المنطقة، تمخض عن هذا التعاون توقيع اتفاق بين الولايات المتحدة وكازاخستان عام 1992 يقضي بخفض الأسلحة والصواريخ النووية بموجب (معاهدة ستارت)، إضافة إلى التعاون في مجال تبادل اليورانيوم المخضب الموجود داخل كازاخستان والذي خلفه الاتحاد السوفيتي، مقابل حصول كازاخستان على مساعدات مالية أمريكية

(1) سلمان علي حسين محمد، هاني اليأس خضر، ص ص 23-24.

(2) المصدر نفسه، ص ص 24.

وتجهيزات صحية لمصانع الأدوية فيها، إلى جانب أسلوب التعاون عبر الاتفاقيات فإن الولايات المتحدة لجأت إلى أسلوب الوجود العسكري المباشر من خلال فتح القواعد العسكرية في أغلب الجمهوريات الإسلامية وخاصة في قرغيزستان واوزبكستان لضمان السيطرة والنفوذ ومنع وتطويق النفوذ الروسي والصيني وباقي الدول الإقليمية، فضلاً عن المساعي الأمريكية لمساهمة هذه القواعد في تقديم الدعم والإسناد للقوات الأمريكية المتواجدة في أفغانستان، وتعد قاعدة (ماناس) في قرغيزستان، من أكبر القواعد الأمريكية في المنطقة، والتي تبعد عن العاصمة بشكيك نحو (30) كيلو متر، فقد اختارها الأمريكان لطول مدرجها البالغ (4270) متراً، وبمساحة تزيد عن (129) ألف متر مربع، وتم استئجارها عام 2001 بمبلغ (150) مليون دولار سنوياً حسب ما أكدته السفارة الأمريكية في بشكيك، وتضم القاعدة قرابة (1000) جندي أمريكي، وتعد من أهم القواعد الأمريكية في آسيا الوسطى، إلى جانب قاعدة خان أباد الجوية في اوزبكستان والتي تضم (800) جندي أمريكي يعملون معظمهم في سلاح الجو⁽¹⁾.

ومن أجل الحد من هذا النفوذ الأمريكي في المنطقة، تحركت روسيا والصين ومن خلال منظمة شنغهاي بالضغط على الحكومة القيرغيزية من أجل إغلاق قاعدة ماناس لتحجيم النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، وفي بداية عام 2009 صوت البرلمان القيرغيزي على إغلاق القاعدة الأمر الذي اجبر الإدارة الأمريكية على البحث عن قواعد جديدة في اوزبكستان وطاجيكستان، إلا إن الرئيس القيرغيزي ماطل في تطبيق قرار البرلمان القيرغيزي، وكان ذلك من بين ابرز الأسباب التي أدت إلى سقوطه على أيدي المعارضة وهروبه إلى كازاخستان، وما يؤكد هذا القول تراث الأمريكان في استخدام القاعدة بعد سقوط حكومة باكييف على الرغم من تمديد العمل فيها من جانب الحكومة المؤقتة لسنة إضافية⁽²⁾.

ومن أجل إيجاد قواعد بديلة لقاعدة ماناس، فإن القوات الأمريكية سعت لإيجاد

(1) هاني الحديثي، ص 206؛ معتز سلامة، ص 159.

(2) سلمان علي حسين محمد، هاني اليأس خضر، ص 25.

قواعد صغيرة في اوزبكستان وكازاخستان لتحل محل قاعدة ماناس وهو ما يتماثل مع الاتجاه الجديد في السياسة الأمريكية بعد وصول اوباما إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة والرامي إلى تعزيز نفوذه في آسيا الوسطى عبر نشر القوات البرية داخل القواعد الأمريكية في المنطقة، لأجل ذلك نجد إن تخفيض حجم القوات في العراق تلاه زيادة في القوات في أفغانستان، هذا الاتجاه الجديد أكدته الاتفاقية التي عقدها الولايات المتحدة مع اوزبكستان والقاضية بمنح الجيش الأمريكي إمكانية محدودة في العمل داخل اوزبكستان خاصة داخل القواعد العسكرية ومن أبرزها قاعدة خان أباد التي استأجرتها لمدة (25) عاماً، لإغراض إيصال الإمدادات غير العسكرية للجيش الأمريكي في أفغانستان، ورغم عدم وجود إعلان رسمي أمريكي يؤكد هدف الولايات المتحدة في تأسيس قواعد دائمة داخل آسيا الوسطى، إلا إن الكثير من المؤشرات تؤكد ذلك الاتجاه، ومن أبرزها تصريحات وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld) الذي لم يستبعد فكرة إقامة قواعد عسكرية دائمة في المنطقة⁽¹⁾.

أما روسيا فقد سعت لإعادة ما فقدته في هذه الجمهوريات الإسلامية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وبخاصة أنها ما زال لديها من مفردات القوة ما يؤهلها لمنافسة الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي، أو على أقل تقدير إعاقة إستراتيجيتها في المناطق الحيوية من العالم والتي تعد من المنظور الروسي ضمن مناطق النفوذ الروسية ومنها جمهوريات وسط آسيا، ومن مفردات القوة التي تمتلكها هي القوة الاقتصادية، لاسيما وان روسيا تمتلك موارد نفطية كبيرة وكميات كبيرة من الغاز الطبيعي، إضافة إلى المعادن الأخرى كالحديد والفحم التي يمثل الإنتاج الروسي منها 43% من إنتاج الاتحاد السوفيتي السابق، إلى جانب الزراعة ووفرة مصادر المياه، إلى جانب ذلك التطور التكنولوجي الناجم عن ما تحتويه روسيا من قاعدة صناعية ضخمة وميراث علمي وتقني وكفاءات علمية تؤهلها لممارسة دور قوة عظمى، يُضاف إليها القوة العسكرية التقليدية على اعتبار أنها ورثت الاتحاد السوفيتي وحلف وأرشو

(1) سلمان علي حسين محمد، هاني اليأس خضر، ص ص 25-26.

وما افرزه ذلك الاتحاد من خبرات عسكرية ومعدات وأسلحة في مختلف الصنوف العسكرية، إضافة إلى الإمكانيات والقدرات النووية⁽¹⁾.

كانت لدى روسيا جملة من الأهداف تنوي تحقيقها عندما توجهت صوب آسيا الوسطى، في مقدمتها احتواء وتطوير النفوذ الأمريكي، والإفادة من ثروات المنطقة في إعادة الاقتصاد الروسي إلى سابق عهده، إلى جانب الأهداف العسكرية التي تتمحور بعودة التركة العسكرية السوفيتية إلى روسيا على اعتبار أنها الوريث الوحيد لما خلفه الاتحاد السوفيتي من قوة عسكرية على أرض هذه الجمهوريات، ثم أهداف سياسية تنطلق من الرؤية الروسية إلى المنطقة التي تمثل الحديقة الخلفية لروسيا والتي يجب إخضاعها للنفوذ والسيطرة الروسية، ومنع نفوذ أي قوة أخرى إليها، وفي الجانب الاقتصادي حاولت روسيا الاستفادة من ثروات المنطقة الاقتصادية وخصوصاً النفط الذي زادت الحاجة الروسية إليه بعد الانتعاش الاقتصادي، والحاجة المتزايدة لمصادر الطاقة وخاصة النفط، هذه الحاجة التي وسعت الهدف الروسي ليشمل ليس نفط آسيا الوسطى وإنما شمل نفط بحر قزوين وخطوط نقله لما يعود على روسيا من مداخل اقتصادية مهمة، كما إن الاهتمام الروسي اتسع ليشمل الغاز الطبيعي، ففي عام 2007 وقع زعماء روسيا وكازاخستان وتركمانستان بياناً مشتركاً حول مد خط أنابيب الغاز الطبيعي من ساحل بحر قزوين إلى روسيا والذي يضخ حوالي (10) مليارات متر مكعب سنوياً، وأما في الجوانب الاقتصادية الأخرى فأن حجم التبادل التجاري مع دول وسط آسيا زاد بشكل ملحوظ فعلى سبيل المثال مع كازاخستان عام 2006 بلغ حجم التبادل التجاري (12) مليار دولار وفي عام 2007 بلغ (16) مليار دولار، وفي الجانب العسكري فأن الهدف الروسي اتجه نحو التدخل المباشر لإعادة ماتملكه هذه الجمهوريات من أسلحة وتقنيات وخبرات ومنع تسربه إلى الدول الأخرى خاصة الولايات المتحدة⁽²⁾.

(1) محمد أبو الفضل، الصراع النفطي في آسيا الوسطى، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، القاهرة، كانون الثاني، 1998، ص 146؛ سيد حسين موسوي، توسيع حلف الأطلسي شرقاً، مهمات جديدة في العالم، (بيروت، 2009)، ص 141.

(2) لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، (بيروت،

وبعد النفوذ الأمريكي الكبير في آسيا الوسطى، بدأ الشعور بالقلق لدى الروس واضحاً اتجاه الأمن القومي الروسي والذي يمثل اهمية كبيرة لروسيا، وبناءً على ذلك، قاومت روسيا كل المشاريع الأمريكية في المنطقة بدءاً بتوسيع حلف الناتو باتجاه الشرق على اعتبار انه يهدد الأمن الروسي، إذ رأت في انضمام دول كانت تحت مظلة حلف وأرشو وفي صراع مستمر مع الإستراتيجية الرأسمالية بقيادة أمريكا كبولندا وتشيكيا والمجر بأنه خطأ تاريخي، فهي إلى جانب ذلك تسعى إلى إقامة علاقات مع حلف الناتو قائمة على أساس التعاون لا الصراع، وتجنب المواجهة في حالة استمرار حلف الناتو والولايات المتحدة ضم دول شرقية أخرى، أما في آسيا الوسطى فأن روسيا اتجهت لمقاومة النفوذ الأمريكي وتطويقه، وفي الوقت ذاته تحقيق الأهداف التي تصبو إليها في المنطقة عبر عدة وسائل، ويأتي في المقدمة منها وسيلة عقد الاتفاقيات المشتركة أو التدخل العسكري المباشر إذا استدعت الضرورة لذلك، فعلى الرغم من اختلاف الرؤية لدى القادة الروس حول الإستراتيجية الواجب إتباعها تجاه النفوذ الأمريكي في وسط آسيا، إلا أنها اتفقت على هدف واحد هو إعادة النفوذ الروسي إلى المنطقة⁽¹⁾.

وبذلك قامت روسيا بعقد اتفاقيات عسكرية تعطي لقواتها حق التدخل العسكري في الجمهوريات الإسلامية، فضلاً عن إقامة قواعد عسكرية فيها، فتحفظ روسيا بقواعد في مختلف الجمهوريات ومن أبرزها قاعدة (كانت) في جمهورية قرغيزستان والتي فتحتها عام 2003 وتضم أكثر من (500) جندي روسي وأكثر من (200) مقاتلة وطائرة نقل ومروحيات، إلى جانب قاعدتين في جمهورية طاجيكستان وهي قاعدة (دوشنبه)، والتي فتحتها روسيا عام 2004 بعد عقد اتفاقية مع الحكومة الطاجيكية وفيها أكثر من (5000) جندي روسي، وقاعدة (كيوليب)، وتضم وحدة عسكرية وفيها (50) طائرة عسكرية، إضافة الى ذلك ترتبط روسيا مع بعض الجمهوريات

(2009)، ص202؛ نبيل شبيب، إبعاد الهيمنة الروسية على رابطة الدول المستقلة، مجلة قضايا دولية، العدد 328، نيسان، 1996، ص4.

(1) سلمان علي حسين محمد، هاني اليأس خضر، ص ص 27-28.

الإسلامية مثل أوزبكستان وكازاخستان باتفاقية الأمن المتبادل الموقعة عام 1992، والتي أولت مهمة الدفاع عن الحدود الإقليمية لجميع الدول إلى القوات الروسية بما يضمن إمكانية التدخل الروسي المباشر في هذه الجمهوريات تحت ذرائع حمايتها من التدخلات الإقليمية⁽¹⁾.

لقد منح هذا الوجود لروسيا صلاحية التدخل العسكري المباشر ضد أي اضطراب داخلي يهدد المصالح الروسية ويعرضها للخطر، وهذا ما يفسر تهديدها لحركة طالبان في حالة تدخلها في طاجيكستان، كما أن روسيا استخدمت منظمة شنغهاي وأن كان الهدف المعلن لها التعاون الاقتصادي إلا أن روسيا حاولت إن تستخدم المنظمة في الجانب العسكري، وهو ما صرح به رئيس هيئة الأركان الروسية الجنرال يوري بالوفيسكي (Yuri Baluyevsky) في كلمة ألقاها في اجتماع المنظمة عام 2007 بقوله: «لا يمكن أن تنجح منظمة شنغهاي للتعاون في المجال الاقتصادي الا عندما يتم تدعيم الأمن الإقليمي، فالقيادة العسكرية الروسية ترى أن تطورات الوضع السياسي الدولي تستوجب إقامة تعاون عسكري أيضاً»، وهو ما ترجمته روسيا على ارض الواقع من خلال الضغط على حكومة قرغيزستان من أجل إغلاق قاعدة (ماناس) الأمريكية على أراضيها بالوقت الذي تحتفظ بقاعدة (كانت)، ولقد كان الطريق الآخر الذي اتبعته روسيا لمنع النفوذ الأمريكي إلى المنطقة وزيادة وجودها فيها هو طريق الاتفاقيات الاقتصادية، ومن أبرزها الاتفاقيات النفطية (التنقيب - الاستخراج - التصدير)، وفتح المجال إمام شركاتها العملاقة خاصة شركة لوك أويل من أجل القيام بالمهمة، وفي الوقت الذي عارضت خط باكو - جيهان لنقل نفط بحر قزوين عبر تركيا، فأنها سعت بكل الجهود المتوفرة لنقل نفط آسيا الوسطى عبر أراضيها⁽²⁾.

لقد سعت روسيا من خلال عدد من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية، وعبر منظمة شنغهاي بربط دول المنطقة بشبكة من المصالح والعلاقات، تصب جميعها في المصلحة الروسية وتخدم أهدافها في مواجهة الولايات المتحدة وجعل المنطقة ساحة مفتوحة

(1) سلمان علي حسين محمد، هاني اليأس خضر، ص ص 28 - 29.

(2) عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، (عمان، 1997)، ص 136.

للفوز الروسي في المجالات المختلفة الاقتصادية والعسكرية، الأمر الذي دفعها للتعاون مع الدول الإقليمية لتعزيز وتقوية هذا الفوز، ومنها الصين عبر منظمة شنغهاي باعتبارها من الدول المؤسسة لهذه المنظمة، وكذلك إيران عبر تقديم الدعم المادي والمعنوي لها في صراعها مع المجتمع الدولي من أجل الحصول على الطاقة النووية وتطوير التكنولوجيا النووية والحصول على الوقود اللازم لتشغيل مفاعلاتها النووية، إضافة إلى دعم إيران في المحافل الدولية والوقوف إلى جانبها في صراع الحصول على المواد الأولية اللازمة لتشغيل مفاعلاتها، مقابل دعم إيران لتوجهاتها وفوزها في آسيا الوسطى الرامية إلى تحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية لتقليل من حدة تأثيرها بالآزمة المالية الدولية ولجعل المنطقة ساحة للفوز الروسي بكل أشكاله⁽¹⁾.

أما الصين وموقفها من هذا التنافس الأمريكي الروسي على منطقة آسيا الوسطى، فقد دفعها باتجاه إن تكون قوة عظمى تقود آسيا وتنافس الولايات المتحدة خاصة على قيادة العالم، وكانت الصين قد شهدت في الربع الأخير من القرن الماضي نهوض اقتصادي كبير وواضح، إذ ازداد الدخل القومي الإجمالي الصيني من (253) مليار دولار عام 1983 إلى (658) مليار دولار عام 1993، وانعكس بدوره على متوسط الدخل السنوي للفرد الصيني، والذي ارتفع من (243) دولار عام 1983 إلى (546) دولار عام 1993، إذ حققت الصين معدلات نمو 8%، وبذلك توجهت الصين نحو آسيا الوسطى انطلاقاً من واقعها الاقتصادي المتنامي والذي يفوق 10% سنوياً، كما أن التطور في الاقتصاد الصيني جعلها بحاجة ماسة للنفط والغاز من خلال تنويع إمدادات وارداتها من الطاقة، فاندفعت لتأمين احتياجاتها النفطية من آسيا الوسطى والقوقاز، فضلاً عن إيران والعراق⁽²⁾.

وكانت الصادرات الصينية إلى الخارج قد ارتفعت من (9) مليار دولار عام 1983

(1) حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، (عمان، 2003)، ص 115.

(2) وليد سليم عبد الحفي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 - 2010، (ابو ظبي، 2000)، ص 167.

إلى (121) مليار دولار عام 1994، إلى جانب حجم التبادل التجارية الذي أخذ بالارتفاع أيضاً، إذ ارتفع من (5950) مليار دولار عام 2010، إلى (7314) مليار دولار عام 2011، ليصل إلى (8358) مليار دولار عام 2012، وكان السبب الحقيقي وراء هذه الزيادة هو سياسة الانفتاح على العالم الخارجي التي اتبعتها القيادة الصينية⁽¹⁾، وفضلاً عن ما حققه الاقتصاد الصيني من قفزات عالية، فإن الصين اتجهت نحو زيادة إنفاقها العسكري، فقد انفتحت مئات المليارات من الدولارات على قواتها المسلحة، مما جعلها أكثر الدول إنفاقاً في هذا المجال، وهذا الإنفاق جلب للصين كل الإمكانيات العسكرية، وفي مختلف الصنوف والأسلحة وتدريب الجيش ونوعية التكنولوجيا المستخدمة، وانعكس بشكل كبير على حجم ونوعية الإمكانيات والقدرات العسكرية التي تتمتع بها، لذا اتخذت الصين من آسيا الوسطى ملجأً مهماً ومؤثراً من أجل ضمان استمرار التطوير الاقتصادي والعسكري نظراً لما تحتويه هذه الجمهوريات من إمكانيات يمكن إن تساهم في سد النقص الذي يمكن إن يصيب الاقتصاد الصيني، لأجل ذلك سعت ومنذ استقلال الجمهوريات إلى تطوير علاقاتها معها لتحقيق جملة من الأهداف يأتي في المقدمة منها الهدف الاقتصادي⁽²⁾.

إن الصين لا تعول كثيراً على الجانب العسكري، وما تحتويه هذه الجمهوريات من إمكانيات عسكرية إلا إن جل اهتمامها انصب على الجانب الاقتصادي للحصول على موارد المنطقة الاقتصادية، إلى جانب كونها سوق كبير للبضائع الصينية رخيصة الثمن، وفي الوقت ذاته منافسة الولايات المتحدة في هذه الأسواق، ولتحقيق الأهداف السابقة اتجهت الصين نحو جمهوريات وسط آسيا عبر عدة أدوات منها: ما هو سياسي من خلال تطوير العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع الجمهوريات الإسلامية والتي بدأت منذ استقلالها، إذ سارعت الصين للاعتراف بها ثم أرسلت سفرائها وفتحت في معظم الجمهوريات سفارات وقنصليات لإدارة شؤونها

(1) كونراد رايتس، الصين، عودة قوة عالمية، ترجمة: سامي شمعون، (ابو ظبي، 2003)، ص 554؛ وليد

سليم عبد الحفي، ص 170.

(2) سلمان علي حسين محمد، هاني اليأس خضر، ص 31.

هناك، وقد كان الشكل الآخر للعلاقات السياسية هو شكل الزيارات الرسمية بين المسؤولين الصينيين وقادة الجمهوريات الإسلامية، إذ بدأها الرئيس الاوزبكي عام 1992 واستمرت حتى بعد إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون في الإطار المؤسسي الذي يربط الصين بالجمهوريات الإسلامية، إما الجانب الاقتصادي فأن الصين اتجهت نحو الجمهوريات عبر عدة محاور تعد العلاقات التجارية والتعاون النفطي والاستثمارات أبرزها، فالصين وجدت في الجمهوريات سوقاً رائجاً لبضائعها رخيصة الثمن، حيث بلغت الصادرات الصينية إلى كازاخستان مثلاً عام 1992 ما يقارب 24% من حجم واردات كازاخستان⁽¹⁾.

وكان التعاون الصيني في المجال النفطي قد توسع مع جمهوريات آسيا الوسطى من خلال أقامت الاستثمارات النفطية، وهو ما تمثل بجهود شركة بترول الصين الوطنية من اجل استثمار حقل اكيوبيتسك في كازاخستان مقابل (325) مليون دولار، كما تدعم بشكل كبير مد خط أنابيب لنقل نفط وغاز بحر قزوين عبر كازاخستان وإقليم تركستان الشرقية وصولاً إلى المحيط الهادي عبر موانئها، إضافة الى ذلك، فأنها حاولت مساعدة الجمهوريات في إعادة بناء اقتصادياتها عبر منحها القروض والاستثمارات، وتجلى ذلك الاتجاه بتقديم قرض إلى كازاخستان وصل عام 1994 الى أكثر من (5,8) مليون دولار، ارتفع الى ما يزيد على المليار دولار عام 2003، ومنذ إنشاء منظمة شنغهاي بشكل رسمي عام 2001، زادت المساعدات الصينية إلى الجمهوريات الإسلامية خاصة المنضوية تحت منظمة شنغهاي، وسبب ذلك يعود على زيادة أهمية المنطقة للصين بعد الوجود العسكري الأمريكي فيها سواء كانت قواعد عسكرية أو وجود عسكري مباشر في أفغانستان، إضافة إلى وجود إقليم تركستان الشرقية الصيني المضطرب بسبب تكويناته العرقية التي تنتمي إلى الجمهوريات ومحاولة التأثير عليها أو تأجيجها من قبل الولايات المتحدة وتحريضها باتجاه الانفصال⁽²⁾.

(1) سلمان علي حسين محمد، هاني اليأس خضر، ص32.

(2) المصدر نفسه، ص31-32.

الفصل الخامس

جمهورية فيتنام الاشتراكية

- فيتنام (الجغرافية - المناخ - السكان)
- التنافس الاستعماري على فيتنام
- الحركة الوطنية الفيتنامية
- الحرب الفيتنامية (1965 - 1973)

- فيتنام (الجغرافية - المناخ - السكان)

تقع فيتنام في جنوب شرقي آسيا على خليج تونكين وبحر الصين في أقصى شرق شبه جزيرة الهند الصينية، وتحدها من الشمال الصين ومن الشرق خليج تونكين، ويحدها من الغرب لاوس وتايلاند وكمبوديا، وعاصمتها هانوي، ومن مدنها مدينة هوشي منه أو سايجون سابقاً، وهايفونج، ويعيش معظم السكان في القرى المنتشرة على السهول الساحلية ودلتاوات الأنهار، حيث يُزرع الأرز وبعض المحاصيل الأخرى في الأراضي الخصبة، وبالنسبة لقطاعات واسعة من سكان السواحل يُشكل صيد الأسماك أهم وسيلة لكسب العيش، وتمتد فيتنام لمسافة (1,600) كم من حدود الصين الجنوبية إلى خليج تايلاند، وتوجد أكثر المناطق اتساعاً من ناحية الطول في الجزء الشمالي، وتمتد لمسافة (650) كم من حدود لاوس إلى خليج تونكين، أما أواسط البلاد فلا تتعدى حوالي (50) كم⁽¹⁾.

وتنقسم فيتنام إلى خمسة أقاليم هي:

- 1 - المرتفعات الشمالية: إقليم جبلي في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد، حيث تمتد الجبال إلى داخل الصين ولاوس، وتغطي الغابات معظم الجبال، ويتميز هذا الإقليم بقلّة السكان، وتبلغ أعلى قمة جبلية في هذه المنطقة حوالي (3,143) م فوق سطح البحر.
- 2 - دلتا النهر الأحمر: يمتد هذا الإقليم من المرتفعات الشمالية إلى خليج تونكين، وتقع منابع النهر الأحمر في الصين، ويجري جنوباً حتى يصب في الخليج نفسه،

(1) الصديق تاوتي، المسلمون في جنوب شرقي اسيا كمبوديا وفيتنام، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، (الجزائر، 1997)، ص12؛ ياسين الحافظ، التجربة التاريخية الفيتنامية، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت، 1976)، ص41.

ومعظم دلتا النهر الأحمر تقع على ارتفاع ثلاثة أمتار أو أقل من مستوى سطح البحر، وفي موسم الفيضان، يتعرض معظم الدلتا المكتظة بالسكان للغرق سنوياً، علماً بأن هذه الدلتا هي أهم إقليم زراعي في فيتنام.

3 - سلسلة جبال أناميت: تمتد من الشمال إلى غربي البلاد حتى تنتهي على مسافة (80) كم إلى الشمال من مدينة هوشي منه، وتغطي الغابات معظم أجزاء هذه السلسلة، وهذه المنطقة قليلة السكان وينتمي معظمهم إلى المونتاجنارديين.

4 - السهول الساحلية: وتشمل الجزء الأوسط الشرقي من البلاد، وهذه السهول الساحلية منخفضة وتبدأ في الانحدار في اتجاه جنوب بحر الصين، ويمتد هذا الإقليم من دلتا النهر الأحمر إلى دلتا الميكونج، ويزرع الأرز في معظم أنحاء هذا الإقليم، كما أن الصيد يُعدُّ من الأنشطة المهمة، ويتمتع هذا الإقليم بكثافة سكانية عالية.

5 - دلتا الميكونج: يشمل هذا الإقليم جميع المناطق الواقعة جنوبي سلسلة جبال أناميت والمناطق الساحلية المنخفضة، وقد تكوّنت هذه الدلتا بوساطة نهر ميكونج الذي ينبع من الصين ماراً بجنوب شرقي آسيا إلى أن يصب في بحر الصين الجنوبي، وهي ترتفع بمقدار (3) أمتار فوق سطح البحر، وهو أعلى ارتفاع لها، ويعيش أكثر من نصف سكان البلاد في هذه الدلتا، وهي المنطقة الزراعية الرئيسية⁽¹⁾.

إن المناخ الغالب في فيتنام فهو مداري، وتؤثر الرياح الموسمية في المناخ على مدار السنة، وتتسبب الرياح الصيفية في هطول أمطار غزيرة، أما الرياح الشتوية الآتية من الشمال الشرقي، فتنتج عنها أمطار أقل غزارة، وهناك فصلان رئيسيان هما صيف حار مطير، وشتاء بارد جاف، ويبلغ متوسط درجة الحرارة في مدينة هانوي في الشمال حوالي 17°م في شهر كانون الثاني، ويسجل شهر حزيران حوالي 29°م، وبين شهري مايس وتشرين الأول، ترتفع درجة الحرارة في دلتا النهر الأحمر، وتهطل فيها أمطار غزيرة مصحوبة بالأعاصير التي تضرب خليج تونكين. ويبلغ منسوب المطر السنوي

(1) غابرييل بونيه، الحرب الثورية في فيتنام، ترجمة ناجي علوش، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت، 1978)، ص 12.

في هانوي حوالي 185 سم، وفي الجنوب، تكون الرطوبة عالية طوال السنة، وتهطل معظم الأمطار في الصيف، ويبلغ منسوب الأمطار في منطقة مدينة هوشي منه حوالي 200 سم بين نيسان وتشيرين الثاني، ومن كانون الاول إلى آذار يظل الطقس دافئاً تتخلله أمطار خفيفة، ويبلغ متوسط درجة الحرارة في مدينة هوشي منه حوالي 26°م في كانون الاول و 30°م خلال شهر نيسان، والجزء الأوسط من البلاد أكثر الأقاليم جفافاً ورطوبة، إذ تصل درجة الحرارة فيه معدلات تفوق الأجزاء الشمالية والجنوبية، ومعظم السواحل الوسطى معرضة للأعاصير، ومن المعروف أن المناطق الجبلية في فيتنام تتسم بغزارة الأمطار وانخفاض درجة الحرارة مقارنة بمناطق الدلتا والأقاليم الساحلية، وأما اللغة الرسمية هي الفيتنامية، ولكن لها ثلاث لهجات شبه متماثلة هي الشمالية والوسطى والجنوبية، ويتحدث معظم السكان اللغة الفيتنامية إلى جانب لهجاتهم المحلية، وهناك نحو (20) لهجة بين عناصر المونتا جناردين، وتتحدث مجموعات كبيرة من سكان المدن لغات أجنبية كالإنجليزية والفرنسية والصينية والروسية⁽¹⁾.

(1) محي الدين فوزي، إبراهيم عارف كيرة، فيتنام الجنوبية تواجه العاصفة، (د.م، 1990)، ص 23.

للمنازل وغيرها من الأدوات البسيطة، وبعد ضم أسرة هان الصينية فيتنام إليها بدءاً من سنة 111 ق.م، استمرت بالخضوع للتبعية الصينية لألف سنة، وقد كانت هناك محاولات للاستقلال ولكنها لم تدم طويلاً، كمثال محاولة الأخوات ترونغ ومحاولة الأميرة تريو، وفي عام 938م هزم أحد القادة الفيتناميين القوات الصينية في معركة نهر باتش دانغ، فاستعادت البلاد استقلالها بعد عشرة قرون من الهيمنة الصينية، وأعاد تسميتها إلى داي فييت (فييت العظمى)، وقد عاشت فيتنام عصرها الذهبي خلال حكم أسرتي لي وتران، وقد تمكنت داي فييت من منع ثلاث محاولات لغزوها من قبل المغول⁽¹⁾.

ازدهرت الديانة البوذية في فيتنام حتى أضحت الديانة الرسمية للبلاد، ثم تعرضت البلاد خلال حكم أسرة هو لهيمنة الصين خلال حكم أسرة مينج، ولكن سرعان ما تخلصت من التبعية بقيادة لي ليو (Lee Liu) مؤسس أسرة لي، وقد وصلت فيتنام أقصى امتداد لها خلال أسرة لي في القرن الخامس عشر وبخاصة خلال حكم الإمبراطور لي تانه تونغ (1468) (Lee Tanh Tong - 1497)، فتوسعت جنوباً ما بين القرن الحادي عشر والثامن عشر خلال ما يسمى بعملية نام تيان أو التمدد إلى الجنوب، حتى غزت أخيراً مملكة جامبا (مملكة كمبوديا) وأجزاء من مملكة الخمير⁽²⁾.

اجتاحت فيتنام الحروب الأهلية التي تسببت بنهاية تلك الأسرة، فقد ظهرت أسرة ماك المدعومة من الصين متحدية لنفوذ أسرة لي، ولكن لم تنته تلك الأسرة من المناهضين من أسرة ماك إلا وقد وصلت إلى مرحلة من الضعف، بحيث تم تقسيم البلاد ما بين لوردات حكموا شمال البلاد (لوردات ترينه) وجنوبها (لوردات نجوين)، مما أدخل البلاد في آتون الحرب الأهلية استمرت لأربعة عقود، وخلال تلك الفترة تمكن النجويان من التوسع جنوباً وضم دلتا الميكونج وبلاد تشامبا

(1) علي فياض، التجربة العسكرية الفيتنامية، (د.م، 1990)، ص23؛

Andre Masson, histoire du vietnam, presse universitaires de France, (France, 1960) , P.48.

(2) ThamerKhol, histoire de l'asie du sud - est, presses universitaires, (France, 1967), P.47.

وأراضي الخمير الحمر التي حول دلتا نهر الميكونج إليهم، ثم انتهت الحرب بتمكن أخوة تاي سون من هزيمة كلا الأسرتين واستلامهما زمام الحكم، بيد أن ذلك لم يدم طويلاً حتى تمكن لوردات نجويان من هزيمتهم بمساعدة الفرنسيين وتوحيد البلاد تحت حكم أسرة نجويان وإمبراطورهم المسمى جيا لونج (Jia Long)، وتآكل استقلال فيتنام تدريجياً عندما أقدمت فرنسا على سلسلة من الغزوات العسكرية منذ عام 1859 حتى عام 1885 عندما أصبحت البلاد كلها جزءاً من مستعمرة الهند الصينية الفرنسية، وفرضت الإدارة الفرنسية تغييرات سياسية وثقافية هامة في المجتمع الفيتنامي على غرار النظام الحديث في الدول الغربية، وطورت نظام التعليم وراجت الديانة المسيحية بشكل واسع في المجتمع الفيتنامي، وتركز معظم المستوطنين الفرنسيين في الهند الصينية في كوجين جينا (الثلث الجنوبي من فيتنام وكانت مدينته الرئيسية هي سايجون)، وطورت الإدارة الفرنسية ما يسمى باقتصاد المزارع لتشجيع الصادرات من التبغ والشاي والقهوة، وتجاهلت دعوات متزايدة من أجل الحكم الذاتي والحقوق المدنية⁽¹⁾.

ثم سرعان ما ظهرت الحركة السياسية الوطنية، بقيادة فان بوي تشاو (Fan Boy Chao) وفان تشو ترينه (Van Chu Trinh) وفان دنه فونج (Van den Vong)، أما الامبراطور هام نجهى (Ham Nghi) وهوشي منه (Ho Chi Minh) فكانا الداعين إلى الاستقلال. ومع ذلك ظلت فرنسا مهيمنة على تلك المستعمرات حتى الحرب العالمية الثانية، عندما استطاعت اليابان من السيطرة على المحيط الهادي وغزو الهند الصينية الفرنسية سنة 1941، مستغلة الموارد الطبيعية في فيتنام لأغراض الامبراطورية اليابانية في حملاتها العسكرية ضد المستعمرات البريطانية في الهند الصينية في بورما وشبه جزيرة الملايو والهند⁽²⁾.

(1) صفية سهيلات، الثورة الفيتنامية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية - قطب شتمة - جامعة محمد خنصر، بسكرة، 2014، ص6؛ مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية، ج4، الشركات العالمية للموسوعات، (بيروت، 2005)، ص324.

(2) محمد جلال عباس، فيتنام قصة كفاح شعب، (القاهرة، 1970)، ص78؛ حيدر فليح حسن الزاملي، موقف الاتحاد السوفيتي الرسمي من القضية الفيتنامية 1954 - 1975 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بنات، جامعة البصرة، 2012، ص11

- الحركة الوطنية الفيتنامية

ظهرت في سنة 1941 حركة التحرر الشيوعية القومية (الفيت منه) تحت قيادة هوتشي منه، وسعت إلى استقلال فيتنام عن فرنسا وكذلك مقاومة الاحتلال الياباني، وكانت هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية قد أوجدت فراغاً سياسياً في فيتنام، إذ لم تكن هناك قوة سياسية مؤهلة لاستلام زمام السلطة، وفي هذه الفترة عاد هوتشي منه زعيم الشيوعيين من الصين، وسيطر هؤلاء في وقت وجيز على مجمل المناطق وخاصة الأجزاء الشمالية، وعندما عجز الإمبراطور باو داي عن تشكيل حكومة، تنازل لصالح هوتشي منه، وفي أيلول 1945 أعلن هوتشي منه استقلال فيتنام وأطلق عليها أسم جمهورية فيتنام الديمقراطية وتزعّم أول حكومة وطنية تحت السيطرة الكاملة للشيوعيين⁽¹⁾.

وفي ظرف أسابيع معدودة، وصلت فرق بريطانية وصينية لفيتنام للإشراف على اس تسلام اليابان، وكانت مهمة هذه القوات حفظ الأمن والعمل على حفظ مصالح فرنسا في هذه البلاد، وسرعان ما وصلت طلائع القوات الفرنسية بعد حين، وعززت سيطرتها على منطقة كوشين تشاينا، أي فيتنام الجنوبية، على الرغم من استمرار المقاومة، وساءت العلاقات بين فرنسا والفيت منه ووصل التوتر ذروته عندما شنت الفيت منه هجوماً عاماً على هانوي في 19 كانون الاول عام 1946، إذ اندلعت ماعرف بحرب الهند الصينية الاولى أو حرب فيتنام، وبحلول منتصف عام 1949، أسست فرنسا دولة فيتنام بهدف مقاومة الفيت منه. وكان على رأس حكومتها باو داي، وقد وجدت الحكومة دعماً من القوى الوطنية المناوئة للشيوعيين، إلى جانب دعم الحكومات الغربية، أما هوتشي منه فقد كان مدعوماً من قبل الدول الشيوعية، وكانت كل من الحكومتين تدّعيان تمثيل كل البلاد، وفي عام 1953 أحكم الشيوعيون سيطرتهم على المناطق الزراعية في شمالي فيتنام،

(1) ميلاد المقرحي، ص 18؛ فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج5، دار أسامة للنشر والتوزيع، (عمان، 2003)، ص45؛

S. Divilkovsky, I. Ogentov, The Road to Victory (the Struggle for National, Independence, Unity, Peace and Socialism in Vietnam), (Moscow, 1978), P.60.

وقد قتل وسجن نتيجة لهذا الإجراء العديد من الملاك وفرض نظام الحصص الإنتاجية على جميع الفلاحين⁽¹⁾.

في نيسان عام 1954 اجتمع ممثلو جمهورية فيتنام الديمقراطية ودولة فيتنام وكمبوديا ولاوس والصين وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في جنيف بسويسرا، للتوصل لتسوية سلمية للنزاع الفيتنامي، وقد توقف القتال في فيتنام وتوقفت معه كل المطالب الفرنسية إثر هزيمة فرنسا في معركة ديان بيان فو في آيار 1954، وقرر مؤتمر جنيف تقسيم فيتنام مؤقتاً إلى دولتين هما فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية، على أن تُجرى انتخابات في عام 1956 يتم بعدها توحيد فيتنام تحت حكومة واحدة، وعقب ذلك كان قد تم انتخاب هوشي منه رئيساً لفيتنام الشمالية وباو داي رئيساً لفيتنام الجنوبية، وفي عام 1955 انتخبت فيتنام الجنوبية نغو دنه ديم رئيساً للبلاد، لكن ديم رفض إجراء الانتخابات المتفق عليها عام 1956، تحت دعوى أن الشيوعيين لن يسمحوا بإجراء انتخابات نزيهة، وهكذا استمر تقسيم وتجزئة فيتنام⁽²⁾.

- الحرب الفيتنامية (1965 - 1975)

حرب فيتنام والمعروفة أيضاً باسم الحرب الهندو الصينية الثانية، وهو نزاع وقع في فيتنام ولاوس وكمبوديا ابتداءً من 1 تشرين الاول عام 1955، حتى سقوط سايجون في 30 نيسان عام 1975، وهي ثاني حروب الهندو الصينية، وكانت أطراف الحرب الرسمية فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية، وتلقى الجيش الفيتنامي الشمالي الدعم من الاتحاد السوفيتي، والصين، وحلفاء شيوعيين آخرين، أما الجيش الفيتنامي الجنوبي فقد تلقى الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، وتايلاند وحلفاء آخرين مناهضون للشيوعية، ويرى بعض الأمريكيين أن هذه الحرب كانت بمثابة حرب بالوكالة في حقبة الحرب الباردة،

(1) روجيه جارودي، مراد فوهمان وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، ج2، مطابع دار الطباعة والنشر الإسلامية، (مصر، 2000)، ص44؛ صقية سهيلات، ص23.

(2) لي فياض، التسوية السياسية في التجربة الفيتنامية، خلفياتها، محطاتها، ودروسها السياسية، مجلة الفكر الديمقراطي، العدد5، دار الايف للنشر، نيقوسيا، 1989، ص116؛ ميلاد المقرحي، ص190.

وغالبية الأمريكيين يعتقدون أن الحرب كانت غير اخلاقية وغير مبررة، وهناك العديد من وجهات النظر المتضاربة حول هذا الصراع، فالبعض في الجانب الفيتنامي الشمالي والجهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام ينظرون إلى أن النضال ضد القوات الأمريكية كحرب استعمارية واستمرار للحرب الهندو صينية الأولى والتي كانت ضد القوات الفرنسية، وخاصة بعد مؤتمر 1954 الفاشل في جنيف والذي يدعو إلى إجراء انتخابات⁽¹⁾.

أما الجانب المؤيد للحكومة في فيتنام الجنوبية فكان يرى الصراع مجرد حرب أهلية، أو حرب دفاع ضد الشيوعية، أو حرب للدفاع عن منازلهم وعائلاتهم، أما الحكومة الأمريكية فتدخلت في الصراع من اجل منع استيلاء الشيوعيون على فيتنام الجنوبية، وكان هذا جزءاً من نظرية الاحتواء، وكان الهدف المعلن هو وقف انتشار الشيوعية، وبدءاً من عام 1950، وصل المستشارون العسكريون الأمريكيون إلى ما كان يعرف آنذاك باسم الهند الصينية الفرنسية، ومعظم تمويل جهود الحرب الفرنسية أثناء الحرب الهندو صينية الأولى قُدم من قبل الولايات المتحدة، وأطلقت الفيت كونغ والمعروفة أيضاً باسم الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام، وهي جبهة مشتركة مكونة من الشيوعيين الفيتناميين الجنوبيين وقوات من شمال فيتنام، حرب عصابات ضد القوات المناهضة للشيوعية في المنطقة، أما جيش فيتنام الشعبي والمعروف أيضاً باسم الجيش الفيتنامي الشمالي، كان يفضل خوض الحروب التقليدية، وقد أطلق العديد من الصراعات المسلحة من عام 1959 فصاعداً⁽²⁾.

(1) لمياء محسن محمد الكنانى، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه جنوب شرق آسيا، «دراسة تاريخية في القضية الفيتنامية 1945 - 1975»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2004، ص ص 87 - 99.

(2) مالكوم سالمون، اضواء على الهند الصينية، ترجمة: رفعت سعيد، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، (القاهرة، 1968)، ص ص 132 - 133؛ سمعان فرج الله، ازمة السلام وفيتنام، مجلة السياسة الدولية، العدد الاول، 1965، ص 77؛ حدي حافظ، المشكلات العالمية المعاصرة، الدار القومية للطباعة والنشر، (دم، 1966)، ص 501.

George C. Herring, American Longest War (The United State and Vietnam 1959 - 1975), (Newyork, 1979), Pp.21 - 29.

تصاعدت وتيرة التدخل الأمريكي في عام 1960 أثناء عهد الرئيس جون كينيدي (John Kennedy)، إذ ارتفعت أعداد القوات الأمريكية تدريجياً⁽¹⁾، فمن أقل من ألف جندي عام 1959 إلى (16,000) جندي في عام 1963، وبحلول عام 1964 وصل عدد القوات الأمريكية الداخلة في الصراع في فيتنام إلى (20,000) جندي أمريكي، ثم تصاعد العدد أكثر في أعقاب حادث خليج تونكين عام 1964، والتي زُعم فيها أن مدمرة أمريكية قد اشتبكت مع سفينة حربية هجومية تابعة لشمال فيتنام، وأعقب ذلك قرار خليج تونكين الذي أعطى الرئيس الأمريكي ليندون جونسون (Lyndon Johnson) الإذن بزيادة أعداد الجنود الأمريكيين، وأصبح العدد (125,000) جندي أمريكي، وكانت تتزايد أعداد الجنود الأمريكيين على الرغم من التقدم القليل في الصراع، حتى بلغ تعدادها (525,000) جندي عام 1968، وعبر وزير الدفاع الأمريكي روبرت ماكنامارا (Robert McNamara) والذي لعب دوراً رئيسياً في تصعيد تدخل الولايات المتحدة في حرب فيتنام عن شكوكه في الانتصار في هذه الحرب، وقد اعتمدت القوات الأمريكية والفيتنامية الجنوبية على التفوق الجوي والقوة النيرانية الهائلة لإجراء عمليات بحث وتدمير، واستخدمت القوات البرية والمدفعية والضربات الجوية، وخلال الحرب شنت الولايات المتحدة حملة قصف إستراتيجية واسعة النطاق ضد شمال فيتنام⁽²⁾.

بدأت القوات الأمريكية بالانسحاب التدريجي في إطار مرحلة (فيتنامنة) التي هدفت إلى إنهاء التدخل الأمريكي في الحرب ونقل مهمة محاربة الشيوعيين إلى الفيتناميين الجنوبيين من خلال تطوير وتدريب الجيش الفيتنامي الجنوبي، وفي هذه المرحلة ازدادت قدرات الجيش الفيتنامي الجنوبي غير التقليدية والتقليدية بعد فترة

(1) لمياء محسن محمد الكنان، ص 98؛

Arthur M. Schlesinger, *A Thousand Days (John F. Kennedy in the White House)*, (New York, 1965), P.5.

(2) لمياء محسن محمد الكنان، ص 109، 148؛ الفجر الجديد، العدد 1058، بغداد، 7/ 29/ 1965؛

S. Divilkovsky, I. Ogantov, *Op.Cit*, P.112 - 113; George C. Herring, *Op.Cit*, P.129.

من الإهمال وأصبحت تركز على القوة النارية على غرار القوات الأمريكية، وأيضاً في هذه المرحلة انخفضت المعنويات بشكل ملحوظ في صفوف القوات الأمريكية وازدادت حوادث التسكع، واستخدام المخدرات وعصيان الأوامر، وصرح الجنرال كريتون أبرامز (Creighton Abrams): «أنا بحاجة إلى أرجاع هذا الجيش إلى وطنه لإنقاذه»، ومنذ عام 1969 فصاعداً تراجعت العمليات العسكرية للجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام مع نمو دور ومشاركة الجيش الفيتنامي الشمالي، وفي بداية الصراع كانت أسلحة وعتاد الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام والجيش الفيتنامي الشمالي بدائية وذات جودة ضعيفة، ولكن من عام 1970 وصاعداً، أصبحت الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام والجيش الفيتنامي الشمالي يملك أسلحة حديثة ومطورة ومركبات مدرعة بشكل متزايد، وأصبحت لديهم القدرة على تحديث الأسلحة المشتركة والحرب المتحركة، وبدأوا في نشر أسلحة جديدة غير مجربة على نطاق واسع، وبحلول منتصف السبعينيات أصبح الجيش الفيتنامي الجنوبي رابع أكبر جيش في العالم، وأصبح الجيش الفيتنامي الشمالي خامس أكبر جيش في العالم⁽¹⁾.

على الرغم من اتفاق باريس للسلام، الذي وقعته جميع الأطراف في كانون الثاني عام 1973، إلا أن القتال استمر في فترة عرفت بـ (حرب الأعلام) والتي حاولت فيها كل من فيتنام الجنوبية وفيتنام الشمالية الاستيلاء على الأرض قبل وبعد الاتفاق، ولم يستمر اتفاق وقف إطلاق النار طويلاً⁽²⁾، إذ بعد أيام فقط من توقيعه تم انتهاك هذا الاتفاق، وفي الولايات المتحدة والعالم الغربي ظهرت حركة كبيرة مناهضة لحرب فيتنام، وأثرت هذه الحركة بشكل كبير على المشهد السياسي في الولايات المتحدة وفي معظم دول أوروبا الغربية، فتم سحب جميع القوات الأمريكية بالكامل

(1) ربيع الهاشم، الوثائق السياسية للثورة الفيتنامية، (بيروت، 1975)، ص ص 183 - 184؛ روز اليوسف، العدد 1975، القاهرة، نيسان/ابريل 1966، ص 13؛ ابو محمود، كيف انتصرت اطول حرب شعبية في التاريخ، مجلة الثائر العربي، بيروت، 15 حزيران، 1975، ص 42.

(2) ريتشارد نيكسون، حرب فيتنام وتأثيراتها على السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: ناظم عبد الواحد جاسور، (بغداد، 1986)، ص ص 16 - 17؛ ربيع الهاشم، ص 212.

في 15 آب عام 1973، وكان سقوط سايجون في قبضة الجيش الفيتنامي الشمالي في نيسان عام 1975 بمثابة نهاية الحرب، وتمت إعادة توحيد فيتنام الشمالية والجنوبية في العام التالي⁽¹⁾.

(1) لمياء محسن محمد الكتاني، ص ص 185 - 187؛ ربيع الهاشم، ص 212؛ الثورة، العدد 2948، سوريا، 1972 / 10 / 27؛

General Vonguyen Giap, The General Head Quarter's in the Spring of Brillant Victory, (N.P, N.D), P. 231.

الفصل السادس

شبه القارة الهندية

- جغرافية شبه القارة الهندية
- الحكم المغولي للهند
- وصول الاوربيين للهند
- الحكم البريطاني للهند
- ثورة 1857
- حكم التاج البريطاني (1858 - 1947)
- تطور الحركة الوطنية في الهند حتى نهاية الحرب العالمية الاولى
- الهند بين الحربين العالميتين (1919 - 1939)
- الهند خلال الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)
- استقلال الهند 1947
- المشاكل التي واجهت الهند بعد استقلالها
- دور الهند في حركة عدم الانحياز
- الحروب الهندية - الباكستانية ومشاكل التقسيم
- تجربة التنمية في الهند

- جغرافية شبه القارة الهندية

الهند شبه جزيرة في جنوبي قارة آسيا، تمتد لحوالي (3220) كلم من الشمال إلى الجنوب، وحوالي (2977) كلم من الشرق إلى الغرب، وهي تغطي نحو (2,268,081) كلم، أي حوالي 2,2% من مساحة الكرة الأرضية، وتشكّل الهند شبه قارة شاسعة الأطراف، تقع في جنوب الكرة الأرضية، تمتد من هضبة إيران وأفغانستان في الغرب إلى شبه جزيرة الهند الصينية في الشرق، ومن جبال الهمالايا في الشمال إلى المحيط الهندي في الجنوب، فالقسم الجنوبي من الهند يتكون من شبه جزيرة مثلثة الشكل تطل سواحلها الغربية على بحر العرب، وسواحلها الشرقية على خليج البنغال، وتطلّ على المحيط الهندي في الجنوب برأس بارز هو رأس كومورين الذي يعدّ أبعد أجزاء الهند نحو الجنوب⁽¹⁾.

وتمتاز السواحل الغربية والشرقية للهند بأنها تكاد تكون مستقيمة، وبخاصة بعد شبه جزيرة كاثياوار التي تقع بين خليج كتش في الشمال وخليج كمباي في الشرق، وهي تطل على بحر العرب، وفي شمالها تقع جزيرة كتش التي تحيط بها مياه ضحلة في جميع جهاتها، أما القسم الشمالي من الهند فهو يمتد من بلوشستان غرباً إلى أسام شرقاً، إذ هو مساحة كبيرة من الأرض المنبسطة تقسمها بعض المرتفعات إلى حوضين عظيمين، وتمتد هذه المرتفعات رغم قلّة ارتفاعها حتى تبلغ جبال الهمالايا ولكنها لا تعتبر فاصلاً منيعاً بين حوضي السند والكنج، وتمتد جبال الهمالايا من جهة الغرب إلى كشمير التي يستمر امتدادها نحو الشمال إلى عقدة البامير، وإلى جبال كراكوم في الشرق من هضبة البامير وجبال هند كوش في الغرب من تلك الهضبة⁽²⁾.

(1) عبدالرزاق عباس حسين، الجغرافية السياسية، (بغداد، 1976)، ص ص 273 - 275.

(2) خولة طالب لفته محسن الحميداي، العلاقات الهندية السوفيتية 1947 - 1964، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2006، ص ص 27 - 28.

وتتنوع التضاريس الجغرافية في الهند، وبالإمكان أن تُقسم إلى ثلاثة أقسام جغرافية رئيسية: القسم الأول: هو منطقة الجبال الشمالية، وتشمل سلسلة جبال همالايا وما يتبعها من سلاسل جبلية في الشرق والغرب، وتمتد بانحناء بسيط نحو الجنوب على شكل قوس شاهق الارتفاع، ويتكون من ثلاث سلاسل متوازية تنتهي إلى هضبة التبت، وهي حائط منيع يبلغ طوله (1500) ميل أو أكثر يفصل الهند عن أواسط آسيا، إذ لا تخترقها إلا بعض الممرات الوعرة التي توصل إلى هضبة التبت، وفي غرب كشمير تمتد سلاسل جبال هند كوش التي يصل ارتفاعها إلى أكثر من (1500) قدم، أما القسم الثاني حيث السهول الشمالية، وهي سهول هندوستان التي تمتد من الغرب إلى الشرق، من الحدود الغربية إلى الحدود الشرقية للهند الأصلية، وتقسّم هذه السهول بدورها إلى قسمين، أولهما سهول الهند التي تمتد من كشمير شمالاً إلى بحر العرب جنوباً، وثانيهما سهول الجانج وبراها ما بتر التي تمتد من المنطقة التي تفصل حوض الجانج عن حوض السند إلى المرتفعات الواقعة في الطريق الشمالي الشرقي إلى خليج البنغال، وتعدّ السهول السابقة الذكر حديثة التكوين تغطيها طبقة سميكة من الرواسب النهرية، لذلك تعدّ من أخصب الأراضي في الهند والعالم، وهي قليلة الانحدار، وبسبب خصوبتها عدّت هذه السهول من أهم أقاليم الهند، ففيها معظم السكان، وتتركز فيها أيضاً معظم الحركة الاقتصادية، وفيها ظهرت الإمبراطوريات العظيمة التي امتد سلطانها حتى شمل جميع أنحاء البلاد⁽¹⁾.

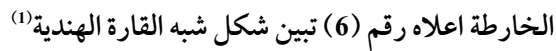
وينبع من جبال الهمالايا وبالتحديد من سلاسلها الشمالية نهر السند وبراها ما بتر من منبعين متجاورين، ويتجه السند نحو الغرب وبراها ما بتر نحو الشرق، ويخترق السند مرتفعات كشمير مكوناً وادياً عظيماً هو أهم أجزاء كشمير، ثم ينحني نحو الجنوب الغربي ويستمر في اتجاهه مخترقاً الجبال حتى يصبّ به نهر كابول الذي ينبع من هضبة أفغانستان، ويستمر النهر موازياً للجبال الممتدة في الغرب حتى يصب في بحر العرب، وينبع نهر الجانج من المنحدرات الجنوبية لجبال همالايا، ثم يصب في خليج بنغال بدلتاً عظيمة⁽²⁾.

(1) خولة طالب لفته محسن الحميداوي، ص ص 28 - 29.

(2) المصدر نفسه، ص 29.

ومن أقدم مناطق شبه القارة الهندية المنطقة الجنوبي منها، والتي يُطلق عليها اسم الدكن (أرض الجنوب)، ويتكون معظمها من الصخور المتبلورة النارية والمتحولة، ويحدّها من الغرب جبال غات الغربية، ومن الشرق جبال غات الشرقية، وتنحدر هضبة الدكن من الغرب إلى الشرق انحداراً تدريجياً جعل معظم أنهار الهضبة تتجه شرقاً لتصبّ في خليج البنغال، وأهم هذه الأنهار، نهر مهنادي وكود فري وكستنا وكوفيري، أما الأنهار التي تصبّ في بحر العرب ومنها يزبادا وتايتي فإنهما يسيران في مجريين متوازيين تقريباً ويصبان في خليج كمباي في بحر العرب، والهند تحيطها البحار من ثلاث جهات هي الشرقية والغربية والجنوبية، أما الجبال فتحدّها من الشمال وقد أصبح معروفاً أن هذه الظواهر الطبيعية أثّرت تأثيراً كبيراً ومهماً في قوة الهند، إذ أن غالبية المناطق في العالم ذات الواجهات الساحلية أو المطلة على البحار المفتوحة هي من المناطق التي بإمكانها أن تلعب دوراً مهماً في سياسات العالم سواء من الناحية الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بالحركة التجارية، أو من الناحية السياسية والعسكرية والمتعلقة بصيانة الأمن القومي وحفظ وحدتها السياسية. وتعد الهند مقر الديانة البراهمية التي تنسب إلى براهما كما تسمى الهندوكية نسبة إلى الهند، وهناك أيضاً المعتقدات الهندوسية والجينية والبوذية، فضلاً عن السيخ، أمّا بالنسبة للنظام الاجتماعي فإنه ينقسم إلى طبقات متباينة على شكل هرم، فتصنف الكهنة في أعلاه، يليهم المحاربون فالزراع فالخدم⁽¹⁾.

(1) نجاتي أمين البخاري، نحن والهند، (الهند، 1954)، ص 36؛ اسماعيل ياغي، تاريخ شرق اسيا الحديث، (الرياض، 1994)، ص 35.



تعرضت الهند إلى الغزو المغولي الذي اجتاحت الشرق منذ القرن الحادي عشر، وتمكن المغول من حكم الهند منذ عام 1526، من لدن بایور الذي مهدت غزواته قيام دولة مغولية قوية تولى حكمها عدد من الأمراء من نسبه، وتوصل من بعده الاباطرة أكبر وجهانكير وشاه جهان واورانك سيب إلى توحيد شبه القارة الهندية من كابل الى الهند الجنوبية، ودان المغول الذين سيطروا على أجزاء الهند معظمها بالديانة الاسلامية، في حين كانت أكثرية الهنود من الهندوس، واعتمد المغول على الهندوس في تسيير شؤون الدولة، إذ كانت هناك بعض الولايات يديرها الهندوس كإقطاعيين للامبراطور المغولي مع استقلال محدود، وكانوا يجهزون القطعات للجيوش الامبراطورية ويعملون كجباة ريع للسلطة المركزية، واستغل المغول في الهند قوة جيشهم وحسن

(1) خارطة الهند <https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%8A%D9%86>

تنظيم إداراتهم ليسلطوا سلطتهم على الهند، واستندوا في الوقت نفسه إلى القوة، فضلاً عن اتباع سياسة التسامح الديني تجاه الأقليات الدينية⁽¹⁾.

إلا إن سيطرة المغول لم تكن كاملة على الهند، إذ بقيت أجزاء من الهند لاسيما في الجنوب خارج حكم المغول لمدة طويلة، أمّا المناطق التي خضعت للحكم الاسلامي المباشر، فقد تبلورت فيها المعارضة للحكم حتى تحولت أحيانا إلى ثورة، ولما كانت الارض تعد المصدر الرئيس لمالية الدولة، وطبقاً للعرف الهندوسي فإن حصة الملك السدس من ريع الأرض، لكن المغول اخترقوا هذا العرف منذ عهد الامبراطور أكبر الذي حكم بين (1556 - 1605)، إذ أصبحت حصة الملك هي الثلث، ثم رفع خلفاؤه الحصة الى النصف، فعاش الهنود عيشة صعبة، الأمر الذي أدى الى حصول المجاعات وانتشارها في أغلب مناطق الهند⁽²⁾.

ورغم بعض الممارسات القاسية من قبل الحكام المحليين، الا ان السياسة العامة للدولة كانت تتسم بالتسامح مع السكان والمساواة بين المسلمين والهندوس، وقام الامبراطور أكبر بتولية الهندوس مراكز رسمية عالية مدنية وعسكرية، وألغى ضريبة الرأس، وجعل سرقة البقر جريمة تختلف عن السرقات الاخرى وخاصة أمام الهندوس إذ إن عقوبتها الاعدام، كما واصل خلفاء الامبراطور أكبر سياسة التسامح الديني، لكن السلطان شاه جهان منع بناء معابد هندوسية جديدة عام 1632، وأمر بتدمير أي معبد تحت الانشاء، أمّا خليفته اورانك سيب الذي دام حكمه بين (1659 - 1707)، والذي كان أقدر أباطرة المغول، إذ قرر تجديد الشخصية الاسلامية، كما مُنعت بعض الطقوس الهندوسية غير المقنعة مثل وزن الامبراطور بالذهب والسجود للامبراطور، وتمتع هذا الحاكم بالحزم والحكمة واستطاع إرضاء فئات الشعب المختلفة، وكان ذا مقدرة حربية، وكان عهده عهد ازدهار ورفاهية ورخاء، فزادت مساحات الأرض المزروعة، وكثرت الغلات ونعم الناس بالخيرات وزادت واردات الدولة، وقام

(1) محمد سهيا طقوش، تاريخ مغول القبيلة الذهبية والهند، دار النفائس، (د.م، 2007)، ص 176؛ عبد الرزاق مطلق الفهد، ص 219.

(2) عبد الرزاق مطلق الفهد، تاريخ العالم الثالث، (بغداد، 1989)، ص 433.

اورنك سيب بأصلاحات واسعة النطاق، وبعد وفاته أخذ حكم المغول يتدهور، بسبب ضعف الحكام الذين خلفوه، وطبيعة الحكم الذي كان مركزياً ويفتقر إلى التنظيم، فضلاً عن كونه فردياً في الوقت الذي كانت الدولة واسعة بشكل يصعب على الحكم الفردي إدارتها بهذا الأسلوب، ونتيجة لضعف السلطة المركزية أخذت بعض أجزاء الدولة تعلن الإستقلال، حيث أعلن بعض حكام الاقاليم أنَّهم أمراء مستقلون، وحتى بعض ملاكي الاراضي شكلوا ممالك خاصة بهم⁽¹⁾.

جاءت الضربة للمغول عام 1739 على يد الحاكم الفارسي نادر شاه الذي دخل الهند ولم يجد إلا مقاومة قليلة، إذ لم يحصل الامبراطور المغولي على أية مساعدة من الحكام التابعين له، وعندما دخلت الجيوش الفارسية عمت البلاد حالة من الفوضى، فانهارت السلطة المركزية، مما فسح المجال للطوائف والقوميات المختلفة في الهند أن تمارس كل منها دوراً في الحصول على سلطة محلية، الأمر الذي زاد من حالة الفوضى⁽²⁾.

- وصول الاوربيين للهند

وضع البرتغاليون أول ركيزة للاستعمار الاوربي في الشرق، وذلك من خلال إرسال اسطول برتغالي تألف من ثلاث سفن بقيادة فاسكودي غاما (Vascody Gamma) الذي اكتشف رأس الرجاء الصالح، والذي وصل إلى ميناء كلكتا في الهند عام 1497، تمهيداً لغزوها وتحقيق أهداف دينية واقتصادية، تمثلت بنشر الديانة المسيحية والإتجار بالتوابل التي اشتهرت بها الهند، وعلى الرغم من معارضة نائب الملك البرتغالي في الهند فرانسيسكو دالميدا (Francisco Dalmeda) لكل سياسة ترمي إلى التوسع، لكنه كان يقدر أهمية حصول البرتغال على السيادة في البحار الهندية وتكوين امبراطورية تجارية في بلاد الشرق⁽³⁾.

تمكن البرتغاليون في السنوات اللاحقة من انشاء أول مستعمرة لهم في كوتشين

(1) احسان حقي، باكستان ماضيها وحاضرها، دار النفاس، (بيروت، 1973)، ص 96؛ عبد الرزاق مطلق الفهد، دراسات في حركات التحرر، ص ص 219 - 220.

(2) عبد الرزاق مطلق الفهد، تاريخ العالم الثالث، ص 434.

(3) اسما عيل ياغي، ص ص 43 - 46.

جنوب كلكتا، وعندما شعر سلاطين الممالك في مصر بالخطر أعدوا اسطولاً لمقاتلة البرتغاليين، لكن البرتغاليين انتصروا عليهم في موقعة ديو عام 1509، فشرعوا بعدها بإنشاء المراكز الحصينة في الهند، وأسسوا لأنفسهم في أعالي البحار سيادة لا ينافيهم فيها منازع، جعلت تجارة البحر الهندية تحت رحمتهم مدة تزيد على القرن ونصفه، وكان الشخص الذي نظم هذه الامبراطورية البحرية وحملها بالفعل الى المحيط الهادئ هو الفونسو البوكرك (Alfonso Albuquerque)، الذي يعد من المع الأسماء في تأريخ العلاقات بين اوربا واسيا، كما عُد كونه باني السيطرة الغربية في آسيا⁽¹⁾.

ولم يكتفِ البرتغاليون بالنشاط التجاري، بل مارسوا أيضاً نشاطاً هدف إلى نشر المسيحية في آسيا، كما حافظوا على سرية الطريق الى الهند حتى لا تقع في أيدي منافسيهم من الاوربيين، لكن هولندا توجهت الى المحيط الهندي، وسيطرت على اندونيسيا وقضت على النفوذ البرتغالي في الهند، فبعد تأسيس شركة الهند الشرقية - الهولندية عام 1602 عقد الهولنديون مع أمير المسلمين قاليقوت عام 1604، إذ تم التأكيد على اجلاء البرتغاليين عن أرجاء الهند كافة، فانهارت الامبراطورية التجارية البرتغالية انهياراً سريعاً، ثم سقطت المحطات التجارية الصغيرة في يد الهولنديين الواحدة تلو الاخرى، وبذلك انهار الوجود البرتغالي في الهند، ومنذ عام 1553 أسس الانكليز شركة سميت بـ (اتحاد التجار المغامرين للتجارة مع الشرق)، وفي عام 1600 أصدرت الملكة اليزابيث مرسوماً ملكياً بمنح هذه الشركة حرية التجارة في الهند والمناطق المجاورة لها لمدة خمسة عشر عاماً، فأُسست شركة الهند الشرقية - الانكليزية، وشرعت بإنشاء المراكز التجارية، ومنها المركز التجاري في مزولي عام 1611، وفي سوارت عام 1612، واشتبك الانكليز مرات عدة مع البرتغاليين حتى تمكنوا من طردهم من الهند⁽²⁾.

(1) ك.م. بانكيار، آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، دار المعارف، (القاهرة، 1962)، ص 44؛ نوري عبد الحميد وآخرون، تاريخ آسيا، ص 212.

(2) عبد المنعم النمر، تاريخ الاسلام في الهند، (مصر، 1959)، ص 342؛ عبد الفتاح ابراهيم، على طريق الهند، دار الشؤون الثقافية، (بغداد، د.ت)، ص 42؛ ك.م. بانكيار، ص ص 56 - 57.

ولم يكن الفرنسيون بعيدين عن هذا التنافس، ففي عام 1604 أسسوا شركة الهند الشرقية - الفرنسية، وأسسوا أول مركز تجاري لهم في الهند في سراب عام 1668، والثاني بالقرب كلكتا عام 1672، والثالث بالقرب من مدراس، وبذلك عملت الشركات التجارية الثلاث على شراء الاراضي وبناء الحصون، إذ كانت المنافسة بينها شديدة، إلا إنَّ الانكليز كانوا الأقوى في هذا التنافس، وأصبحت كل من بومباي ومدراس وكلكتا، المراكز التجارية الثلاثة التي استطاع الانكليز النفاذ من خلالها الى داخل الهند، ولقد أدى التنافس البريطاني - الفرنسي حول الهند الى قيام حروب كثيرة بين الطرفين، إذ كان كل طرف يدرب فتيان الهند ويسلحهم بأحدث الاسلحة، واستغل كل منهما الانقسامات التي سادت بين الولايات الهندية، والخلافات الموجودة بين الأمراء لتحريض أحدهم ضد الآخر، وبعد أن تدهورت سلطة الامبراطورية المغولية في القرن الثامن عشر، وأصبح حكام الولايات مستقلين، لاسيما حكام الدكن، شرع الحاكم الفرنسي العام فرانسوا دوبلكس (Francois Duplex) ومدير شركة الهند الشرقية - الفرنسية، بالتحالف مع أغلب هؤلاء الحكام، إلا إنَّ الحاكم البريطاني العام روبرت كلايف (Robert Clive) استطاع استمالتهم، فتمكن من طرد الفرنسيين من أغلب المناطق الهندية، فسيطر البريطانيون على البنغال عام 1757، واستمرت هذه المنافسة التي اتسمت بالتصادم الحربي أحياناً بين الطرفين، حتى انتهت بخروج الفرنسيين بعد الاتفاق مع البريطانيين من معظم المناطق التي كانوا يحتلونها في الهند، بموجب اتفاقية عام 1763 التي نصت على تنازل فرنسا عن الهند إلى بريطانيا، كما تم تحديد بعض المناطق الصغيرة على أن تكون منزوعة السلاح، وهذا يعني إنَّ هذه الاتفاقية أشرت إلى حد كبير نهاية مرحلة التنافس والصراع على شبه القارة الهندية، وبروز بريطانيا كونها دولة استعمارية أنفردت بإدارة شؤون الهند⁽¹⁾.

(1) عصام عبد الغفور عبد الرزاق النعيمي، الحروب الكشميرية وأثرها على العلاقات الهندية - الباكستانية: للمدة 1947 - 1972: (دراسة تاريخية سياسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2006، ص 11 - 12؛ عبد الرزاق مطلق الفهد، دراسات في حركات التحرر، ص 222؛ نوري عبد الحميد وآخرون، تاريخ آسيا، ص 213.

- وتعود الأسباب التي أدت الى نجاح البريطانيين على الفرنسيين إلى:
- 1 - أهتمام بريطانيا ببناء أسطولها وقوتها البحرية بحكم موقعهم الجغرافي وسط البحر، وانعزالهم عن القارة الاوربية.
 - 2 - انتصارهم البحري على اسبانيا في موقعة (الارمادا البحرية) عام 1588، منحهم القوة بحيث أصبحت الدول الاوربية تخشى مجابهتها في عرض البحر.
 - 3 - إنَّ تأسيس المراكز التجارية الغربية بالمناطق الساحلية الرئيسة في الهند، أسهم في ظهور طبقة قوية من الرأسماليين الهنود، ارتبطوا بالشركة البريطانية التي كانت تزودهم بالاموال اللازمة لاسيما بعد حدوث الاضطرابات التي شهدتها الهند بعد اضمحلال سلطة المغول.
 - 4 - إنشغال فرنسا في الامور السياسية والحروب الاوربية، لاسيما حرب السنوات السبع (1756 - 1763)، والثورة الفرنسية عام 1789.
 - 5 - كان للفرنسيين مشاكلهم الخاصة بسبب الرسوم والضرائب الكثيرة المفروضة بين المقاطعات الفرنسية التي أدت الى إعاقة التجارة الفرنسية.
 - 6 - فشل نابليون في احتلال مصر وعدم تحقق مشروعه الذي كان يطمح إليه بشق قناة السويس التي كانت بمثابة الطريق الموصول الى الهند، بعد أن كان قد قرر إنتزاع الهند من بريطانيا وقطع اتصالاتها، وانه سيوجه ضربة لها فحمله هذا الاعتقاد على مهاجمة مصر والاستيلاء عليها⁽¹⁾.

- الحكم البريطاني للهند

بالإمكان تمييز حقتين من الحكم البريطاني للهند: أولهما حكم شركة الهند الشرقية - البريطانية بين عامي (1740 - 1858)، والآخر حكم التاج بين عامي (1858 - 1947)، وكان حكم شركة الهند الشرقية - البريطانية قد تميز بهيمنة مدراء الشركة على الأوضاع في البلاد وبجانبهم الأمراء المحليين، وكان

(1) محمد محمد صالح، تاريخ اوربا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية: 1500 - 1789، دار الجاحظ، (بغداد، 1983)، ص 494؛ عبد الفتاح ابراهيم، ص 61، 44؛ ك. م. بابنكار، ص 101 - 102.

المدرءا يعينون حاكماً بريطانياً عاماً على الهند، وإلى جانبهم موظفين وجيش بريطاني أغلبيته الساحقة من الهنود، كما تميزت هذه المدة بممارسة الأمراء وحكام الأقاليم الهنود بعض الصلاحيات، وقد مارس الحكم البريطاني في الهند عملية الاستغلال الاقتصادي، إذ كان العمل الرئيس لشركة الهند الشرقية البريطانية أن تنقل المصنوعات الهندية والمنسوجات والتوابل من الشرق إلى أوروبا، كما زاد البريطانيون من ثروة الأقطاعيين ومنحهم قسماً يسيراً من ثروة الشعب، وحاولوا جعل البلاد مجرد بلد زراعي منتج للمواد الخام اللازمة لصناعاتهم، وحاولوا منع دخول الآلات إليها، وفرضوا الرسوم الباهضة، وأدى النهب الشخصي وتغلغل شركة الهند الشرقية - البريطانية مع الإدارة إلى شحة في النقود، مما سبب ركوداً في الزراعة، كما أدى إلى تدهور التجارة والصناعة، ونظراً للاستغلال البريطاني للأراضي الزراعية، وفرض الضريبة على المنتجات الزراعية، تعرض الفلاح إلى الفقر والمجاعات، مما حملهم على الهجرة إلى المدن التي عانى فيها العمال أيضاً من سوء الأحوال، إذ كانت الأجور لا تكفي لتغطية نفقات المعيشة⁽¹⁾.

ثم شرع البريطانيون بالعمل لتنفيذ مخططهم للإستيلاء على البلاد، واختاروا البنغال لتكون بداية لتنفيذ مخططهم وممرّاً إلى داخل الهند، فأخذت الشركة تضغط على والي البنغال سراج الدولة وأخذوا يتدخلون بشؤونها الداخلية، وحينها قرر والي البنغال استخدام القوة لإيقاف تدخلهم، فقام بالهجوم على حصونهم عام 1757، إلا إن الخلافات بين والي البنغال وقادته أدت إلى إحراز البريطانيين الغلبة عليه والإشراف على الإدارة المالية للبنغال، وبذلك ضمن البريطانيون سيطرة فعلية على أقاليم الهند، ثم كرر البريطانيون خططهم نفسها وهاجموا أكبر قوة انذاك وهي إمارة المهراتا، وفي موقعة (اساي) عام 1803 تمكنوا من الإستيلاء عليها، ولم يبقَ أمامهم من قوة كبيرة سوى إمارة ميسور التي هاجموها أيضاً وتمكنوا من السيطرة عليها، ولم يلبث

(1) جواهر لال نهرو، من السجن إلى الرئاسة، دار العلم للملايين، (بيروت، د.ت)، ص 194؛ عبد الرزاق مطلق الفهد، دراسات في حركات التحرر، ص 224 - 225.

أن توسع البريطانيون بسرعة في الهند وسيطروا عليها سيطرة مباشرة بعد أن تمكنوا من القضاء على مقاومة الإمارات الهندية⁽¹⁾.

- ثورة 1857

كان هناك سخط عام في الهند على الوجود البريطاني الاستعماري، وكانت البلاد مفككة، ولم يكن هناك زعيم يستطيع أن يوحدتها بشعبها الاسلامي والهندوسي، لذلك كانت فكرة الثورة محتملة لدى أبناء الشعب الهندي، وتنتظر الظروف الملائمة، وجاءت الفرصة المناسبة عندما روجت الاشاعات بين أبناء الشعب الهندي، بأن بريطانيا أدخلت نوعاً من العتاد المشحم بزيت البقر المقدس عند الهندوس وشحم الخنزير المحرم عند المسلمين، الذي يتطلب استخدامه الاستعانة بالاسنان قبل إدخاله في بنادقهم، ولما امتنع الجنود من المسلمين والهندوس من استعمال هذا النوع من الأسلحة لأنها تدنس عقيدتهم، رفع الثوار في دلهي وكنائس شعار (الدين في خطر)، وانتشرت الثورة التي شملت اغلب المدن الهندية⁽²⁾.

وتعود اسباب قيام ثورة 1857 إلى عوامل سياسية واقتصادية ودينية واجتماعية، تمثلت بالآتي:

أ - سياسية: تكمن في تطور الوجود البريطاني في الهند، الذي تحول تدريجياً الى جهاز استعماري من خلال إحلال الرجل الانكليزي محل الحاكم المحلي للولايات الهندية تحت اسم (المفوض)، الذي بدأ ينهب خيرات البلاد.

ب - اقتصادية: أصبح سوق الهند سوقاً احتكارياً لبريطانيا، إذ أصبح المصدر الرئيس للمواد الأولية للصناعات البريطانية المتطورة سوقاً للبضائع، الأمر الذي أدى الى تقويض الصناعة الهندية المحلية، مما أضعف الاقتصاد الهندي وأثر بشكل سلبي في مختلف فئات الشعب.

ج - دينية: إصدار قرار عام 1813 الذي أجاز تأسيس المدارس المسيحية المناهضة للديانات

(1) اسماعيل ياغي، ص 57-58؛ نوري عبد الحميد وآخرون، تاريخ آسيا، ص 214-215.

(2) نوري عبد الحميد وآخرون، تاريخ آسيا، ص 219.

الهندوسية والاسلامية على حد سواء، ومما زاد الأمر سوء منح الحماية للهنود الذين يعتنقون المسيحية عام 1856، الأمر الذي أثار ارتياب الهندوس والمسلمين.

د - اجتماعية: تم العمل على إضعاف الطبقات القديمة، ودعم الطبقات الجديدة المتمثلة بالطبقة الرأسمالية، التي ارتبطت مصالحها السياسية والاقتصادية بالمصالح البريطانية.

هـ - ثقافية: فرض اللغة الانكليزية التي أصبحت لغة التعليم والمحاكم العليا، إذ مكنت معرفة اللغة الانكليزية الرواد الاوائل من المطالبة بالإصلاح السياسي والاجتماعي، ومن الرواد الاوائل الذين اتخذوا الثقافة مرتكزاً للتحرك الوطني هو رامون هان روي (Ramon Han Rui)، الذي عُدَّ أحد رواد الإصلاح الحديث في الهند ومؤسس الصحافة الهندية، ففي عام 1821 أسس صحيفة بنغالية، فضلاً عن إصداره مجلة باللغتين البنغالية والانكليزية، ومن ثم أصدر صحيفة أسبوعية باللغة الفارسية التي عدت لغة الطبقات المثقفة في جميع أرجاء الهند، وقدم مذكرة الى الحكومة للمطالبة بتأسيس مطبعة، وطالب الحكومة بإجراء الاصلاحات السياسية والاقتصادية، الأمر الذي أسهم في تكوين فئة من المتعلمين المثقفين الهنود، وأصبحت طليعة للحركة الوطنية الهندية، وقد وجدوا في التقاليد والطقوس الدينية أسباباً للتحرك الوطني⁽¹⁾.

عانت الهند على أيدي البريطانيين خلال أحداث الثورة مجازر وحشية، وتمكن البريطانيون من قمعها بمنتهى القسوة، وتعرضت أغلب المدن التي هبت بها الثورة الى الدمار، وتعود أسباب فشل الثورة الى:

أ - افتقارها الى التنظيم والتخطيط.

ب - اقتصرها على مناطق محدودة.

ج - افتقارها الى قادة سياسيين محنكين.

د - التفاوت في الامكانيات المادية بين الثوار والقوات البريطانية.

(1) ك. م. بانيكار، ص ص 152 - 154؛ جواهر لال نهرو، ص 212.

- هـ - عدم تعاون معظم الأمراء مع الثورة.
- و - انعدام التعاون والتنسيق بين المسلمين والهندوس.
- ز - بقى المثقفون بمعزل عن الثورة كونها مغامرة عسكرية⁽¹⁾.
- وعلى الرغم من فشل الثورة عسكرياً، ولكن كانت لها نتائج مهمة، فإن أحداث الثورة هزت بريطانيا هزاً عنيفاً، مما دفعها الى تبني سياسة جديدة تجاه الهند، ف اتخذت جملة من الإجراءات التي أسهمت في تعزيز هيمنتها على الهند، وفي امتصاص غليان الشعب الهندي في الوقت نفسه، منها:
- أ - نقل حكومة الهند من شركة الهند الشرقية الى حكومة التاج.
- ب - تسريح الأفراد الذين ينتمون الى البنغال في الجيش وعين بدلهم الهنود من سكان شمال غرب الهند.
- ج - أعيد تنظيم الامور المالية.
- د - إنشاء معامل لصناعة القطن وإنتاج الشاي.
- هـ - إنشاء الجامعات في كل من كلكتا ومدراس وبومباي.
- و - سن التشريعات لحماية صغار المزارعين من كبار ملاكي الارض.
- ز - إنشاء مجلس تشريعي هندي عام 1861، كخطوة اولى نحو إقامة نظام حكم ديمقراطي.
- ي - إقامة المشاريع العمرانية مثل مشاريع الري والمواصلات والسكك الحديدية والطرق البرية وإنشاء القنوات، لإمتصاص البطالة⁽²⁾.

- حكم التاج البريطاني (1858 - 1947)

صدر قرار نقل حكم الهند من إدارة شركة الهند الشرقية الى إدارة الحكومة

(1) عبد المنعم النمر، تاريخ الاسلام في الهند، (مصر، 1959)، ص ص 444 - 446؛ نوري عبد الحميد واخرون، تاريخ اسيا، ص ص 219 - 220.

(2) جواهر لال نهرو، ص ص 224 - 225؛ ك. م. بانكيار، ص ص 161 - 162.

البريطانية، وأصبح الحاكم العام في الهند يعين من الحكومة البريطانية ويدعى بـ(نائب الملك)، وتم تعيين أول حاكم من قبل الحكومة البريطانية هو اللورد كانتغ، وكانت صلاحياته واسعة وتحت إمرته جيش تابع له مباشرة، وأصبحت ملكة بريطانيا الملكة فكتوريا امبراطورة على الهند، وبذلك دخلت الهند رسمياً ضمن مستعمرات التاج البريطاني، وكان الحاكم البريطاني يعمل وفق القوانين الانكليزية، وكانت اللغة الرسمية هي اللغة الانكليزية، كما أصبح التعليم وفق المناهج الانكليزية ولكن في صيغة خاصة بالهند، واتخذت السياسة البريطانية طابعاً محافظاً هدفه استمالة الأمراء ومالكي الأرض ورجال الدين للعمل على عدم التدخل في ميدان العادات والتقاليد والديانات، وأصبحت مصالح الامبراطورية في الهند خلال هذه الفترة عاملاً مهماً في تشكيل سياسات الامبراطورية، إذ كان كثير من اتجاهات السياسة البريطانية ببلاد الصين وفارس وافغانستان تحدده اعتبارات أمن الهند، الأمر الذي أسهم في ظهور الوعي الوطني الهندي⁽¹⁾.

- تطور الحركة الوطنية في الهند حتى نهاية الحرب العالمية الاولى

1 - حزب المؤتمر الوطني الهندي 1885

بعد ثورة 1857 وانتقال الحكم إلى التاج، بدأ الشعب الهندي يطالب بالإسهام في الحكم، لاسيما وإنَّ الحكومة البريطانية أعطت وعداً عام 1861 لإقامة نظام حكم ديمقراطي من خلال إنشاء مجلس تشريعي في الهند، لهذا أعلن نائب الملك عن تشكيل حكومة محلية، إلا أنَّها كانت مجرد وعود، ولما كان المتعلمون من الشعب الهندي يشعرون بأنَّ المجلس التشريعي الذي شكلته بريطانيا لم يعبر بشكل واقعي عن رأيهم في تدبير الأمور، بدأ التذمر يظهر في أوساط الفئة المثقفة، ثم انتشر الى أوساط واسعة من الشعب وتحول الى هياج عام بين أوساط الجماهير، وفي عام 1885 فإنَّ التقارير التي وصلت الى الإدارة البريطانية في الهند، أشارت الى أنَّ ثورة دامية على وشك الاندلاع بالهند مثل تلك التي انفجرت عام 1857، ولما كانت السياسة البريطانية تسعى

(1) عصام عبد الغفور، ص 14، 330؛ اسماعيل ياغي، ص 63.

الى امتصاص النعمة الشعبية من خلال منح الحريات وتشكيل الاحزاب السياسية انبثق (حزب المؤتمر الوطني الهندي) عام 1885، وكان هدف السياسة البريطانية من وراء تأسيس هذا الحزب دمج جميع القوميات التي تؤلف الشعب في قومية واحدة، فضلاً عن تمتين الروابط بين بريطانيا والهند، الأمر الذي أبعد المسلمين عن الطرفين، وقد ضم حزب المؤتمر الوطني الهندي النخبة من الطبقة المثقفة، وكانت تعاليم الحزب معتدلة ومتواضعة، كما أكدت الولاء للحكومة البريطانية لحين اكتساب الخبرات السياسية من الإدارة البريطانية حتى تصبح الهند مؤهلة لإدارة نفسها، وتضمنت مطالبه بالاتي:

أ - إجراء الإصلاحات الادارية.

ب - توسيع أشتراك الهنود في الإدارة مع تخفيض العنصر الاجنبي فيها.

ت - تخفيض الضرائب.

ث - الفصل بين السلطات.

ج - حماية المصالح الهندية في الخارج.

ح - تحسين الأوضاع الاقتصادية.

خ - رفع المستوى المعيشي⁽¹⁾.

كما حرص حزب المؤتمر الوطني الهندي على أن يكون حزباً ممثلاً لكل القوميات والديانات، وأكد على انه ليس حزباً هندوسياً في اهدافه وفي سياسته، ولكن يلحظ أن مؤسسيه كانوا جميعهم من الهندوس لأن المسلمين تحاشوا أن يعملوا معه في بداياته الاولى⁽²⁾.

2 - حزب الرابطة الاسلامية 1906

أمّا المسلمون الهنود فشكّلوا رافداً خاصاً في الحركة الوطنية الهندية، ووجدت

(1) ليلي ياسين حسين، حزب المؤتمر الوطني الهندي 1919 - 1930، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة، 1983، ص ص 17 - 18؛ احسان حقي، ص 159.

(2) عصام عبد الغفور، ص 15 - 16.

الحركة الوطنية الهندية الاسلامية رائداً لها هو سيد احمد خان، الذي حاول ان يمزج بين تعاليم الاسلام والقوانين الحديثة، وأنشأ جمعيات عدة منها (جمعية الهنود الوطنية) و (جماعة الثقافة المحمدية) و (جمعية الدفاع الاسلامية لعموم الهند) و (جمعية الدفاع المحمدية الانكليزية الشرقية لعموم الهند)، وفي عام 1883 اسهمت جهوده بتشكيل (جمعية الخدمات المدنية)، لمساعدة الطلبة المسلمين على الذهاب الى بريطانيا ليشتركوا في الامتحانات التي تجرى هناك، والتي تؤهلهم لتبؤ مراكز مهمة في الحياة المدنية، وعلى الرغم من فشل الجمعية في تحقيق أهدافها، أسهمت افكار سيد احمد خان في بلورة فكرة التنظيم السياسي الهندي الخاص بالمسلمين عام 1906 الذي عرف باسم (حزب الرابطة الاسلامية)، التي أصبحت الحزب السياسي الرئيس الذي مثل المسلمين في الهند، وكان لهذا الحزب هدفان رئيسان هما الولاء للحكومة البريطانية، وصيانة مصالح المسلمين⁽¹⁾.

3 - ثورة البنغال 1905

تعد ثورة البنغال دلالة على بداية تطور الوعي الوطني في الهند في بدايات القرن العشرين، ويمكن أن تُعزى أسباب هذه الثورة الى عوامل داخلية واخرى خارجية:

أ - العوامل الداخلية:

- 1 - تحول الهند الى مستعمرة زراعية لبريطانيا الصناعية تزودها بالمواد الخام وتتيح الاسواق أمام بضائع بريطانيا الصناعية.
- 2 - على الرغم من الاجراءات كلها التي اتخذها الحكم البريطاني المباشر، إلا إن ذلك لم يمنع من استمرار حالة الفقر وحصول المجاعات في الهند، لاسيما في الريف، الأمر الذي دفع الالاف من الفلاحين الى الهجرة الى المدينة طلباً للعمل.
- 3 - على الرغم من التطور الصناعي الذي شهدته بريطانيا وانعكاسه على تطور الصناعة الهندية برؤوس أموال بريطانية، ونمو الطبقة العاملة، إلا إنها عانت

(1) احسان حق، ص 160؛ عبد الرزاق مطلق الفهد، دراسات في حركات التحرر، ص 232؛ جواهر لال نهرو، ص 240.

من سوء الاحوال المعاشية والاجتماعية وحرمانهم من حقوقهم السياسية مثل تشكيل النقابات، فضلاً عن تصفية الصُّناع الحرفيين، مما أدى الى انتشار البطالة على نطاق واسع نتيجة ادخال الآلات الصناعية.

ب - العوامل الخارجية:

- 1 - تسرب الافكار الثورية والاشتراكية الى الهند، ولاسيما بعد قيام الثورة في روسيا عام 1905، الأمر الذي أسهم في تطور الوعي السياسي الوطني الهندي ونموه.
- 2 - انتصار اليابان على روسيا في حربها معها عام 1905⁽¹⁾.

كان إقليم البنغال أول إقليم سيطر عليه البريطانيون، وكانت هناك صعوبة حكم هذا الاقليم الواسع، حينها رأى اللورد كرزن ضرورة تقسيم الاقليم الى ولايتين غربية وشرقية في الاول من ايلول عام 1905، فشرع الهنود بالاحتجاج، بسبب إن اللورد يعتمد الى شق الهندوس عن المسلمين في البنغال، وإنه منح المسلمين الولاية التي أكثريتها مسلمة، وإن هذا العمل أضعف روح الوطنية الهندية، ولاسيما إن إقليم البنغال هو أقوى مركز لحزب المؤتمر الوطني الهندي، وقد اتخذ الاحتجاج الاول ضد تقسيم البنغال طابع التماس وقع من قبل (70,000) شخص، وبمجرد جمع توابع هؤلاء حصل تجمع سرعان ما تحول الى مظاهرات ضخمة، وشرع زعماء الحركة الوطنية بإقامة تجمعات جماهيرية في بعض المدن، والقى الخطباء كلمات وطنية حماسية، وفي كلكتا التي حصلت بها إحدى التجمعات تقرر مقاطعة البضائع البريطانية، ثم تطورت الإنتفاضة الى إضراب عام أسهم فيه أبناء الشعب كافة، حينها شرعت الحكومة البريطانية باعتقال قادة الانتفاضة، كما مارست التهديد ضد العناصر الأخرى، وقامت بتفتيش البيوت، ومارست أيضاً أسلوب الإقناع والرشوة لبعض الوجهاء الذين أدوا دوراً في إضعاف وحدة الهندوس والمسلمين⁽²⁾.

(1) عبد الرزاق مطلق الفهد، دراسات في حركات التحرر، ص 234.

(2) إحسان حقي، ص 165؛ عبد الرزاق مطلق الفهد، دراسات في حركات التحرر، ص 235 - 237.

4 - المهاتما غاندي وسياسو اللاعنف: إضراب عام 1917

منذ بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914، استخدم البريطانيون أعداداً كبيرة من الهنود في خدمة القوات البريطانية، إذ غالباً ما كان الهنود يُكلفون بأعمال شاقة في المعارك كحمل الاثقال أو جر العربات، هذا من جانب ومن جانب آخر وخلال هذه المدة تطورت حركة التحرر العالمية، مثل قيام ثورة (أكتوبر الاشتراكية) عام 1917 في روسيا، وتصاعدت الحركة الوطنية الصينية بقيادة صن يات صن، وتصاعد النضال الوطني في منطقة الهند الصينية ضد الحكم الفرنسي، فانعكس هذا التطور على حركة التحرر الوطنية الهندية فزادت معنوياتها، كذلك زاد حجم الطبقة العاملة الهندية، وزادت معها متاعبها بتعرض أعداد كبيرة من العمال إلى البطالة، وخلال هذه المدة برزت شخصية سياسية وطنية على الساحة السياسية، متمثلة بشخصية المهاتما غاندي الذي كان شديد التمسك بمعتقداته الهندوسية، دخل المدارس في الهند ثم سافر إلى بريطانيا، إذ درس القانون، ثم مكث في جنوب أفريقيا من عام 1893 حتى عام 1915، وأثرت فيه الحقبة التي عاشها هناك في بلورة أفكاره ومبادئه واتجاهاته السياسية، لاسيما سياسة التمييز العنصري التي مارسها البيض ضد السكان الافارقة⁽¹⁾.

امتازت السياسة التي نادى بها غاندي بسمة تكاد تكون فريدة في حركات التحرر في العالم الثالث والتي استندت إلى:

- 1 - اتباع سياسة اللاعنف.
- 2 - ممارسة المقاطعة المدنية والاقتصادية والسياسية.
- 3 - ممارسة العصيان المدني⁽²⁾.

وأخذ غاندي يُدافع عن الفلاحين ضد كبار الملاكين، ودافع عن العمال عند مواجهة

(1) عبد الرزاق مطلق الفهد، دراسات في حركات التحرر، ص 237؛ نوري عبد الحميد وآخرون، تاريخ آسيا، ص 223.

(2) نوري عبد الحميد وآخرون، تاريخ آسيا، ص 224.

التعسف من أرباب العمل، ونظراً لما لمسّه الفلاحون والعمال من شدة اخلاصه لهم فضلاً عن كونه عضواً بارزاً في حزب المؤتمر الوطني الهندي، أصبحت له شعبية كبيرة بين أوسع جماهير الشعب الهندي، ففي عام 1917 استعان العمال في حيدر اباد به لحل مشكلتهم، إذ كانوا يعانون من الأجور المنخفضة وطالبوا بزيادتها، فأشار عليهم بالاضراب بشرط أن لا يلجأوا إلى استخدام العنف، وهكذا بدأ الاضراب الذي استمر (21) يوماً، وحاول غاندي أن يحصل على حقوقهم بالإتصال بأرباب العمل الذين رفضوا الإذعان إلى مطالب العمال، فأعلن الصيام حتى تلبى مطالبهم، مما اضطر أرباب العمل بعد ذلك إلى تلبية حقوق العمال⁽¹⁾.

- الهند بين الحربين العالميتين (1919 - 1939)

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918 تزعم غاندي حزب المؤتمر الوطني الهندي عام 1919، فكان ذلك فاتحة لتحوله إلى حزب شعبي جماهيري، إذ عمل على تبديل دستور الحزب تبديلاً أساسياً، فجعله دستوراً ديمقراطياً من خلال إنخراط الفلاحين إلى صفوفه فضلاً عن الصناعيين، ثم أعلن عن سياسته التي تضمنت مبدأ المقاطعة السياسية والاقتصادية لبريطانيا وفي المجالات الأخرى كلها، مصحوبة باتباع أساليب اللاعنّف للمطالبة بالحرية والاستقلال، مؤكداً على أهمية تحقيق وحدة الشعب الهندي بكافة أديانه وقومياته ومذاهبه، مركزاً على وحدة المسلمين والهندوس، وخلال السنوات الممتدة بين (1919 - 1921)، اشتدت الحركة الوطنية في الهند، واشترك الملايين من الهنود بالمظاهرات والاضرابات، وأتخذت الحكومة أشد الإجراءات التعسفية تجاه الشعب الهندي، وإنّ هذه الإجراءات لم تزد النار إلا لهيباً، فقاد غاندي العديد من الإضرابات ضد الحكومة البريطانية خلال عشرينيات القرن العشرين، وبسبب تأزم الوضع الاقتصادي العالمي لحدوث الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، تأثرت بريطانيا بها كثيراً، فسارعت باتخاذ جملة من الإجراءات الاقتصادية في الهند لتخفيف حدة

(1) جواهر لال نهرو، ص 259؛ نوري عبد الحميد وآخرون، تاريخ اسيا، ص 223.

الازمة، ومنها تسريح العمال الهنود وزيادة الضرائب، وحيث قدم غاندي عدداً من المطالب الى الحكومة البريطانية منها:

- 1 - تقليل نفقات الجيش إلى النصف.
- 2 - تقليل رواتب موظفي الدولة.
- 3 - تعديل سعر الروبية (العملة الهندية).
- 4 - إنقاص ضريبة الأرض.
- 5 - حماية الصناعات الهندية.
- 6 - إنقاص ضريبة الملح⁽¹⁾.

وحين لم تستجب الحكومة لهذه المطالب، بدأت القوى الوطنية بالتهيؤ للتحرك الوطني عام 1930، والقيام بمسيرة استمرت نحو (24) يوماً، وبدأت في عموم القطر حالة عصيان للقانون احتجاجاً على مضاعفة ضريبة الملح، وبينما كان العصيان المدني في الهند على أشده، عقدت الحكومة البريطانية مؤتمر المائدة المستديرة في لندن، إلا إن الحركة الوطنية الهندية لم تعترف بهذا المؤتمر، فاضطرت الحكومة البريطانية إلى عقد مؤتمر ثان دعى إليه حزب المؤتمر الوطني الهندي عام 1931، وخلال المؤتمر طرح غاندي المشاكل التي يتطلب إيجاد حل لها، وهي:

- 1 - الحالة السياسية في البنغال، إذ قامت الحكومة بحملة شديدة ضد العاملين في الحقل السياسي لقمع الحركة الوطنية هناك.
 - 2 - الحركة الوطنية المتصاعدة في الحدود الشمالية للهند.
 - 3 - النشاط الوطني في منطقة الله اباد، الذي كان من دوافعه عدم استطاعة الفلاحين الفقراء دفع مبالغ إيجار الأرض بسبب الكساد العالمي وهبوط الأسعار⁽²⁾.
- وبعد فشل هذا المؤتمر في إيجاد أي حل لهذه المشاكل، أعلن الحزب العصيان الذي استمر ثلاث سنوات (1930 - 1933)، وفي نهاية عام 1933 أخذت الحكومة

(1) عبد الفتاح ابراهيم، ص 257؛ عبد الرزاق مطلق الفهد، دراسات في حركات التحرر، ص 242.

(2) قدرى قلعي، ص 98؛ عبد الفتاح ابراهيم، ص 261.

البريطانية تتفاوض مع حزب المؤتمر وطلبت منه إيقاف العصيان المدني، ووعدت بإجراء إصلاحات دستورية شاملة تفسح مجالاً أكبر لإسهام الهنود في السلطة، وفي عام 1934 صادق البرلمان البريطاني على قانون حكومة الهند الذي وضع دستوراً جديداً للهند، منحت بموجبه المقاطعات قسماً من السيادة المحلية، حينها أوقف حزب المؤتمر العصيان المدني، ورفعت الحكومة الحظر المفروض عليه، وفي عام 1937 أعلنت عن نيتها إجراء انتخابات عامة في عموم الهند، وقرر الحزب الاشتراكي في هذه الانتخابات، وأحرز الحزب نجاحاً ساحقاً في أغلب المقاطعات، وشكلت وزارات من أعضاء الحزب نفسه، وأفرج عن الزعماء السياسيين، وازاء هذا التطور سارت الأمور في الهند بشكل اعتيادي وانتعشت الحالة الاقتصادية⁽¹⁾.

- الهند خلال الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)

بقيام الحرب العالمية الثانية عام 1939، وبما ان بريطانيا كانت من دول الحلفاء وكانت الهند دولة تابعة لها، فكان لزاماً عليها اتخاذ موقف من الحرب، فظهرت ثلاثة تيارات داخل حزب المؤتمر الوطني الهندي، فالتيار الأول الذي كانت الأكثرية تؤيده رأى أن ليس من مصلحة الهند الإنحياز في الحرب إلى جانب بريطانيا الاستعمارية في وقت تكون فيه الهند غير حرة، ورأى التيار الثاني أن على الهند أن تسهم في الحرب لضمان حريتها وتطوير الحكم الذاتي، بينما رأى التيار الثالث التعاون مع أعداء بريطانيا، ولما كان رأي التيار الأول هو السائد، وجهت حينها الحكومة البريطانية تعليماتها لحكومة الهند ببذل المساعي لإعادة التعاون بينها وبين حزب المؤتمر، فدارت المناقشات بين الطرفين عام 1942 حول تعاون الهند مع بريطانيا مقابل منح الهند الاستقلال بعد الحرب، ومنح باكستان الاستقلال عن الهند إذا رغبت، إذ كان محمد علي جناح زعيم حزب الرابطة الإسلامية من المطالبين باستقلال باكستان عن الهند، إلا إنَّ الحركة الوطنية رفضت ذلك، وانطلقت في انتفاضة جماهيرية عام 1942، فردت عليها بريطانيا بالقضاء القبض

(1) ستار جبار علاي الدليمي، تطور لنظام السياسي في باكستان: 1947 - 1997، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998، ص 26 - 27؛ عبد الفتاح ابراهيم، ص 244 - 245.

على قادة الانتفاضة كافة وزجوا في السجن، وكان من بينهم غاندي، وعلى الرغم من ذلك عاودت الجماهير الهندية الانتفاضة عام 1943، وواصلت الحركة الوطنية نضالاتها بمقاطعة الحكم البريطاني وممارسة العصيان المدني، الذي استمر منذ عام 1942 حتى 1945، وهو تاريخ انتهاء الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾.

- استقلال الهند 1947

بانتهاى الحرب العالمية الثانية عام 1945 بقى الوضع السياسي في الهند منذراً بالخطر، ووجد البريطانيون بأنه لم يعد بإمكانهم الاحتفاظ بالهند لأطول من هذا كمستعمرة، وبوصول حزب العمال البريطاني أي الحكومة العمالية إلى الحكم البريطاني عام 1945، عندها ناقش مجلس العموم البريطاني شؤون الهند، وتوصل إلى قرار أكد ضرورة الانسحاب من الهند، لاسيما وأن الحرب قد أنهكت قوى الحكومة البريطانية واستنزفت قواها، وفي أيلول 1945 أعلن نائب الملك البريطاني في الهند أن انتخابات المجالس التشريعية المركزية ستجري خلال عام 1946، التي خاضها حزب المؤتمر على أساس استقلال الهند ووحدةها، وخاضها حزب الرابطة الإسلامية على أساس إنشاء دولة باكستان⁽²⁾.

ونتيجة لتلكؤ الحكومة البريطانية في حل المشكلات ومنح الهند الاستقلال، زاد تدمير الشعب، وعمت الاضرابات الطائفية في كلكتا، وعلى إثر ذلك شكل حزب المؤتمر الوطني الهندي في أيلول 1946 حكومة مؤقتة برئاسة جواهر لال نهرو - أحد أعضاء الحزب البارزين - وكانت هذه أول حكومة وطنية في الهند، وعلى الرغم من موافقة حزب الرابطة الإسلامية على اشتراكه في الحكومة المؤقتة إلا إنه لم يشترك في الجمعية التأسيسية، ومنذ عام 1947 ابتدأ حزب الرابطة بحملة عصيان مدني في إقليم البنجاب، وعمت الاضرابات في أغلب المدن الهندية واشتركت فيها الطوائف الدينية المختلفة⁽³⁾.

(1) عمر فروخ، باكستان دولة ستعيش، دار الكشاف، (بيروت، 1951)، ص 24؛ جواهر لال نهرو، ص 357؛ V. D. Chopra, Agony of Punjab, Patriot Publisher, (New Delhi, 1984), P. 97.

(2) ستار جبار، ص 33-34؛ عمر فروخ، ص 24؛ قدرى قلعي، ص 107.

(3) قدرى قلعي، ص 35؛ ستار جبار، ص 36.

لذلك قررت الحكومة البريطانية إجراء إستفتاء في إقليم البنغال والبنجاب والسند لممثلي المجموعات القبلية حول مسألة تقسيم الهند، ولما وافقت الاطراف المعنية على تقسيم البلاد الى قسمين، تم عقد مؤتمر (المائدة المستديرة) في نيودلهي بتاريخ 3 حزيران 1947، ونتج عنه:

- 1 - إعلان قيام دولتين الهند وباكستان بحدودهما القائمة.
- 2 - دمج معظم الإمارات بالدولة الهندية.
- 3 - جلاء القوات البريطانية عن البلاد في حد أقصاه 15 آب 1947.
- 4 - إنهاء تبعية الهند للامبراطورية البريطانية، والغاء منصب نائب الملك، مع الموافقة على منح لقب (الحاكم العام) على الهند فقط، أمّا بالنسبة لباكستان فقد أُعلن تعيين محمد علي جناح منذ 9 تموز 1947 حاكماً عاماً على باكستان، ثم كتب نائب الملك في الهند صيغة التقسيم، وأعلن في 15 آب 1947 انفصال باكستان عن الهند، فتشكلت دولتان هندوسية هي الهند واسلامية وهي باكستان⁽¹⁾

- المشاكل التي واجهت الهند بعد استقلالها

عند تقسيم شبه القارة الهندية إلى الهند وباكستان عام 1947 جرى رسم الحدود بين الدولتين الجديدتين، دون أي اعتبار للتركيب القومي أو العرقي لسكان الأقاليم المختلفة، كما تم إهمال الروابط الاقتصادية والثقافية والجغرافية التي تربط المنطقتين، ولما كان المسلمون لا يشكلون أغلبية إلا في شمال شرقي وشمال غربي الهند، فقد تشكلت باكستان بتوحيد هاتين المنطقتين الواقعتين في أقصى طرفي شبه القارة الهندية، اللتين تفصل بينهما مساحة من أراضي الهند تمتد لمسافة تقدر بنحو ألف ميل، وسمي الجزءان بعد ذلك باكستان الغربية وباكستان الشرقية، التي انفصلت عن باكستان الغربية مكونة دولة بنغلادش⁽²⁾.

أمّا المشاكل التي نجمت عن التقسيم فتمثلت بما يأتي:

(1) رياض الصمد، ص 180؛ عصام عبد الغفور، ص 25.

(2) عصام عبد الغفور، ص 25 - 26.

1 - مشكلة الامارات الوطنية.

منح قانون الاستقلال لعام 1947 الامارات الوطنية حق الاستقلال أو الانضمام إلى أي من الدولتين الجديدتين، وبعد أن اندمجت أغلب الامارات مع بعضها، بقيت ثلاث إمارات لم تحل مشكلتها وهي حيدر اباد وجوناكادا وكشمير، وبعد مدة حلت مشكلة امارتي حيدر اباد وجوناكادا بانضمامهما الى الهند، أمّا بالنسبة لكشمير التي تحتل موقعاً إستراتيجياً مهماً في جنوب القارة الآسيوية، فحدودها الشرقية والشمالية تتاخم حدود الصين في التبت، وفي الشمال الغربي يقع شريط ضيق من أفغانستان، وفي الغرب والجنوب الغربي تقع باكستان، وفي الجنوب تقع الهند، وبهذا فإن قضية كشمير ارتبطت بتوازن القوى في هذه المنطقة، وإن أهميتها للهند إستراتيجية، إذ شكلت عمقاً أمنياً أمام الصين وباكستان، ومدخلاً للأراضي الهندية من جهة الغرب كونها منطقة دفاعية حيوية، أمّا أهميتها بالنسبة لباكستان فترتبط بعوامل جغرافية وسكانية، إذ تتجه طرقها الرئيسة شطر باكستان الغربية⁽¹⁾.

كانت غالبية سكان كشمير من المسلمين، فقد طلب حاكمها الهندوسي مهراجا في 22 تشرين الأول 1947 بالانضمام إلى الهند بعد أن استقدم جماعات من الهندوس إلى الإمارة لزيادة عدد الهندوس على المسلمين، الذين شنوا حملة من الاضرابات تحولت بعدئذ إلى ثورة كبرى، وتمكن الثوار من تشكيل جيش عرف باسم (الازاد)، واتخذت الثورة في كشمير طابع الصراع بين الهند وباكستان، إذ أرسلت الهند جيوشها للقضاء على جيش (الازاد) وبسبب عدم الوصول إلى حل لمشكلة كشمير، رفعت الهند القضية إلى هيئة الأمم المتحدة أواخر عام 1947، واتخذ المجلس قراره بإجراء استفتاء في كشمير بعد انسحاب قوات الطرفين منها، إلا أنهما رفضا الأمر، فعادت هيئة الأمم المتحدة لمناقشة

(1) هاني الياس الحديشي، سياسة باكستان الإقليمية 1971 - 1994، مركز دراسات الوحدة الإقليمية، (بيروت، 1998)، ص 119؛ محمد سلمان حمد الجنابي، أزمة كشمير وأثرها على العلاقات الهندية - الباكستانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005، ص 12 - 30.

القضية من جديد، وتوصلت الى قرار في تموز 1948، مفاده إرسال لجنة دولية الى الهند وباكستان، وأقرت اللجنة الهدنة بين الطرفين، ودخلت حيز التنفيذ أول عام 1949، وعد الخط الفاصل بين الطرفين مؤقتاً الى حين حل القضية بشكل نهائي على إثر استفتاء يجري بين الكشميريين، وبعد مدة صار الخط المؤقت خطأً نهائياً، وتم تقسيم كشمير عملياً دون أن يُعترف به رسمياً، فضمت باكستان منطقة كشمير الاصلية حيث غالبية سكانها من المسلمين، بينما ضمت الهند منطقة جامو التي غالبية سكانها من الهندوس⁽¹⁾.

2 - مشكلة اللاجئين

جرى تقسيم البلاد على أساس ديني، إلا إن ذلك لم يمنع أن تبقى ملايين عدة من الهندوس في باكستان كذلك ملايين من المسلمين في الهند، وبعد التقسيم مباشرة حدثت حرب طائفية في بلدة اميتار في شرقي اقليم البنجاب بعد هجوم الهندوس ويساعدهم الشيخ في ذلك على المسلمين هناك، فطالبت باكستان الحكومة الهندية لإنهاء العداء ضد المسلمين، وولدت مشكلة الحرب الطائفية مشكلة تدفق اللاجئين الى البلدين كلاً الى طائفته، الأمر الذي أدى الى حدوث مشكلة كبيرة لكلا البلدين في مسألة ايوائهم واطعامهم وتوفير الاعمال لهم⁽²⁾.

3 - المشاكل الاقتصادية والمالية

أمّا المشاكل الاقتصادية فكانت كثيرة ومتشابكة، ومنها مشكلة تقسيم قنوات الري التي صممت وفق أسس اقتصادية خالصة قبل تبلور فكرة التقسيم، فقاد التقسيم السياسي الى تقسيم غير محدد لقنوات الري وترك الحصة الأكبر منها في الاراضي الهندية التي سيطرت على أغلب هذه القنوات، أمّا المشاكل المالية ومنها مشكلة تقسيم الاحتياط النقدي بين الدولتين الجديدتين، فقد حرمت باكستان من

(1) ج. ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي: تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية الى اليوم، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث، (بيروت، 1966)، ص 271؛ رياض الصمد، ص 182.

(2) حسين فوزي النجار، أمريكا والعالم، دراسة في السياسة الدولية، مطبعة مدبولي، (القاهرة، 1986)، ص 318.

حصتها من الرصيد النقدي لحكومة ما قبل التقسيم، الذي كان قيمته أربعة ملايين روية، وطالبت باكستان بمليون لحصتها ولم توافق الهند، وفي كانون الاول 1947 توصلت الحكومتان لاتفاقية مالية بين الطرفين وبموجبها حددت حصة باكستان بـ (750) ألف روية، وإلى جانب مشكلة الإحتياط النقدي كان هناك مشكلة الديون المترتبة على كل من الدولتين لبريطانيا ثمن مشاريع أنظمة الري وسكك الحديد، وبذلك كانت المشاكل الاقتصادية والمالية مترافقة مع عملية الاستقلال السياسي لكلا الدولتين⁽¹⁾.

- دور الهند في حركة عدم الانحياز

أدت الهند دوراً رئيساً ولموسماً في تجميع الدول الاسيوية ومساندة حركات التحرر فيها، وقامت بدراسة مشاكلها بهدف تنسيق الكفاح ضد التسلط الأجنبي، لهذا عقدت مؤتمرات عدة نوقشت خلالها مشاكل القارة الاسيوية، وقد اتخذت هذه الدول موقف الحياد من الحرب الباردة التي بدأت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، بين القطبين الشيوعي بزعمارة الاتحاد السوفيتي والرأسمالي بزعمارة الولايات المتحدة الأمريكية، وخلال هذه المؤتمرات أشار رئيس الهند جواهر لال نهرو أن موقف الحياد هو ليس تكتلاً عسكرياً، وإنما هو اتفاق بين دول لتكون منطقة حاجزة بين القطبين المتصارعين، ومن أبرز هذه المؤتمرات:

- 1 - مؤتمر نيودلهي الأول عام 1947: أشترك في هذا المؤتمر الذي دام إنعقاده اثني عشر يوماً نحو (193) مندوباً مثلوا مختلف الدول الاسيوية، وخلال هذا المؤتمر أعلن الرئيس نهرو أن الهدف من المؤتمر هو التقريب بين القيادات الاسيوية والجمع بينهما على منهج مشترك للعمل، وتوصل المؤتمر الى قرارات من أهمها، مساندة الحركات التحررية الاسيوية والعمل على إنهاء التسلط الاجنبي، ولاسيما البريطاني.
- 2 - مؤتمر نيودلهي الثاني عام 1949: كان من أول أهداف هذا المؤتمر مناقشة القضية الاندونيسية ومواجهة المحاولات الاستعمارية الهولندية.

(1) منشورات العالم العربي، عدم الانحياز من بلغراد الى بغداد، (باريس، 1982)، ص 44 - 48.

3 - مؤتمر كولومبو عام 1954: سعى هذا المؤتمر الى إنهاء الحرب الدائرة في الهند الصينية بين القوات الاستعمارية الفرنسية والقوات الوطنية المطالبة بالاستقلال، وكان هذا المؤتمر تدعياً لمؤتمر جنيف، الذي كان منعقدًا وقتئذٍ للعمل على استتباب الصلح في الهند الصينية⁽¹⁾.

- الحروب الهندية - الباكستانية ومشاكل التقسيم

1 - الحرب الباكستانية الهندية (حرب كشمير الأولى) (1947 - 1948)

أ - الأهمية الجغرافية والاقتصادية لولاية كشمير

كانت قضية كشمير واحدة من المشكلات السياسية المهمة التي واجهت المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ أصبحت من مناطق الانفجار السياسي في العالم ومنطقة صراع مرير بين الهند وباكستان، وقد أدى استمرار الصراع إلى توتر العلاقات الهندية الباكستانية إلى درجة الانقطاع والاقتتال، إذ ادعت كل دولة أحقيتها في ضم هذه الولاية، ودعمت مطالبها بعدد من الأدلة والإثباتات الجغرافية والسياسية، واختلفت الآراء حول تسمية كشمير، فمنهم من ذهب إلى إن اسمها الأصلي هو ساتسارا (satesara)، الذي بدل فيما بعد باسم كا - سميرا (smira - ka) وتعني الأرض التي صرف مأواها بالهواء، ومنهم من يذهب إن كلمة كشمير مركبة من مفردات لغة براكيت - إحدى اللغات الهندية القديمة - وحسب هذه اللغة فأن كاس (kas) تدل على قناة أو حوض وكلمة مير (mir) تدل على جبل، وبذلك يكون المعنى حوضاً أو قناة في جبل، فيما يرجح آخرون بان هذه التسمية تعود إلى قبيلة الكاش كاست التي سكنت في كشمير منذ أزمان بعيدة⁽²⁾.

ولولاية كشمير موقع إستراتيجي مهم، فهي تقع في شمال غرب شبه القارة الهندية،

(1) منشورات العالم العربي، ص45؛ حسين فوزي النجار، ص318.

(2) نور الدين داود، حنة في الفردوس، مطبعة المعارف، (بغداد، 1950)، ص18؛ محمد مظفر، النشاط العلمي في كشمير، مجلة ثقافة الهند، العدد2، المجلد5، المجلس الهندي للعلاقات الثقافية، نيودلهي، 1999، ص ص55 - 56.

بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، وبين خطي طول (81)، (73) شرقاً وخطي عرض (37 - 32)، (30) شمالاً تقريباً، وحدودها الشمالية والشمالية الشرقية تُتأخّر حدود الصين، وإقليم سنكيانغ في التبت التي تمتد معها لمسافة (450) ميلاً، وفي الشمال الغربي يمتد منها شريط ضيق في أفغانستان هو شريط واخان، وعلى بضعة أميال منها يقع إقليم تركستان، وفي الجنوب الغربي والغرب من كشمير تقع باكستان، حيث تمتد معها بحدود يتراوح طولها حوالي (700) ميلاً تقريباً، وإلى الجنوب من الولاية تقع الهند، التي تمتد معها بحدود يتراوح طولها (350) ميلاً تقريباً، ومن هذا الموقع المتميز والمحاذي للدول المذكورة اكتسبت كشمير أهميتها الاستراتيجية، إذ إنها تتقاسم الحدود مع أربع دول كبيرة من حيث المساحة والسكان، إذ لا يفصلها عن الاتحاد السوفيتي سوى مساحة قليلة من الأراضي، كما تسيطر كشمير على الممرات والثغرات في المرتفعات الشاهقة الوعرة التي تعد الممر الطبيعي بالنسبة للهند إلى آسيا، وأما المساحة الإجمالية لولاية كشمير فتبلغ (84) ألف ميلاً مربعاً تقريباً، وتعد هذه المساحة أكبر من مساحة هولندا وبلجيكا والدنمارك مجتمعة⁽¹⁾.

وحسب إحصائية عام 1941، فإن عدد سكان ولاية كشمير بلغ (4,021,616) نسمة، وأن عدد المسلمين منهم (3,101,000) نسمة تقريباً، وهو ما يشكل نسبة 77,11% من عدد سكان الولاية، أما الباقون، فيشكل الهندوس ما نسبته 20,21%، ويشكل السيخ نسبة 1,64%، ويأتي البوذيون بأقل نسبة وهي 1% فقط، فضلاً عن وجود القليل من السكان المسيحيين، وتقع كشمير ضمن منطقة تضاريس معقدة، إذ تحيط بها سلاسل جبلية في أغلب جهاتها، ففي الشمال تقع سلسلة جبال قراقرم، وفي الشمال الغربي تقع سلسلة جبال بوخشان وسلسلة جبال هندوكوش، وفي الشرق تمتد سلسلة جبال

(1) نادية فاضل عباس فضلي، تأثير امتلاك السلاح النووي على العلاقات الهندية الباكستانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2000، ص 116؛ كاظم هيلان محسن السهلاني، الصراع الهندي الباكستاني حول ولاية كشمير 1947 - 1949، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 2002، ص 53؛ فخرية علي أمين، التطورات السياسية في الهند 1984 - 1995، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بنات، جامعة بغداد، 2005، ص 9؛

الهمالايا التي ترتفع في الجزء الجنوبي الشرقي من كشمير، على شكل حائط جبلي يمتد بأقواسه الجبلية ليحيط بالطرف الجنوبي من هضبة التبت، وتتفرع من جبال الهمالايا بعض السلاسل الجبلية التي تطوق هضبة التبت من الغرب، مثل جبال زسكار ولاداخ، كما تحيط جبال بانجال في الجزء الجنوبي الغربي من كشمير، حيث ينبع منها رافدان مهمان من روافد نهر السند وهما نهر شناب ونهر جيلوم، وما يميز هذه السلسلة من الجبال إنها ذات ارتفاع واحد من كل جهاتها فتتراوح ارتفاعاتها تقريباً (2347) متراً، وتتميز هذه الجبال بكونها التوائية حديثة التكوين، نشأت في العصر الجيولوجي الثالث وتمتاز بوعورتها، ويتخلل كشمير سهلان، أولهما يعرف بوادي كشمير وطوله (84) ميلاً وعرضه (2) ميل، تتوسطه العاصمة سرينغار الواقعة على ضفتي نهر جيلوم، وثانيهما سهل جامو المتاخم للبنجاب الذي يمر نهر شناب بقسمه الشرقي، وفي غربه يمر نهر جيلوم الفاصل بين جامو والبنجاب⁽¹⁾.

وتتعدد اشكال المصادر المائية الموجودة في كشمير، فهناك عدة بحيرات وعدد من الروافد والأنهار، وأهم تلك البحيرات هي بحيرة دولر، وهي أكبر البحيرات في شبه القارة الهندية، وبحيرة وال التي تتمتع بأهمية سياحية ممتازة، وأهم الأنهار الموجودة في كشمير، هو نهر شناب وجيلوم واندوس، وهذه الأنهار تمر كلها في باكستان، وتعتمد عليها الزراعة في البنجاب الغربية على نحو رئيس، وتزود البحيرات والأنهار بالمياه من الأمطار والثلوج التي تتساقط طوال فصل الشتاء، أما أمطارها، فتتبع النظام الموسمي الذي يميز مناخ شبه القارة الهندية مع تذبذب واضح في كميات ومواعيد سقوطه، ولذا تشكل الثلوج الموجودة على قمم الجبال مورداً مائياً مهماً للولاية، ما أدى إلى انتشار الغابات التي تمتد إلى مساحات واسعة، وتغطي الأشجار والغابات الصنوبرية مساحة 13 % من أراضي كشمير، وتعد مصدراً اقتصادياً مهماً لصناعة الأخشاب، وفضلاً عن ذلك، تمتاز كشمير بجمال الطبيعة وسحرها واعتدال مناخها، إذ تشتهر بالحدائق الفيحاء التي غدت مهبطاً للزائرين من كافة أنحاء العالم، واشتهرت

(1) منتصر حسن دهيرب الربيعي، الصراع الهندي - الباكستاني حول ولاية كشمير 1949 - 1966، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 2009، ص ص 10 - 11.

قديمًا بكونها ملاذاً للموظفين البريطانيين لقضاء إجازتهم هرباً من الحر اللافح أو الأمطار الموسمية، لذا وصفها بعض الكتاب بـ (سويسرا آسيا)⁽¹⁾.

وقبل عام 1947 كانت كشمير قد قُسمت إلى ثلاث وحدات إدارية، هي إقليم وادي كشمير، وإقليم جامو، وإقليم الحدود الشمالية، فأما إقليم وادي كشمير، فهو من أهم أودية الولاية، ويتألف من مقاطعات بارامولا ولتانتاتك ومظفر آباد وسرينغار، وتبلغ مساحته الإجمالية (8,639) ميلاً مربعاً، ويسكنه (1,728,702) نسمة، ويبلغ عدد المسلمين من سكانه بحدود (1,478,615) نسمة، وبنسبة 93% من مجموع سكان الإقليم، وأغلب السكان يتحدثون اللغة الكشميرية، ويعتقد علماء الجيولوجيا أن هذا الوادي كان بحيرة منذ ملايين السنين تدعى ساتيار، لكنها تأثرت بهزات زلزالية عديدة كانت سبباً رئيساً في ظهوره، وأما إقليم جامو، فانه يضم مقاطعات جامو، وكاتور، ورادها سبور، وميربور وبونش، حيث تبلغ مساحته (12,378) ميلاً مربعاً، وعدد سكان الإقليم (1,981,133) نسمة، ويبلغ تعداد المسلمين (1,215,676) نسمة بنسبة 61% من سكان الإقليم، أما اللغة السائدة فهي اللغة الدوكرية التي هي إحدى اللغات البنجابية، وأما الإقليم الثالث، فهو إقليم الحدود الشمالية، الذي يتكون من مقاطعات لاداخ، وداستور وغلغيت، وبلدستان، وتعد مقاطعة غلغيت من كبرى مقاطعات الإقليم، ويقع في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية منه، وأغلب سكانه البوذيين، وتبلغ مساحة الإقليم (63,554) ميلاً مربعاً تقريباً، وعدد سكانه (311,470) نسمة، وأما التركيبة الاجتماعية لشعب كشمير، فهي مزيج من أجناس مختلفة فمنهم: الآريون والمغول والأتراك والأفغان، ويختلف سكان الولاية عن غيرهم من سكان شبه القارة الهندية، بصفاتهم الجسمية إذ يتميزون بقاماتهم الطويلة وعيونهم الملونة وبشرتهم البيضاء⁽²⁾.

اعتنق الشعب الكشميري ديانات ومذاهب عدة، مثل الديانة الإسلامية والهندوسية والبوذية وغيرها، وهم مفصولون عن بعضهم البعض بحواجز طبيعية، مثل الجبال

(1) منتصر حسن دهيرب الربيعي، ص 11.

(2) المصدر نفسه، ص 11 - 12.

والوديان، كما يتميز سكان كشمير بالعزلة الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، ينزل الهندوس في وادي كشمير عن بقية السكان لكونهم يتمتعون بالوظائف المهمة والأعمال الراقية ذات المردودات المالية الكبيرة، في حين يعيش مسلمو غلغيت في عزلة تامة عن بقية سكان الولاية، بسبب البعد الجغرافي عن مركز الولاية في وادي كشمير، أما البوذيون فقد ارتبطوا روحياً وثقافياً بإقليم التبت الصيني أكثر من ارتباطهم بسكان كشمير، وقد حتمت الطبيعة الجغرافية لإقليم لاداخ المحاذي لإقليم التبت هذا الارتباط، ومن ميزات سكان كشمير إنهم مطيعون سهلو الانقياد⁽¹⁾.

أما الأوضاع الاقتصادية في كشمير، فقد هيأت الطبيعة الخلابة لهذه المنطقة الاجواء التي جعلت منها أهم المراكز السياحية والزراعية في شبه القارة الهندية، وتعد مهنتا الزراعة والرعي من أكثر المهن انتشاراً في كشمير، وعلى الرغم من ذلك، فإن الأراضي الزراعية محدودة في كشمير، إذ لا تتجاوز المليون هكتار تقريباً، ويتركز 30% من تلك الأراضي في وادي كشمير، لذا يعرف بالوادي الأخضر، وترجع ضآلة المساحات المزروعة إلى الطبيعة الجبلية السائدة في كشمير، وتتركز في ولاية كشمير زراعة الرز والأشجار المثمرة، في حين تنتشر زراعة الذرة في النطاقات المرتفعة، إذ تشكل زراعتها نسبة 30% من مساحة الأرض المزروعة، والزراعة في كشمير مروية وليست مطرية، ما جعل إنتاجها الزراعي يمتاز بالثبات وعدم التذبذب من عام لآخر رغم ضآلة كمياته، فإنتاج الولاية من المحاصيل الزراعية والحيوانية كانت من الرز (242) ألف طن، ومن الذرة (241) ألف طن، ومن القمح (107) ألف طن، ومن الثروة الحيوانية (7,1) مليون رأس من الماشية، من الغنم والماعز خاصة، فضلاً عن نصف مليون رأس من الجاموس، وتكون القطعان الكبرى من حيوانات الأبقار والماعز والأغنام ملكاً للمالكين الأغنياء، كما يكثر حيوان ماعز باشمينا - الذي ينتج منه صوف كشمير الحريري - في الولاية وذلك لطبيعتها الجبلية⁽²⁾.

(1) منتصر حسن دهيرب الربيعي، ص 13.

(2) عبد الرحمن حميدة، جغرافية آسيا، دار الفكر المعاصر، (بيروت، 1998)، ص 598؛ محمد خميس الزوكة، ص 409.

وتعتمد ولاية كشمير في اقتصادها على مجموعة فريدة من الصناعات الحرفية، إذ يشتهر واديهها بجماعة مؤلفة من حرفيين فنيين، وهم بقايا الصناعة الهندية القديمة، وقد كانت صناعة الشال الحريري مشتهرة خلال القرن التاسع عشر بفضل المشتريات الفرنسية، إلا أنها تدهورت بسبب انتشار الصناعات الميكانيكية الحديثة، وهناك حرفيون آخرون ينتجون مصنوعات تزيينية مثل المفروشات المحفورة والمصنوعات الجلدية والفراء، وتقع أكثر هذه الصناعات في سرينغار، وبالنسبة للمعادن، فتشير التخمينات بناء على التنقيبات الجيولوجية المحدودة التي أجريت عام 1923، وجود كميات صالحة للاستثمار من النحاس والفضة والزنك، إلا أن تلك المعادن بقيت دون استثمار قبل عام 1947، أما الجبس والجص، فكان إنتاجهما محدود بكميات تغطي الاستهلاك المحلي، وتوجد خامات الفحم في وادي كشمير ومنطقة رياسي الواقعة شمال جامو، ويقدر حجم الاحتياطي الموجود في هذه المنطقة (100) مليون طن تقريباً، إلا أن وعورة المنطقة وصعوبة الوصول إليها قد حد من التوسع في الإنتاج، لذلك اقتصر إنتاجه على سد حاجة الأسواق المحلية، ويقدر عدد العمال العاملين في الحقول الصناعية 5,1% تقريباً من مجموع سكان الولاية، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالغالبية العظمى من السكان العاملين في المجال الزراعي، لذا تعد كشمير ولاية ذات اقتصاد زراعي⁽¹⁾.

وبسبب طبيعة أراضيها الوعرة، وإهمال الحكومات المتعاقبة لمشاريع المواصلات افتقرت كشمير إلى طرق المواصلات، لذلك استعاض سكانها عن خطوط المواصلات البرية بالمواصلات النهرية، التي كانت تلاقي رواجاً واسعاً لأنها تمثل الطريق الأسرع لتنقلات السكان داخل الولاية وخارجها، لذلك يعد التقدم الاقتصادي مشلولاً بسبب طول المواصلات البرية ووعورتها وبطء التنقل في المواصلات النهرية، أما الطرق السريعة في كشمير، فأهمها طريق سرينغار - باثانكوت الذي يبلغ طوله (236) ميلاً، وطريق سرينغار - راولبندي البالغ طوله

(1) عبد الرحمن حميدة، ص 597؛ محمد خميس الزوكة، ص 410؛ كاظم هيلان محسن السهلاني، الصراع الهندي الباكستاني حول ولاية كشمير...، ص 57.

(197) ميلاً، وهما الطريقان اللذان يربطان الولاية بالعالم الخارجي، أما أهم طرق المواصلات الداخلية فهو طريق سرينغار - جامو البالغ طوله (260) ميلاً، ويمتاز هذا الطريق بتعرجه ومروره بالسفوح الجبلية عبر جبال بانيهال، وأما خط سكة الحديد الوحيد في كشمير، فقد افتتح عام 1890 ليربط جامو بمدينة سيالكوت في إقليم البنجاب الغربية، ومن الواضح أن أغلب هذه الطرق تربط كشمير بالمناطق الباكستانية، وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا النشاط الاقتصادي الذي شهدته كشمير لم يُخفِ بؤس المواطن جراء الاستغلال الحقيقي لجهوده من بعض كبار المالكين الهندوس والأسر الحاكمة، فقد ازدادت معاناة الشعب الكشميري عموماً والمسلمين بصورة خاصة بعد وصول المهراجا هاري سنغ (singh - Hari) إلى الحكم عام 1925، فقد انتهج نفس السياسات القمعية التي ورثها عن أسلافه، فسيطر على الأراضي الزراعية، وشجع الإقطاع مما أثر سلباً على مدخول الفلاح الكشميري، وتفاقم الفساد والمصالح الشخصية خلال سني حكمه⁽¹⁾.

وكانت المهراجا هي الجهة المالكة لأغلب الأراضي الزراعية في ولاية كشمير، أما الضرائب التي كانت تفرض على غير هذه الأراضي فكانت عالية جداً إذ تعدل غالباً ثلاث أضعاف ما هو سائد في البنجاب الغربية، لذلك أحجم الفلاحون عن استصلاح واستثمار زراعة الأرض مما سبب ترك مساحة واسعة من الأرض دون استغلال بسبب تلك الضرائب، وعدم قدرة الفلاح على الاحتفاظ بجزء من ذلك المحصول، واتبع المهراجا سياسة اقتصادية خاطئة في كشمير، حيث أخضع جميع العمليات التجارية والصناعية إلى السياسة الابتزازية التي مارسها على المواطن الكشميري، فكانت منتجات الورق والحريز والتبغ والخمور والملح محتكرة من الدولة، ولم يستثن أي إنتاج مهما كان صغيراً أو حرفة مهما كانت هامشية من دفع الضرائب، وقد تصل قيمة الضرائب إلى 85% من قيمة البضاعة، ما تسبب بحصول كساد اقتصادي كبير في

(1) نور الدين داود، ص 45 - 46؛ عبد الرحمن حميدة، ص 599؛

Sisar - Gupta, Kashmir Study in India - Pakistan Relation, Asia Publishing House, (Newdelhi, 1966), P.23.

الولاية، وهكذا كان للأهمية الجغرافية لولاية كشمير الدور البارز في ظهور المشكلات بين الهند وباكستان بعد الاستقلال عام 1947، وتكون المحور الأهم في الصراع بين البلدين⁽¹⁾.

- الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير حتى عام 1949

كان رحيل الاستعمار البريطاني من شبه القارة الهندية قد تركها تموج في مشكلات ما بعد الاستقلال، فهي لم تحصل على استقلالها عام 1947 إلا بعد أن دفعت ثمنه بتقسيمها إلى دولتين، هما الهند وباكستان، والأخيرة بدورها قسمت إلى قسمين، باكستان الشرقية (البنغال)، وباكستان الغربية (البنجاب)، اللذين تفصل بينهما مسافة (1000) ميلاً من أراضي جارتها الهند، ولم تقتصر الإدارة البريطانية على تقسيم شبه القارة الهندية على وفق الطبيعة الدينية والجغرافية فقط، وإنما شمل التقسيم كل المرافق الحياتية كالبنوك والسكك الحديدية وأسلحة الجيش وغيرها، فكان لهذا التقسيم الذي أوجدته السياسة البريطانية تأثيرات واضحة في ظهور عدد من المشكلات بين البلدين، مثل مشكلة المياه والعوائد المالية⁽²⁾.

كما ظهرت في وقت مبكر مشكلة أخرى هي مشكلة الإمارات الوطنية، التي حاولت بريطانيا ضمها إلى الهند أو باكستان قبل إعلان الاستقلال، وفي محاولة منه لتسوية هذه الازمة، اجتمع نائب الملك اللورد مونتباتن مع أمراء تلك الولايات بتاريخ 25 تموز 1947، في محاولة إقناعهم بضرورة الاندماج مع إحدى الدولتين، من دون أن يمارس أي سلطة للتأثير عليهم في مسألة الانضمام، وقد أعطى مونتباتن الحرية لأمراء تلك الإمارات بمسألة الانضمام⁽³⁾.

(1) منتصر حسن دهيرب الربيعي، ص ص 15 - 16؛

Lord Birdwood, Two Nation and Kashmir, Robert hale limited, (London, 1956), P.31.

(2) محمد حسن الأعظمي، حقائق عن باكستان، الدار القومية للطباعة، (القاهرة، د.ت)، ص 27؛ إقبال أحمد وآخرون، باكستان الدولة والمجتمع والإسلام، ترجمة غانم بيبي، مؤسسة الأبحاث العربية، (القاهرة، د.ت)، ص 17؛ كاظم هيلان محسن السهلاني، دور الأمم المتحدة في قضية كشمير 1949 - 196، مجلة دراسات تاريخية، العدد 2، جامعة البصرة، كلية الدراسات التاريخية، ص 92.

(3) ((لويس فيشر، غاندي الثائر القديس، ترجمة صوفي عبد الله، (القاهرة، 1952)، ص 51؛ أنور عناية

وبذلك انضمت اغلب تلك الإمارات إلى الهند وباكستان دون حدوث أية مشكلات تذكر، باستثناء مشكلات تحديد مصير انضمام ثلاث ولايات، كانت من مصادر الخلاف بين الهند وباكستان، وهي ولايات حيدر آباد وجونكاد وكشمير، وفيما حسم أمر ولايتي حيدر آباد وجونكاد بالقوة العسكرية لمصلحة الهند، بقيت ولاية كشمير منطقة متنازع عليها حتى الوقت الحاضر⁽¹⁾، فهذه الولاية كانت من الإمارات المهمة التي تسابقت الهند وباكستان في سبيل ضمها، إلا أن مسألة انضمامها إلى إحدى الدولتين واجهت عدة مواقف من لدن المجموعة السياسية الحاكمة في الولاية، فمنهم من دعا إلى استقلالها وعدم انضمامها لأي من الدولتين، وتبنى هذه الدعوة، المهراجا هاري سنغ وبعض الأحزاب السياسية الهندوسية، فيما ظهر تيار آخر يدعو للانضمام إلى الاتحاد الهندي، ورفع لواء هذه الدعوة حزب المؤتمر الوطني الكشميري، فيما رفع حزب المؤتمر الإسلامي وحزب كشمير الاشتراكي وحزب العمال لواء الدعوة للانضمام إلى باكستان⁽²⁾.

امتازت كشمير بأهمية كبيرة لكل من الدولتين المتنازعتين الهند وباكستان، فالهند عدتها عمقاً استراتيجياً أمام الصين وباكستان، وتنظر إليها على أنها امتداد طبيعي لها وحاجز أمام فلسفة الحكم الباكستاني القائمة على أساس ديني، لذلك فهي تسعى للحفاظ على الهدوء السياسي داخل الأقلية المسلمة الكبيرة العدد في الهند، كما تخشى إذا ما سمحت لكشمير بالاستقلال على أساس ديني أن تفتح باباً قد لا تستطيع غلقه أمام الكثير من الولايات الهندية التي يغلب عليها عرقية معينة أو يكثر فيها معتنقو ديانة معينة، وإن إفشال انضمامها لباكستان يفشل نظرية الأمتين التي دعت إليها باكستان،

الله، محمد علي جناح، ترجمة سعد أبو دية، (عمان، 1985)، ص 37؛

Hictor Bolitho, Jinnah Creator of Pakistan, (London, 1960), P.205.

(1) Josef korbels, Danger in Kashmir, Princeton University Press, (USA, 1966), Pp.127 - 131; H.S.Gururaj Rao, Legal Aspect of the Kashmir Problem, Asia Publishing house, (Bombay, 1967), P.337.

(2) منتصر حسن دهيرب الربيعي، ص 23؛

B.L.Sharma, The Pakistan China Axis, Asia Publishing House, (Newdelhi, 1967), P.12; Choudhary Muhammad Ali, The Emergence of Pakistan, (Lahore, 1973), P.726.

لذلك رفضت الهند فكرة تقرير مستقبل الإمارات الوطنية على أساس التركيبة السكانية، كما شكلت الأهمية الاقتصادية لكشمير إحدى الدوافع الأساسية لتدخل الهند، إذ إن أهميتها السياحية والدينية كانت في أذهان الساسة الهنود، فقد عبر نهر و عن ذلك في 25 تشرين الثاني 1947 بقوله: «إن كشمير ذات ارتباط وثيق باقتصاد الهند حيث تمر بها الطرق التجارية الرئيسة من آسيا الوسطى إلى الهند»، فضلاً عن ذلك، كان الهندوس ينظرون إليها نظرة قدسية، إذ يرون فيها موطناً لسكن الآلهة، لذلك فأنهم قدسوا أنهارها وجبالها، وكانوا يرون أن خسارة كشمير ستكون إساءةً وتدنيساً للمقدسات⁽¹⁾.

أما أهمية ولاية كشمير لباكستان، فإنها تعد منطقة حيوية لأنها، وذلك لوجود طريقين رئيسين وشبكة للسكة الحديد في منطقة سرحد شمال شرق البنجاب تمر بمحاذاة كشمير، وكذلك فإن سيطرة باكستان على كشمير سيجعل الأخيرة على اتصال مباشر مع دول كبرى كالصين والاتحاد السوفيتي، وبخلافه فإن السيطرة الهندية ستؤدي إلى زيادة قوتها وتوسيع طول الحدود مع باكستان، كما ينبع من الأراضي الكشميرية ثلاثة أنهار رئيسة تعتمد عليها الزراعة في باكستان، مما يجعل احتلال الهند لها تهديداً مباشراً للأمن المائي الباكستاني، فضلاً عن أنها منطقة تهيمن عليها الغالبية المسلمة من السكان، وهي في تماس مباشر مع منطقة البنجاب الباكستانية ذات الأغلبية المسلمة، لذا تعدها باكستان امتداداً دينياً لها، وقد كان الباكستانيون يتحسسون الخطر المحدق بدولتهم الناشئة، ويشعرون بالضعف أمام الجارة الأقوى - الهند - كما أن الباكستانيين كانوا يعتقدون بأن الهند تسعى للقضاء على دولتهم التي عارضت وجودها منذ البداية من خلال ضمهم لكشمير، وهذا المعنى أشارت له الحكومة الباكستانية في أكثر من مناسبة، حيث كان عدد من القادة الهنود يرون أن مسألة التقسيم وقتية، وأنه لا بد من أن يأتي اليوم الذي تعود فيه باكستان إلى الهند، فقد صرح نهر و بتاريخ 3 حزيران 1947 ما نصه «سيتم توحيد الهند في أقرب وقت ممكن»⁽²⁾.

(1) منتصر حسن دهيرب الربيعي، ص 23-24.

(2) محمد عبد العاطي، كشمير، نصف قرن من الصراع، مجلة قضايا دولية، العدد 51، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 33؛ محمد سلمان حمد الجناحي، ص 12.

لقد سعت الهند لفرض سيطرتها على كشمير بشتى الوسائل الممكنة، مبتدئة بأسلوب الضغط السياسي الذي مارسه على اللورد مونتباتن في 14 حزيران 1947 لاقناع بريطانيا على إخضاع كشمير للسيطرة الهندية عندما صرح نهر «ان موافقة بريطانيا على السماح لكشمير بالانضمام إلى باكستان، قد يفرز نتائج سيئة على العلاقات الهندية البريطانية»، ويظهر من هذا أن الهند لا تريد عرقلة استقلال كشمير فقط، بل ترفض انضمامها إلى باكستان⁽¹⁾.

حاولت باكستان بعد هذا الضغط السياسي الهندي سلوك الطريق الأقصر إلى كشمير من خلال الضغط المباشر على حكومة المهراجا لإرغامها على الانضمام لباكستان، مستخدمةً بذلك إحدى الأوراق الرابحة في هذا الصراع، إلا وهي الورقة الاقتصادية، على اعتبار أن اقتصاد كشمير يرتبط ارتباطاً كبيراً بالاقتصاد الباكستاني، ومن جانب آخر، عملت على تحريك الوضع الداخلي الكشميري ضد حكومة المهراجا، من خلال زجها لمجموعات من المتسللين تعمل على إثارة الاضطرابات في الولاية إذا تطلب الأمر ذلك، وكان اللورد مونتباتن قد زار مهراجا كشمير في 17 حزيران 1947، ونصحه بالانضمام لإحدى الدولتين لتجنب ما قد يحدث في المستقبل مع مراعاة الجانب الجغرافي للولاية، إلا أن المهراجا رفض الانضمام إلى أي من الدولتين، وعقد بدلاً من ذلك اتفاقية تجميد معهما لإبعاد الولاية عن المخاطر التي قد تترتب نتيجة انضمامها لهذا الطرف أو ذاك⁽²⁾.

واجه موقف مهراجا كشمير الرفض من حكومتا الهند وباكستان، وبدأت الحكومة الباكستانية بالتخطيط لإيجاد السبب الذي يتيح لها التدخل بصورة مباشرة في كشمير، وحدث لها ذلك بعد الاضطرابات التي حدثت في كشمير بتاريخ 15 آب 1947، إثر الاحتفالات التي نظمها مسلمو كشمير ابتهاجاً بـ (يوم باكستان)، إذ تعرضت تلك الحشود لحملة اعتقالات وقمع واسعة نفذتها الحكومة الكشميرية، على أساس

(1) كاظم هيلان محسن السهلاني، الصراع الهندي الباكستاني حول ولاية كشمير...، ص 131.

(2) A. Campbell Johnson, Mission with Mountbatten, Robert hallited, (London, 1951), P.120.

مخالفتهم لأوامر منع التظاهر والتجمعات، فضلاً عن ذلك، عملت الحكومة الكشميرية على تغيير الخارطة السكانية للولاية، وذلك من خلال استقدامها الآلاف من الهندوس المقيمين في شرق البنجاب وإسكانهم في كشمير، الأمر الذي تسبب بوقوع أعمال عنف وشغب بين المسلمين والهندوس في كشمير، ولإرهاب المسلمين ومنعهم من القيام بأية أعمال مضادة، عزز المهراجا حامياته العسكرية في المناطق الإسلامية في كشمير⁽¹⁾.

إضافة إلى ذلك، قام المهراجا بسحب الأسلحة من المسلمين المنضوين تحت أُلوية الجيش والشرطة الكشميرية، ووزعها على المواطنين الهندوس بحجة استخدامها للدفاع عن أنفسهم، إلا إنهم بدلاً من ذلك، قاموا بمهاجمة المسلمين في كشمير وآباد ما يقارب (237) ألف مسلم، وهرب عدد كبير منهم إلى باكستان، وتركت هذه الأحداث أثراً عميقاً في نفوس المسلمين الباكستانيين والكشميريين على حد سواء، مما حدا بضابط حقوقي شاب يدعى محمد إبراهيم خان أن يعمل على جمع المتطوعين المسلمين من إقليم البونش وباكستان، لغرض قتال جيش المهراجا وإنقاذ الشعب الكشميري، وخلال شهر أيلول 1947 استطاع إبراهيم خان إقامة قاعدة لجمع المتطوعين المناهضين لحكم المهراجا عند تل موري بالقرب من حدود البونش، وجعلها مركزاً لقيادة العمليات ضد الحكومة الكشميرية، وقد ساندته في ذلك بعض الضباط والمتطوعين الباكستانيين ورجال القبائل الباثانية التي كانت تمدّه بالمؤن والسلاح⁽²⁾.

قامت مجاميع من المسلمين قُدر عددهم حوالي (900) رجلاً من قبائل الباثان ايذاناً منهم ببدء الثورة ضد حكم المهراجا هاري سنغ في إقليم البونش، وقد تحدد موعد الانطلاق في 19 تشرين الأول 1947، وكانت تقلهم عربات نقل انطلقت من وزيرستان الواقعة على الحدود الشمالية الغربية من كشمير، وخلال مدة قصيرة، أخذت أعداد

(1) منتصر حسن دهيرب الربيعي، ص ص 25-26.

(2) برم ناث بزاز، وشهد شاهد من أهلها، حقائق عن كشمير، مطبعة المعارف، (بغداد، 1950)، ص 6؛ عمر فروخ، باكستان دولة ستعيش، دار الكشف، (بيروت، 1951)، ص ص 82-83.

المسلحين بالتزايد حتى وصلت في 22 تشرين الأول 1947 الى (2000) مسلح من رجال القبائل والمتطوعين الكشميريين والباكستانيين، وتبنت القيادة المشرفة على الثوار في إقليم البونش مسؤولية الاتصال والتنسيق مع الجنود المسلمين الموجودين ضمن الفرقة الرابعة من مشاة الجيش الكشميري، واستطاعوا من خلالهم الإجهاز على الجنود الهندوس الموجودين وقتل قائد الفرقة نارين سنغ (Narwn Singh)، بعد أن أخذوهم على حين غرة، وفي 24 تشرين الاول 1947 أعلن رجال القبائل - بعد إحكام سيطرتهم على مدينتي جيفاري واوري - استقلالهم رسمياً عن حكم المهراجا وإعلان حكومتهم تحت اسم (حكومة آزاد كشمير أي كشمير الحرة) ⁽¹⁾.

وبعد معارك متواصلة زحف رجال القبائل نحو العاصمة الكشميرية سرينغار، حتى صاروا على بعد (35) ميلاً منها، عند ذلك اجتمعت لجنة الدفاع الهندية بتاريخ 25 تشرين الاول 1947 لمناقشة هجوم رجال القبائل، وخلال ذلك قررت الهند التصدي للهجوم الذي تعرضت له كشمير، الأمر الذي واجه معارضة من قبل اللورد مونتباتن، على اعتبار أن كشمير ولاية غير داخلية ضمن الاتحاد الهندي بعد، وان أي عمل من ذلك قد يسهم في تعقيد القضية، ويؤدي بالتالي إلى دخول باكستان الى حلبة الصراع من خلال إرسالها لقوات مماثلة لغرض إخراج القوات الهندية، وعند ذلك قد تخرج القضية عن نطاق السيطرة، فاقترح مونتباتن بدلاً من ذلك عرض مسألة ضم الولاية على حاكمها أولاً، ثم تحريك القوات الهندية لشرعنة التدخل الهندي في كشمير ⁽²⁾.

وفي رسالة مطولة بتاريخ 27 تشرين الاول 1947 حث رئيس الوزراء البريطاني كلمنت اتلي رئيس الوزراء الهندي، على أن لا تتخذ الهند الاستجابة السريعة لطلب المساعدة شكل التدخل العسكري المسلح في كشمير، واقترح إجراء اجتماع بين

(1) كاظم هيلان محسن السهلاني، الصراع الهندي الباكستاني حول ولاية كشمير...، ص 122 - 123؛

P.B.Gajendrage Dker, Kashmir.Retrospect and Prospect, University of Bombay, (Bombay, 1967), P.104

(2) منتصر حسن دهيرب الربيعي، ص 27.

الحكومة الهندية وحكومة المهراجا لمناقشة آلية ضم الولاية، وعلى وفق مقترح اللورد مونتباتن، طلبت الحكومة الهندية من المهراجا بتاريخ 26 تشرين الاول 1947 التوقيع على آلية الضم، لضمان تدخل القوات الهندية وإيقاف تدفق المتسللين من رجال القبائل، وبذلك وضعت الهند حاكم ولاية كشمير بين مطرقة رجال القبائل وسندان الانضمام للاتحاد الهندي، وعلى أي حال، اضطر المهراجا الى التوقيع على آلية الضم بنفس اليوم الذي قدمت فيه الهند طلبها، لان أي تأخير قد يفقده السيطرة على كشمير، وهكذا أصبحت الولاية جزءاً متمماً للاتحاد الهندي، وقد اعتبر اللورد مونتباتن ومهراجا كشمير آلية الضم التي وقع عليها هي آلية ضم مؤقتة، وان مصير الولاية يتم تحديده وفقاً لرغبات شعبها بعد طرد المحتلين من الولاية، وكان المهراجا ينوّه إلى إجراء استفتاء شعبي في كشمير، وهذا المعنى لم ترفضه الحكومة الهندية، فقد أكد نهرو في خطاب لإذاعة راديو عموم الهند بتاريخ 2 تشرين الثاني 1947 مانصه «قد اعلنا ان مصير كشمير سوف يتقرر في النهاية من قبل الشعب وان ذلك الضمان الذي أعطيناه سوف لا ولن نستطيع ان نتراجع عنه واننا مستعدون عندما يسود السلام والقانون والنظام أن نجري استفتاءً شعبياً تحت رعاية دولية مثل الأمم المتحدة»⁽¹⁾.

وفي صباح 27 تشرين الاول 1947 بدأت القوات الهندية بالتحرك بشكل سريع الى مطار سرينغار بواسطة الطائرات، وبعد بضعة أيام وصل تعداد القوات الهندية المتمركزة في سرينغار إلى (35) ألف مقاتل، وفي تلك الإثناء تم تعيين زعيم حزب المؤتمر الوطني الكشميري الشيخ محمد عبدالله، رئيساً لحكومة الطوارئ التي شكلها المهراجا هاري سنغ تحت اسم (المدير العام للطوارئ)، وإزاء التصعيد الذي فرضته القوات الهندية في كشمير، أمر محمد علي جناح القوات الباكستانية التقدم باتجاه كشمير في ليلة 27 تشرين الأول 1947، إلا أن الجنرال البريطاني دوكلاس غريسي (Douglas Grassy) قائد القوات الباكستانية رفض إرسال تلك القوات من دون الحصول على موافقة قائد القوات العام في شبه القارة الهندية المارشال البريطاني

(1) كاظم هيلان محسن السهلاني، الصراع الهندي حول ولاية كشمير...، ص 125 - 126.

كلود اوكنلك (Cloude Auchinleck)، وبخلافه فان الضباط البريطانيين سيقدمون استقالاتهم من الجيش الباكستاني⁽¹⁾.

ارتفعت أعداد اللاجئين المسلمين القادمين من كشمير إلى غرب البنجاب في باكستان، وزادت معها الأعباء المدنية التي فرضت على الحكومة الباكستانية، لذا عملت باكستان على المحافظة على الأجزاء التي تسيطر عليها قوات القبائل في آزاد كشمير، لاسيما بعد التقهقر الذي حدث في صفوف المقاومين أمام القوات الهندية النظامية، ولأسباب الأمن الاستراتيجي كان لا يمكن لباكستان السماح للهند بالسيطرة على الشريط المتبقي من أراضي كشمير المتاخم لحدودها أو أن تترك الوضع لتقديرات الجنرال غريسي، وفي ضوء ذلك، أرسلت باكستان وحدات عسكرية في أيار 1948 لتعزيز دفاعات قوات آزاد كشمير، واستمرت المعارك بين الطرفين طيلة مدة الصيف، وبعد مفاوضات مطولة حصل وقف لإطلاق النار، وتم الاتفاق على ذلك من قبل كلا الدولتين، ودخل حيز التنفيذ، وتم اعتماد شروط وقف إطلاق النار كما هي منصوص عليها في قرار الأمم المتحدة في 13 آب 1948، وفي 5 كانون الثاني 1949 صدر قرار الامم المتحدة الذي يطلب من باكستان سحب قواتها، على حد سواء، العادية وغير النظامية، مع السماح للهند بالاحتفاظ بالحد الأدنى من قواتها في الإمارة للحفاظ على القانون والنظام، وبعد الامتثال لهذه الشروط سيعقد استفتاء لتحديد مستقبل المنطقة، وكانت الخسائر الهندية قد بلغت (1500) قتيل و (3500) جريح، فيما كانت خسائر باكستان قد بلغت (6000) قتيل و (14,000) جريح، وسيطرت الهند على ثلثي كشمير وسيطرت باكستان على ما يقرب من ثلثها⁽²⁾.

- الحرب الباكستانية - الهندية عام 1965 أو (حرب كشمير الثانية)

منذ تقسيم الهند البريطانية في 1947، ظلت باكستان والهند في خلاف حول عدة

(1) Josef Korbel, Danger in Kashmir, Princeton University Press, (USA, 1966), Pp.84 - 86.

(2) كارستن فيلاند، الدولة القومية خلافاً لإرادتها، ترجمة محمد جديد، دار المدى للثقافة والنشر، (دمشق،

2007)، ص 370؛ كاظم هيلان محسن السهلاني، الصراع الهندي حول ولاية كشمير...، ص ص 127 -

قضايا، ورغم أن نزاع كشمير هي أكبر قضية عالقة بين الهند وباكستان والتي تدعي فيها كلتا الدولتين أحقيتها بمنطقة كشمير، فإنه توجد نزاعات حدودية أخرى بينهما تدرج ضمن سلسلة النزاعات الحدودية بين البلدين، خصوصاً التي يتنازع فيها البلدين حول ران كوتش، وهي منطقة قاحلة تقع في ولاية غوجارات الهندية، ونشأت القضية لأول مرة في سنة 1956 والتي استعادت الهند في أواخرها السيطرة على المنطقة المتنازع عليها، وبدأت الدوريات الباكستانية بالتجول في المنطقة التي تسيطر عليها الهند في كانون الثاني عام 1965، وتبعت هذه الدوريات هجمات قامت بها كل دولة على المواقع التي تسيطر عليها الأخرى في 8 نيسان عام 1965، وقد شارك حرس الحدود في البداية من كلا البلدين، لكن شهدت المنطقة المتنازع عليها بعد ذلك سريعاً مناوشات حربية متقطعة بين القوات المسلحة للدولتين⁽¹⁾.

في حزيران عام 1965، نجح رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون (Harold Wilson) في إقناع كلتا الدولتين بإنهاء الأعمال العدائية وإنشاء محكمة تقوم بإيجاد حل للنزاع، صدر قرار المحكمة لاحقاً في 1968، والذي أعطى باكستان (350) ميلاً مربعاً من منطقة ران كوتش، في قرار مخالف لادعاءها الأصلي الذي يؤكد أحقيتها في (3,500) ميلاً مربعاً، وبعد نجاحها في ران كوتش، اعتقدت باكستان في ذلك الوقت والتي كانت فيه تحت قيادة الجنرال أيوب خان، أن الجيش الهندي يمكن أن يكون غير قادر عن الدفاع عن نفسه ضد حملة عسكرية سريعة في منطقة كشمير المتنازع عليها، بسبب معاناة القوات المسلحة الهندية من الهزيمة أمام الصين في عام 1962 في الحرب الصينية - الهندية⁽²⁾.

وفي 5 آب عام 1965، عبر ما بين (26,000) و (33,000) جندي باكستاني خط السيطرة حيث قام السكان الكشميريون المحليون بإدخالهم لمختلف المناطق

(1) محمد سلمان حمد الجنابي، ص36؛

S.M. Korshi, Contemporary Power Policy and Pakistan Institutes of Policy studies, (Islamabad, N.D), P.311.

(2) Alastair Lamb, Crisis in Kashmir 1947 - 1966, Routledge and Kegan Paul, (London, 1966), P.117.

داخل كشمير، وعبرت القوات الهندية التي كانت موجودة هناك خط وقف إطلاق النار في 15 آب، واندلعت حرب بين باكستان والهند استمرت إلى أيلول عام 1965، وبدأ الصراع عندما شنت باكستان عملية عسكرية كانت عبارة عن تسلل لقواتها إلى جامو وكشمير للتحريض على تمرد ضد الحكم الهندي، ردت الهند بإطلاقها هجوماً عسكرياً شاملاً على باكستان الغربية، سببت خمسون يوماً من الحرب آلاف الخسائر لكلا الجانبين، ووقوع أكبر اشتباك باستخدام المعدات العسكرية وأكبر معركة دبابات منذ الحرب العالمية الثانية، انتهى القتال بين البلدين بعد إعلان وقف لإطلاق النار تحت رعاية الأمم المتحدة، وكان نتيجة لتدخل ديبلوماسي من قبل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وإصدار لإعلان طشقند⁽¹⁾.

وعلى الرغم أن إنهاء وقف إطلاق النار لهذا الصراع العسكري غير الحاسم، زعمت كل من الهند وباكستان أنها انتصرت في الحرب، لكن هناك نتائج أخرى هي عدم نجاح أي طرف في إثارة تمرد في كشمير وعدم قدرة أحد البلدين على نيل دعم قوي على المستوى الدولي، وأما دولياً، ينظر إلى هذه الحرب على أنها جزء من الحرب الباردة الكبرى، وأدت إلى تغيرات جيوسياسية خطيرة في شبه القارة، فقبل الحرب كانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أهم حليفين رئيسيين لكل من الهند وباكستان، إذ كانا الموردان الأساسيان للمعدات والأدوات العسكرية خلال وبعد الصراع، وشعرت كل من الهند وباكستان بالاحباط بسبب نقص الدعم الملحوظ القادم من القوى الغربية للمواقف الخاصة بكل واحدة منهن، وزادت هذه المشاعر لديهم مع تطبيق الحظر الأمريكي والبريطاني على المساعدات العسكرية للأطراف المتحاربة، ونتيجة لذلك، طورت الهند وباكستان بشكل كبير علاقاتهما الثنائية مع الاتحاد السوفيتي والصين على التوالي، واستمر الموقف السلبي من القوى الغربية خلال الصراع وخلال حرب 1971 في الظهور في العلاقات بين الغرب وشبه القارة، على الرغم من تحسن العلاقات مع

(1) الاسترلاب، كشمير ميراث متنازع عليه 1846 - 1990، ترجمة: سهيل زكار، (دمشق، 1992)، ص364.

الولايات المتحدة والمملكة المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، إلا إن الصراع أحدث حالة عدم ثقة كبيرة بين كلا البلدين داخل شبه القارة مستمرة إلى يومنا هذا⁽¹⁾.

- الحرب الهندية - الباكستانية 1971

اعتبرت المراجع الهندية، البنكلادشية والدولية أن بداية الحرب كانت عملية عسكرية شنتها القوات الجوية الباكستانية في 3 كانون الأول عام 1971 على (11) قاعدة جوية هندية، لم تستمر الحرب سوى (13) يوماً وتعتبر واحدة من أقصر الحروب في التاريخ، وأثناء الحرب، اشتبكت القوات الهندية والباكستانية على الجبهات الشرقية والغربية، ووصلت الحرب إلى نهايتها بعد توقيع القيادة الشرقية للقوات المسلحة الباكستانية صك الاستسلام في 16 كانون الأول عام 1971 والتي في أعقابها انفصلت باكستان الشرقية لتكون دولة بنكلادش المستقلة، وكان ما يقارب من (97,368) باكستاني غربي كانوا في باكستان الشرقية وقت استقلالها، من بينهم حوالي (79,700) جندي باكستاني وأفراد شبه عسكريين وأكثر من (15,000) مدني باكستاني من بينهم نساء وأطفال، أخذهم الجيش الهندي كأسرى حرب⁽²⁾.

اندلع النزاع الباكستاني - الهندي بحرب استقلال بنكلادش بين الباكستانيين الغربيين المهيمنين تقليدياً والأغلبية من الباكستانيين الشرقيين، واشتعلت هذه الحرب بعد الانتخابات الباكستانية عام 1970، والتي فازت فيها رابطة عوامي الباكستانية الشرقية بـ (167) من إجمالي (169) مقعد في باكستان الشرقية، وضمنت أغلبية بسيطة في المجلس ذو (313) مقعد في مجلس الشورى (البرلمان الباكستاني)، وكان زعيم رابطة عوامي مجيب الرحمن قد قدم النقاط الستة إلى رئيس باكستان وطالب بتشكيل

(1) C.W.Choudhary, Pakistan Relation with India 1947 - 1966, Pall Wall Press, (London, 1968), P.298; Mohamed Shaam, We Won 1965 War not India, (Karachi, N.D), P.5; Alastair Lamb, Crisis in Kashmir 1947 - 1966, Pp.114 - 127.

(2) Samuel Martin Burk, Mainsprings of Indian and Pakistani Foreign Policies, University Of Minnesota Press, (Minnesota, 1974), P.216; Thomas M. Leonard, Encyclopedia of the Developing World, (N.P., 2006), P.806.

الحكومة، وبعد رفض زعيم حزب الشعب الباكستاني ذو الفقار علي بوتو الإذعان بتولي مجيب رئاسة وزراء باكستان، دعا الرئيس يحيى خان الجيش الذي يهيمن عليه الباكستانيون الغربيون لقمع المعارضة، وبدأت الاعتقالات الجماعية للمعارضين، وبذلت محاولات لنزع أسلحة الجنود والشرطة الباكستانية الشرقية، وبعد عدة أيام من تلك الاجراءات، فرض الجيش الباكستاني اجراءات صارمة في دكا مساء 25 آذار 1971، وفر الكثير من أعضاء رابطة عوامي إلى المنفى في الهند، وأعتقل مجيب مساء 25 - 26 آذار 1971 حوالي الساعة 1:30 صباحاً، (حسب الأخبار التي أذيت على راديو باكستان في 29 آذار 1971) واقتيد إلى باكستان الغربية⁽¹⁾.

وفي 27 آذار 1971، أعلن ضياء الرحمن أبرز التمردين في الجيش الباكستاني استقلال بنكلادش نيابة عن مجيب، وشكل زعماء رابطة عوامي المنفيين حكومة منفي في بايدانتاتالا في مهربور، بعدها قام الجيش الباكستاني بعمليات تطهير عرقي واسعة النطاق للسكان البنغاليين في باكستان الشرقية، مستهدفين بصفة خاصة الأقلية الهندوسية، مما أدى إلى فرار ما يقارب من (10) مليون منهم وأصبحوا لاجئين في الولايات الهندية المجاورة، ولقد تم فتح الحدود الباكستانية الشرقية - الهندية للسماح للاجئين بالوصول لملاذ آمن في الهند، وقامت حكومات غرب البنغال، بيهار، آسام، مغاليا وتريپورا على إمتداد حدودها بإنشاء مخيمات للاجئين، وكانت الأعداد الكبيرة للاجئين الباكستانيين الشرقيين الفقراء قد شكلت عبئاً لا يطاق على اقتصاد الهند المثقل أصلاً⁽²⁾.

ناشدت الحكومة الهندية مراراً وتكراراً المجتمع الدولي، لكنها فشلت في الحصول

(1) Siddiq Salik, Witness To Surrender, (N.P., N.D), P.63, 228 - 229; J. N. Dixit, India and Pakistani n War and peace, (London, 2002), P.209; Ramond L. Grhoff, Detente and Confrontation: American - Soviet Relations From Nixon to Reagan, (Washington, 1985), P.266.

(2) Dewan Mohammad Tasawwar Raja, O GENERAL MY GENERAL (Life and Works of General M A G Osmany), (N.P., N.D.), Pp.35 - 109; Hakeem Arshad Qureshi, Through the 1971 Crisis: An Eyewitness Account by a Soldier, Oxford University Press, (Oxford University, 2003), P.33.

على أي استجابة، وفي 27 آذار 1971 عبرت رئيسة الوزراء أنديرا غاندي عن دعمها الكامل للحكومة في نضالها من أجل استقلال شعب باكستان الشرقية، وبحلول تشرين الثاني، بدا أن الحرب لا مفر منها، وخرج آلاف الأشخاص تحت قيادة السياسيين الباكستانيين في مسيرة في لاهور وعبر باكستان الغربية، داعين باكستان للحرب ضد الهند، ردت الهند ببدء عمليات نشر ضخمة للقوات الهندية على الحدود مع باكستان الشرقية، وانتظرت القوات العسكرية الهندية حتى كانون الأول، عندما تصبح الأرض أكثر جفافاً مما يسهل سير العمليات وحتى تكون ممرات الهمالايا مغلقة بفعل الثلوج، مما يمنع أي تدخل صيني، وفي 23 تشرين الثاني، أعلن يحيى خان حالة الطوارئ في عموم باكستان وأخبر شعبه بالإستعداد للحرب، وفي مساء الأحد 3 تشرين الثاني، عند حوالي الساعة 5:40 مساءً، قامت القوات الجوية الباكستانية بضربة استباقية على إحدى عشر مطار في شمال - غرب الهند، من بينها أكرأو التي تبعد (300) كم عن الحدود، وأثناء هذه الهجمة تم تمويه تاج محل بغابة كثيفة من الأغصان والأوراق الأشجار وغطي بالرايات لأن أحجاره الرخامية كانت تلمع مثل المنارة البيضاء تحت ضوء القمر، وعرفت هذه الضربة الاستباقية بعملية جنكيز خان⁽¹⁾.

في كلمة للأمة الهندية بثت على الراديو في نفس المساء، أعلنت رئيسة الوزراء أنديرا غاندي أن الضربات الجوية كانت بمثابة إعلان حرب على الهند، وأن القوات الجوية الهندية ردت بضربات جوية أولية في تلك الليلة، وفي الصباح التالي توسعت تلك الضربات الجوية إلى غارات جوية انتقامية واسعة النطاق، وجاء ذلك بعد الضربات الاعتراضية التي قام بها الباكستانيون مسبقاً في هذا الحراك، وكان هذا بمثابة البداية الرسمية للحرب الباكستانية الهندية عام 1971، وأمرت رئيسة الوزراء أنديرا غاندي بتعبئة فورية للقوات وبدء غزو على أوسع نطاق، شمل هذا تدخل القوات الهندية في هجوم جوي، بحري، وبري منسق، وبدأت القوات الجوية الهندية بتنفيذ طلعات جوية ضد باكستان منذ منتصف الليل، كان الهدف الرئيسي للهند على الجبهة الغربية هو منع

(1) Kalyani Shanker, Nixon, Indira and India Politics and Beyond, (New Delhi, 2010), P.238.

باكستان من دخول الأراضي الهندية، ولم يكن لدى الهند نية القيام بأي هجوم رئيسي على باكستان الغربية⁽¹⁾.

تم الحفاظ على استمرار الغارات التي قامت بها القوات الجوية الهندية على القواعد الجوية الأمامية الباكستانية في الغرب حتى نهاية الحرب، وقامت القوات الجوية الباكستانية دوراً محدوداً في العمليات، وانتهت المناوشات الحربية رسمياً في الساعة 14:30 في 17 كانون الأول، بعد سقوط دكا في 15 من الشهر ذاته، وتعاطف الاتحاد السوفيتي مع البنكلاديشيين، ودعموا الجيش الهندي أثناء الحرب، معترفين بأن استقلال بنكلادش من شأنه أن يضعف موقف منافسيها، ومنح الاتحاد السوفيتي ضمانات للهند بأنه إذا ما تطورت المواجهة مع الولايات المتحدة والصين، فسوف تتخذ تدابير مضادة، ونص على هذا الضمان في معاهدة الصداقة السوفيتية الهندية الموقعة في آب عام 1971، ودعمت الولايات المتحدة باكستان سياسياً ومادياً، والرئيس ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر كانا يخشيان من التوسع السوفيتي في جنوب وجنوب شرق آسيا، وكانت باكستان حليف مقرب من الصين، التي ناقش معها نيكسون أهمية التقارب وأن سيطرة السوفيت على باكستان الشرقية تعني الهيمنة الكاملة لهم على المنطقة، وأن هذا من شأنه أن يقوض بشكل خطير الموقف العالمي للولايات المتحدة والموقف الاقليمي للحليف التكتيكي الجديد للولايات المتحدة والصين، ومن أجل إظهار حسن النية من جانب الولايات المتحدة للصين كحليف، أرسل نيكسون إمدادات عسكرية إلى باكستان عبر الأردن وإيران، بينما سعت الصين على زيادة إمداداتها من الأسلحة إلى باكستان، وتجاهلت إدارة نيكسون كذلك التقارير التي تسلمتها عن أنشطة (التطهير العرقي) التي قام بها الجيش الباكستاني في باكستان الشرقية، إذ دفع هذا إلى تصاعد الانتقادات والإدانة الواسعة النطاق من قبل الكونكرس والصحافة العالمية⁽²⁾.

طرحَت الولايات المتحدة قرار على مجلس الأمن دعت فيه لوقف إطلاق النار

(1) Ibid., P.235.

(2) قصة الحرب الباكستانية الهندية 1971م <https://www.qssas.com/story/26906>

وانسحاب القوات المسلحة الهندية والباكستانية، واعترض على القرار الاتحاد السوفيتي، وشهدت الأيام التالية ضغطاً كبيراً على السوفييت من قبل نيكسون وكيسنجر لدفع الهند إلى الانسحاب، ولكن بلا جدوى، وجردت الحرب باكستان من أكثر من نصف سكانها وما يقارب من ثلث جيشها في الأسر، مما يظهر بوضوح الهيمنة العسكرية الهندية على شبه القارة الهندية، وحطمت خسارة باكستان الشرقية هبة الجيش الباكستاني، فخسرت باكستان نصف بحريتها، وربع قواتها الجوية وثلث جيشها، كما أصبحت بنكلادش دولة مستقلة، ثالث أكثر الدول الإسلامية اكتظاظاً بالسكان في العالم، ومجيب الرحمن تم الإفراج عنه من السجن الباكستاني الغربي، وعاد إلى دكا في 10 كانون الثاني عام 1972 وأصبح أول رئيس لبنكلادش ولاحقاً رئيس وزرائها⁽¹⁾.

في عام 1972 تم توقيع اتفاقية سيملا بين الهند وباكستان، وقد ضمنت المعاهدة أن تعترف باكستان باستقلال بنكلادش مقابل عودة الأسرى الباكستانيين، وقد عاملت الهند كل الأسرى طبقاً لبنود معاهدة جنيف لعام 1925، فأطلقت سراح أكثر من (90,000) أسير باكستاني في خمس شهور، بالإضافة لذلك، كبادرة حسن نية، فقد عفت الهند عن نحو (200) جندي باكستاني اتهمهم البنغاليون بجرائم حرب، كما أعادت الاتفاقية أكثر من (13,000) كيلو متر مربع من الأراضي التي استولت عليها القوات الهندية في باكستان الغربية أثناء الحرب، إلا أن الهند احتفظت ببعض المناطق الاستراتيجية، وقد شعر البعض في الهند أن المعاهدة كانت رؤوفة أكثر من اللازم ببوتو، الذي ناشد الهند الرأفة، منبهاً إياها أن الديمقراطية الهشة في باكستان سوف تنهار إذا رأى الشعب الباكستاني أن الاتفاقية مجحفة، وأنه سوف يُتهم بإضاعة كشمير بالإضافة لفقدان باكستان الشرقية⁽²⁾.

(1) حيدر عبد العالي جبر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الهند، 1964-1972، اطروحة دكتوراه

غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، 2015، ص 387.

(2) قصة الحرب الباكستانية الهندية 1971م 26906 <https://www.qssas.com/story/26906>

- تجربة التنمية في الهند

- فلسفة التنمية الاقتصادية في الهند:

كان نهرو قد صاغ عشية حصول الهند على استقلالها فلسفة استندت إلى ركيزتين متكاملتين، وهما: التخطيط، وتكامل جهود القطاعين العام والخاص في التنمية، ومن المعلوم أن هذا النمط التنموي الموجه كان يحظى في حينه بتوافق عام داخل الأوساط السياسية والاقتصادية الهندية، استناداً إلى أن الدولة وحدها في ذلك الوقت هي التي كانت تمتلك القدرة على تعبئة الموارد الضرورية لإرساء الأساس اللازم لعملية التحديث والتصنيع، ويرى كثير من الخبراء الهنود والأوروبيين أن هذا النمط التنموي الموجه ظل يعمل بكفاءة طيلة فترة حكم نهرو، إذ نجح في خلق قاعدة صناعية واسعة ومتنوعة، فضلاً عن تحقيق قدر كبير من الحرية للاقتصاد الهندي في مواجهة التبعية الخارجية، ويذهب البعض إلى أن الفضل في ذلك يرجع إلى ما كانت تتمتع به النخبة الهندية في ذلك الوقت من رؤية للتحديث، مما ساعدها على التوظيف الأمثل لموارد الدولة المتاحة واستثمارها في القطاع العام الصناعي، ومع هذا تظل نقطة الضعف الأساسية في هذا النمط التنموي في أنه لم يكن مصمماً على افتراض ضرورة التصدير للأسواق الخارجية، استناداً إلى اتساع السوق الداخلي الهندي والوفاء باحتياجاته من السلع والخدمات، وبالتالي فإن بؤرة تركيزه انصبّت على تحقيق طفرة إنتاجية كمية وليست نوعية عالية للصناعة الهندية، وهو ما أدى بدوره إلى ضعف قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، ومما لا شك فيه أن ذلك حمل في طياته بذور أزمة هذا النمط التنموي⁽¹⁾.

- أزمة النموذج التنموي الهندي:

واجه الاقتصاد الهندي في عام 1991 أزمة غير مسبقة، ويرى كثيرون أن بوادر أزمة هذا النموذج التنموي ترجع إلى منتصف الستينيات، مع جمود الدولة الهندية وعجزها عن الاستجابة السريعة للتطورات الاقتصادية الدولية، وبخاصة ذات الصلة منها بتغير

(1) عبد الرحمن عبدالعال، تطور الاقتصاد الهندي <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4a9f2b3f>

طبيعة الرأسمال الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات، وهو الأمر الذي قاد بدوره إلى ثورة غير متوقعة في التجارة العالمية، إذ تضاعفت نسبة الإنتاج العالمي المخصص للتصدير خلال الفترة (1965 - 1990)، بل والأهم من ذلك أن بلدان العالم الثالث تمكنت من مضاعفة نسبة صادراتها الصناعية في التجارة العالمية من 5% عام 1970 إلى 10% عام 1983، ومع أن هذه التحولات الاقتصادية العالمية كانت تفرض على الهند إعادة النظر في نموذجها التنموي المتبع منذ الاستقلال، فإن الهند اتجهت بدلاً من ذلك إلى تشديد إجراءات القبضة الحكومية على نواحي الاقتصاد المختلفة، بكل ما استتبع ذلك من عمليات تأميم وتوسيع للقطاع العام ليشمل إنتاج السلع الأساسية وغير الأساسية، وفي هذا الخصوص أشارت بعض الدراسات إلى أنه في الوقت الذي نجحت فيه دول جنوب شرق آسيا في تطوير تدخلها في النشاط الاقتصادي ليكون تدخلاً إستراتيجياً لتعظيم مكاسبها من مزايا عملية تدويل الإنتاج والتدفقات الرأسمالية الدولية، فإن الهند فوتت على نفسها فرصة الاستفادة من تلك المزايا من خلال تدخلها التفصيلي في الاقتصاد والمعوق للمنافسة، ورغم بعض المحاولات التي بذلت خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين وبخاصة من قبل راجيف غاندي لاستدراك هذا الوضع للاقتصاد الهندي، فإنها جاءت متذبذبة ولم تؤت ثمارها إلى حد كبير بسبب معارضة جماعات المصالح الداخلية لها، خاصة أنها لم تمس قطاعي البنوك والتأمين، وعلى هذا، قاد التزمّت الأيديولوجي وضعف الإرادة السياسية من قبل القيادات الهندية منذ منتصف الستينيات إلى أزمة الاقتصاد الهندي في عام 1991، وإلى ضرورة البحث عن أساس فلسفي جديد للتنمية الاقتصادية في الهند⁽¹⁾.

- إعادة بناء النموذج التنموي الهندي.. الاقتصاد الحر:

إن عملية إعادة البناء هذه لم تكن بالأمر الهين لرئيس الوزراء ناراسيما راو ووزير مالىته مانموهان سينغ، وذلك في ضوء المخاوف التي سادت لدى قطاعات عديدة من المجتمع الهندي من العمال والمزارعين والصناعيين والبيروقراطيين، ناهيك عن

(1) عبد الرحمن عبدالعال، تطور الاقتصاد الهندي <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4a9f2b3f>

التوظيف السياسي لهذه القضية من قبل الأحزاب السياسية، ومن هذا المنطلق شهدت الساحة السياسية الهندية جدلاً كبيراً حول حدود دور الدولة في المجتمع، وإن كان هناك اتفاق عام على أن المقصود بذلك هو ترشيد هذا الدور وليس إلغائه، وقد كان التدرج والحذر هما سمة التحول، وليس أدل على ذلك من أن قطاع التأمين لم يتم تحريره أمام المستثمرين الأجانب إلا في أوائل عام 2000، كما لم يتم التحرير الكامل لسعر صرف الروبية الهندية إلا عام 1993، وتعتبر عملية إعادة هيكلة دور القطاع العام في الاقتصاد الهندي من بين أهم التغييرات التي أحدثتها عملية التحول إلى الاقتصاد الحر، إذ كان ناراسيما راو ومانموهان سينغ واضحين منذ البداية في التأكيد على أن الحكومة لم تعد مقتنعة بدور القطاع العام كقاطرة للاقتصاد، بعدما أثبت فشله الذريع في تحقيق أهداف التصنيع والنمو وتخفيف حدة الفقر، ناهيك عن نقص عائدته مقارنة بما يتفق عليه من استثمارات⁽¹⁾.

لقد اكتسب الاقتصاد في الهند برنامج إصلاحه من قوة دفع ذاتية خاصة به جعلته لا يتأثر بسقوط حكومة ناراسيما راو في انتخابات عام 1996، إذ أعلنت كافة الأحزاب السياسية التزامها بالاستمرار فيه باعتباره السياسة الرسمية للدولة التي لا رجعة فيها، وليس أدل على ذلك من أنه في عهد حكومة الجبهة المتحدة سواء برئاسة ديف جودا أو أندركومار غوجرال تم إعطاء المزيد من الحرية والحوافز للاستثمار الأجنبي، من قبيل إعطاء حق التملك الكامل للأجانب في مشروعات الطرق والسياحة والصناعات البترولية وتوليد الطاقة أو الحق في تملك 49% من قطاع الاتصالات و51% في الصناعات الدوائية، فضلاً عن كثير من القطاعات الأخرى التي أصبحت الموافقة عليها بصفة آلية مثل الكيماويات والتعدين والنقل والغزل والنسيج، وكذلك الشأن بالنسبة لفاجباي الذي أكد بعد تشكيله لائتلاف الحكومي في أعقاب انتخابات 1998 و1999 تعهده بتدشين المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي، بإصلاح قوانين القطاع المالي والنظام الضريبي وغيرها من القوانين الحاكمة للأنشطة الاقتصادية حتى

(1) عبد الرحمن عبدالعال، تطور الاقتصاد الهندي <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4a9f2b3f>

تتماشى مع عصر العولمة، وبالفعل فقد جاءت الدفعة الأهم للخصخصة منذ منتصف التسعينيات في عهد هذه الحكومة، إذ قررت في الأسبوع الأخير من تشرين الأول 1999 إلغاء جميع المعوقات البيروقراطية أمام رأس المال الأجنبي، بما يضمن منح الموافقة على الاستثمارات الأجنبية بصورة آلية، وفي عام 2000 قامت الحكومة بفتح قطاعات الطاقة والفحم والاتصالات والخدمات البريدية والنقل - باستثناء السكك الحديدية - أمام الاستثمار المحلي والأجنبي، كما أعلنت في آيار من ذلك العام الخصخصة الجزئية لشركة الطيران الهندية، وفيها سمح للأجانب بتملك 26% من إجمالي نسبة الـ 60% التي تم طرحها للشركات الخاصة⁽¹⁾.

- تطور أداء الاقتصاد الهندي:

لم تكن عملية التنمية الاقتصادية التي تبنتها الهند في مرحلة ما بعد الاستقلال سوى استمرار للجهود التنموية التي شهدتها خلال النصف الأول من القرن العشرين، وذلك لأسباب داخلية وخارجية تتمحور أساساً حول ظروف الحرب العالمية الثانية، وهي الظروف التي هيأت للهند قدرات اقتصادية معقولة يمكن أن تستند إليها في تحقيق تنمية اقتصادية مستقبلية، وبدورها فقد استغلت القيادة الهندية هذه القدرات وأضافت عليها، ومن خلال إنجازها لتسع خطط خمسية تنموية منذ 1951 وحتى اليوم يمكن تقييم أداء الاقتصاد الهندي وفق المؤشرات التالية:

أولاً - من حيث أداء قطاعات الاقتصاد الرئيسية:

1 - الزراعة:

كان من بين أهم إنجازات الدولة الهندية في هذا القطاع أنها تجاوزت حد الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وأوجدت مخزوناً احتياطياً من الحبوب وصل عام 1979 إلى (20) مليون طن، وارتفع عام 1995 ليصل إلى (30) مليون طن، وهو الأمر الذي كان من نتائجه زيادة قدرة الدولة على التعامل مع الجفاف مثلما حدث

(1) عبد الرحمن عبدالعال، تطور الاقتصاد الهندي <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4a9f2b3f>

عامي 1979 و 1987، ولم تعد هناك مجاعات كتلك التي حدثت في البنغال عام 1943 وأدت إلى وفاة ثلاثة ملايين هندي، على أنه يجب مراعاة أن هذا الاكتفاء الذاتي لا يعني تحقيق الإشباع المطلق لكل فرد، لأن ذلك يستلزم من الهند مضاعفة إنتاجها من الغذاء حتى يمكنها توفير مستوى معيشي مناسب لفقرائها، ويذكر أن هذا الاكتفاء الذاتي أتى بفضل النتائج الإيجابية للثورة الخضراء خلال عقدي الخمسينيات والستينيات في مجالي استصلاح الأراضي وزيادة الإنتاجية الزراعية، إذ زادت مساحة الأراضي المزروعة من (118,7) مليون هكتار عام 1950/ 1951 إلى (140,2) مليوناً عام 1970، ثم إلى (142,2) مليوناً عام 1989/ 1990، كما زاد إنتاج الهند من الحبوب الغذائية من (50,8) مليون طن عام 1950/ 1951 إلى (179,1) مليوناً عام 1993/ 1994⁽¹⁾.

2 - الصناعة:

استطاع قطاع الصناعة بفضل الحماية الكبيرة له من قبل الدولة في إطار سياسة الإحلال محل الواردات، من تحقيق طفرات إنتاجية عالية، وإن كانت ذات جودة منخفضة وقدرة تنافسية محدودة في الأسواق الخارجية، ولكن مع التحول إلى الاقتصاد الحر برزت بعض الصناعات ذات التقنية العالية جداً، وأهمها صناعة البرمجيات التي قدرت قيمة صادراتها عام 1999/ 2000 بنحو (3,9) مليار دولار بعد أن كانت لا تتجاوز (100) مليون دولار في أوائل التسعينيات، وتخطط الهند لكي تصل بقيمة صادرات هذه الصناعة إلى (50) مليار دولار بحلول عام 2008، وكذلك الشأن بالنسبة للصادرات من أجزاء السيارات والتي وصلت قيمتها عام 1998/ 1999 إلى (3) مليارات دولار، علماً بأن ذلك جاء في ظل منافسة شرسة من شركات من تايوان والصين وتركيا وماليزيا⁽²⁾.

(1) Ibid.

(2) Binal Jalan, India's Economic Crisis, (N.P., 1991), P. 72, 73, 90.

3. الخدمات:

تمكن هذا القطاع بالقيام بدور مهم في تعبئة المدخرات والاستثمارات القومية اللازمة لتمويل خطط التنمية خلال العقود الخمسة الماضية، ويمتلك هذا القطاع طاقات كبيرة بفضل التوسع الذي شهده منذ أواخر الستينيات في أعقاب إجراءات التأمين للبنوك ولشركات التأمين، إذ زاد على سبيل المثال عدد الفروع التابعة للبنوك المؤممة من (8) آلاف فرع عام 1969 إلى (62) ألفاً عام 1995، وقد قامت الدولة مؤخراً عام 2000 بتحرير خدمات التأمين والبريد والاتصالات والنقل الجوي أمام المستثمرين الهنود والأجانب، ولهذا فإنه يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية الواعدة في الهند، خاصة أن الطاقة الاستيعابية للسوق الهندية لا تزال كبيرة، كما أشارت بعض الدراسات الصادرة عام 1999 إلى أن السوق المحتملة للتجارة الإلكترونية من الممكن أن تصل بنهاية عام 2001 إلى (11,9) مليار دولار⁽¹⁾.

ثانياً - من حيث نسبة مساهمات قطاعات الاقتصاد الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي:

تراجعت نسبة مساهمة الزراعة لصالح قطاعي الخدمات والصناعة، وذلك كما يظهر من الجدول التالي:

(1) Rob Jenkins, Democratic Politics and Economic Reform in India, Cambridge University Press, (Cambridge, 1999), Pp.28 - 29.

جدول رقم (1)

الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الهندي⁽¹⁾:

السنة	1960 - 51	1970 - 61	1980 - 71	1990 - 81	1999 - 91
قطاع زراعة	50 %	45 %	38 %	32 %	28 %
قطاع صناعة	21 %	22 %	26 %	27 %	25 %
قطاع خدمات	29 %	33 %	36 %	45 %	47 %

يتضح من هذا الجدول أن التغير في نسب مساهمات قطاعات الاقتصاد الرئيسية قد تم خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، إذ تراجعت نسبة مساهمة الزراعة بنحو 13 % خلال عامي (1970 - 1990) (أي من 45 إلى 32 %)، في حين زادت نسبة مساهمة قطاع الخدمات بنحو 12 % خلال نفس الفترة (من 33 إلى 45 %)، وبالمثل بالنسبة لقطاع الصناعة الذي زادت نسبة مساهمته خلال نفس الفترة بنحو 5 % (من 22 إلى 27 %)، وبخلاف ذلك فإنه لم يحدث سوى تغير طفيف على نسب مساهمات هذه القطاعات خلال عقود الخمسينيات والستينيات والتسعينيات تتراوح ما بين 2 - 3 % سواء بالزيادة أو بالنقصان داخل كل قطاع، ويمكن تفسير ذلك بالتغير الذي طرأ على دور الدولة في هذه القطاعات، فقد كان قطاع الزراعة خلال عقدي الخمسينيات والستينيات هو بؤرة اهتمام الدولة الهندية، من خلال ما عرف بالثورة الخضراء التي أدت إلى زيادة المساحة المزروعة في الفترة بين عامي (1951 - 1970) من (118,7) مليون هكتار إلى (140,3) مليوناً، وعلى النقيض من ذلك خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات فقد جاء التوسع الأهم من قبل الدولة في قطاعي الصناعة والخدمات، وبخاصة بعد إجراءات التأمين للبنوك وقطاع التأمين وغيرها من القطاعات الأخرى في أواخر الستينيات، وقد كان من الملاحظ أن المساحة المزروعة لم تزد خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات عن مليوني هكتار فقط، فبلغت عام 1990 نحو (142,3) مليون هكتار، هذا بالإضافة إلى ما تتميز به الزراعة الهندية من حيث السمة المحافظة للفلاح

(1) The world Bank Publications, Trends in Developing Economies 1993, (N.P., 1993), P.27

الهندي وتفتت الملكية وصعوبة الزراعة العلمية، والأهم من ذلك ارتباط إنتاجيتها إلى حد كبير بالظروف المناخية، وأما في عقد التسعينيات فقد كان لسياسات الإصلاح الاقتصادي آثار مزدوجة على نسب مساهمة هذه القطاعات، ففي الوقت الذي تسبب فيه عدم ضخ الدولة لاستثمارات جديدة في القطاع العام الصناعي إلى انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة لأول مرة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2% (من 27% عام 1990 إلى 25% عام 1999)، فإن بطء عملية الخصخصة في قطاع الخدمات حال دون حدوث طفرة في نسبة مساهمة هذا القطاع، إذ لم يطرأ عليه سوى زيادة طفيفة بلغت 2% فقط (من 45% عام 1990 إلى 47% عام 1999)⁽¹⁾.

ثالثاً - من حيث معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وقطاعات الاقتصاد الرئيسية:

كان معدل النمو في الهند هو 3%، إلا أنها تجاوزت هذا المعدل المتدني منذ أوائل الثمانينيات، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2) يبين معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وقطاعات الاقتصاد الرئيسية في الهند⁽²⁾:

السنة	1960 - 51	1970 - 61	1980 - 71	1990 - 81	2000 - 91
إنتاج محلي إجمالي	3,6%	4%	3%	5,7%	6,1%
الزراعة	2,9%	2,9%	1,8%	3,2%	3,8%
الصناعة	-	-	4,5%	6,4%	6,7%
الخدمات	-	-	4,3%	6,3%	7,7%

وكما هو مبين في هذا الجدول، فقد شهد عقد الثمانينيات في مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي زيادة ملحوظة في معدلات النمو لكافة قطاعات الاقتصاد الرئيسية، وهو

(1) عبد الرحمن عبدالعال تطور الاقتصاد الهندي - 4a9f2b3f - <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4a9f2b3f>

9920 - 43ae - 905f - c889d31ed3e0

(2) John Adams, India, much achieved, much to achieve, (N.P., N.D), P.85; The Europa World Yearbook 2001, (N.P., 2001), P.1938.

الأمر الذي انعكس على معدلات النمو لدخل الفرد الذي كان ينمو بمعدلات متدنية لا تتجاوز 1,5%، ومع هذا يرى كثيرون أن هذه الزيادة في معدلات النمو خلال الثمانينيات لم تتحقق بفضل كفاءة أكبر من قبل القطاعات الرئيسية للاقتصاد في توليد الموارد، بقدر ما كانت نتاجاً للإنفاق الحكومي والقروض الخارجية في صورة مدخلات واستثمارات في هذه القطاعات، وعلى النقيض من ذلك فإن الزيادة الملحوظة في معدلات النمو خلال التسعينيات كانت بفضل النتائج الإيجابية للإصلاح الاقتصادي على الهياكل الإنتاجية لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات.

رابعاً - من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

على الرغم من التحسن الذي طرأ على دخل الفرد في الهند، إذ زاد من (52) دولاراً عام 1951 إلى (197) دولاراً عام 1979 ثم إلى (340) دولاراً عام 1989، وأخيراً إلى (450) دولاراً عام 2000، فإنه لا يزال دون مثيله في الدول النامية، ويتصل بدخل الفرد قضية معدلات خط الفقر، حيث لا تزال الهند مستمرة في كونها أكبر تركز للفقراء على مستوى العالم، إذ تبلغ معدلات خط الفقر بها وفقاً لتقديرات عام 1994 نحو 35% من إجمالي عدد السكان، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض في متوسط دخل الفرد في الهند ومعدلات الفقر المرتفعة بها إلى جمود هيكل العمالة في قطاعات الاقتصاد الهندي، فعلى الرغم من تراجع نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 50% أوائل الخمسينيات إلى 28% أواخر التسعينيات فإنه لا يزال يعمل بها نحو ثلثي عدد السكان، في حين أنه لم يطرأ سوى تغير طفيف على هيكل العمالة في قطاعي الخدمات والصناعة، حيث لا يستوعب قطاع الخدمات سوى 20,5% من قوة العمل في الوقت الذي يسهم فيه بنحو 47% من إجمالي الناتج المحلي، وعلى هذا وكما أشار الرئيس الهندي في شباط 2001 فإن الهند بحاجة إلى معدل نمو سنوي بنسبة 9% خلال السنوات العشر القادمة، إذا ما أرادت مضاعفة دخل الفرد بها وتقليص معدلات الفقر إلى النصف⁽¹⁾.

(1) عبد الرحمن عبدالعال، تطور الاقتصاد الهندي <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4a9f2b3f>

خامساً - من حيث القدرة التنافسية للاقتصاد الهندي:

1 - من حيث القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية

إن القدرة الاستثمارات الأجنبية لا تزال ضعيفة رغم ما شهدته من تطور منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، إذ كانت هذه الاستثمارات في عقد الثمانينيات تتراوح بين (200 - 400) مليون دولار سنوياً، بل ولم تتعد عام 1991 نحو (68) مليون دولار، ولكن منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي شهدت الهند تطوراً ملحوظاً في هذا الميدان حيث وصلت الاستثمارات فيها عام 1996 إلى (2,6) مليار دولار، زادت عام 1997/1998 إلى (3,56) مليار دولار، وإن كانت قد تراجعت مرة أخرى عامي 1999/2000، و 2000/2001 إلى ملياري دولار فقط، هذا وتهدف الهند إلى الوصول بهذه الاستثمارات إلى (10) مليارات دولار سنوياً⁽¹⁾.

2 - من حيث القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية

لا تزال قدرة المنافسة في الأسواق الخارجية محدودة بسبب السياسة الحمائية للصناعة الهندية في مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، ويتضح هذا الضعف الهندي التصديري عند مقارنته بدول آسيوية أخرى مثل الصين، ففي الوقت الذي لم يتجاوز نصيب الهند من الصادرات العالمية 0,67% عام 2001، بلغت الصادرات الصينية 3,4% من إجمالي الصادرات العالمية، وإن كان هذا لا ينفي التحسن الذي طرأ على القدرة الهندية في هذا المجال مقارنة بالعقود السابقة، حيث لم تتعد هذه النسبة 0,6% عام 1994، هذا وقد زادت قيمة الصادرات الهندية من (8,3) مليار دولار عام 1980 إلى (18,5) مليار عام 1990/1991 ثم إلى (43,1) مليار عام 2000، ومما ساعد على هذه الزيادة في عقد التسعينيات تحرير سعر الروبية الهندية بدرجة كاملة عام 1993، حيث انخفضت قيمتها أمام الدولار من (20,08) روبية عام 1991 إلى (44,94) عام

(1) عبد الرحمن عبدالعال، تطور الاقتصاد الهندي <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4a9f2b3f>

2000، ومع هذا ينبغي الأخذ في الاعتبار أن الهند لا تزال تُعاني عجزاً تجارياً في ميزان مدفوعاتها بسبب زيادة وارداتها عن صادراتها حيث بلغت هذه الواردات عام 2000 نحو (60,8) مليار دولار⁽¹⁾.

3- من حيث المركز المالي:

استطاعت الهند من تحقيق قدر كبير من الاستقرار المالي لها، إذ زادت احتياطاتها من النقد الأجنبي إلى (30) مليار دولار أواخر التسعينيات، بعد أن كانت لا تتجاوز ملياراً واحداً أوائل التسعينيات، كما تمكنت بدرجة كبيرة من ضبط الارتفاع الكبير في ديونها الخارجية، فوصلت خلال الفترة (1991 - 1999) من (71) مليار دولار إلى (98) ملياراً، وذلك مقارنة بعقد الثمانينيات الذي زادت فيه هذه الديون من (20) مليار دولار عام 1981 إلى (71) ملياراً عام 1991، بل والأهم من ذلك انخفاض خدمة هذا الدين الخارجي إلى 20,6 % من إجمالي حصيلة الصادرات عام 1998، بدلاً من 28,4 % عام 1993⁽²⁾.

- آفاق النمو في الاقتصاد الهندي

غلى الرغم مما تتمتع به الهند حالياً من استقرار مالي واقتصادي إلى حد كبير مقارنة بأوائل التسعينيات، ناهيك عن اندماجها الناجح في الاقتصاد العالمي في بعض الصناعات الأكثر تقدماً مثل صناعة البرمجيات، فإن تحقيق الهند لطموحاتها بشأن الوصول بنسبة صادراتها إلى 1 % من إجمالي الصادرات العالمية بحلول عام 2007، واستقطاب (10) مليارات دولار سنوياً من الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق معدل نمو سنوي بنسبة 9 % خلال السنوات العشر القادمة، تحوطه شكوك عميقة ما لم تتم المعالجة الفعالة لكثير من التحديات، وأهمها:

(1) Rob Jenkins, Op.Cit., P.28 - 29.

(2) عبد الرحمن عبدالعال، تطور الاقتصاد الهندي <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4a9f2b3f>

1 - ضعف مستوى التنمية البشرية

إن الضعف بمستوى التنمية البشرية في الهند لا يتصل فقط بمستويات الصحة أو التعليم، إذ لا تزال معدلات الأمية تصل إلى 48% من إجمالي عدد السكان، كما أن البنك الدولي يقدر تكلفة سوء التغذية في الهند بنحو (10) مليارات دولار سنوياً في صورة ضعف في الإنتاجية والمرض والوفاة، ناهيك عن انتشار الإيدز مؤخراً فيها حيث وصل عدد الحالات المصابة إلى خمسة ملايين حالة، مما يجعل الهند في المركز الثاني بعد جنوب أفريقيا من حيث الإصابة بهذا المرض، بل ومما لا يقل عن ذلك أهمية ما يتعلق بانخفاض مستوى وإنتاجية العامل الهندي، نتيجة خلو خطط التنمية الهندية من إستراتيجية للتنبؤ باحتياجات سوق العمل.

2 - بطء عملية الخصخصة

يبدو أن القيادة الهندية لم تستفد من أخطائها التاريخية بشأن التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية العالمية بالمعدلات المطلوبة، ولذا هناك أهمية بالغة للإسراع بمعدلات الخصخصة في ضوء الضعف البنيوي الذي تتسم به قطاعات الاقتصاد الرئيسية في الهند.

3 - تدهور مستويات الاستقرار السياسي الإقليمي

ويضاف إلى ذلك في حدود معينة الاستقرار الداخلي، إذ إن التصعيد العسكري مع باكستان من شأنه أن يهدد ليس فقط معدلات النمو، وإنما البنية الاقتصادية الهندية بأكملها في حال استخدام الأسلحة النووية أو غيرها من الأسلحة ذات التكنولوجيا المتقدمة، كما أن انتشار العنف الطائفي من شأنه التأثير السلبي وبقوة على الاقتصاد الهندي ومناخ الاستثمار فيه⁽¹⁾.

(1) عبد الرحمن عبدالعال، تطور الاقتصاد الهندي <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4a9f2b3f>

الخاتمة

ظهر أنَّ شعوب الدول التي تناولها هذا الكتاب كانت قد عاشت في عصرها الحديث مرحلة تاريخية قاسية ومؤلمة، فقد كانت محط أطماع الدول الاستعمارية الاوربية وامريكا وروسيا القيصرية، وتنافست هذه الدول الاستعمارية تنافساً شديداً على منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، مما دفع شعوب ودول هذه المنطقة الى الحذر مبكراً من تلك الدول المُعادية، فمنها من اتخذ سياسة العزلة الدولية من أجل حماية شعوبهم من ابعاد تلك الاخطار القادمة من الغرب، وهذا ما حصل في الصين واليابان على سبيل المثال.

أما باقي الدول الاخرى فوقعَت فريسة بيد الدول الاستعمارية، فنُهبت ثرواتها وقُمعت شعوبها، واستُخدمت معها أسوء اساليب التعامل مع الانسان، وهذا بدا واضحاً في سياسة بريطانيا في الهند وسياسة فرنسا في فيتنام وسياسة روسيا القيصرية في منطقة آسيا الوسطى، كما ان الصين لم تستطع الصمود طويلاً بعزلتها السياسية، فانهارت امام الضغط الغربي وبخاصة البريطاني، فهُزمت بحروب الافيون ووقعَت معاهدة مُذلة وغير متكافئة.

وقبل وصول المد الاستعماري الغربي، ظهر ان الصين واليابان كانتا كذلك دولتان استعماريّتان تجاه الدول المجاورة لها، فاحتلت الصين كوريا وفيتنام مدة من الزمن، أما اليابان فبعد ان تم انهاء عزلتها بالتهديد العسكري من قبل الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية عام 1854، اندفعت بقوة نحو سياسة التوسع العسكري في آسيا، ووجدت في تلك الدول المجاورة انها تمثل مجالها الحيوي الاستراتيجي، فغزت دول عديدة منها كوريا، ثم الصين عند ضعفها، واحتلت مستعمرات الهند الصينية الفرنسية وغيرها من مناطق جنوب شرق آسيا.

كما تأكد ان المرحلة التاريخية القاسية والمؤلمة لهذه الدول استمرت حتى بدايات التاريخ المعاصر، وبالتحديد عند نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين،

وكانت تلك مرحلة تتصف بالمقاومة والنضال، فهبت شعوب الصين وكوريا وآسيا الوسطى وفيتنام والهند للتخلص من نير الحكم الاستعماري بغية الوصول الى الاستقلال الناجز، باستثناء اليابان التي تحولت الى دولة استعمارية كبرى في المنطقة منذ بدايات القرن العشرين، ولم تتوقف عن نهجها الاستعماري حتى انهزمت في الحرب العالمية الثانية عام 1945، واعلنت استسلامها بعد ان ضُرت بالسلاح الذري. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 والسنوات التي تلتها، حققت أغلب هذه الدول استقلالها، وبقيت أخرى منقسمة تدور في رحى الحرب الاهلية كما حصل في فيتنام بعد حرب شرسة بين الشمال والجنوب، كان ضحيتها الشعب الفيتنامي الذي استطاع في النهاية ان يتوحد في فيتنام موحدة عام 1975، أما دول آسيا الوسطى فبقيت في اخر المطاف، حين تحقق استقلالها التام بعدما انهار نظام الاتحاد السوفيتي عام 1991.

ان النتيجة المهمة التي يُراد الوصول اليها، ان هذه الدول الاسيوية موضوعه الكتاب استطاعت ان تتخلص من الاستعمار، وان تنجح بعد استقلالها في بناء مجتمعات متماسكة وأنظمة سياسية ناجحة، واستفادت من عبر وتجارب الماضي القريب القاسي الذي مرت به، تاركة خلفها كل الشعارات الجوفاء الفارغة وكل السياسات الرعناء الفاشلة.

وبذلك وضعت اقدامها على المسار الصحيح، واستفادت من طاقات شعوبها ومن ثرواتها الطبيعية، حتى استطاعت ان تصبح في مقدمة الدول المتقدمة في العالم، كما حصل في الصين واليابان وكوريا الجنوبية، أو انها اصبحت من الدول النامية التي تدنو من الوصول الى مصاف الدول المتقدمة في العالم، كما هو الحال اليوم في الهند وفيتنام ودول وسط آسيا. ان تجربة هذه الدول من خلال تاريخها الحديث والمعاصر يمكن ان تكون محل دراسة للباحثين في دول أخرى، وبخاصة فيما يتعلق بالنجاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي حققته هذه الدول، والذي جاء من خلال مسارات سليمة انتهت كل السياسات الخاطئة السابقة، وجاءت بسياسات صحيحة وبناءة، واعتمدت على التخطيط السليم المبني على خطط اقتصادية خمسية متواصلة، تصوب الخطة اللاحقة سلبيات الخطة السابقة، وبذلك اوصلت هذه السياسات الناجحة شعوب تلك الدول لتكون منها دول متقدمة اقتصادياً، ودول على عتبة الوصول الى التقدم الاقتصادي.

المصادر

أولاً: كتب المذكرات الأجنبية:

- 1 – Robert D. Eldridge, Secret talks between Tokyo and Washington the memories of Miyazawa Kiichi, 1949 – 1954, Lexington Books Press, (New York, 2007).
- 2 – S. Harry Truman, Years of Trial and hope, (London, 1957).
- 3 – Shigeru Yoshida, The Yoshida Memoirs: The Story of Japan in Crisis, Translated by Kenichi Yoshida, (London, 1961).

ثانياً: الرسائل والأطاريح العربية:

- 1 – أحمد أمير إسماعيل، الحركة الاصلاحية في اليابان (1868 – 1912)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2006.
- 2 – أحمد محمود عبد المجيد العبدلي، العلاقات الصينية – الروسية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007.
- 3 – أسماء صلاح الدين فخري، العلاقات الصينية – اليابانية 1894 – 1939، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد، 2006.
- 4 – جعفر عبدالله جعفر، التعليم في اليابان 1945 – 2008، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، 2018.
- 5 – حسين عبد الكاظم عودة الحسيناوي، الصراع السياسي في الصين 1966 – 1976 (الثورة الثقافية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، 2018.

- 6 - حيدر عبد الرضا حسن التميمي، موقف الاتحاد السوفيتي من الحرب الكورية 1950 - 1953م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2008.
- 7 - حيدر عبد العالي جبر، سياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه الهند، 1964 - 1972، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، 2015.
- 8 - حيدر فليح حسن الزالملي، موقف الاتحاد السوفيتي الرسمي من القضية الفيتنامية 1954 - 1975 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بنات، جامعة البصرة، 2012.
- 9 - خولة طالب لفقة محسن الحميداوي، العلاقات الهندية السوفيتية 1947 - 1964، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2006.
- 10 - دعاء عدنان حميد، استراتيجيات مصادر الطاقة في الصين للمدة (2000 - 2016)، دراسة تحليلية، رسالة دبلوم عالي في اقتصاديات الطاقة غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2018.
- 11 - دنيا جواد مطلق، العلاقات اليابانية - الصينية من 1949 - 2002، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002.
- 12 - زينب شرهان الحسنائي، موقف الولايات المتحدة الامريكية من الحرب الاهلية الصينية 1944 - 1949، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 2008.
- 13 - ستار جبار علاي الدليمي، تطور لنظام السياسي في باكستان: 1947 - 1997، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998.
- 14 - ستار حامد عبد الله العمّاري، الزعيم الصيني سن يات سن (1866 - 1925)، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية - صفى الدين الحلي - جامعة بابل، 2011.
- 15 - صالح حسن عبدالله، التجربة اليابانية: دراسة تاريخية في ثنائية التقليد والحداثة 1952 - 1972، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012.

- 16 - صفاء كريم شكر العزاوي، السياسة الامريكية تجاه الصين (1895- 1931) إطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005.
- 17 - صفية سهيلات، الثورة الفيتنامية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية - قطب شتمة - جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
- 18 - طارق جاسم حسين، جذور التحديث في اليابان في أواخر عهد أسرة توكوكاوا (1853 - 1868)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد.
- 19 - عائدة سامي محمد الهاشم، موقف الاتحاد السوفيتي من الحرب الأهلية الصينية 1944 - 1950، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2015.
- 20 - عصام عبد الغفور عبد الرزاق النعيمي، الحروب الكشميرية وأثرها على العلاقات الهندية - الباكستانية: للمدة 1947 - 1972: (دراسة تاريخية سياسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2006.
- 21 - علاء فاضل احمد العامري، العلاقات الأمريكية - اليابانية (1939 - 1941)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2008.
- 22 - عهود عباس احمد، مبدأ أيزنهاور والسياسة الامريكية تجاه الوطن العربي 1957 - 1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1997.
- 23 - فاطمة جاسم خريجان العبساوية، الخلاف السوفيتي - الصيني 1956 - 1969، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، 2012.
- 24 - فخرية علي أمين، التطورات السياسية في الهند 1984 - 1995، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بنات، جامعة بغداد، 2005.
- 25 - كاظم هيلان محسن السهلاني، الصراع الهندي الباكستاني حول ولاية كشمير 1947 - 1949، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 2002.

- 26 - لقاء شاكر خطار الشرقي، التطورات السياسية الداخلية في الصين بين عامي 1911 - 1931، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات - جامعة بغداد، 2009.
- 27 - لمياء محسن محمد الكناني، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه جنوب شرق آسيا، «دراسة تاريخية في القضية الفيتنامية 1945 - 1975»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2004.
- 28 - ليلي ياسين حسين، حزب المؤتمر الوطني الهندي 1919 - 1930، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة، 1983.
- 29 - مثنى عبد الجبار عبود، التعليم في اليابان 1868 - 1912، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية أبن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2016.
- 30 - محمد سلمان حمد الجنابي، ازمة كشمير واثرها على العلاقات الهندية - الباكستانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.
- 31 - مشتاق مال الله قاسم النجار، السياسة الدولية تجاه الصين 1781 - 1899، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب - جامعة البصرة، 2008.
- 32 - منتصر حسن دهيرب الربيعي، الصراع الهندي - الباكستاني حول ولاية كشمير 1949 - 1966، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 2009.
- 33 - منتهى طالب سلمان، العلاقات اليابانية - الأميركية (1919 - 1939)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2007.
- 34 - مهند سلمان صالح ال حمد، العلاقات السياسية اليابانية الأميركية (1952 - 1972)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 2012.
- 35 - نادية فاضل عباس فضلي، تأثير امتلاك السلاح النووي على العلاقات الهندية الباكستانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2000.
- 36 - نادية كاظم محمد العبودي، تطور الاوضاع السياسية الداخلية في الصين: 1850 - 1911، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 2006.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الأجنبية:

- 1 – Keith Stuart, Canada and far Eastern Commission, Unpublished Thesis of Master, University of Victoria, College of Arts, 2007.

رابعاً: المصادر العربية والمعرّبة:

- 1 – ا. ابتشايين، مولد الصين الشعبية: من حروب الافيون الى التحرير، ترجمة حسين تمام، الدار المصرية، (القاهرة، 1957).
- 2 – ابراهيم خليل أحمد، عوني عبد الرحمن السبعواوي، تاريخ العالم الثالث الحديث، (الموصل، 1989).
- 3 – احمد خولي، الدولة الصفوية، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة، 1981).
- 4 – احسان حقي، باكستان ماضيها وحاضرها، دار النفاس، (بيروت، 1973).
- 5 – البرتو مورافيا، ثورة «ماو» الثقافية، تعريب وحيد النقاش، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1972).
- 6 – الاسترلامب، كشمير ميراث متنازع عليه 1846 – 1990، ترجمة: سهيل زكار، (دمشق، 1992).
- 7 – اسلام كريموف، أوزبكستان على عتبة القرن الواحد والعشرين، ترجمة: د. مفيد قطيش، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، 1997).
- 8 – اسماعيل ياغي، تاريخ شرق اسيا الحديث، (الرياض، 1994).
- 9 – الصديق تاوتي، المسلمون في جنوب شرقي اسيا كمبوديا وفيتنام، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، (الجزائر، 1997).
- 10 – انتوني ماسون، سلسلة قضايا عالمية – الصين – شركة نهضة مصر، 2008.
- 11 – انور عناية الله، محمد علي جناح، ترجمة سعد أبو دية، (عمان، 1985).
- 12 – إقبال احمد وآخرون، باكستان الدولة والمجتمع والإسلام، ترجمة غانم بيبي، مؤسسة الأبحاث العربية، (القاهرة، د.ت).
- 13 – إدوين أولدفاذر رايشاور، تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما، ترجمة: يوسف شلبي، دار الدين للتوزيع والنشر والترجمة، (د.م، 2000).

- 14- إدوين رايشاور، اليابانيون، ترجمة: ليلي الحياي، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، (الكويت 1989).
- 15 - آرثر تيدمان، اليابان الحديثة، ترجمة وديع سعيد، مراجعة علي رفاعه الانصاري، (القاهرة، د.ت).
- 16 - - برم ناث بزاز، وشهد شاهد من اهلها، حقائق عن كشمير، مطبعة المعارف، (بغداد، 1950).
- 17 - بوريوي احمدوف، زاهد الله منوروف، العرب والاسلام في أوزبكستان، تاريخ آسيا الوسطى من أيام الأسر الحاكمة حتى اليوم، مراجعة: نعمت الله ابراهيموف، ط2، (بيروت، 1999).
- 18 - بيتو ماساهيديه، واتانابه آكيؤو، نبذة مختصرة عن الترتيب الزمني لتاريخ اليابان، (طوكيو، د.ت).
- 19 - بين تشستر، الشرق الأقصى، ترجمة حسين الحوت، (مصر، 1958).
- 20- بيير رونوفن، تأريخ القرن العشرين، ترجمة نور الدين حاطوم، مطبعة الجامعة السورية، (دمشق، 1954).
- 21- جان دوبيه، الثورة الثقافية البروليتارية في الصين 1965 - 1969، ترجمة طلال الحسيني، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت، 1971).
- 22 - ج. ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي: تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية الى اليوم، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث، (بيروت، 1966).
- 23 - ، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين، ترجمة خضر خضر، ج1، دار المنصور، (لبنان، 1985).
- 24 - جلال يحيى، الشرق الاقصى الحديث والمعاصر، دار المعارف، (مصر، 1984).
- 25 - ، اوربا في العصور الحديثة، (القاهرة، 1981).
- 26- جهاد صالح العمر، ماجد سلمان حسين، حركات التحرر في العالم الثالث، (البصرة، 1988).

- 27 - جواهر لال نهرو، من السجن الى الرئاسة، دار العلم للملايين، (بيروت، د.ت).
- 28 - جورج مدبك، ماوتسي تونغ، دار الراتب الجامعية، (بيروت، 1992).
- 29 - جيان بوزان واخرون، موجز تاريخ الصين، ترجمة: حنا عبود، (دمشق، 1983).
- 30 - حسن علي سبتي الفتلاوي، العلاقات الامريكية - اليابانية 1850 - 1922، أهداف ثابتة... سياسات متغيرة، (بغداد، 2004).
- 31 - حسن محمد جوهر، عبد الحميد البيومي، الصين وشعوب العالم، دار المعارف بمصر، (القاهرة، 1958).
- 32 - حسين فوزي النجار، أمريكا والعالم، دراسة في السياسة الدولية، مطبعة مدبولي، (القاهرة، 1986).
- 33 - حمدي حافظ، المشكلات العالمية المعاصرة، الدار القومية للطباعة والنشر، (دم، 1966).
- 34 - حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي، (عمان، 2003).
- 35 - دعد بومهلبل عطا الله، اليابان من الشروق إلى السطوع، مكتبة لبنان، (بيروت، 1994).
- 36 - روبرت باين، ماوتسي تونغ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، 1976).
- 37 - روبرت ليكي، حرب كوريا 1950 - 1953، ترجمة محمد كمال عبد الحميد وعلي طه حبيب، دار مصر، (مصر، 1964).
- 38 - روجيه جارودي، مراد فوهمان وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، ج2، مطابع دار الطباعة والنشر الإسلامية، (مصر، 2000).
- 39 - روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، (بيروت، 1961).
- 40 - رؤوف عباس حامد، المجتمع الياباني في عصر مايجي، دار الكتاب الجامعي، (القاهرة، 1980).

- 41 - رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج2، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، (لبنان، 1983).
- 42 - ريتشارد نيكسون، حرب فيتنام وتأثيراتها على السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: ناظم عبد الواحد جاسور، (بغداد، 1986).
- 43 - سليم طه التكريتي، الحرب في كوريا، بحث سياسي تاريخي عسكري جغرافي، مطبعة الهلال، (بغداد، 1950).
- 44 - سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ج1، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة، 1974).
- 45 - شارلي هور، الصين ثورة من، (القاهرة، 1995).
- 46 - شاكر مصطفى، العالم الحديث، (دمشق، د.ت).
- 47 - شيوي كوانغ، جغرافية الصين، ترجمة محمد ابو جراد، ط1، دار النشر باللغات الأجنبية الصين الشعبية، (بكين، 1987).
- 48 - صبحي ناظم توفيق، العمليات العسكرية اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية (1941 - 1943)، ج1، ط2، (بغداد، 1988).
- 49 - طه الهاشمي، نهضة اليابان وتأثير روح الأمة في النهضة، مطبعة دار السلام، (بغداد، 1925).
- 50 - عباس محمود العقاد، سن ياتسن ابو الصين، منشورات المكتبة العصرية، (بيروت، د.ت).
- 51 - عبد الرحمن حميدة، جغرافية آسيا، دار الفكر المعاصر، (بيروت، 1998).
- 52 - عبدالرزاق عباس حسين، الجغرافية السياسية، (بغداد، 1976).
- 53 - عبد الرزاق مطلق الفهد، تاريخ العالم الثالث، (بغداد، 1989).
- 54 - ، دراسات في حركات التحرر في العالم الثالث، (بغداد، 1985).
- 55 - عبد الغفار رشاد، التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية، مؤسسة الابحاث العربية، (بيروت، 1984).

- 56 - عبد الفتاح ابراهيم، على طريق الهند، دار الشؤون الثقافية، (بغداد، د.ت).
- 57 - عبد الفتاح محمد شبانة، اليابان العادات والتقاليد وإدمان التفوق، مكتبة مدبولي، (القاهرة، 1996).
- 58 - عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، (عمان، 1997).
- 59 - عبد اللطيف الصباغ، تاريخ اسيا الحديث والمعاصر، (دم، د.ت).
- 60 - عبد المنعم النمر، تاريخ الاسلام في الهند، (مصر، 1959).
- 61 - عفاف مسعد العبد، دراسات في تاريخ الشرق الأقصى، دار المعرفة الجامعية، (الإسكندرية، د.ت).
- 62 - علاء فاضل العامري، الحزب الليبرالي الديمقراطي (جمنتو) وإعادة اعمار اليابان، دار مكتبة عدنان، (دمشق، 2016).
- 63 - علي فياض، التجربة العسكرية الفيتنامية، (دم، 1990).
- 64 - علي موسى، جغرافية العالم الإقليمية، ط، دار الفكر، دمشق، 1981.
- 65 - عمر إسكندر، سليم حسن، تاريخ أوروبا الحديثة، (مصر، 1919).
- 66 - عمر فروخ، باكستان دولة ستعيش، دار الكشف، (بيروت، 1951).
- 67 - غابرييل بونيه، الحرب الثورية في فيتنام، ترجمة ناجي علوش، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت، 1978).
- 68 - فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج5، دار أسامة للنشر والتوزيع، (عمان، 2003).
- 69 - فؤاد محمد شبل، حكمة الصين، ج2، دار المعارف، (مصر، 1968).
- 70 - فوزي درويش، الشرق الاقصى الصين واليابان 1853 - 1972، ط3، (دم، د.ت).
- 71 - قدري قلعجي، سن يان سن بطل الثورة الصينية، (بيروت، 1949).
- 72 - كارستن فيلاند، الدولة القومية خلافاً لإرادتها، ترجمة محمد جديد، دار المدى للثقافة والنشر، (دمشق، 2007).
- 73 - كارلها يتنس دشنر، المولوخ: آلة الشر (تاريخ الولايات المتحدة)، ترجمة: محمد جديد، (دمشق، 2003).

- 74 - كاظم هيلان محسن، سياسة الاحتلال الأميركي في اليابان 1945 - 1952، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، (بغداد، 2011).
- 75 - كلودروا، أضواء على الصين، ترجمة ظريف عبد الله، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، (القاهرة، د.ت).
- 76 - ك.م. بانكيار، آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، دار المعارف، (القاهرة، 1962).
- 77 - كونراد رايتس، الصين، عودة قوة عالمية، ترجمة: سامي شمعون، (ابو ظبي، 2003).
- 78 - ل. س. ستافريانوس، التصدع العالمي: العالم الثالث يشب عن الطوق، ترجمة: موسى الزغبى وعبد الكريم، ط، ج2، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، (دمشق، 1988).
- 79 - لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، (بيروت، 2009).
- 80 - لوه تشه ون، تشاو لون، سور الصين العظيم، ترجمة محمد ابو جراد، ط1، دار النشر باللغات الاجنبية، (جمهورية الصين الشعبية، 1978).
- 81 - لويس دوللو، التاريخ الدبلوماسي، ترجمة سموحي فوق العادة، ط2، (بيروت، 1982).
- 82 - لويس فيشر، غاندي الثائر القديس، ترجمة صوفي عبد الله، (القاهرة، 1952).
- 83 - لين يي، موجز تاريخ الصين (1840 - 1919)، دار النشر باللغات الأجنبية، (بكين، 1965).
- 84 - مادهو بانكيار، آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبد العزيز توفيق، (مصر، 1962).
- 85 - مالكوم سالمون، أضواء على الهند الصينية، ترجمة: رفعت سعيد، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، (القاهرة، 1968).
- 86 - ماوتسي تونغ، الحكومة الائتلافية، ترجمة: زكي خيري، ط2، دار بغداد، (بغداد، 1959).

- 87 - ، مؤلفات ماوتسي تونغ المختارة، ج2، دار النشر باللغات الأجنبية، (بكين، 1969).
- 88 - محمد الغرب موسى، حرب الأفيون، (القاهرة، 1968).
- 89 - محمد جلال عباس، فيتنام قصة كفاح شعب، (القاهرة، ١٩٧٠).
- 90 - محمد حسن الاعظمي، حقائق عن باكستان، الدار القومية للطباعة، (القاهرة، د.ت).
- 91 - محمد خميس الزوكة، آسيا، دراسة في الجغرافية الاقليمية، دار المعرفة الجامعية، (مصر، 1982).
- 92 - محمد سهيا طقوش، تاريخ مغول القبيلة الذهبية والهند، دار النفائس، (دم، 2007).
- 93 - محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، الدار القومية، (القاهرة، 1965).
- 94 - محمد علي القوزي، حسان حلاق، تأريخ الشرق الاقصى الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، (بيروت، 2001).
- 95 - محمد محمد صالح، تاريخ اوربا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية: 1500 - 1789، دار الجاحظ، (بغداد، 1983).
- 96 - محمد نعمان جلال، الصراع بين اليابان والصين (القاهرة، 1989).
- 97 - محمود عبد الرشيد، اليابان والصين خمسون عاماً من الصراع، (القاهرة، 2013).
- 98 - محي الدين فوزي، ابراهيم عارف كيرة، فيتنام الجنوبية تواجه العاصفة، (دم، 1990).
- 99 - مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية، ج4، الشركات العالمية للموسوعات، (بيروت، 2005).
- 100 - مصطفى الطش، الصين وموازن القوى الدولية، (الامارات العربية المتحدة، 2002).
- 101 - منشورات العالم العربي، عدم الانحياز من بلغراد الى بغداد، (باريس، 1982).

- 102 - موريس كروزيه، تاريخ الحضارات العام (التاريخ المعاصر)، ترجمة: يوسف اسعد داغر، شريف داغر، المجلد السابع، منشورات عويدات، (بيروت، 1987).
- 103 - ميلاد المقرحي، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، (بنغازي، 1997).
- 104 - ناصر الدين النشاشيبي، عربي في الصين، مطابع دار القلم، (القاهرة، د.ت).
- 105 - نجاتي أمين البخاري، نحن والهند، (الهند، 1954).
- 106 - نزار كريم جواد الربيعي، نوري عبد الحميد العاني، دراسات في تاريخ الصين الحديث والمعاصر، (بغداد، 2008).
- 107 - نور الدين داود، محنة في الفردوس، مطبعة المعارف، (بغداد، 1950).
- 108 - نوري عبد الحميد العاني، تاريخ الصين الحديث 1516 - 1911، (بغداد، 2003).
- 109 - نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ آسيا، (دم، د.ت).
- 110 - هادي مشعان ربيع، التحديث في اليابان وأثره في تطور الفكر السياسي، (بيروت، 2009).
- 111 - هاشم خضير الجنابي، جغرافية أوراسيا، دراسة في الجغرافية العامة والاقليمية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل، 1987).
- 112 - هاني الحديثي، صراع الارادات في اسيا، (سوريا، 2007).
- 113 - هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية 1971 - 1994، مركز دراسات الوحدة الاقليمية، (بيروت، 1998).
- 114 - هيثم الأيوبي، تاريخ حرب التحرير الوطنية الكورية (1950 - 1953)، (بيروت، 1973).
- 115 - ول وايريل ديورانت، قصة الحضارة، ترجمة زكي نجيب محمود، مج 1، ج 5، دار الجيل للطباعة والنشر، (بيروت، 1988).
- 116 - وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 - 2010، (ابوظبي، 2000).

- 117 - وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، الاقتصاد الصيني، دار النشر الصينية عبر القارات، (د.م، 2012).
- 118 - ووين، الصينيون المعاصرون، ترجمة عبد العزيز حمدي، ج1، (الكويت، 1996).
- 119 - ياسين الحافظ، التجربة التاريخية الفيتنامية، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت، 1976).
- 120 - يرتولد شبولد، العالم الاسلامي في العصر المغولي، ترجمة: خالد اسعد عيسى، مراجعة وتقديم: سهيل زكار، (دمشق، 1982).
- 121 - يونغ تشانغ، جون هوليداي، ماوتسي تونغ القصة المجهولة، ترجمة نولا شوفان وأودينوس نحاس، دار النهار، (بيروت، 2007).

خامساً: الكتب الأجنبية:

- 1 - A. Campbell Johnson, Mission with Mountbatten, Robert hallited, (London, 1951).
- 2 - Alexander Bennigsen, Marie Broxup, The Islamic Threat to Soviet State, (New York, 1983).
- 3 - Alstari Buchan, United States Foreign policy and Future, (U.K., 1976).
- 4 - Andre Masson, histoire du vetniem, presse universitaires de France, (France, 1960).
- 5 - Andrew Gordon, A Modern History of Japan From Tokugawa Times to The Present, Oxford Univ. Press, (New York, 2003).
- 6 - And Why It Matters, (N.P., N.D.).
- 7 - Arthur E. Tiedemann, Modern Japan abrief History, D. Van No Strand Company, (New Jersey, 1955).
- 8 - Arthur M.Schlesinger, Athousand days (john F.kennedy in the white house, (Newyork, 1965).

- 9 – Binal Jalan, India's Economic Crisis, (N.P., 1991).
- 10 – B. L. Putnam Wealf, The Fight for the Republic in China, (New York, 1917).
- 11 – B.L.Sharma, The Pakistan China Axis, Asia Publishing House, (Newdelhi, 1967).
- 12 – Brian R. Myers, The Cleanest Race: How North Koreans See Themselves
- 13 – Burton I. Kaufman, The Korean Conflict, (London , 1999).
- 14 – Cengiz Surucu, «Modernity, Nationalism, Resistance: Identity Politics in Post – Soviet Kazakhstan», Central Asian Survey, (N.P, 2002).
- 15 – Chirs Cook, David Waller, The Longman Hand Modern American Hand Book of History 1763 – 1996, (U.S.A., N.D.).
- 16 – Choudhary Muhammad Ali, The Emergence of Pakistan, (Lahore, 1973).
- 17 – Chris Cook, British Historical facts 1800 – 1900, (London, 1975).
- 18 – Claude A Buss, War and Diplomacy in Eastern Asia, Macmillan Company, (New York, 1947).
- 19 – C.W.Choudhary, Pakistan Relation with India 1947 – 1966, Pall Wall Press, (London, 1968).
- 20 – David Arthur, British Opium trade in China, New Haven, (U.S.A., 1954).
- 21 – David H. James, The Rise and Fall of The Japanese Empire, (London – 1952).
- 22 – David Rees, Ashort History of Modern Koren, Ham Publication, (London, 1988).

- 23 – David Thomason, Europe Since Napleon, Second edition, (London, 1983).
- 24 – Dawson Fay, The Chines and Analysis of European, (London, 1967).
- 25 – Deborah S. Davis, The Cultural Revolution in the Provinces, (Cambridge, 1971).
- 26 – Dewan Mohammad Tasawwar Raja, O GENERAL MY GENERAL (Life and Works of General M A G Osmany), (N.P., N.D.).
- 27 – Donald H. Shively, Tradition and Modernization in Japanese Culture, (New Jersey, 1976).
- 28 – Donald Keene, Emperor of Japan: Meiji and His World, (New York, 2002).
- 29 – Edward Arnold, Year of change European history 1890 – 1945, (London, 1978).
- 30 – Edwin O. Reischauer, Albert M. Craig, Japan Tradition amd Transformation, (Hong Kong, 1979).
- 31 – Ernest Wilson Clement, A Short History of Japan, The University of Chicago Press, (Chicago, 1916).
- 32 – E. M. Gulle, British Economic Interests in the Far East, (London, 1970).
- 33 – François Thual, Aymeric Chaupard, Dictionnaire de Geopolitique, (Paris, 1999).
- 34 – Gao Wenqian, Zhou En Lai, The Last Perfect Revolutionary, (New York, 2007).
- 35 – G.B. Cresse, Asias Land and Peoples, (N.P., 1963).

- 36 – General Vonguyen Giap, The general head quarter's in the spring of brilliant victory, (N.P, N.D).
- 37 – George C. Herring, American Longest war (The United state and vietnam 1959 – 1975), (Newyork, 1979).
- 38 – George M. Beckmann, The Modernization of China and Japan, (New York, 1962).
- 39 – George W. Keeton, China, The Far East and The Future, Second Edition, Stevens & Sons Limited, (London, 1949).
- 40 – Government in Germany and Japan, 1944 – 1952, (Carbondale, 1984).
- 41 – Hakeem Arshad Qureshi, Through the 1971 Crisis: An Eyewitness Account by a Soldier, Oxford University Press, (Oxford University, 2003).
- 42 – Herbert H. Gowen, An Outline History of Japan, (New York, 1927).
- 43 – Hictor Bolitho, Jinnah Creator of Pakistan, (London, 1960).
- 44 – Hiroyuki Odagiri, Akira Goto, Technology and Industrial Development in Japan: Building Capabilities by Learning, Innovation, and Public Policy, Clarendon Press, (Oxford, 1996).
- 45 – H.S.Gururaj Rao, Legal Aspect of the Kashmir Problem, Asia Publishing house, (Bombay, 1967).
- 46 – Hsulang – Hsuen, Chang Ming – Kai, History of The Sino – Japanes War (1937 – 1945), Second Edition, Chung Wn Publishing, (Taiwan, 1972).
- 47 – Hudson Harvy, Europe and China, (London, 1931).

- 48 – Human Development Report 2009, Tajikistan, (United Nations, 2009).
- 49 – J. Hampden Jackson, The Post War World 1918 – 1934, (London, 1935).
- 50 – J. Holland Rose, The Cambridge History of the British Empire, 1830 – 1870, (London, 1968).
- 51 – John Adams, India, much achieved, much to achieve, (N.P., N.D).
- 52 – John K. Fairbank, The Chinese world order, (Cambridge, 1963).
- 53 – J. Macgowan, The Imperial History of China, Therd Edition, Curzon Press, (London, N.D).
- 54 – J. N. Dixit, India and Pakistani n war and peace, (London, 2002).
- 55 – John Swieft, The Palgrave Concise Historical Atlas of the Cold War, (New York, 2003).
- 56 – Josef korbel, Danger in Kashmir, Princeton University Press, (USA, 1966).
- 57 – June Grasso and Others, Studies on Modern China – Modernization and Revolution in China, (New York, 1991).
- 58 – Kalyani Shanker, Nixon, Indira and India Politics and Beyond, (New Delhi, 2010).
- 59 – Kenneth Pletcher, The History of China, (New York, 2010).
- 60 – Kenneth Pletcher and others, The History of China, (N.P., 2011).
- 61 – Kenneth Scott Latourette, The Development of Japan, (New York, 1920).
- 62 – Khalil Inalcik, The Turkish Impact on the Development of Modern Europe in Karpated, (Leiden, 1974).

- 63 – Lie, Trygve In The Cause of Peace: Seven Years with the United Nations, (New York, 1954).
- 64 – Li Hungchang, Problems of Industrialization, Tranlated by Ssu –
yu Tong and John K. Fairbank, China Yesterday and Today, Second
Edition, (Lkondon, 1973).
- 65 – Li ung Bing, Out Lines of Chinese Hirtory, Edited by Professor
Joseph Whiteside, The Commercial Press Ltd, (Shanghai, 1914).
- 66 – Lord Birdwood, Two Nation and Kashmir, Robert hale limited,
(London, 1956).
- 67 – Louise Chipley slavicek, Mao Zedong, First Printing, Chelsea House
Publishers, (U.S.A., 2004).
- 68 – Malcolm D. Kennedy, A History of Japan, Weidenfeld & Nicolson,
(London, 1963).
- 69 – Masahiro Hosoya, Economic Democratization and the «Reverse
Course” During the Allied Occupation of Japan 1945 – 1952, (Japan,
1983).
- 70 – Melvyn P. Leffler, The Specter of Communism: the United States
and the Origins of the Cold War, 1917 – 1953, (New York, 1993).
- 71 – M.Goldman, Economic Revolution in S.U, (New York, 1967).
- 72 – Migrant resettlement in the «Russian federation: reconstructing
homes and homelands», (N.P, 1994).
- 73 – Mikiso Hane, Modern Japan – A Historical Survey, Westview Press,
(N.P., N.D.).
- 74 – Mohamed Shaam, We Won 1965 War not India, (Karachi, N.D).

- 75 – Moin an Sari, Kashmir Matters, (Islamabad, 1999).
- 76 – Molly Joelcoye & Jonlivingston, China Yesterday and Today, (London, 1974).
- 77 – Mutsu Munenitsu, Kenken roku – Adiplomatic Record of the Sino – Japanese War 1894 – 1895. The Japan Foundation, (N.P, 1982).
- 78 – M.Warner, The Dragon Emperers(Life and Time of Tsu – hsi, 1835 – 1908), (Milano, 1972).
- 79 – Nathan Gelber, Modern China 1840 – 1972, (London, 1973).
- 80 – Paul H. Glyde, Burton F. Beers, The Far East A History of the Western Impact and the Eastern Response, 5th Edition, Englewood Cliffs, (New Jersey, 1971).
- 81 – Payson J. Treat, The Far East A Polotical and Deplomatic History, (New York, 1928).
- 82 – P.B.Gajendrage Dker, Kashmir.Retrospect and Prospect, University of Bombay, (Bombay, 1967).
- 83 – Peter Lowe, The Origins of The Korean War, Second edition, (London, 1997).
- 84 – Philip Jowett, Stephen Andrew, Chinese Civil War Armies 1911 – 1949, (New York, 1997).
- 85 – Ramond L. Grhoff, Detente and Confrontation: American – Soviet Relations From Nixon to Reagan, (Washington, 1985).
- 86 – Richard B. Finn, Winners in Peace MacArthur, Yoshida, and Postwar Japan, (California, 1992).
- 87 – Richard C. Thornton, China The Struggle for power 1917 – 1972, (London, 1973).

- 88 – Richard Storry, A History of Modern Japan, Penguin Books Ltd, Middlesex, (England, 1972).
- 89 – Robert J.C Butow, Japan's Decision to Surrender, (Stanford, 1954).
- 90 – Robert. P. Poter, Japan The Rise of a Modern Power, London, 1919).
- 91 – Robert Wolfe (ed), Americans as Proconsuls: United States Military
- 92 – Rob Jenkins, Democratic Politics and Economic Reform in India, Cambridge University Press, (Cambridge, 1999).
- 93 – Roy Allen Billington, American History After 1865, (U.S.A, 1953).
- 94 – Samuel Martin Burk, Mainsprings of Indian and Pakistani Foreign Policies, University Of Minnesota Press, (Minnesota, 1974).
- 95 – S. Divilkovsky, I. Ogentov, The Road to victory (the struggle for national, independence, Unity, peace and socialism in vietnam), (Moscow, 1978).
- 96 – Siddiq Salik, Witness To Surrender, (N.P., N.D).
- 97 – Sisir – Gupta, Kashmir Study in India – Pakistan Relation, Asia Publishing House, (Newdelhi, 1966).
- 98 – Stanly Danvers, Hart and the Chinese Customs, (Belfast, 1950).
- 99 – T. A. Bisson, Japan in China, The Macmillan Company, (New York, 1938).
- 100 – T. F. Talsing, China and European Expansion, (London 1956).
- 101 – ThamerKhol, histoire de l asie du sud – est, presses universitaires, (France, 1967).
- 102 – The Europa World Yearbook 2001, (N.P., 2001).
- 103 – The World Bank Publications, Trends in Developing Economies 1993, (N.P., 1993).

- 104 – Thomas M. Leonard, Encyclopedia of the Developing World, (N.P., 2006). – V. D. Chopra, Agony of Punjab, Patriot Publisher, (New Delhi, 1984).
- 105 – Victor Purcell, China, Ernest Benn Limited, (London, 1962).
- 106 – W. G. Beasley, The Modern History of Japan, (London, 1984).
- 107 – W. Reginald Wheeler, China and the World – War, The Macmillan Company, (New York, 1919).
- 108 – W.S.K. Wanng, A Short History of Modern China 1900 – 1970, (London, 1971).
- 109 – Youli Sun, Dan Ling, Engineering Communist China: One Man's Story, Algora, (New York, 2003).

سادساً: البحوث والمقالات العربية:

- 1 – أبو محمود، كيف انتصرت أطول حرب شعبية في التاريخ، مجلة الثائر العربي، بيروت، 15 حزيران، 1975.
- 2 – أحمد علو، دول آسيا الوسطى أو الستانات الخمسة، دراسات وابحث، مجلة الجيش الالكترونية، العدد 329، تشرين الثاني، 2012.
- 3 – أحمد متولي، هويدا محمد فتحي، الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى والقوقاز الحاضر والمستقبل، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، العدد 12، 2000.
- 4 – تايو وودانغ، افاق مستقبلية صينية، ترجمة محمد ياسر منصور، مراجعة ليلي البدر، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، العدد 147، 2008.
- 5 – خالد عبد نمال الدليمي، اليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945 – 1952، مجلة مداد الآداب، العدد الثاني عشر، د.ت.
- 6 – سلمان علي حسين محمد، هاني اليأس خضر، التنافس الدولي في منطقة آسيا الوسطى، مجلة كلية التربية بنات للعلوم الانسانية، العدد 18، السنة العاشرة، 2016.

- 7 - سمعان فرج الله، أزمة السلام وفيتنام، مجلة السياسة الدولية، العدد الاول، 1965.
- 8 - سيد حسين موسوي، توسيع حلف الاطلسي شرقا، مهمات جديدة في العالم، بيروت، 2009.
- 9 - فايزة كاب، (التجربة الصينية)، مناقشات وآراء خبراء سياسيون صينيون ودوليون، المركز العربي للمعلومات.
- 10 - كاظم هيلان محسن السهلاني، دور الأمم المتحدة في قضية كشمير 1949 - 196، مجلة دراسات تاريخية، العدد2، جامعة البصرة، كلية الدراسات التاريخية.
- 11 - لي فياض، التسوية السياسية في التجربة الفيتنامية، خلفياتها، محطاتها، ودورها السياسية، مجلة الفكر الديمقراطي، العدد5، دار الايف للنشر، نيقوسيا، 1989.
- 12 - محمد أبو الفضل، الصراع النفطي في آسيا الوسطى، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، القاهرة، كانون الثاني، 1998.
- 13 - محمد جواد علي، دراسة في تجربة البناء والتحديث الصينية، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد، 1998.
- 14 - محمود حسن الجنابي، الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، مقالاتي الالكترونية، 26 تموز 2007.
- 15 - محمد عبد العاطي، كشمير، نصف قرن من الصراع، مجلة قضايا دولية، العدد51، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002.
- 16 - محمد مظفر، النشاط العلمي في كشمير، مجلة ثقافة الهند، العدد2، المجلد5، المجلس الهندي للعلاقات الثقافية، نيودلهي، 1999.
- 17 - معتز سلامة، مستقبل الدور الروسي في الكومنولث الجديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، العدد 112، 1993.
- 18 - نادية مصطفى، آسيا الوسطى والقوقاز بين القوى الإسلامية الكبرى وروسيا، تحرير: مصطفى علوي، ندوة الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة، دراسة في العلاقات العربية بجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 26 - 28 حزيران 1994.

4. - جمهوريات آسيا الوسطى:
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/95fef51e - eb77 - 4c0e - 9597 - 4bf8245cb8a4
5. - خارطة الصين:
https://www.google.com/search?q=%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%
6. - خارطة آسيا الوسطى:
https://www.google.com/search?q=
7. - خارطة اليابان:
https://www.google.com/search?q=
8. - سميحة ناصر خليف، معلومات عن دولة كازاخستان
https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9
9. - اوزبكستان معلومات اساسية:
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/572e8c25 - f846 - 47c2 - 8682 - 9e49fab66944
10. - الاحتلال الياباني لكوريا:
https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8
11. - اوزبكستان:
https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%88%D8%B2%D8%A8%D9%
12. - قصة الحرب الباكستانية الهندية 1971م:
https://www.qssas.com/story/26906
13. - عبد الرحمن عبدالعال، تطور الاقتصاد الهندي:
- https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4a9f2b3f - 9920 - 43ae - 905f - c889d31ed3e0.

14 - طه عبد الناصر رمضان، كيف حاولت اليابان طمس الهوية الكورية خلال القرن الماضي؟:

<https://www.alarabiya.net/ar/last-page/2018/05/17/>

15 - محمد مرعي التجربة التنموية الصينية:

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/470723.html>,

16 - التجربة الاقتصادية الصينية، مركز دراسات الصين وآسيا:

<http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=32&id=414>

17 - جمهورية طاجكستان:

<https://mawdoo3.com/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%>

18 - طاجكستان معلومات اساسية:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/286f5293_cdee_4294_8fea_2dc8ed5a2a3a

19 - معلومات عن دولة تركمستان:

<https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85>

20 - جمهورية قيرغيزستان:

<https://mawdoo3.com/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%>

21 - خارطة فيتنام:

<https://www.google.com/search?q=>

22 - خارطة الهند:

<https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%8A%D9%86>

